خدمة إجتماعية

لجان الزكاة والتخطيط التنموى

من منظور الخدمة الاجتماعية



دكتور

محمد حلمى بريك



تليفاكس : ٥٤٠٤٤٨٠ - الإسكندرية

لجان الزكاة والتخطيط التنموى
من منظور الخدمة الاجتماعية

دكتور
محمد حلمى بريك

الطبعة الأولى
2016م

الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس : 5404480 - الإسكندرية



(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ
عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (103))

صدق الله العظيم

من الآية 103 سورة التوبة

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ صدق الله العظيم - (سورة النمل : الآية 19)

يتقدم الدارس بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف محمد بشير أستاذ التخطيط الاجتماعي المتفرغ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان لتفضل سيادته بقبوله الإشراف على هذه الرسالة ، ولعطائه العلمى الفياض المتميز ولتوجيهاته الصادقة وإعطائه جزءاً من وقته الثمين لتوجيه الدارس ، مما كان له الأثر الكبير فى خروج هذه الدراسة بهذه الصورة ، جزاه الله عنى خير الجزاء ، ويبقى دائماً أستاذاً وعالماً متميزاً وصاحب منهج علمى وفكر متميز.

كما يتقدم الدارس بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ القدير الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالرازق محمد خالد أستاذ و رئيس قسم الخدمة الاجتماعية و تنمية المجتمع - كلية التربية – جامعة الأزهر بالقاهرة، لقبول سيادته الإشراف على هذه الرسالة ولتوجيهاته المخلصة للدارس مما كان له أكبر الأثر في إثراء هذه الدراسة ، جزاه الله عنى خير الجزاء ، ويبقى دائماً أستاذاً وعالماً متميزاً وفياضاً بالعلم المتميز.

وقد زادنى شرفاً أن يكون من بين أعضاء لجنة المناقشة والحكم أ.د/ محمد عبدالسميع عثمان الأستاذ المتفرغ بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع - كلية التربية - جامعة الأزهر بالقاهرة والعميد السابق للكلية ، والذي أسعدني قبول سيادته مناقشتي وهو شئ شرفت به .

كما أسعدنى أيضاً أن يكون من بين أعضاء اللجنة أ.د/ أحمد يوسف محمد عليق أستاذ التخطيط الاجتماعي وعميد كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان لقبول سيادته مناقشة هذا العمل وهو شئ شرفت به.

كما يتقدم الدارس بكل الشكر والتقدير إلى جميع أعضاء قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع - كلية التربية- جامعة الأزهر على مساعدتهم الصادقة ومد يد العون للدارس.

كما يتقدم الدارس بكل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة والزملاء بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ ، على مساعدتهم الصادقة و دعمهم المستمر للدارس.

كذلك يتقدم الدارس بخالص الشكر والتقدير إلى جميع المسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي و جميع أعضاء لجان الزكاة التى تم تطبيق الدراسة بها .

والشكر موصول الى أبي وأمي أطال الله في عمرهما و جزاهم الله عني خير الجزاء ، ومتعهم الله بالصحة والعافية ، فلهما مني كل الاعتزاز والافتخار.

والشكر كل الشكر الى زوجتي الغالية التي تحملت معي العبء الكبير في سبيل انجاز هذا العمل ، فلها وافر الاحترام والتقدير.

اللهم أجز عنى كل من عاونني خير الجزاء إنك نعم المولى ونعم النصير.

الدارس

ـ مقدمة عامة للدراسة:

إذا كانت التنمية ضرورة من ضروريات المجتمعات المعاصرة ، فهي إذن ضرورة حتمية ، ومطلبٌ أساسي للمجتمعات النامية ، مثل جمهورية مصر العربية ، بوصفها الوسيلة المأمونة لعبور وتخطي الواقع المتخلف ، ومحاولة جادة للحاق بالدول المتقدمة ، وتحقيق فرص الحياة الكريمة في فترة زمنية مناسبة ، وذلك من خلال تعبئة الموارد المتوفرة أو التي يمكن توفيرها ، وتحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد لدفع المجتمع خطاً إلى الأمام.....

ولقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بدراسة كل ما يتعلق بالمجتمع المحلي على اعتباره يمثل الوحدة المصغرة للمجتمع ، والاهتمام بتلك الوحدة ودراسة شئونها يعدُ اهتماماً بالمجتمع الكلي الكبير.

وتنمية المجتمع المحلي تستهدف تحقيق التغيير المقصود في الناس وفي البيئة المحلية ، فهي عملية تتم وفقاً لمجموعة من المراحل والخطوات المتتابعة ، بحيث يكون الناتج النهائي لها يختلف عن الصورة الأولى التي كان عليها المجتمع.

وتنمية المجتمع لا تعني بأي حال مجرد مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية في المجتمع ، بل هي عملية شاملة لإحداث تغيير اجتماعي مقصود يستهدف إعادة تقييم الإنسان للموارد المتاحة في المجتمع ، وكيفية التعامل معها للوصول إلى أداء أفضل للوظائف الاجتماعية.

ولما كانت أيديولوجية تنمية المجتمع المحلي تبرز أهمية الاعتماد على الموارد المحلية في إحداث التنمية ، من خلال إقامة المشروعات التنموية

تحقيقا لمبدأ المساعدة الذاتية ، فإن مشاركة القاعدة الشعبية في تمويل تلك المشروعات وتخطيطها وتنفيذها يعتبر من أهم مؤشرات نجاح التنمية ، وتظهر هذه المشاركة من قبل المواطنين المحليين في شكل تبرعات مالية أو عينية أو في شكل عمل تطوعي ، ولا يقتصر الهدف من هذه التبرعات على تخفيف الأعباء المالية للدولة وفقط ، وإنما يعدُ مقياساً لاستعداد الأهالي المحليين للإسهام في مشروعات النهوض الذاتي.

ومن هنا يمكن القول أن نجاح التنمية المحلية يرتبط بشكل وثيق بالموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها ، فالقيام بعملية تنموية ناجحة يتطلب توفير الموارد المادية والبشرية الكافية ، ويمكن توفير هذه الموارد المالية اللازمة للعملية الإنمائية من موارد محلية ، أو اللجوء إلى الاقتراض من مصادر خارجية ، إلا أن الدراسات أكدت على أن اللجوء للمصادر الخارجية يكتنفه مخاطر عديدة قد تهدد مسيرة التنمية وتعرقل نجاحها ، أما توفير الموارد التمويلية المحلية فقد يشوبه بعض العقبات خاصة في حالة المجتمعات الفقيرة (النامية) ، إلا أن إتباع سياسة مالية توفر تلك الموارد تدريجياً وبشكلٍ مستمر، يكون له مزاياه المعنوية والمادية أيضا على المجتمع الذي يتبنى تلك السياسة ، وهو ما يحققه الاقتصاد الإسلامي من خلال فريضة الزكاة.

فالإسلام يقدم من خلال الزكاة نموذجاً تنموياً مثالياً للمجتمعات الإسلامية الآخذة في النمو، نموذجاً يتفق مع معتقداتها وظروفها ، ويحقق لها ما تصبو إليه من تنمية ، كان شبه غياب تطبيقه في إدارة التنمية بالدولة والمجتمع المسلم ، سبباً لما تردت إليه الدول الإسلامية اليوم من تخلف اجتماعي واقتصادي.

ومن هنا كانت أهمية إبراز الآليات الإسلامية والتي على رأسها الزكاة ودورها التنموي داخل المجتمع المسلم ، وإذا كانت الكتابات المعاصرة عن الزكاة كثيرة ومتنوعة فإنها تحتاج إلى المزيد من الدراسات، ونشرها على نطاق واسع من أجل زيادة الإعلام بها وبأهميتها وإمكانية الاستفادة منها في تنمية المجتمعات الإسلامية بعامة ، والمجتمع المصري بخاصة ، وهو ما تتجه إليه الدراسة الراهنة ، التي تحاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين الزكاة وبين مشروعات تنمية المجتمع المحلي ، من خلال ما يمكن أن تسهم به لجان الزكاة في هذا الصدد ، كمحاولة للتوصل لتصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة المنتشرة بالأحياء والقرى المصرية، حتى تتمكن من إحداث التنمية المرجوة بالمجتمعات المحلية (دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية).

وقد جاءت الدراسة في تقدمة و بابين رئيسيين ، حيث تناول الدارس في التقدمة مدخل لمشكلة الدراسة والتراث العلمي لموضوع الدراسة ، ثم تحديد المشكلة وصياغتها بدقة ، ثم الأهمية المجتمعية والمهنية والتخصصية للدراسة ، وكذلك أهداف الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها.

ثم جاء الباب الأول للدراسة "بالموجهات النظرية للدراسة "ويضم عدة فصول نظرية وهي كالتالي:-

الفصل الأول: بعنوان" المفاهيم الأساسية وأدبيات الدراسة" ويتناول هذا الفصل تحديد لأهم المفاهيم التي تضمنتها الدراسة الحالية والدراسات السابقة للموضوع .

أما الفصل الثاني: فجاء بعنوان" التخطيط لتنمية المجتمع المحلي" ويتضمن عرض للتنمية المحلية كضرورة مجتمعية من خلال إلقاء الضوء على خصائصها ومبادئها و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وعرض

للمشروعات التنموية كركيزة أساسية في تحقيق التنمية المحلية ، ثم إلقاء الضوء على التخطيط التنموي من حيث المبادئ والأهمية و الأهداف وكذلك المراحل التخطيطية لعملية التنمية ، وعرض لبعض وجهات النظر لنماذج التخطيط من اجل التنمية ، ويختتم الفصل بعرض للإطار النسقي الايكولوجي كموجه نظري للدراسة الراهنة.

وجاء الفصل الثالث: بعنوان"لجان الزكاة وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي" واشتمل هذا الفصل على عرض لتجربة بنك ناصر الاجتماعي بمصر كمؤسسة منوط بها تجميع الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية من خلال لجان الزكاة المنتشرة بجميع أنحاء البلاد و اللوائح المنظمة لها ، ثم توضيح للعائد الاجتماعي للزكاة وأثرها على المجتمع المسلم ، وتبيان الدور الجليل الذي تلعبه الزكاة في تمويل التنمية ، كما يحاول الدارس التعرض بشكل سريع للمصارف الشرعية للزكاة ، مع التركيز على آراء العلماء في مصرف في سبيل الله وإمكانية توجيه جزء من أمواله لإقامة المشروعات التنموية بالمجتمع المسلم .

أما الباب الثاني فاختص "بالدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية"

ويضم الفصل الرابع بعنوان "الإجراءات المنهجية للدراسة" وتناول فيه الدارس تحديد نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها ومجالاتها المختلفة وأخيراً أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة.

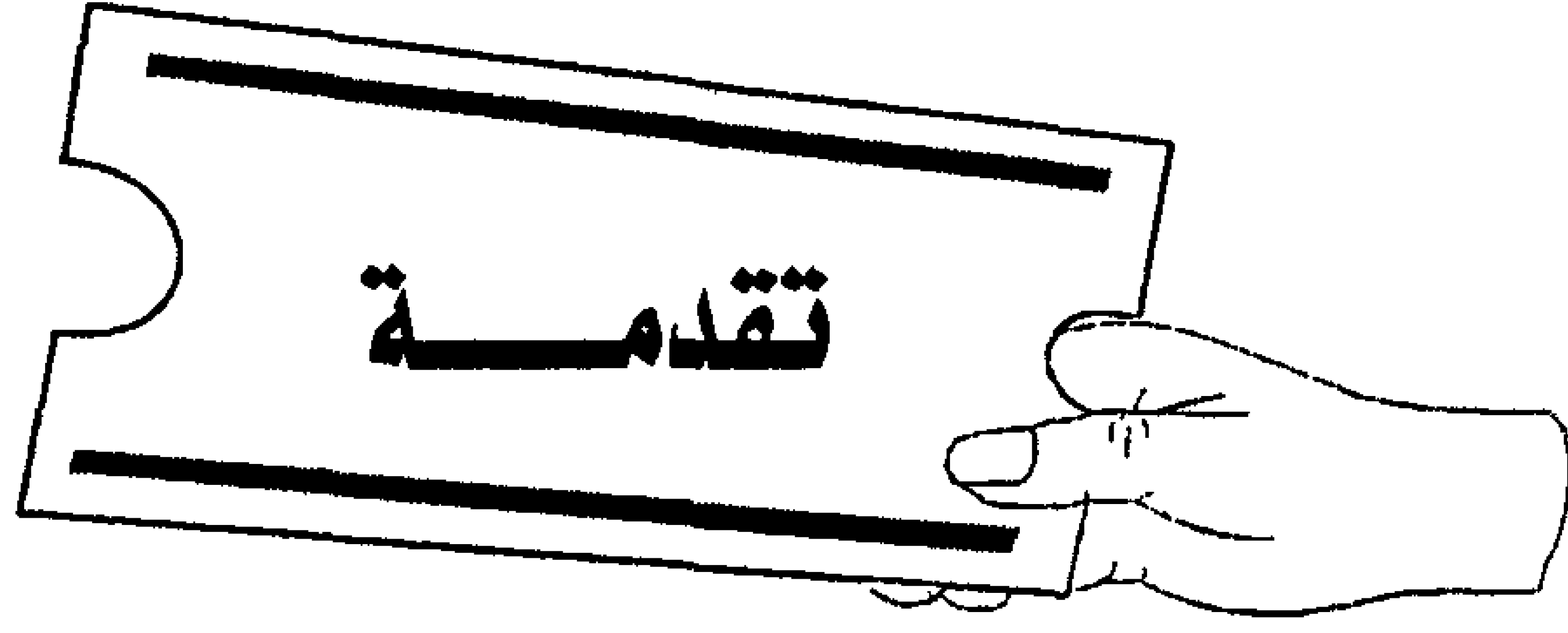
بينما تناول الفصل الخامس " عرض وتفسير وتحليل جداول الدراسة الميدانية"

في حين تطرق الفصل السادس إلى " نتائج الدراسة والتصور التخطيطي المقترح " فتناول النتائج العامة للدراسة في ضوء الإجابة على

تساؤلات الدراسة واختبار صحة فرضياتها ، انتهاءً بوضع تصور تخطيطي مقترح لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

كما تضمنت الدراسة عدة ملاحق وانتهت بكتابة تقريرها وعرض ملخصين باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية.

وعموماً فإن هذا البحث ، لا يعدو أن يكون مجرد اجتهاد شخصي، ومن ثم فهو يحتمل الخطأ والصواب ، فالكمال لله وحده ، فإن وفقت فيه فذلك من فضل ربي ، وإن أخفقت فذلك من نفسي ، وحسبي أنني حاولت ، واسأل الله ألا يحرمني أجر الاجتهاد والمحاولة أنه على كل شيء قدير ، وأنه بعباده لطيف خبير.



- تمهيد

أولاً : مدخل لمشكلة الدراسة.

ثانياً : تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها .

ثالثاً : أهمية الدراسة.

رابعاً : أهداف الدراسة.

خامساً : تساؤلات الدراسة وفرضياتها.

سادساً: حدود الدراسة والصعوبات التي واجهة الدارس.

الخاتمة.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات التي تهتم بها العلوم الاجتماعية فى العصر الحديث ، وتتصدر معظم المؤلفات ، خاصةً بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث التى تتجه نحو التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها إلي التقدم ، لهذا لم تكن التنمية بوجه عام موضوع علم واحد كالاجتماع أو السياسة أو الإدارة... ، ولكنها ميدان كبير يتسع لكل العلوم المختلفة التي تسهم فى تقدم الإنسان وخدمته[1].

فالتنمية هدفٌ أساسي تسعى إلى تحقيقه غالبية المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، باعتبارها وسيلة أساسية يمكن عن طريقها تحقيق معدلاتٍ مرتفعة من الرقى والتقدم والرفاهية[2].

أما تنمية المجتمع المحلى أو التنمية المحلية فهى أحد أساليب التنمية التى تتلاءم وظروف الدول النامية ، ولا تتمشي مع ظروف الدول المتقدمة ، فضلاً عن ذلك اعتبرت التنمية المحلية في الدول النامية ، تنمية ريفية في معظمها وإن استخدمت في الحضر فهي مع الفقراء في أحيائهم التي تفتقر إلي الخدمات والإمكانات ، فهي إذن استراتيجية تنمية تهتم بالفقراء في مجتمعاتهم المحلية[3].

---

(1) عبد الهادي الجوهرى وآخرون: "دراسات في التنمية الاجتماعية" مدخل إسلامى ، مكتب نهضة الشرق ، القاهرة ، 1982م ، ص49.

(2) محمد شفيق: "التنمية الاجتماعية" دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1994م، ص9.

(3) عبد الحليم رضا عبد العال: "تنظيم المجتمع" النظرية والتطبيق ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996م، ص158.

لـذا يمكـن القـول أن التنميـة المحليـة هـي أكثـر الأسـاليب التنمويـة ملائمةً للمجتمع المصري كمجتمع نامي.

وذلـك لاتسـاع الهـوة وزيـادة حـدة التفـاوت في المسـتوي الاقتصـادي والاجتماعي بين القرية والحي من جهة وباقي أجزاء المجتمع المصري من جهة أخري ، في حين أن الأعم والأغلب في مصر هو المجتمع الريفي ومجتمع الأحياء الفقيرة في المدن[1].

كمـا أن مصـر مثـل كثير مـن دول العـالم الثالـث ، تتسـم ظروفهـا بتراكـم المشـكلات الاقتصـادية والاجتماعيـة ، نتيجـة قلـة المـوارد والإمكانات المتاحة في مقابل زيادة وتنوع الاحتياجات لأفراد المجتمع.

فلـو نظرنـا إلـي خريطـة الفقـر في مصـر نجـد أنهـا تظهـر زيـادة نطـاق الفقـر بشـكل مسـتمر ، حيـث تشـير الإحصـاءات إلـي ارتفـاع النسـبة مـن (16.7٪) في عـام [1999/2000م] إلـي (25.2٪) في عـام [2010/2011م] وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

يوضح نسبه الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الكلي[2].

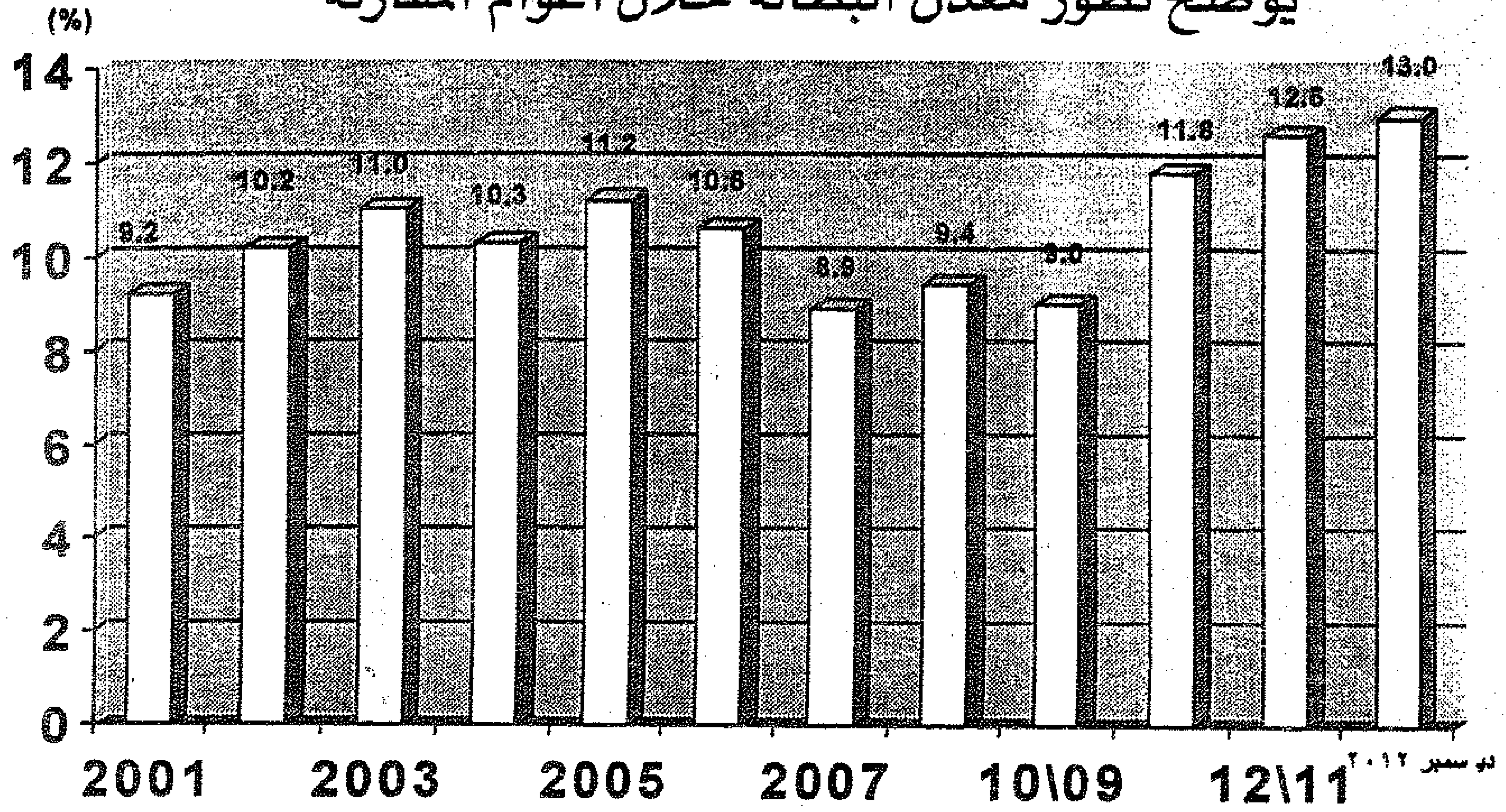
---

(1) أحمد مصطفي خاطر:" تنمية المجتمعات المحليـة"، المكتـب الجـامعي الحـديث ، الإسكندرية ، 2005م، ص145.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "الكتاب الإحصائي السـنوي لجمهوريـة مصر العربية"، 2012م ، ص15.

شكل رقم (1)

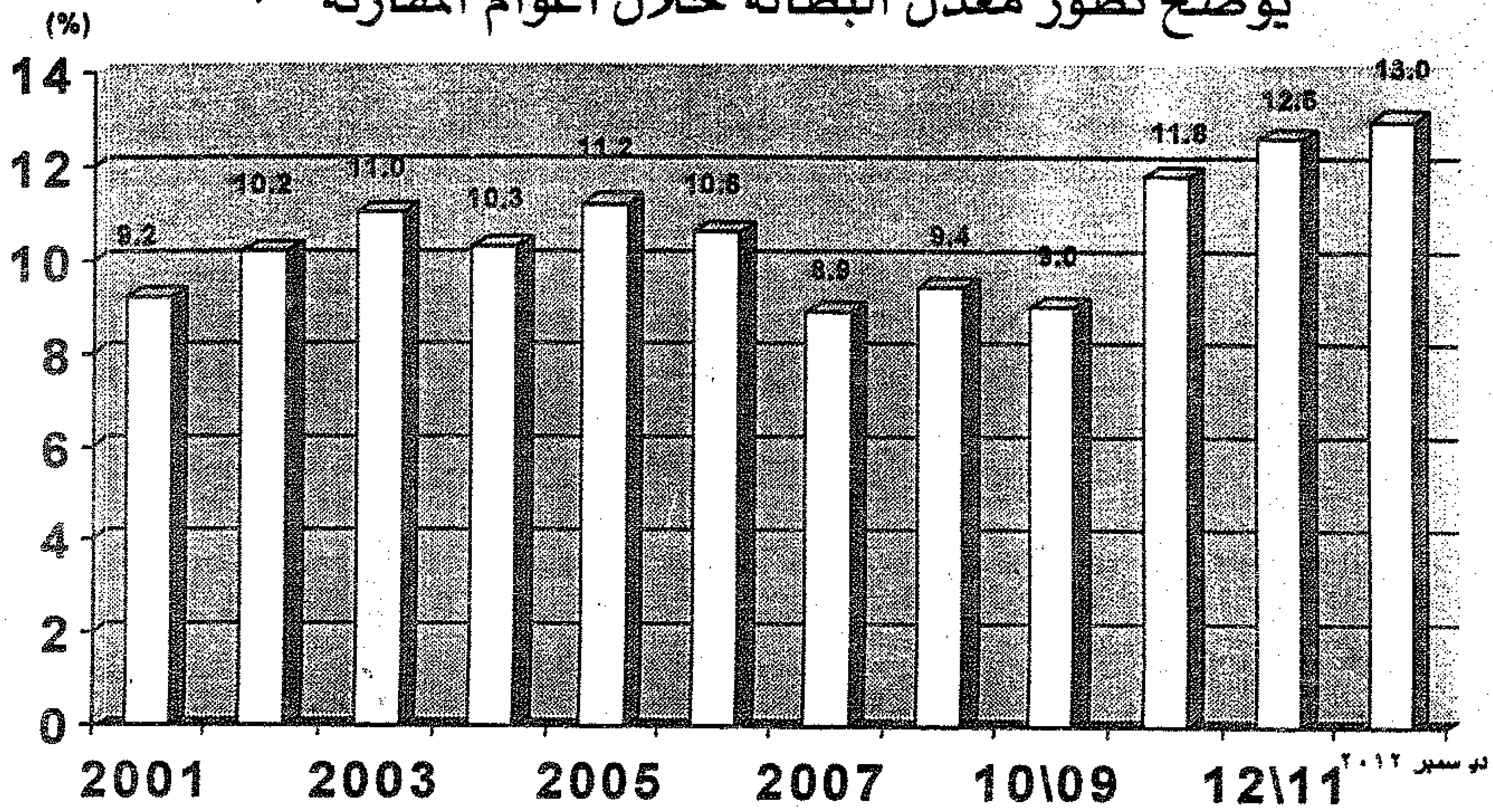
يوضح تطور معدل البطالة خلال أعوام المقارنة[1]



شكل رقم (1)

ومن خلال الرسم البياني السابق يتضح أن نسبة الفقراء تزداد في مصر عاماً عن العام السابق له ، وهذا مؤشر خطير يهدد كيان واستقرار المجتمع المصري ، حيث إن الفقر في حقيقته أحد أهم مؤشرات التخلف بالدول النامية وهو السبب الرئيسي لمعظم العلل المجتمعية التي تنتج عنه بالضرورة.

كما أن الإحصاءات أظهرت أيضاً زيادة نسبة البطالة في مصر، حيث توضح المؤشرات أن نسبة البطالة تقدر بحوالي (13٪) من إجمالي الشعب المصري (قوة العمل بمصر) ، وذلك في الربع الثاني لعام (2012م) ، وهذا ما عرضته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر لعام [2014/2013م] من خلال الشكل البياني التالي:



شكل رقم (2)

كما أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يقر بأن (77.5٪) من المتعطلين هم من فئة الشباب ، وأن (85.4٪) من إجمالي المتعطلين الشباب هم حملة المؤهلات [2]، وهذا ما ينذر بالخطر حيث إن بقاء تلك الفئة العريضة من الشباب المؤهل و المعطل دون استثمار طاقته في دفع عجلة التنمية ، قد يدفعهم إلي الاتجاه نحو الأعمال غير المشروعة لتحقيق ذاتهم وتفريغ طاقتهم بما يعود بالضرر على المجتمع ككل.

ولو نظرنا أيضاً إلي مؤشرات ونسب الأمية في مصر نجد أنها تظهر تزايد نسبة الأمية في مقابل الجهود المبذولة من الدولة للحد منها ، والجدول التالي يوضح ذلك:

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمصر: "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الإطار العام للخطة والتحديات ،2013م ، ص46.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:"مرجع سبق ذكره"، ص14.

جدول رقم (1) يوضح توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) طبقاً للحالة التعليمية[1].

	عدد السكان	امي		يقرا ويكتب بدون مؤهل		محو اميه	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
حضر	25.163.893	5.024.575	19.97	2.743.50	10.9	241.782	0.96
ريف	23.147.634	11.781.981	36.65	4.371.449	13.6	445.672	1.39
إجمالي	48.311.527	16.806.556	34.78	7.114.949	14.72	687.454	1.4

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الأمية في مصر ، حيث تبلغ نحو (34.78٪) من إجمالي سكان مصر فوق عشرة أعوام ، بينما من يقرأ ويكتب بدون مؤهل دراسي بلغوا نسبة (14.72٪) من إجمالي السكان ، وتمثل نسبة من تم محو أميتهم بالفعل نحو (1.4٪) فقط من إجمالي الأميين في مصر.

و تفيد الإحصاءات الخاصة بوزارة التخطيط أن الخدمات الصحية و الاعتمادات المالية الموجهة للإنفاق على الرعاية الصحية متواضعة جداً ، حيث تتراوح نسبة الإنفاق العام على الصحة ما بين (4٪ - 5٪) من جملة الإنفاق العام ، وهي اعتمادات غير كافية لتغطية الاحتياجات الصحية للفئات منخفضة الدخل ولمواجهة المشكلة السكانية والأمراض المزمنة عالية التكاليف ، خاصةً وأن خدمات الرعاية الصحية تحتل مكانة أساسية ، ويأتي ترتيبها في المرتبة الثالثة في إنفاق الأسرة المصرية بعد

---

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "تعداد السكان 2006م": توزيع عدد السكان 10 سنوات فأكثر طبقاً للحالة التعليمية ، مركز المعلومات ، 2009م، ص105.

الطعام ، والشراب ، والمسكن ، وذلك بنسبة (8٪) من الإنفاق السنوي للأسرة (2012م) ، فضلاً عن أن نسبة (45٪) من السكان ليس لديهم تغطية تأمينية صحية [1].

هذا ومن خلال تلك الإحصاءات والأرقام يتضح جلياً حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع المصري ، والتي تعوق عملية التنمية بالمجتمع ، حيث تعد هذه المشكلات(الفقر و الجهل و المرض) ، من أهم مؤشرات التخلف في دول العالم النامي ، فالتخلف من أخطر الظواهر التي تواجه تلك الدول ، حيث فشلت اقتصادياتها في تحقيق التنمية المتوخاه ، ومن ثم تحقيق مستوي معيشة مناسب لكل فرد من أفراد المجتمع ، وقد يرجع ذلك إلي قصور الموارد والإمكانات المتاحة أو سوء استغلال تلك الموارد المتاحة في إقامة برامج ومشروعات التنمية [2].

فأي أفكار حكيمة أو برامج تنموية لتحسين أحوال المجتمع ومقابلة احتياجاته لا قيمة لها ما لم يتوفر الموارد والإمكانات الكافية لإخراجها إلي حيز الوجود ، فمن الملاحظ أن نقص الموارد بشكلٍ مزمن (خاصة الموارد المادية) في العديد من مشروعات التنمية للمجتمعات المحلية ، كان من أهم معوقات التنمية في مصر [3].

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: "مرجع سبق ذكره" ، ص228.

(2) نعمة عبد اللطيف مشهور: الزكاة "الدور الإنمائي والتوزيعي"، مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، القاهرة ، 2005م ، ص9.

(3) رشاد أحمد عبد اللطيف: "أساليب التخطيط للتنمية"، المكتب الجامعي ، الإسكندرية ، 2002م ، ص11.

ويؤكد على ذلك ما أسفرت عنه نتائج العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت المعوقات والصعوبات التي تعرقل مسيرة التنمية ونذكر منها :

- دراسة "سيد سلامة إبراهيم 1987م"[1] التي ركزت على العوامل التي تؤثر على مشروعات التنمية بالجهود الذاتية في القرية المصرية ، وكان من أهم العوامل المؤثرة ، هي تمويل تلك المشروعات ، حيث انتهت الدراسة إلي أن ضعف تمويل مشروعات التنمية بالقرية المصرية كان من أهم العوامل التي تؤثر بالسلب على إقامة تلك المشروعات .
- دراسة "محمد علي إبراهيم 2006م"[2] التي تناولت العوامل المؤثرة في مشاركة المواطنين في مشروعات تنمية المجتمع المحلي ، وأهم المعوقات التي تحد من مشاركة المواطنين وكيفية تذليلها ، وكان من أهم نتائجها أن قصور التمويل ، وقلة المصادر المالية ، وانشغال المواطنين بلقمة العيش ، كان من أهم أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة في مشروعات التنمية المحلية ، مما قد أثر بالسلب على عملية التنمية بالقرية محل الدراسة.

---

(1) سيد سلامة إبراهيم: "دراسة تقويمية لمشروعات التنمية بالجهود الذاتية"، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1987م.

(2) محمد علي إبراهيم:" تقويم مشاركة المواطنين في مشروعات تنمية المجتمع المحلي"، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الخدمة الاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، 2006م.

- دراسة "أمينة أحمد الجندي 2009م"[1] التي هدفت إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات العاملة في مجال تنمية المجتمع في أداء دورها التنموي ، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج كان منها أن ضعف التمويل ، ونقص الموارد والإمكانات المادية في مقابل تزايد الاحتياجات وتنوعها لأفراد المجتمع محل الدراسة ، كان من أهم معوقات إتمام مشروعات وبرامج الجمعية لتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة "يحي وجيه عبد المقصود 2013م"[2] التي استهدفت رصد الواقع الفعلي لمشروع تطوير الألف قرية الأكثر فقراً في مصر ، وتحديد مدي استفادة المشروع من تجارب تنمية المجتمع المحلي السابقة التي تمت في الريف المصري ، ولقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج الهامة التي قد توضح سبب فشل هذا المشروع في تنمية المجتمعات الريفية ونذكر منها- أنه على الرغم من وجود تمويل حكومي للمشروع إلا أنه غير كاف ، ومثقل بالإجراءات الروتينية ، بالإضافة إلى عدم الاعتماد على التمويل الذاتي من قبل سكان المجتمع المحلي ، حيث إن الوضع الاقتصادي للغالبية العظمي لا يسمح بمساهمتهم المالية في المشروع ، وبناء عليه فإن المشروع الحالي لا يستطيع الوفاء بالتمويل الكافي لإقامة المشروعات التنموية المخطط لها من قبل ، ويعد هذا من أبرز أسباب فشل المشروع .

---

(1) أمينة أحمد الجندي:" دور بعض منظمات المجتمع المدني في تدعيم مفهوم التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم الخدمة الاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، 2009م.

(2) يحي وجيه عبد المقصود: "مدي استفادة مشروع تطوير الألف قرية الأكثر فقراً في مصر من تجارب تنمية المجتمع الريفي السابقة"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2013م.

وصفوة القول أن هناك حاجة ملحة إلي الموارد المالية بشكل مستمر ومتجدد لتمويل برامج ومشروعات التنمية ، وأهمية البحث عن أفضل السبل لتعبئة الموارد وإتاحتها ، ولن يتم ذلك إلا بالتوصل إلي هيكل تمويلي محلي أمثل لتحقيق أهداف التنمية المحلية بكفاءة وفعالية(1).

حيث إن العديد من المجتمعات الأخذة في النمو (والتي منها مصر)، تعاني من مشكلات فيما يتصل بتمويل خططها التنموية ، الأمر الذي يضطرها في الغالب إلي قبول شروط مؤسسات التمويل الدولي والأجنبي ، والتي غالباً ما يكون لها انعكاسات غير إيجابية في جوانب شتي على المدى القصير والبعيد ، وكان يمكن لهذه الدول وبخاصة الدول الإسلامية أن تتلافى هذه المشكلات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية الإسلامية كمصدر رئيس من مصادر التمويل لعملية التنمية(2).

وتشير الكتابات المتخصصة الى أن الإسلام يقدم للبشرية عامة ، والمسلمين خاصة نموذجاً تنموياً شاملاً ومتكاملاً لعمارة الأرض ، أي إحداث التنمية الجادة والمستمرة ، أثبت التطبيق الواقعي أنه منفتح الفكر، علمي النظرة ، طيب النتائج ، وكان شبه غياب تطبيق مبادئه الأساسية في إدارة التنمية في العالم الإسلامي المعاصر سبباً مباشراً لما تردت إليه الدول الإسلامية من تخلف اقتصادي واجتماعي ، حيث يعتمد

---

(1) رشاد أحمد عبد اللطيف: "أخطاء أساليب تنمية الموارد المالية بالمؤسسات الأهلية"، بحث منشور، المؤتمر العلمي السادس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1992م ، ص8.

(2) نبيل محمد صادق: "الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، بحث منشور، المؤتمر الثالث للتصور الإسلامي ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، 1995، ص ص182-183.

النموذج الإسلامي في تحقيق التنمية على فريضة الزكاة كأداة أساسية محورية تباشر دورها التنموي من خلال التأثير المتبادل والمزدوج في مستوي النشاط الإنتاجي والعلاقات التوزيعية ، كما تعمل على توفير الموارد التمويلية المحلية اللازمة لإقامة برامج ومشروعات التنمية ، مع توزيع عائد التنمية توزيعاً يحقق مستويات أفضل لمعيشة كل فرد في المجتمع (1).

فالزكاة تقدم حلاً مثالياً لتمويل العملية التنموية ، لذا كان من الأحرى لنا كمجتمعات عربية إسلامية قد أهملت أو تغافلت عن قصدٍ أو غير قصد لدواعٍ مختلفة الاستثمار الأمثل للزكاة كمصدر تمويل إسلامي رئيسي ودائم لبرامج ومشروعات التنمية بالمجتمع الإسلامي ، ويمكن أن تفيد أيضاً في تمويل كثير من نفقات المجتمع الإسلامي في مختلف المجالات ، وهذا ما أكدت عليه دراسة "نبيل محمد صادق 1995م" (2).

وأثبتته إحدى التجارب المعاصرة فى الواقع المصرى ، بإنشاء بيت مال أهلى لجمع الزكاة فى إحدى القرى المصرية (قرية تفهنا الأشراف) بمحافظة الدقهلية ، والصرف منها بما يحقق التنمية فى جوانبها الاجتماعية والاقتصادية .. وما غير ذلك ، وما حققته هذه التجربة من نجاحات أدت إلى تكرار التجربة فى بعض المجتمعات المحلية الأخرى (3) .

---

(1) نعمة عبد اللطيف مشهور: "مرجع سبق ذكره "، ص10.

(2) نبيل محمد صادق: "الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، مرجع سبق ذكره ، ص177.

(3) لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد احمد عبدالهادى : تنمية المجتمع المحلى "دراسة تحليلية لتجربة تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية " ، بحث منشور ، المؤتمر الثالث للتصور الإسلامى ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، 1995م ، ص 567.

وأكدت عليه أيضاً العديد من الدراسات التي تناولت الزكاة ودورها في تمويل البرامج والمشروعات التنموية ، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع المسلم والتي نذكر منها:

دراسة "ماجدة شلبي 1998م"[1] التي أوضحت أن الأوضاع الاقتصادية في دول العالم الإسلامي تعاني من الاختلالات الهيكلية ، ويخضع الكثير منها لقواعد الإصلاح الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي ، إلا أن الإصلاح الحقيقي في هذا المجال لن يتأتي إلا بتحقيق وإتباع المنهج الإسلامي وتطبيق نظام الزكاة، فالزكاة تتميز بالتكرار والدورية وفي ذلك ضمان لتوفير المخصصات المالية التي تساعد المجتمع في القضاء على الفقر وعلاج مشكلة البطالة وتحقيق التنمية المتوازية.

ودراسة "نبيل المعداوي 1998م"[2] التي أكدت على أن الزكاة نظام مالي واقتصادي واجتماعي ، يمكن استثمار أموالها بهدف القضاء على المشكلات الاجتماعية ، حيث إنها تهدف أساساً إلي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الرخاء للإنسان على أرض المجتمع ، فتعالج مشكلة الفقر بتهيئة العمل للعاطل وتكفل العاجز عن العمل ، حيث إن أموال الزكاة المقدرة بالمليارات توزع سنوياً على الاستهلاك ، فما بالنا لو تحولت نسبة كبيرة منها نحو الاستثمار في مشروعات إنتاجية وتنموية تخدم

---

(1) ماجدة أحمد شلبي: "دور الزكاة في توفير حد الكفاية وتحقيق التنمية" ، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1998م.

(2) نبيل فتحي المعداوى: "الزكاة سبيل لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية"، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، القاهرة ، 1998م.

المجتمع ، بهدف تحويل المجتمع المستهلك إلي مجتمع منتج حر يأكل مما يزرع ويلبس مما يصنع وهذه هي التنمية الحقيقية.

وجاءت دراسة "حسين منازع 1998م"[1] لتوضيح مدي أهمية توظيف أموال الزكاة في مشروعات تنموية لعلاج اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي بالمجتمع المسلم ، حيث إن أموال الزكاة جزء هام وغزير من مدخرات الأفراد القادرين ، ويجب على المجتمع أن يستغله في تنشيط اقتصاد الدولة وتحقيق النمو في رأس المال الاقتصادي للمشاركة في تنمية المجتمع بإقامة المشروعات التنموية التي تعود بالنفع والخير على المستحقين لأموال الزكاة وغير المستحقين من أبناء المجتمع.

كما استهدفت دراسة "منى على عطية 2008م"[2] دراسة التحول في الممارسات الخيرية في المجتمع الإسلامي داخل مصر، وذلك من خلال دراسة واقعية لكيفية أداء الأعمال الخيرية من خلال أموال الزكاة ، ودورها في إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية بالمجتمع ، حيث سعت المؤسسات الخيرية القائمة على تجميع أموال الزكاة والصدقات إلي توظيفها في مشروعات تنموية لصالح المجتمعات المحلية المحدودة ، مما أدي إلي إحداث تنمية حقيقية بتلك المجتمعات المحلية.

إن تلك الدراسات السابق طرحها وغيرها أبرزت حقيقة يتعين الوقوف عندها ، والتي مؤداها أن الزكاة تتفوق على موارد التمويل الأخرى

---

(1) حسين على منازع : "توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية" ، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1998م.

(2)Mona Ali Atia: "Islamic Charity in New Liberal Egypt", Ph.D. , University of Washington ,United States , 2005.

لكونها تمثل مورداً منتظماً ، وافر الحصيلة ، يفي باحتياجات تمويل التنمية بالمجتمع المسلم بدرجة كبيرة ، وينفرد الاقتصاد الإسلامي بهذا المورد الهام ، حيث لا يوجد له مثيل في أي من الاقتصاديات الوضعية ، كما أن الزكاة التزام مالي يؤديه المسلم طواعيةً عما يمتلكه من أموال متى توافرت شروطه فيها مما يضمن لها الدوام والاستمرارية.

ومن هنا كان إنشاء لجان الزكاة بالمجتمع المصري لتجميع أموال الزكاة ، وتوزيعها على مصارفها الشرعية ، خطوة رائدة لإحياء ركن عظيم من أركان الإسلام الخمسة ، وتحقيقاً للتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، بهدف تمتين الأواصر الاجتماعية بحيث يصبح المجتمع جسداً واحداً ، وبنياناً مرصوصا ، وهذا هو أحد أوجه الحكمة من فريضة الزكاة ، حيث يبلغ عدد لجان الزكاة في جمهورية مصر العربية قرابة (5000) خمسة آلاف لجنة زكاة موزعة بالقرى والأحياء (*) تابعة لقطاع التكافل الاجتماعي ببنك ناصر الاجتماعي تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعية.

ولكن ثمة قصور يعتري عمل تلك اللجان في مصر ، ففي الوقت الذي تركز نشاط الغالبية العظمي من لجان الزكاة في إشباع الحاجات المادية للأفراد الفقراء والمحتاجين يبدو جلياً تهميش المشروعات التنموية التي تتبناها هذه اللجان ، فضلاً عن غياب الاستثمار الأمثل لأموالها في مواجهة المشكلات الاجتماعية الحادة التي تواجه المجتمع ، وبالإضافة لما سبق فإن غالبية الجهات التي تتلقي أموال الزكاة سواء كانت رسمية أو أهلية لا تعلن عن المبالغ التي تحصلها سنوياً ولا عن كيفية وأوجه الصرف

---

* بنك ناصر الاجتماعي: قطاع التكافل الاجتماعي ، الإدارة العامة للزكاة ، القاهرة ، 2013م.

، كما لا يوجد عليها رقابة حقيقية والواقع أن استمرار هذه الأوضاع ، وغياب آليات موحدة للعمل في هذه اللجان قد يؤدي إلي نتائج وخيمة ، وضياع أموال الزكاة ، وهذا ما أقرته نتائج بعض الدراسات التي تناولت لجان الزكاة لتقييم أدائها ومردودها الفعلى على المستفيدين من أفراد المجتمع ونذكر منها:

دراسة "علاء حجازي 2004م"(1) التي استهدفت تقييم وضع لجان الزكاة للتعرف على مدي تحقيقها لأهدافها ومدى إسهامها من خلال ما تقدمه من خدمات وبرامج ومشروعات تنموية لصالح المجتمع ، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة هو عدم قيام لجنة الزكاة محل الدراسة بأي مشروعات تنموية تسهم في رفع مستوي معيشة الأفراد ، وهذا قد يؤدي إلي عدم رضا المجتمع المحلي للجنة عن أدائها مما قد يفقدها حصة كبيرة من أموال الزكاة الموجهة إليها.

وهناك أيضاً دراسة "صلاح سامي 2006م"(2) التي استهدفت تقييم دور لجان الزكاة في تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المتخلفة ، والتي أسفرت نتائجها عن أن الدور الذي تلعبه لجان الزكاة في عملية التنمية المحلية ، دور محدود ، ووصفته الدراسة بكونه متوسط الفعالية والكفاءة ، حيث إن هناك العديد من الصعوبات التي تعوق تنفيذ هذا

---

(1) علاء رشدي حجازي:"تقويم البناء التنظيمي لمؤسسات الزكاة ودورها في تنمية المجتمع المحلي" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الخدمة الاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، 2004م.

(2) صلاح محمد سامي: "فعالية وكفاءة لجان الزكاة وتحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المتخلفة" ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2006م.

الدور ، مثل عدم التنسيق الجيد بين اللجان وبعضها ، وعدم وجود هيكل تنظيمي كفء للجنة يعتمد على ذوي العلم والخبرة ، واعتماد اللجنة على الأساليب التقليدية في العمل وعدم التطوير والتحديث لمواكبة المتغيرات المجتمعية الجديدة.

ومن خلال نتائج الدراسات السالف ذكرها ، ومن خلال نتائج الزيارات الاستطلاعية التي قام بها الدارس ، والمقابلات التي أجراها مع المسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي بالقاهرة ، يمكن القول بأن هناك قصوراً واضحاً في أداء لجان الزكاة لدورها التنموي داخل المجتمع المحلي.

وهذا القصور قد يرجع لمعوقات عدة نذكر من أهمها:

- عدم الإعلان الجيد عن لجان الزكاة ودورها والخدمات التي يمكن أن تقوم بها داخل المجتمع.
- عدم التنسيق بين لجان الزكاة والمنظمات المحلية التي تعمل في نفس المجال.
- تشكيل اللجان بشكل عشوائي ، لا يخضع لمعايير الكفاءة .
- ضعف حصيلة اللجان من أموال الزكاة .
- عدم وضوح الدور بشكل جيد لدى أعضاء اللجنة.
- التناحر بين أعضاء اللجنة وعدم الانسجام بينهم.
- هناك تقصير من جانب البنك في متابعة أعمال لجان الزكاة لقلة عدد العاملين في إدارة الزكاة بالبنك.

ومن هنا يمكن القول أن لجان الزكاة تواجه العديد من المعوقات التي تحد من دورها التنموي داخل المجتمع المحلي ، وهذه المعوقات قد تكون خاصة بالهيكل التنظيمي للجنة الزكاة ذاتها ، أو معوقات خاصة بالمجتمع المحيط باللجنة ، أو معوقات راجعة للإدارة العامة للزكاة المسئولة عن الإشراف والتوجيه لهذه اللجان.

لذا كان لزاماً على جميع المهن والتخصصات العاملة في مجال التنمية ، أن تقدم يد العون والمساعدة لتفعيل دور لجان الزكاة حتى تؤتي ثمارها المرجوة ، ونخص هنا بالذكر، الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تهتم بقضايا ومشكلات التنمية ، حيث اتجهت الخدمة الاجتماعية إلى العمل على إحداث التغيرات البنائية والمساهمة في تطوير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية بحيث تصبح أكثر استجابة لحاجات المواطنين ، والمساهمة في خدمة الأهداف التنموية للمجتمعات[1].

كما أن ارتباط الخدمة الاجتماعية بالتنمية من أهم القضايا المعاصرة للمهنة في الدول النامية ، على اعتبار أن هذا الارتباط يمثل أحد المداخل الأساسية لتأصيل المهنة في تلك المجتمعات ، ذلك التأصيل الذي يعول عليه الكثير من الأهمية في تحقيق توافق المهنة مع ظروف وأوضاع وإمكانات الدول النامية ، بما ينعكس على مساهمتها الجادة في تحقيق الاهداف التنموية لتلك البلدان[2].

---

(1) إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: "تنمية المجتمع المحلي"، مكتبه وهبه ، القاهرة، 1990م، ص58.

(2) إبراهيم عبد الرحمن رجب:" نحو تأصيل الخدمة الاجتماعية في الدول النامية"، بحث منشور ، المؤتمر السادس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة ، 1982م ، ص17.

ويعاونها في ذلك ما تمتلكه المهنة من نماذج وطرق للممارسة ، كالتخطيط الاجتماعي الذي يهدف إلي تحسين أحوال معيشة المواطنين ، ومواجهة مشكلاتهم وتنمية قدراتهم وطاقاتهم البشرية والمادية والمساهمة الجدية في تحقيق التغيرات الاجتماعية المقصودة لصالح المجتمع بمختلف فئاته[1].

فالتخطيط للتنمية ضرورة من الضروريات التي لم يعد هناك غني عنها للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر ، فعن طريق التخطيط يمكن معالجة مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع وبأقل تكلفة ممكنة وبأدنى قدر من الضياع في الموارد المالية والبشرية[2].

وتأسيساً على كل ما سبق ، وفي ضوء ما تناولته وخلصت إليه الدراسات السابقة ، فيما يتعلق بطبيعة الدور الذي تقوم به لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي وما يكتنفه من صعوبات وعراقيل ، تأتي الدراسة الراهنة كمحاولة علمية لوصف وتحليل الوضعية الراهنة لتلك اللجان في مصر ، وطبيعة الدور الحالي الذي تسهم به في تنمية المجتمع ، ورصد أهم المشكلات والمعوقات التي تحد من فعالية هذا الدور ، توخياً للوصول إلى رؤية تخطيطية مستقبلية لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي، وهو ما تحاول الدراسة الراهنة القيام به.

---

(1) الفاروق إبراهيم بسيوني: "التخطيط الاجتماعي" ، مؤسسة يوم المستشفيات ، القاهرة، 1991م ، ص8.

(2) عبد الباسط محمد حسن: " التنمية الاجتماعية" ، مكتب وهبه ، القــاهرة ، 1977م ، ص50.

ثانياً: تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها:

تبين مما سبق عرضه أن لجان الزكاة منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية وهذه اللجان تقوم بدور هام في مساعدة الناس فى المجتمع المحلى ، قد يقتصر هذا الدور على تقديم أوجه الرعاية أو يمتد لتنمية المجتمع المحلي ، ولكن الدراسات السابقة أثبتت أن دور هذه اللجان في تنمية المجتمع المحلي يتفاوت من لجنة إلى أخرى، ولكن إجمالاً هذا الدور ما زال غير فاعل على الوجه المطلوب كما أشارت نتائج دراسة "صلاح سامي 2006م"[(1)] ودراسة "علاء حجازي 2004م"[(2)] ، ولما كان دور هذه اللجان يمكن أن يكون مهماً في تنمية المجتمع في إحداث نقلة نوعية على مستوى المجتمعات المحلية في تحسين أحوال الناس ومعيشتهم وعمل برامج تنموية تستهدف الأهداف المادية والأهداف العملية للتنمية.

فتبرز هنا مشكلة الدراسة الراهنة و التي تتمثل في تساؤلٍ رئيسٍ هامٍ مفاده :

كيف يمكن وضع تصور مهني تخطيطي من منظور الخدمة الاجتماعية لزيادة فعالية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي في المجتمع المصري؟

وثمة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تنبثق من هذا التساؤل الرئيس والتي يمكن اعتبارها موجهات للدارس يسترشد بها فى تناوله لهذا الموضوع ، وتلك التساؤلات تتمثل فيما يلي:

---

(1) صلاح محمد سامي: " مرجع سبق ذكره".

(2) علاء رشدي حجازي: "مرجع سبق ذكره".

- ما طبيعة الدور الفعلي الراهن الذي تؤديه لجان الزكاة فيما يتعلق ببرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي ؟

- ما السمات المتعلقة بأداء الأعضاء لمهامهم باللجان ؟

- ما العقبات والصعوبات التي تحول دون أدائها لدورها على أكمل وجه؟

- ما المقترحات التي قد تفيد في تفعيل دور هذه اللجان في تنمية المجتمع المحلي ، بما يسهم في النهوض بالمجتمع المحلي وتنمية قدراته وموارده لتلبية احتياجات أفراده ومساعدتهم على التغلب على مشكلاتهم؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

- **أهمية مجتمعية:**

1- أهمية الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه لجان الزكاة بالمجتمع المحلي ، حيث تنتشر في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية ويبلغ عددها قرابة (5000) خمسة آلاف لجنة زكاة موزعة بالقرى والأحياء (*) تابعة لقطاع التكافل الاجتماعي ببنك ناصر الاجتماعي ، تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي ، تختص بتجميع أموال الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية ، على هيئة برامج ومشروعات تستهدف مساعدة الناس في المجتمع المحلي لكل لجنة .

2- عن طريق الزكاة يمكن التغلب على مشكلة ضعف التمويل لبرامج ومشروعات التنمية المحلية التي تعاني منه غالبية الدول المسلمة عامة والمجتمع العربي خاصة ، ومصر على وجه التحديد ، حيث إن لجان الزكاة تعتبر مصدراً هاماً من مصادر التمويل ، حيث بلغ إجمالي

---

* بنك ناصر الاجتماعي: " مرجع سبق ذكره".

موارد لجان الزكاة في عام 2013م نحو(214.392.994) جنيهاً مصرياً[1].

- **أهمية مهنية:**

1- هذه الدراسة تتمشي مع الاتجاه نحو الخدمة الاجتماعية التنموية Social work development ، التي تتعامل مع تحديات التنمية ، وتسهم في رفع مستوي معيشة الأفراد ، والتركيز على الحلول الذاتية لمشكلات المجتمع المحلي ، فضلاً عن أنها تتلاءم مع واقع مجتمعاتنا وظروفها وعقيدتها.

2- ما خلصت إليه بعض الدراسات والبحوث من ضرورة الاهتمام والتركيز على البعد الديني في بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية والتركيز على استثمار المضمون الاجتماعي للمبادئ والقيم الدينية لتدعيم مكانة المهنة في المجتمع المصري[2].

---

(1) انظر الملحق رقم (2) الذي يوضح مصارف وموارد الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي لعام 2013م.

(2) من هذه الدراسات:

- مسعد الفاروق حمودة: "جمعية المسجد كجهاز لتنمية المجتمع المحلي" ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1980م.
- إبراهيم عبد الرحمن رجب: :" نحو تأصيل الخدمة الاجتماعية في الدول النامية"، مرجع سبق ذكره ، ص17.
- نبيل محمد صادق: "الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، مرجع سبق ذكره ، ص 180.
- أحمد يوسف بشير: "القيم الدينية كمتغير في التخطيط لتنمية المجتمع المحلي"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1988م.

- **أهمية تخصصية:**

1- ندرة الدراسات التي تناولت لجان الزكاة ودورها في تنمية المجتمع المحلي في محيط الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة ، علاوة على ندرة هذه الدراسات إلا أنها اكتفت بالوصف والتحليل ، ولم تسعى أي دراسة لوضع تصور تخطيطي لتفعيل دور تلك اللجان في تنمية المجتمع المحلي من زاوية الرؤية المهنية للخدمة الاجتماعية.

2- ما أسفرت عنه بعض الدراسات والبحوث التي حاولت تقييم دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، من حيث الكفاءة والمردود الفعلي على المجتمع المحلي[1]، والتي انتهت إلى التوصية بأهمية وضع رؤية مستقبلية لتطوير العمل بتلك اللجان بهدف تفعيل دورها التنموي ، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

3- تخصص الدارس في التخطيط الاجتماعي والخدمة الاجتماعية ، وقراءاته واهتماماته بالزكاة ودورها العظيم في إحداث تنمية حقيقية بالمجتمع المصري ، مما دفع الدارس إلي اختيار موضوع دراسته بحيث يقع في نطاق تخصصه واهتماماته ويرتبط بالتخطيط لتنمية المجتمع المحلي كأحد المداخل الهامة لتحقيق التنمية الشاملة.

---

(1) من هذه الدراسات:

- علاء رشدي حجازي: "مرجع سبق ذكره".
- صلاح محمد سامي: "مرجع سبق ذكره".

رابعا: أهداف الدراسة:

هناك هدف عام تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيقه من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمهد تحقيقها إلى تحقيق الهدف العام ، وذلك على النحو التالي:

- **الهدف العام للدراسة وهو:**

محاولة التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لزيادة فعالية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، وذلك استناداً إلى التراث النظري للدراسة ، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية الراهنة من نتائج.

- الأهداف الفرعية:

1- رفع الواقع الفعلي لدور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.
2- تحديد أهم السمات المتعلقة بأداء الأعضاء لمهامهم بلجان الزكاة.
3- تحديد المعوقات التي تحد من دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.
4- رصد المرئيات التي تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

خامساً: فرضيات الدراسة :

إلى جانب محاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة السالف ذكرها عند صياغة مشكلة الدراسة ، إلا أن الدراسة الراهنة تنطلق من فرضيتين تحاول اختبارهما في أرض الواقع وهما :

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

سادساً: حدود الدراسة والصعوبات التي واجهة الدارس:

ا- ويتحدد نطاق تعميم نتائج الدراسة الراهنة على لجان الزكاة التي تنطبق عليها شروط اختيار عينة هذه الدراسة والتي تم الإشارة إليها بالفصل الخاص بالإجراءات المنهجية ، حيث طبقت هذه الدراسة على لجان الزكاة النشطة ، التي لا يقتصر دورها على تقديم أوجه الرعاية المادية فقط ، بل يمتد دورها إلى الإسهام في إحداث التنمية داخل المجتمع المحلي ، وذلك بهدف وصف وتحليل الوضع الراهن لهذه اللجان بما قد يفيد في التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات ، التي يمكن أن ينبى عليها التصور التخطيطي المقترح ، لتقديم نموذج مهني مقترح لتفعيل الدور التنموي لباقي لجان الزكاة بالمجتمع المصري.

- أما الصعوبات التي واجهة الدارس أثناء إتمام دراسته ، فكان أهمها صعوبة التحصل على نشرات أو إصدارات أو بيانات رسمية من قبل بنك ناصر الاجتماعي (والتي تنبثق منه لجان الزكاة) ، حيث أكد العاملين بالبنك الرئيس بالقاهرة ، والإدارة العامة للزكاة ، أن جميع إصدارات البنك سرية ولا يجوز الاطلاع عليها ، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للمسائلة القانونية ، وذلك على الرغم من توجه الدارس للبنك بناءً على خطاب رسمي موجه من قبل الجامعة يفيد بالهدف العلمي الذي يسعى

إليه الدارس ، ولكن نتيجة التردد المستمر والإلحاح الدائب ، فقد توصل الدارس إلى بعض البيانات واللوائح التي قد تفيد في إتمام الدراسة الراهنة على النحو المطلوب.

خاتمة:

ولقد تم توضيح الخطوط العريضة التي تبنى عليها الدراسة الراهنة، من خلال إبراز مشكلة الدراسة ، بالاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث العلمية السابقة والعديد من الإحصاءات الموثقة ، وصياغة المشكلة في صورة تساؤلٍ رئيس ومجموعة من التساؤلات الفرعية ، وكذلك توضيح الأهمية المجتمعية والمهنية والتخصصية للدراسة الحالية ، ثم توضيح الهدف الاستراتيجي الذي ترنو إليه الدراسة وما ينبثق منه من أهدافٍ فرعيه ، ثم وضع الفرضيات التي تسعى الدراسة الراهنة إلى اختبارها في ارض الواقع ، انتهاءً بتحديد مجال تعميم نتائج الدراسة الميدانية ، واهم الصعوبات التي واجهة الدارس أثناء إتمام دراسته ، كل ذلك تم عرضه من خلال تقدمة الدراسة ، تمهيداً للانتقال بعد ذلك إلى الفصل الأول من المنطلقات النظرية للدراسة والذي بعنوان "المفاهيم الأساسية وأدبيات الدراسة".

البـــاب الأول
الموجهات النظرية للدراسة

الفصل الأول :المفاهيم الأساسية وأدبيات الدراسة.

الفصـل الثـانى :اتجاهـات نظريـة حـول التخطـيط لتنميـة المجتمع المحلى .

الفصل الثالث :لجان الزكاة وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي.



المفاهيم الأساسية وأدبيات الدراسة

- تمهيـد

أولاً : المفـــــاهيم الأساســــــية .

ثانيـــاً : أدبيــــــات الدراســــــة .

- خاتمـة

ـ تمهيد :

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي ، لذا فمن واجب الدارس أن يعمل على توضيح وتحديد المفاهيم التي يستخدمها أو التي تتضمنها مشكلة دراسته ، فكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل ذلك على القارئ متابعة الدراسة وإدراك معانيها وأفكارها التي يريد الدارس التعبير عنها ، كما أن الدراسات السابقة للدراسة تعتبر بمثابة مفتاح الدراسة الحالية والموجه الأول لها ، حيث إن الدارس يستمد أفكاره البحثية من خلالها ويعتمد عليها في المقام الأول في وضع خطته البحثية بعد الإطلاع على منهجية ونتائج ومقترحات الدراسات السابقة.

لذا يحاول الدارس في هذا الفصل والذي بعنوان"المفاهيم الأساسية للدراسة والدراسات السابقة" عرض وتحديد لأهم المفاهيم التي تضمنتها الدراسة الحالية وهي(التنمية المحلية – التخطيط - لجان الزكاة - الفعالية) ، ثم عرض للدراسات السابقة في صورة مجموعات حسب ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بالدراسة الحالية ، وأنهى الدارس الفصل بتعليق عام على الدراسات السابقة.

أولاً: مفاهيم الدراسة:-

ثمة مجموعة من المفاهيم التي تناولتها الدراسة والتي تحتاج إلى تحديد و تعريف ، ويتم عرضها فيما يلي:

(1) مفهــــوم التنميـــــة المحليـــــة "تنميـــــة المجتمـــــع المحلـــــى *Community Development.*

التنمية لغة من النماء :هي الزيادة والكثرة.[1] والتنمية هي العمل على إحداث النماء ، ويتم توجيه الجهد التنموي وفقاً للمفهوم الذي تؤمن به الجماعة البشرية التي تتطلع إليه.

أما مفهوم تنمية المجتمع المحلي فقد تعددت التعريفات حوله نتيجة اختلاف الاهتمامات والمدارس الفكرية ، فيستخدم مفهوم تنمية المجتمع المحلي بطرق مختلفة باختلاف المعطيات الثقافية ، وهناك اتجاهات أربعة رئيسية لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي كالتالي :[2]

1- تنمية المجتمع كعملية تعليمية...أي يتم من خلالها تغيير اتجاهات أفراد المجتمع المحلى التى قد تقف عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية.

2- تنمية المجتمع كعملية تنظيمية...الهدف منها إيجاد التنسيق والتكامل بين جهود الهيئات الأهلية وأعضاء المجتمع المحلي بهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع.

3- تنمية المجتمع بوصفها برنامجاً..ويتم ذلك عن طريق وضع وتخطيط برنامج متكامل لجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، ويتم ذلك على عدة مراحل.

---

(1)جمال الدين محمد الأنصاري(ابن منظور): "لسان العرب"، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، المجلد السادس ، بدون تاريخ ، ص 4551.

(2) عبلة عويس الأفندي :" نظم المعلومات وأثرها في التخطيط لتنمية المجتمع المحلي" ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1995م ، ص 45.

4- تنمية المجتمع باعتبارها حركة..لضمان المشاركة الفعالة من أعضاء المجتمع المحلي بهدف إنماء جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية .

وهناك من يرى أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يعبر عن " العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه ، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولويات مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف ، والتعرف على الموارد الداخلية والخارجية المتصلة بهذه الحاجات والأهداف ، والقيام بالعمل إزائها ، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع "(1).

وتعرف التنمية المحلية بأنها عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم والتعرف على مشكلاتهم كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية(2).

كما تعرف بأنها مدخل يهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود

---

(2) Murray Ross :" Community Organization" , Theory and Principles , Harper and Brothers , New York , 1955 , P 70.

نقلا عن محمد عبدالفتاح محمد :"الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2005م ، ص44.

(2) عبد الهادي الجوهري وآخرون: "دراسات في التنمية الاجتماعية"، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة، 1984م ، ص 50.

الحكومية وتنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد[1].

وتعرف التنمية المحلية أيضاً بأنها عمليات تكاملية تعتمد على الجهود الأهلية وتلعب القيادات الشعبية فيها دوراً مؤثراً ، كما أنها عمل لفريق كبير من الفنيين كالطبيب وناظر المدرسة و رجل الدين والاقتصاد ، كلٌ في تخصصه ومؤسسته وفي إطار من التنسيق والشمول والتوازن[2].

وهي أيضاً موقف تحاول فيه بعض الجماعات الموجودة في نطاق محلي كإحدى المجاورات أو المجتمعات المحلية الصغيرة أن ترفع من مستوى أحوالها الاقتصادية والاجتماعية من خلال جهودها الذاتية[3].

ويمكن النظر إلى تنمية المجتمع المحلي على أنها الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشئون المجتمع المحلى[4].

وهناك من يرى أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية تعليمية مصممة لمساعدة أهالي المجتمع المحلي على حل مشكلاتهم عن طريق اتخاذ القرارات بطريقة جماعية ، وعن طريق العمل الجماعي لتنفيذ تلك

---

(1) عبد الباسط محمد حسن: "التنمية الاجتماعية"، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ط 7، 1998م، ص 86.

(2) عبد الهادي الجوهري وآخرون: "مرجع سبق ذكره"، ص 54.

(3) إبراهيم عبدالرحمن رجب وآخرون: "مرجع سبق ذكره"، ص 23.

(4) Arther Dunham :" The New Community Organization", Crowell , NewYork , 1970, p 140.

- نقلاً عن إبراهيم رجب وآخرون : "مرجع سبق ذكره"،ص20.

القرارات بما يتضمن المشاركة الواسعة للمواطنين وتدريبهم على حل تلك المشكلات[1].

كما تعرف تنمية المجتمع المحلي بأنها تلك الجهود التي تبذل من جانب المواطنين لتحقيق تغيير اجتماعي واقتصادي ، وفق القيم والأهداف الإسلامية بما يحقق التكامل الاجتماعي بين جميع سكان المجتمع[2].

وفي ضوء ما تم عرضه من تعريفات و تبعاً لاستخدام هذا المفهوم في الدراسة الراهنة يمكن تحديد المفهوم الإجرائي لتنمية المجتمع المحلي كالتالي:

- المجتمع المحلي الذي يُتخَذ كوحدة للتنمية هو المجتمع الريفي على مستوى القرية ، وفي المجتمع الحضري على مستوى الجيرة بالمدينة.
- تمول برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي بالجهود الذاتية من خلال الموارد المتاحة بالمجتمع أو التي يمكن إتاحتها عن طريق لجان الزكاة بالمجتمع المحلي.
- تهتم تنمية المجتمع المحلي بتنمية قدرات الطاقات البشرية ، وذلك بتغيير أفكار المستحقين للزكاة واتجاهاتهم السلبية نحو العمل ، وتحويل الطاقات المعطلة منهم إلى طاقة منتجة بتوفير فرص عمل لهم.
- إن مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية المحلية وخطواتها هي فيصل نجاح أو فشل جهود التنمية ، لذا يجب أن تتاح لهم فرص المشاركة في جميع أعمال لجان الزكاة.

---

(1) المرجع السابق : ص 24.

(2) محمد أحمد عبد الهادي: "مرجع سبق ذكره "، ص 576.

- تتحقق من خلال عمليات التنمية اكتشاف وتنمية قيادات مجتمعية محلية بجانب العائد المادي الملموس.

- يقوم بتوجيه العمل وتقديم المساندة الفنية المطلوبة لإقامة البرامج والمشروعات التنموية ، أخصائي اجتماعي تنموي كعضو من أعضاء لجنة الزكاة(حتى يكون للخدمة الاجتماعية دور فعال ومسئولية محددة تجاه التنمية).

- ينتج عن التنمية المحلية مجموعة من البرامج والمشروعات المرتبطة بتحسين نوعية حياة الإنسان مثل التعليم والصحة والإسكان المناسب والعمل الملائم لقدرته وكذلك توفير الأمن والتأمين الاجتماعي والتدريب المهني....

(2) مفهوم التخطيط : Planning

يعرف التخطيط فى قاموس الخدمة الاجتماعية بأنه: المحاولات الواعية لحل المشاكل والتحكم فى وجهة سير أحداث المستقبل بالتنبؤ والتفكير المنظم والدراسة وممارسة التفضيل القيمي فى الاختيار بين البدائل للعمل أو النشاط[1].

أما التخطيط الاجتماعي فيعرف بأنه "عمليات إعداد مجموعة من القرارات للعمل فى المستقبل ، موجهة لتحقيق مساندة وتعزيز الوظيفة الاجتماعية سواء كان بتغير بناء العلاقات بين الناس أو تقديم المساندة أو المساعدة المادية الملموسة التى تعين الفرد على التكيف مع أو التغلب على

---

(1)أحمد شفيق السكري : "قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،2000م ، ص378.

المشكلات الاجتماعية"[1].

ويعرفه البعض بأنه "عملية اجتماعية مستمرة تتناولها جماعات أو قيادات شعبية يعاون فيها مهنيين متخصصون ، وتتضمن دراسة ورؤية وتدبير وخبرة وتفكير لتعبئة موارد المجتمع البشرية و المعنوية لتحقيق أهدافه"[2].

كما أنه يعرف بأنه عمليات تغير اجتماعي مقصودة ، ووسيلة فعالة لنقل المجتمع من صورة معينة إلى صورة أخرى مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة غير المتعارضة بحيث لو نفذت جميعها لقادتنا إلى تحقيق الأهداف كاملة وفى المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة ، مع حسن الأداء[3].

ويعرفه آخرون بأنه "عملية تغير اجتماعي مقصودة وتتضمن الاستخدام الواعي للموارد والإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق هذا التغير الذى يجب أن يشترك فى إحداثه أفراد الشعب وقادته بالاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين بهدف نقل المجتمع من وضع اجتماعي معين إلى أخر أفضل منه عن طريق الوصول إلى قرارات تخطيطية موضوعية مناسبة"[4].

(1)المرجع السابق : ص379.
(2)أحمد كمال أحمد: "التخطيط الاجتماعي"، الجهاز المركزي للكتب الجامعية المدرسية ، القاهرة ، 1976م ، ص50.
(3)المرجع السابق : ص51.
(4) عبد العزيز عبدالله مختار: "التخطيط لتنمية المجتمع" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995م ، ص35.

كما يعرف بأنه "أسلوب تنظيمى يمكن المجتمعات على مستوياتها المختلفة من تحقيق أهدافها خلال فترة معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئتها وتحريكها نحو تحقيق هذه الأهداف"(1).

كما يعرف أيضاً بأنه "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في أقل وقت ممكن وفي ضوء الأيديولوجية والحقائق العلمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب"(2).

ويعرف التخطيط التنموي بأنه "عملية مستمرة ومركبة لاتخاذ مجموعة من القرارات المصممة لإحداث سلسلة واسعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية خلال فترة زمنية محددة، تهدف إلى تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من تحسين أحوالهم والتكيف مع الظروف المتغيرة والمشاركة في أنشطة التنمية"(3).

ويعرف تخطيط المشروعات التنموية: بأنه عملية مقصودة لاتخاذ قـ ارات علمية تسهم فى اختيار أفضل المشروعات الممكنة لإشباع الاحتياجات أو المساهمة فى مواجهة المشكلات باستخدام أفضل الوسائل

---

(1) نبيل محمد صادق: "طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية" مدخل إسلامي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1996م، ص 134.

(2) الفاروق إبراهيم بسيوني: "مرجع سبق ذكره"، ص 28.

(3) الفاروق زكي يونس: "التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1990م، ص 22.

لاستثمار الموارد والإمكانيات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتحقيق الأهداف في ضوء المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على التنفيذ(1).

وفى إطار هذه الدراسة يمكن تعريف التخطيط إجرائيا بأنه:

1- أسلوب علمي يستخدم في تصميم المشروعات التنموية لصالح مستحقي الزكاة.

2- يتضمن مجموعة من العمليات المتكاملة والمتفاعلة.

3- يهدف إلى استثمار الإمكانات والموارد المتاحة بلجان الزكاة في فترة زمنية محددة لسد احتياجات المستحقين.

4- يتم ذلك في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

(3) مفهوم لجان الزكاة: Zakat Committees

يبدأ الدارس بعرض مفهوم لجان الزكاة بتعريف المقصود باللجنة ، ثم تعريف الزكاة ، وأخيراً التوصل إلى مفهوم لجنة الزكاة.

(أ) تعريف اللجنة: Committees

مصطلح اللجنة ورد في مجمع اللغة العربية بمعني جماعة يتجمعون لأمر يرضونه أو جماعة يوكل إليها فحص أمر وإنجاز عمل(2).

واللجنة مجموعة من الأفراد تعين أو تنتخب لبحث وإصدار قرارات أو

---

(1) ماهر أبو المعاطى علي: "تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية" ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الرياض ،2012 م ، ص 131.

(2) مجمع اللغة العربية: "المعجم الوسيط"، دار المعارف ، القاهرة ، الجزء الثالث ، 1985م، ص714.

توصيات في الموضوعات التي تحال إليها ، ويتوقف ذلك على نوع اللجنة[1].

وتعرف اللجنة على أنها جماعة من الناس محدودة العدد يتم اختيار أعضائها عن طريق التعيين أو الانتخاب من جماعة أعلى ، وتتحمل هذه الجماعة المسئولية المشتركة نحو البحث والنقاش وإصدار القرارات التنفيذية ، أو التصديق عليها ، أو غير ذلك من أنواع النشاط حسب الدور الذي أسند إلى هذه الجماعة[2].

كما تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية اللجنة بأنها " جماعة يجتمعون وجهاً لوجه للتوصل لقرارات معبرة عن أراء الأعضاء"[3].

كما تعرف اللجنة على أنها:[4].

أ- مجموعة من الأشخاص يكلفون بإنجاز مهمة أو بعض المهام الخاصة وذلك بقصد تبسيط الإجراءات وأبعادها عن التعقيد.

ب- غالباً ما تضاف إلى كلمة "لجنة" صفة تحدد المهمة التي من أجلها تفرعت عن النظام الأكبر ، فيقال مثلاً اللجنة التشريعية للإشارة إلى اللجنة التي تتفرع عن مجلس الشعب أو النواب للقيام بدراسة اقتراحات القوانين ، ويقال لجنة الزكاة للإشارة إلى اللجنة التي تتولى جباية وصرف أموال الزكاة على المستحقين .وهكذا.

---

(1) أحمد زكي بدوي: "مرجع سبق ذكره" ، ص71.

(2) الفاروق زكي يونس: "الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي" ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1987م ، ص304.

(3) Adam Kuper and Essence: "The Social Science encyclopedia", Kegan Paul, London, 1986, P:1261.

(4) إبراهيم مدكور: "معجم العلوم الاجتماعية"، الشبكة القومية للتربية والعلوم والثقافة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،1975م ، ص495.

وقد تكون الصفة لوصف نوع العمل الذي تقوم به اللجنة فيقال "لجان التصالح" ، "لجان التفاوض" ، "لجان الزكاة".

جـ- وقد تنقسم اللجنة إلى لجان فرعية Subcommittees مثل لجنة الفقراء ولجنة المساكين...... والمتفرعين من لجنة الزكاة.

(ب): تعريف الزكاة: ***Zakat***

- معنى الزكاة في اللغة: أصلها من الزيادة ، فالزكاة هي الزيادة والنماء[1] ومصدرها زكا الشئ: إذا نما وزاد ، وزكا فلان ، إذا صلح، فهي ترد أيضاً بمعنى التطهير[2].

فالزكاة هي البركة ، والنماء ، والطهارة ، والصلاح[3].

وقد استعملت بهذه المعاني جميعاً في القرآن والحديث[4] ، ومن قوله تعالى "قد أفلح من زكاها" أي أفلح من زكى نفسه بطاعة الله عزوجل ، فطهرها من الذنوب.

وكذلك في قوله تعالى ﴿ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾(الكهف:الآية 81) أي خيراً منه صلاحاً وديناً وطهارة.

---

(1) أحمد الشرباصي: "المعجم الاقتصادي الإسلامي" ، دار الجيل ، القاهرة ، 1981م ، ص209.

(2) محمد بن صالح العثيمين: "الجامع لفتاوي الزكاة"، دار البيان العربي ، الأزهر ، القاهرة، 2006م ، ص7.

(3) مجمع اللغة العربية: " مرجع سبق ذكره" ، ص396.

(4) جمال الدين محمد الأنصاري(ابن منظور): "مرجع سبق ذكره"، المجلد التاسع عشر، ص 77.

- أما الزكاة في الاصطلاح:

فهي حق واجب ، في مال خاص لطائفة مخصوصة ، في وقت مخصوص[1]، فالزكاة فريضة دينية ملزمة ، وهي حق الله المعلوم في مال المسلم ، يفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة النامية ، والمقابلة للنماء، التي حال عليها الحول القمري ، وتقع داخل النصاب المحدد ، وتجب في الجزء الأكبر منها .

فالزكاة تطلق إذن على الحصة المقررة من المال التي فرضها الله للمستحقين وهي بهذا المعنى تصدق على الفعل الذي هو الإخراج ، كما أنها تصدق على العين ، أي على ذات المال المتصدق به ، ويسمى زكاة لأنه يزكي بقيمة المال ، ويكون سبباً في حمايته من الآفات بإذن الله.

ويمكن تحديد مفهوم الزكاة كما يلي:-

أ- الزكاة ركن أساسي من أركان الإسلام الخمسة ، فرضها الله ﷻ بكتابه وسنة رسوله ﷺ وإجماع أئمته ، ولقد شرعت في السنة الثانية للهجرة ، وهي الركن الثالث.[2]

ب- تجب الزكاة على المسلم الحر المالك للنصاب ، من أي نوع من أنواع الأموال التي تجب فيه الزكاة.

ج- مصارف الزكاة ثمانية حصرها الله في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ

(1) السيد محمد رشيد :"المغنى "، المجلد الثاني ، دار المنار، القاهرة ، 1367 هـ ، ص573.

(2) فياض عبدالمنعم و مصطفى عبدالله: "الدليل المعاصر لأموال الزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، القاهرة ، 2013، ص11.

وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة :الآية60)

د- أجاز بعض العلماء المحدثين إمكانية توجيه بعض مصارفه لوجوه الخير، غير تلك الفئات الواردة في آية الصدقات في القرآن الكريم ، كما يمكن إنفاقها على مصارف دون أخرى لدواعي معينة.[1]

هـ- الدولة هي المسئولة عن جباية الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية، مع وجود اجتهادات تجيز قيام هيئات خاصة بتلك المهمة تحت إشراف ورقابة الدولة.[2]

و- الزكاة محلية الطابع (إيرادات و إنفاق) مع جواز انتقالها إلى مستويات أخرى من المجتمع تحت شروط وضوابط معينة .

ز- رغب الله وأمر بإيتاء الزكاة حيث قال تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (التوبة :الآية103) ، كما رهب من منعها في قوله عز وجل ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (آل عمران:الآية180)

ح- الزكاة من الفرائض التي أجمعت عليها الأمة ، واشتهرت شهرة جعلتها من ضروريات الدين ، بحيث لو أنكر أحد وجوبها ، خرج عن الإسلام ، وقتل كفراً ، إلا إذا كان حديث العهد بالإسلام فإنه

---

(1) صلاح محمد سامي : "مرجع سبق ذكره"، ص18.

(2) يوسف إبراهيم يوسف:"النفقات العامة في الإسلام "، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة، 1980م ، ص170.

يعذَر لجهله بأحكامها.[1]

ط- الحكمة من تشريع الزكاة هي الحفاظ على المجتمع المسلم ، لأن فيها إعانة للضعفاء وذوي الحاجات الذين هم من أبناء المجتمع ، فهي بذلك عاملاً مهماً من عوامل التكافل الاجتماعي حيث يعطف الغني على الفقير فتسود روح المحبة والتعاون بين جميع فئات المجتمع.[2]

ونخلص من استعراض المعنى اللغوي والاصطلاحي للزكاة إلى الأتي:

- أن تعريف الزكاة لغةً واصطلاحاً مرتبط بالنماء ، فإخراجها تنمية للمال الذي تخرج منه وتنمية لنفس المزكي ، فضلاً عن تنميتها للفقير مادياً ونفسياً.
- أن مفهوم الزكاة مرتبط بالتطهير، فإخراجها تطهير للمال الذي تخرج منه ، ولتنفس المزكي من داء الشح.
- ورد ذكر الزكاة مرتبطاً بالصلاة في أغلب الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، كما أن فريضة الزكاة إحدى الدعائم الأساسية التي لا تصلح بدونها العقيدة الإسلامية.
- الزكاة هي حق الله في المال ، ولكن لا يقتصر أثرها على العلاقة بين العبد وربه كالصلاة وإنما تمتد إلى مجتمع المسلمين.
- الزكاة ليست وقفاً على الأغنياء دون غيرهم ، إنما يشترك فيها الجميع لإحداث التكافل الاجتماعي بين المسلمين.

---

(1) السيد سابق : "فقه السنة "، المجلد الأول ، الفتح للإعلام العربي ، القاهرة ، ط2 ، 1999م ، ص393.

(2) فياض عبدالمنعم و مصطفى عبدالله: "مرجع سبق ذكره" ، ص 14.

أما لجنة الزكاة فيمكن تعريفها إجرائياً على النحو التالي:

1- أنها تنظيم منبثق من قطاع التكامل الاجتماعي ببنك ناصر الاجتماعي.

2- يضم هذا التنظيم أعضاء يتم اختيارهم وفق الشروط التي وضعها البنك.

3- تعمل اللجنة في إطار لائحة معدة من قبل البنك.

4- تقوم اللجنة بجمع الزكاة وتوزيعها وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.

5- يتولى البنك الإشراف على أعمال لجان الزكاة ومعاونتها في أداء وظائفها.

(4): مفهوم الفعالية Effectiveness

- الفعالية في اللغة أصلها يأتي من فعل فعلاً وافتعل الشئ أي ابتدعه والاسم منه الفعل(1).

- الفعالية في اللغة الانجليزية تشير إلى شئ فعال أو مؤثر أو نافذ المفعول(2).

- ويعرفها قاموس علم الاجتماع "بالكفاءة والفعالية التي يوصف بها فعل معين واستخدام أكثر الوسائل قدرة على تحقيق هدف ما"(3).

---

(1) لويس معلوم: "المنجد في اللغة والأدب والعلوم"، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1956م ، ص631.

(2) منير البعلبكي:" المورد"، قاموس انجليزي عربي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1986م ، ص304.

(3) محمد عاطف غيث: "قاموس علم الاجتماع"، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1979م ، ص153.

- ويعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية على "أنها الدرجة المبتغاة لإنجاز الأهداف ، أو العائد المرغوب لمشروع ما ، وفي محيط الخدمة الاجتماعية تشير الفعالية إلى القدرة على مساعدة العميل على إنجاز الأهداف الخاصة بالتدخل المهني في فترة زمنية محدده" (1).

- كما يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها "الإطار النظري الذي تتحقق من خلاله الأهداف المحددة مسبقاً وذلك نتيجة لجهود مهنية مبذولة" (2).

- ويرى البعض أن "الفعالية في تخطيط الخدمات الاجتماعية هي الدرجة التي يتم بها إنجاز الأهداف المنشودة أو نتائج المشروع" (3).

وفي ضوء ما عرض من مفاهيم للفعالية ، يمكن تحديد مفهوم الفعالية من منظور الدراسة الحالية على النحو التالي:

- مدى قدرة لجان الزكاة على تحقيق الأهداف التنموية المرجوة داخل المجتمع المحلى.

- معدل أداء العاملين باللجنة (أعضاء اللجنة) بما يتلاءم والمهام الموكلة لهم.

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للجنة الزكاة.

- القدرة على ابتكار وسائل جديدة لزيادة موارد اللجان.

---

(1) Robert Barker: "Dictionary of Social Work", N.A. S.W , New York , 1987, P 47.

(2) أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1993م ، ص153.

(3) أحمد شفيق السكري: "مرجع سبق ذكره"، ص169.

- مدى الاستفادة من نظم معلوماتية حديثة ودقيقة تعين اللجان على تنفيذ مهامها.

ثانياً : أدبيات الدراسة:

المجموعة الأولى:

هي تلك الدراسات التي ترتبط بموضوع الدراسة بصورة مباشرة، حيث تركز على الزكاة بشكل عام وارتباطها بتنمية المجتمع المحلي ، ومن هذه الدراسات:

1- دراسة (محمد عبدالعزيز ، 1987م)[1].

وعنوانها "الزكاة والتنمية الريفية في ماليزيا":

وركزت هذه الدراسة على ممارسة الزكاة بين الفلاحين في ماليزيا ، وهي دراسة تحليلية لأخلاق ومفاهيم النمو وتوزيع الدخل والثروة في الإسلام وممارستها في مجتمع مسلم معاصر ، حيث أقرت الدراسة بأن الزكاة تهدف إلى تطهير وتنقية الروح والممتلكات ، فهي تثبت روح الحب والتعاون بين الفلاحين في ماليزيا خاصةً (مزارعي الأرز وهم أفقر فئة في ماليزيا) وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج منها:

- أن الزكاة تركز على البعد الأخلاقي للتنمية حيث إنها تثبت روح الحب والتعاون.
- أن الزكاة تحقق التوازن والعدل في المجتمع الريفي الماليزي حيث إنها تقلص التفاوت بين الأفراد في الدخول.

---

(1) Mohammed Abdel Aziz: "Zakat and rewal development in Malaysia", Ph. D , Temple University , Pennsy lraniel , United stated , 1987.

- تستطيع الزكاة أن تقدم حلولاً واقعية للتخفيف من حدة الفقر لدي الفلاحين.

ومن خلال عرض الدراسة السابقة يتضح أهمية الزكاة كنموذج إسلامي في تنمية المجتمعات الريفية الفقيرة ، حيث إنها تقدم حلولاً ناجحة للتخفيف من حدة الفقر وتعمل على نشر العدل والمساواة بين فئات المجتمع الواحد مما ينتج عنه من محبة وتعاون وإخاء فيتماسك المجتمع ويصبح أكثر قدرة على إحداث التنمية ، وهذا يتفق وما تهدف إليه الدراسة الراهنة بل وتعد مبرراً قوياً لإتمام الدراسة الحالية إلا أنه يمكن القول بأن الدراسة الراهنة تختلف عنها في الجوانب التالية:

- أن الدراسة السابقة حاولت إبراز الأثر الإيجابي لتطبيق الزكاة في المجتمعات الفقيرة في ماليزيا ، في حين أن الدراسة الراهنة تنطلق إيماناً وتسليماً بالدور التنموي والأثر الطيب لتطبيق الزكاة في المجتمعات الإسلامية بعامة ، ولذلك فهي تحاول تفعيل هذا الدور بأقصى قدر ممكن من خلال تطبيق المنهج العلمي المبني على تقصي الحقائق وإحكام العقل لوضع تصور ورؤية مستقبلية لهذه اللجان الزكاوية.

2- دراسة (علاء حجازي ، 2004م) [1].

وعنوانها "تقويم البناء التنظيمي لمؤسسات الزكاة ودورها في تنمية المجتمع المحلي".

وأجريت هذه الدراسة على لجنة زكاة قرية الورق التابعة لمركز سيدي سالم بمحافظة كفر الشيخ عام 2004م.

---

(1) علاء رشدي حجازي : "مرجع سبق ذكره".

وتستهدف هذه الدراسة تقييم وضع لجان الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي ، للتعرف على مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة لها ، ومدى مناسبة هذه الأهداف لحاجات أفراد المجتمع ، ومدى إسهامها من خلال ما تقدمه من خدمات وبرامج في رفع مستوى معيشة الأفراد ، والتعرف أيضاً على مدى قدرة اللجنة في استغلال الموارد المتاحة لديها لإقامة مشروعات تنموية لصالح المجتمع المحلي.

- وتقع هذه الدراسة ضمن الدراسات التقويمية والتي استخدمت منهج دراسة الحالة، والتي طبقت على 20 فرداً من القائمين على العمل داخل لجنة الزكاة بقرية الورق وعينة من المستفيدين مستخدمة استمارة استبانة و استبار.

- وتمثلت فرضيات الدراسة في فرضية رئيسة مفادها:

❖أن هناك علاقة ارتباطية بين تحقيق اللجان لأهدافها ودروها في تنمية المجتمع المحلي.

- وانتهت هذه الدراسة إلى أن مؤسسة الزكاة تعمل في نطاق ضيق من خلال جمع الزكاة وتوزيعها على الأفراد دون النظر إلى الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات بالمجتمع المحلي ، حيث إنها تركز على المشكلات الفردية وتغفل القضايا المجتمعية.

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج كان أهمها:

- أن لجنة الزكاة تقدم مساعدات مادية فقط للمستحقين.

- عدم قيام اللجنة بمشروعات تنموية تسهم في رفع مستوى معيشة المجتمع المحلي.

- انتشار المحسوبية في تقديم المساعدات وتفشي الصراع بين أعضاء اللجنة.

- عدم وجود رضا بالشكل المطلوب لدى الناس عن أعمال اللجنة.

كما اقترحت الدراسة ضرورة توجيه بعض من أموال الزكاة لاستثمارها في مشروعات تعود على المجتمع بالنفع بشكل عام.

- ومن خلال الطرح السابق يتضح أن هناك صعوبات عدة تحول دون قدرة لجنة الزكاة على إتمام دورها التنموي تجاه مجتمعها المحلي ، وقد يرجع هذا للوائح المنظمة لعمل اللجنة أو القائمين على العمل بها أو أفراد المجتمع المحلي المحيط باللجنة أو للبرامج والخدمات المقدمة من اللجنة ، لذلك أصبح للدراسة التي نحن بصددها أهمية ومبرر قوي ، حيث إنها تهدف إلى تقديم رؤية مستقبلية مبنية على التخطيط والأسلوب العلمي لتفعيل دور هذه اللجان بحيث تصبح أكثر قدرة على إتمام دورها التنموي داخل المجتمع المحلي.

- كما أن الدراسة السابقة أفادت الدارس ، حيث أصبحت الرؤية أكثر وضوحاً للصعوبات التي تواجه لجان الزكاة من خلال إظهارها لجوانب القصور بشكل جلي يتيح الفرصة أمام الدارس أن يتعرف بشكل أدق على أحوال لجان الزكاة في المجتمع المصري.

- ومن هنا يتضح وجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية من حيث الهدف ، حيث إن الدراسة السابقة استهدفت رصد الدور الفعلي للجنة الزكاة بالمجتمع المحلي ، في حين أن الدراسة الراهنة تستهدف تفعيل هذا الدور لإحداث تنمية محلية بالمجتمع المصري.

3- دراسة (صلاح سامي ، 2006م) [1].

وعنوانها "فعالية كفاءة لجان الزكاة في تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المتخلفة".

- أجريت هذه الدراسة على (6) لجان للزكاة بالمناطق الحضرية المتخلفة بحي حلوان جنوب القاهرة عام 2006.

- استهدف هذه الدراسة قياس فعاليّة وكفاءة لجان الزكاة في تحقيق التنمية المحلية ، مع تحديد المعوقات التي تعوق اللجان عن أداء دورها التنموي.

- وانتمت هذه الدراسة إلى الدراسات التقويمية ، والتي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل وبالعينة ، مستخدمة في ذلك مقياسين لقياس فعالية وكفاءة لجان الزكاة في تحقيق التنمية المحلية كأدوات رئيسية لجمع المعلومات والبيانات بتطبيق تلك المقاييس على (51) مسئولاً باللجان المستهدفة ، وعينة من المستفيدين عددها (25) مفردة.

- وتمثلت فرضيات الدراسة في فرضيتين هما:

1- من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين فعالية لجان الزكاة وإمكانية تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المختلفة.

2- من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين كفاءة لجان الزكاة وإمكانية تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المختلفة.

- وانتهت هذه الدراسة إلى أن مستوى فعالية وكفاءة لجان الزكاة متوسطة في تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المختلفة.

---

(1) صلاح محمد سامي : "مرجع سبق ذكره" .

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج كان من أهمها :

❖ أن اللجان الزكاوية ساعدت على تحقيق التنمية بشقيها المعنوي والمادي المتمثل في إقامة بعض المشروعات التي تحقق الرعاية الاجتماعية في المجتمع مثل (بناء مستشفى- إقامة حدائق- تدريب بعض الأفراد على حرف يدوية...).

❖ عدم وجود تنسيق بين لجان الزكاة وبعضها ، وبينها وبين الأجهزة التنفيذية ، وبينها وبين مؤسسات المجتمع المدني وكذلك بينها وبين بنك ناصر الاجتماعي.

❖ قلة خبرة القائمين على اللجان سواءً العملية أو العلمية حيث إن معظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة وليس لديهم خبرة في كيفية إقامة المشروعات التنموية.

- كما قدمت الدراسة السابقة مجموعة من المقترحات كان أهمها :

❖ ضرورة دعم لجان الزكاة العاملة في مجال التنمية من قبل أجهزة الدولة المختلفة.

❖ ضرورة الاستعانة بالشباب والنساء في تلك اللجان للاستفادة من إمكاناتهم.

❖ ضرورة الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال التنمية لمعاونة اللجنة على أداء دورها التنموي.

❖ أن تكون أهداف اللجنة مرتبطة باحتياجات ومشكلات المجتمع لتحقيق التنمية المرجوة.

- ومن هنا جاءت نتائج الدراسة السابقة لتؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه لجنة الزكاة داخل المجتمعات المحلية ، وهذا يتفق تماماً والدراسة الراهنة التي تسعى إلى تفعيل هذا الدور بشكل أكثر فعالية من خلال تضافر العلوم والمهن المهتمة بالتنمية مثل الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي ، لوضع تصور مقترح يبنى على دراسة علمية للواقع الفعلي يهدف لزيادة فعالية لجان الزكاة من خلال إزالة كل العقبات والصعوبات التي تحول دون قيامها بدورها التنموي.

- كما أن الدراسة السابقة أفادت الدارس من خلال ما قدمته من مقترحات هامة قد تفيد الدراسة الراهنة ، وكان أهمها ضرورة إدماج الشباب والنساء في أعمال لجان الزكاة للاستفادة من جميع إمكانات المجتمع المحلي خاصة طاقات الشباب ، وكذلك ضرورة دمج الخبراء داخل فريق العمل في لجان الزكاة خاصة المتخصصين في التنمية بحيث توجه اللجنة لإقامة المشروعات التنموية الأكثر إلحاحاً للمجتمع والمتوقع نجاحها بشكل كبير ، كذلك أفادت هذه الدراسة الدارس في صياغة مفاهيم الدراسة الحالية وكذلك في بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

- وعلى الرغم من مدى التقارب بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية إلا أن هناك فارق بين الدراستين حيث إن الأولى سعت إلى قياس مدى كفاءة وفعالية لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، في حين أن الدراسة الراهنة تسعى لوضع تصور مقترح لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر التخطيط الاجتماعي.

4- دراسة (عماد الدين عبد الحي شلبي ، 2009م)[1].

وعنوانها "نحو دور تخطيطي للجان الزكاة في مواجهة بعض مشكلات الفقر"

أجريت هذه الدراسة على مجالس إدارات لجان الزكاة في الوحدات المحلية الريفية الست التابعة لمركز السنطة بمحافظة الغربية.

واستهدفت هذه الدراسة الكشف عن دور لجان الزكاة في مواجهة بعض المشكلات الناجمة عن الفقر في الريف وتحديد أهم الصعوبات التي تحول دون إتمام هذا الدور وصولاً لدور تخطيطي مقترح لهذه اللجان.

واندرجت هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية ، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل لأعضاء ستة لجان للزكاة وعددهم (75) مفردة ، وعن طريق العينة لعدد (7) خبراء مستخدمةً استمارة استبار ودليل مقابلة كأدوات لجمع البيانات المطلوبة للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتي كانت كالتالي:

1- ما دور لجان الزكاة في مواجهة بعض المشكلات الناجمة عن الفقراء؟

2- ما الصعوبات التي تواجه دور لجان الزكاة في مواجهة بعض المشكلات الناجمة عن الفقر في الريف؟

---

(1) عماد الدين عبد الحي شلبي :" نحو دور تخطيطي للجان الزكاة في مواجهة بعض مشكلات الفقر في الريف" ، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد السادس والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، 2009، ص 2057.

3- ما الدور التخطيطي المقترح للجان الزكاة في مواجهة بعض المشكلات الناجمة عن الفقر في الريف؟

وانتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة كان أهمها :

1- الدور كان في شكل مساعدات شهرية للأسرة الفقيرة وبعض المواد الغذائية في شهر رمضان ، وبعض مساعدات الدفعة الواحدة لأصحاب الأمراض المزمنة.

2- عدم وجود إمكانية لإقراض بعض العاطلين من الفقراء لإقامة مشروعات صغيرة تساعد على تحسين دخل الأسرة ، وقد يرجع ذلك إلى قلة إمكانات لجنة الزكاة.

3- لا يوجد تنسيق بين بيوت المال (لجان الزكاة) في المنطقة الجغرافية الواحدة مع بعضها البعض.

4- الازدواجية في تقديم الخدمات والمساعدات للفقراء وعدم إقبال القادرين على التبرع مادياً وعينياً للجان الزكاة.

- هذا ويتضح من الدراسة السابقة أنها ركزت على المشكلات المرتبطة بالفقر كمشكلات اقتصادية بصفة خاصة ودور لجان الزكاة في الحد منها ، الأمر الذي يختلف عن موضوع الدراسة الراهنة والتي اهتمت بإلقاء الضوء على دور لجان الزكاة في إحداث تنمية محلية داخل المجتمعات المحدودة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، أي زيادة الدخل مع الاهتمام بتنمية القدرات وتعديل الاتجاهات والسلوكيات.

- إلا أن الدراسة السابقة أفادت الدارس من حيث إظهار جوانب القصور والصعوبات التي تواجه لجان الزكاة في إتمام دورها داخل المجتمع الريفي والتي منها إغفالها لدورها التنموي داخل المجتمع المحلي

والتركيز على المساعدات المادية فقط وكذلك عدم اعتمادها على التخطيط كأسلوب علمي في إدارة أعمالها ، قلة خبرة القائمين عليها مما ينتج عنه هروب الممولين وضعف مصادر التمويل للجان الزكاة... وما غير ذلك ، فكل هذه السلبيات أعطت الدارس رؤية أوضح لإمكانية تفعيل لجان الزكاة حتى تقوم بدورها التنموي داخل المجتمع المحلي على أكمل وجه.

المجموعة الثانية:

وهي تلك الدراسات التي ترتبط بموضوع الدراسة بصورة غير مباشرة، حيث تركز على الدين الإسلامي بنظمه وقيمه وارتباطه بتنمية المجتمع المحلي، ومن هذه الدراسات:

1- دراسة (مسعد الفاروق ، 1980م)[1].

وعنوانها (جمعية المسجد كجهاز لتنمية المجتمع المحلي)

- والتي استهدفت الكشف عن العلاقة بين جمعية المسجد كجهاز لتنمية المجتمع، وتنمية المجتمع المحلي ، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات تشمل الوعي الديني والخدمات التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك تحديد المعوقات التي تحول دون إتمام دور المسجد التنموي.

- واندرجت هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة ، التي اتخذت منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي كوسيلة للحصول على المادة العلمية باستخدام الاستبانة والاستبار لكل من المصلين في مسجد سيدي جابر وسيدي بشر محل الدراسة ، وكذلك

---

(1) مسعد الفاروق حمودة: "مرجع سبق ذكره" .

أيضاً مجلس إدارة جمعية كل مسجد منها ، وذلك بهدف وصف وتحليل مقارنة للعلاقة بين جمعية كل مسجد منهما وتنمية المجتمع المحلي ، ومحاولة تحديد أوجه الشبه والاختلاف بينهما في تأدية رسالتها ، وكذلك رصد المعوقات التي تعوق عمل كلٍ منها في كل مجتمع محلي على حده.

- وتمثلت فرضيات الدراسة في الفرضيتين التاليتين:

❖ كلما ارتبطت مساهمات أفراد المجتمع المحلي في مشروعات وبرامج تنمية المجتمع بالدوافع والقيم الدينية ، كلما كان ذلك دافعاً لها على الاستمرار والنجاح.

❖ كلما قامت جمعية المسجد على أساس تحقيق عناصر وعمليات النسق الاجتماعي كلما أدى ذلك إلى نجاحها.

وانتهت هذه الدراسة إلى أن الدين يلعب دوراً هاماً في حياة الإنسان وحثه على تنمية مجتمعه.

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج كان أهمها:

1- أن الدين الإسلامي يحث ويبث روح الانتماء لدى الأفراد لمجتمعهم المحلي مما يدفعهم نحو العمل على تحسين أوضاع ذلك المجتمع وتنميته.

2- كما أوضحت النتائج أن الدافع الديني هو العامل الرئيسي وراء تبرعات سكان المجتمع المحلي ومشاركتهم في برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي.

3- كما أشارت النتائج إلى أن اعتماد أعضاء مجلس الإدارة بجمعية المسجد محل الدراسة على الأسلوب العلمي (التخطيط الاجتماعي) في

تناول المشروعات التنموية ، كان له أثر كبير في نجاح واستمرارية المشروعات المقامة.

- هذا وتعتبر الدراسة السابقة من الدراسات الأقرب للدراسة الحالية ، حيث إنها تركز على إبراز دور جمعية المسجد كجهاز ديني تنموي يعمل لتنمية المجتمع المحلي منطلقاً من مبادئ وقيم إسلامية ، فحين أن الدراسة الراهنة تركز أيضاً على دور لجنة الزكاة كجهاز ديني تنموي أيضاً يعمل على تنمية المجتمع المحلي منطلقاً من أسس ومبادئ إسلامية ، فالصلاة والزكاة جاءوا مقترنين ببعضهما البعض في العديد من المواضع القرآنية لتبين مدى وضرورة ملازمتهم لبعضهم البعض.

- إلا أنه يمكن القول بأن الدراسة الراهنة تختلف عن الدراسة السابقة في الجوانب التالية:

1- الدراسة السابقة تركز على دور جمعية المسجد في تنمية المجتمع المحلي ، أما الدراسة الراهنة فهي تركز على دور لجنة الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

2- الدراسة السابقة حاولت رصد الواقع الفعلي لجمعية المسجد من خلال عقد مقارنة بين جمعيتين للمسجدين في مجتمعين محليين للتعرف على الدور ومعوقاته ، في حين أن الدراسة الحالية تحاول تفعيل دور لجان الزكاة من خلال وضع رؤية مستقبلية لهذه اللجان.

- وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين الدراسة السابقة والراهنة إلا أن الدارس قد أستفاد من الدراسة السابقة من خلال الإطلاع على نتائجها ومقترحاتها وذلك للتأكد من صحة ما قد تسفر عنه الدراسة الحالية.

2- دراسة (أحمد بشير ، 1988م)[1].

وعنوانها "القيم الدينية كمتغير في التخطيط لتنمية المجتمع المحلي"

وأجريت هذه الدراسة على جيرة حضرية مستحدثة وهي جيرة مساكن الجمهورية بمساكن إحلال عين شمس بمحافظة القاهرة، عام 1988م،

واستهدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة دور القيم الدينية وتأثيرها على جهود التخطيط لتنمية المجتمع من خلال جمعية تنمية المجتمع المحلي باعتبارها إحدى الأجهزة التي تعمل في مجال التنمية المحلية.

واندرجت هذه الدراسة تحت الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف اختبار الفرضيات ، واتبعت الدراسة الراهنة المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل والعينة كمنهج علمي للحصول على المعلومات المطلوبة ، مستخدمة مجموعة من الأدوات مثل المقابلة والاستبار والملاحظة.

وتمثلت فرضيات الدراسة في الفرضية الرئيسية والتي مفادها:

- كلما قامت جهود التخطيط لتنمية المجتمع المحلي على أساس من القيم الدينية أدى ذلك إلى نجاح واستمرار هذه الجهود ، وما تسفر عنه من خطط وبرامج ومشروعات.

وانتهت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين تبني القيم الدينية المرتبطة بالتنمية ، واتجاه الأهالي نحو المشاركة في جهود التخطيط لتنمية المجتمع المحلي.

---

(1) أحمد يوسف بشير: "مرجع سبق ذكره ".

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج كان أهمها:

1- كشفت الدراسة عن أن الدوافع الدينية كانت هي الأساس في مشاركة الأهالي في جهود تنمية المجتمع المحلي.

2- المدخل الديني له أثر كبير في إقناع سكان الجيرة بالاشتراك في جهود وبرامج التنمية التي تقوم بها جمعية تنمية المجتمع.

3- كشفت الدراسة عن عدم وضوح المعنى العلمي للتخطيط للتنمية في أذهان جميع أعضاء مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع.

❖ هذا ويتضح من الدراسة السابقة أنها ركزت على القيم الدينية بصفة خاصة وعلاقتها بجهود التخطيط لتنمية المجتمع المحلي ، الأمر الذي يختلف عن موضوع الدراسة الراهنة ، والتي اهتمت بإلقاء الضوء على لجان الزكاة كمؤسسة دينية وعلاقتها بإحداث تنمية المجتمع المحلي.

- إلا أن الدراسة السابقة أفادت الدارس من حيث التأكيد على علاقة الدين ، خاصة الدين الإسلامي بأنظمته وقيمه على إحداث التنمية المحلية كموجه ودافع لأفراد المجتمع للمساهمة بالغالي والنفيث في برامج ومشروعات التنمية ، مما ساعد على توجيه الدارس إلى اختيار موضوع دراسته ، كما أمدت الدراسة الراهنة ببعض من مصادر المادة العلمية التي اعتمدت عليها.

المجموعة الثالثة:

وهي تلك الدراسات التي ارتبطت بموضوع الدراسة بصورة غير مباشرة حيث تركز على الزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية النامية.

1- دراسة (كلارك جريسس 1985م)[1].

وعنوانها " الزكاة في باكستان كنظام للرعاية الإسلامية العامة في الدول النامية"

وهذه دراسة حالة لنظام الزكاة في باكستان ودوره كنظام للرعاية الاجتماعية ، واستهدفت هذه الدراسة تقييم نظام الزكاة من خلال الكفاءة والفعالية والمردود الفعلي على الأسرة والعمل ، حيث أقرت الدراسة أن هناك لجاناً محلية للزكاة منتخبة من قبل الأهالي ، يقومون بعملية تجميع أموال الزكاة وتوزيعها في مصارفها المحددة طبقاً للشريعة الإسلامية (من أرامل ومطلقات وأيتام ومعاقين وطلبة علم..).

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها :

- أن الزكاة نموذجاً أساسياً للرعاية الاجتماعية في الدول النامية ، ذات الموارد المحدودة ، ولكنها تحتاج إلى تطوير في أسلوب عملها حتى تتواكب ومتطلبات العصر.
- قلة المردود المادي للجان على المستفيدين ، إلا أن هناك مردوداً معنوياً كبيراً ، يتمثل في الأثر الإيجابي الواضح على العلاقات بين الأسر داخل المجتمع المحلي.
- المبالغ المقدمة شهرياً من لجنة الزكاة لا تفي باحتياجات الفئات المستفيدة ، لذا اقترحت الدراسة بضرورة تدريب القادر من المستفيدين على حرف يدوية تمكنه من كسب العيش وزيادة دخله.

---

(1) Clark Gracec: "Pakistan's Zakat, An Islamic public welfare system in developing country" , Ph. D , University of Mary land , Baltimore , united stats , 1985.

ومن خلال الطرح السابق يتضح أهمية الزكاة كنموذجاً أساسياً للرعاية الاجتماعية للمجتمعات النامية ذات الموارد المحددة ، ولكنه يمكن أن يكون لها دور تنموي مع هذه المجتمعات من خلال تطوير نظم العمل بها حتى تتواكب ومتطلبات العصر، وهذا يتفق تماماً وأهداف الدراسة الحالية التي تحاول وضع تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمعات المحلية.

2- دراسة "نبيل صادق 1995م"[1].

وعنوانها (الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية)

حيث حاولت الدراسة إلقاء الضوء على الزكاة كمصدر تمويل إسلامي رئيسي ودائم لمنظمات الرعاية الاجتماعية ببلدان العالم الإسلامي بعامة والدول العربية بصفة خاصة ، لما تعاني منه تلك المنظمات من معوقات تحد من إسهامها الفاعل في حركة التنمية الاجتماعية في تلك البلدان ، وتقف على رأس هذه المعوقات ندرة التمويل ومحدوديته.

لذا أقرت الدراسة بإمكانية الاستفادة من أموال الزكاة في تمويل برامج ومشروعات منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية ، بل ويمكن أيضاً الاستفادة منها في تمويل كثير من نفقات المجتمع الإسلامي في مختلف المجالات بجانب غيرها من وسائل التمويل الإسلامي الأخرى.

كما اقترحت الدراسة ضرورة إنشاء مؤسسات للزكاة على المستويات المجتمعية المختلفة في دول العالم الإسلامي لتقوم بتنظيم الزكاة جبايةً وإنفاقاً ، وفقاً لتوجيهات الشريعة الإسلامية والتزاما بأوامر الخالق عز وجل ، وتحقيقاً لصالح مجتمعاتنا الإسلامية.

---

(1) نبيل محمد صادق: "الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، مرجع سبق ذكره.

كما قدمت الدراسة مجموعة من القضايا التي تستحق الدراسة والمناقشة مثل:

1- هل تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تلعب دوراً فاعلاً بالنسبة لمؤسسة الزكاة؟

2- هل هذا الدور يقف عند حدود المساهمة في رسم سياسات المؤسسة أم يتسع لتشمل تصميم البرامج والتخطيط لها والعمل على تطوير أسلوب العمل داخل تلك المؤسسات؟

- ومن هنا يتضح مدى اتفاق تلك الدراسة مع الدراسة الراهنة في التأكيد على أهمية الاستفادة من أموال الزكاة لتحقيق صالح المجتمع المسلم وحل العديد من المشكلات التي تؤرقه ، والتأكيد أيضاً على أهمية دور الخدمة الاجتماعية مع مؤسسات الزكاة لتفعيل دورها داخل المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه ، وهذا يتفق تماماً وهدف الدراسة الحالية ، حيث أنها تحاول التوصل إلى تصور علمي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، لذا تعتبر توصيات الدراسة السابقة أو القضايا التي اقترحتها للبحث والدراسة بمثابة نقطة انطلاق للدارس في دراسته الحالية.

3- دراسة "ماجدة شلبي 1998م"[1].

وعنوانها (دور الزكاة في توفير حد الكفاية وتحقيق التنمية)

التي ركزت على الدور التنموي للزكاة في المجتمع المسلم وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية تناولتها الدراسة وهم:

---

(1) ماجدة أحمد شلبي: "مرجع سبق ذكره" .

أولاً: تحديد ماهية الزكاة ومصارفها في ضوء المستحدثات في العصر الحديث، وكان من أهم ما ذكرته الدراسة في هذا المحور أن الزكاة لا تعطي لقوى يستطيع الكسب ولا تعطى للمتفرغ للعبادة ولا يعمل، بل تعطى للمتفرغ للعلم الديني أو الدنيوي لما فيه من مصلحة عامة لجميع العباد ، وهذا يدلل على أن الزكاة تحث على العمل والاجتهاد ونبذ التواكل والتسول.

ثانياً: دور الزكاة في توفير حد الكفاية ، وقد أوضحت الدراسة هنا أن حد الكفاية ، هو الحد الذي يوفر للفرد متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة من العيش، وغنى عن غيره ، وللوصول لهذا الحد وضعت الدراسة مجموعة من العناصر الأساسية لتحقيق حد الكفاية ومنها (تعبئة الإمكانات الاقتصادية- تشجيع الإنفاق الاستثماري- تنمية رأس المال البشري- توكيد الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للزكاة).

ثالثاً: الزكاة ودورها المتصاعد في تحقيق التنمية المتوازنة ، وفي هذا المحور أظهرت الدراسة الدور الرئيسي للزكاة في التنمية ، حيث إنها تلعب دوراً هاماً من خلال مواردها التي تعد مورداً تمويلياً للتنمية من خلال تمويل البرامج والمشروعات التنموية بالمجتمع مثل (إقامة المساجد والمستشفيات والمدارس وتوصيل المياه الصالحة للشرب وغير ذلك من مشروعات تحسن من مستوى معيشة الفقراء في أحيائهم...).

- كما أكدت الدراسة على أن الزكاة مورد مالي يكفي لتمويل احتياجات كافة الأفراد بالمجتمع بما يغني المجتمع عن الاعتماد على غيره من المجتمعات، فهي بذلك تحقق إستراتيجية الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية ، لذا تفي هذه الدراسة بمثابة دافع قوي للباحث

للمضي في إتمام دراسته الحالية ، لما للزكاة من أهمية عظيمة في تمويل وإقامة العديد من المشروعات التي تفتقدها المجتمعات المحلية بمصر نتيجة ضعف التمويل الحكومي وبالتالي إحداث نقلة نوعية لتلك المجتمعات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية ، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الراهنة.

4- دراسة "حسن منازع 1998م" [1].

وعنوانها (توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية)

والتي حاولت بحث مسألة توظيف أموال الزكاة في مشروعات استثمارية وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية ، كل محور منهم يحاول الإجابة عن تساؤل فرعي هام مرتبط بتوظيف أموال الزكاة، وهي:

1- ما كيفية تقسيم وتوزيع الزكاة على المستحقين؟

وكانت الإجابة هي أن الحاكم له حق الاجتهاد في توزيع الزكاة على المستحقين بحيث يعظم المردود عليهم ، بأن يبقى جزء من أموال الزكاة بعد ما يؤثر أهل الحاجة والضرورة لكي يستثمره فيما يعم نفعه ، بحيث يشارك هذا الجزء في مشروعات إنتاجية تنمو بأرباحها فيزداد نصيب الفقير ، وفي نفس الوقت تحدث تنمية اقتصادية واجتماعية داخل المجتمع.

2 - هل الزكاة واجبة على الفور أم على التراخي؟

وتجيب الدراسة هنا من خلال آراء فقهاء الإسلام، بجواز تأخير دفع الزكاة للمستحقين إذا كان هناك عذر يمنع توزيعها ، وهذا من ناحية ،

---

(1) حسين على منازع: "مرجع سبق ذكره".

ومن ناحية أخرى فإذا كان من مصلحة المستحقين للزكاة أولاً ثم من مصلحة المجتمع المسلم أن توظف أموال الزكاة في مشروعات يعم بها النفع والفائدة على المجتمع المسلم، فلا حرج من ذلك.

3- ما موقف الزكاة من الإباحة والتمليك للمستحقين؟

وهنا أقر بعض الفقهاء بإمكانية تقديم الطعام والكسوة ، وهو ما يعني به الإباحة بدلاً من تمليك الأموال للمستحقين بنية الزكاة ، وهذا من شأنه إفساح المجال للقول بإمكانية إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية بأموال الزكاة على ان تكون منتجات المشروع أو خدماته تنصب فقط على المستحقين للزكاة.

4- هل شرعت الزكاة للفقر الحالي أم الفقر المتوقع؟

وأجابت الدراسة هنا بأن الزكاة شرعت للقضاء على الفقر الحالي من خلال توزيع أموال الزكاة على الفور طالما وجد المستحقون لها ، وأيضاً شرعت لدفع الفقر عنهم في المستقبل بتزويدهم بأدوات العمل التي تعينهم في كسب العيش.

- وعلى ما تقدم توصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها جواز إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية بأموال الزكاة لتوفير السلع والخدمات للمستحقين للزكاة ، وبذلك تتحقق الفائدة من عدة جوانب:

1- إعطاء الفقير ما يغنيه (إغناء الفقير).

2- المشاركة في تنمية المجتمع.

وهذا يتفق مع ما تهدف إليه الدراسة الحالية حيث تعد أموال الزكاة مصدراً هاماً لإقامة مشروعات تخدم القرى والأحياء الفقيرة ومشروعات إنتاجية توفر فرص عمل للعاطلين من أبناء الفقراء ، ومن جانب آخر قد

تساهم الزكاة في تنمية اقتصاد الدولة ودعم قيمة العمل والتعاون بين أفراد المجتمع وهذا ما ترنو إليه الدراسة الحالية من خلال تفعيل لجان الزكاة المسئولة عن جباية وتوزيع أموال الزكاة داخل المجتمع المحلي.

5- دراسة "خالد أحمد اسحاق 2003م" [1].

عنوانها (تنشيط الزكاة للحد من الفقر في المجتمعات المسلمة)

حيث أقرت الدراسة بأن أهم وأكبر الوكالات الدولية للتنمية قد حققت نجاحاً محدداً في الحد من الفقر على الصعيد العالمي ، كما أكدت تلك المنظمات أن هناك ضرورة لوجود دور فعال للمنظمات الأهلية المحلية في مواجهة الفقر وذلك من خلال التنسيق الجيد فيما بينها حتى تصبح كياناً واحداً قوياً ، ومن أهم تلك المنظمات المحلية خاصةً في الدول الإسلامية ، مؤسسة الزكاة، حيث إنها تمتلك قدرة كبيرة على لعب دور رئيسي في الحد من الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- لذا اقترحت الدراسة ضرورة توجيه اهتمام المنظمات الدولية خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو هذه المؤسسات الإسلامية ، حيث إنها أكثر ملاءمة واستجابة للاحتياجات المحلية ، وذلك من خلال تكوين رأى عام واسع النطاق لدعم هذه المؤسسات بما يزيد من المشاركة الشعبية ، وزيادة التعاون بينها وبين المؤسسات التي تعمل في نفس المجال.

- وهذه الدراسة تتفق مع الدراسة الراهنة لكونها تؤكد على مدى ملائمة مؤسسة الزكاة لسد احتياجات وحل مشكلات المجتمعات

---

(1) Khaled Ahmed Ishaq: "Revitalizing zakat to reduce poverty in Muslem societies" , M. A , University of Oregon , United states , 2003.

الإسلامية ، تلك المشكلات التي عجزت المنظمات الدولية عن حلها ، وقد يرجع ذلك لأيديولوجية المجتمعات الإسلامية والعربية.

- كما يمكن الاستفادة منها من خلال ما عرضته من مقترحات بضرورة التنسيق بين مؤسسة الزكاة وباقي المنظمات العاملة في مجال التنمية والرعاية داخل المجتمع الواحد وكذلك قدرة تطوير آليات العمل بلجان الزكاة من خلال توصيات المنظمات الدولية ، مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بما لديه من إحصاءات وتجارب لشعوب عدة قد تتقارب مع المجتمع المصري في العقيدة والثقافة والظروف المعيشية.

ـ تعليق عام على الدراسات السابقة:

في ضوء التحليل السابق للدراسات السابقة والمتصلة بالدراسة الحالية تبين الآتي:

(1)- أن هناك دراسات ركزت على الزكاة (لجان الزكاة) ودورها في تنمية المجتمع المحلي ، ومن هذه الدراسات (محمد عبدالعزيز 1987م- علاء حجازي 2004م- صلاح سامي 2006م- عماد الدين شلبي 2009م)

وقد أقرت هذه الدراسات من خلال نتائجها أن الزكاة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في إحداث التنمية داخل المجتمع المحلي ، وذلك يتضح في كونها تركز على البعد الأخلاقي للتنمية وتعمل على بث روح الحب والتعاون بين المواطنين ، وتعمل على تحقيق التوازن والعدل وتقليص التفاوت بين فئات المجتمع الواحد ، كما أن الزكاة ساعدت على تحقيق التنمية بشقيها المعنوي والمادي من خلال لجان الزكاة ، والمتمثل في إقامة بعض المشروعات التي تحقق التنمية الاجتماعية في المجتمع مثل (بناء مستشفى-

إقامة حدائق- تدريب بعض الأفراد على حرف يدوية...)، بالإضافة للمساعدات المادية التي تقدم للفقراء والمحتاجين وأصحاب الأمراض المزمنة من فقراء المجتمع.

ولكن أقرت نفس الدراسات بأن هناك صعوبات عدة تحول دون قدرة الزكاة على إتمام دورها التنموي تجاه مجتمعها المحلي الذي تجمع وتصرف فيه من خلال لجانها المنتشرة في القرى والأحياء ، ومن هذه المعوقات نذكر:

- عدم قيام بعض اللجان بمشروعات تنموية تسهم في رفع مستوى معيشة المجتمع المحلي نتيجة ضعف حصيلتها من الزكاة.
- انتشار المحسوبية في تقديم المساعدات وتفشي الصراع بين أعضاء بعض لجان الزكاة.
- عدم وجود رضا بالشكل المطلوب لدى الناس عن أعمال بعض اللجان.
- عدم وجود تنسيق بين لجان الزكاة وبعضها وبينها وبين الأجهزة التنفيذية وبينها وبين مؤسسات المجتمع المدني وكذلك بينها وبين بنك ناصر الاجتماعي.
- قلة خبرة القائمين على اللجان سواءً العملية أو العلمية ، حيث إن معظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة وليس لديهم خبرة في كيفية إقامة المشروعات التنموية.
- الازدواج في تقديم الخدمات والمساعدات للفقراء وعدم اقتناع القادرين على التبرع مادياً وعينياً للجان الزكاة.

(2)- و هناك دراسات ركزت على الدين الإسلامي بنظمه وقيمه بشكل عام ودوره في تنمية المجتمع المحلي ، ومن هذه الدراسات نجد(مسعد

الفاروق 1980م- أحمد بشير 1988م) وقد حاولت هذه الدراسات الكشف عن الدور الجليل للدين الإسلامي في حث المسلمين على العمل والاجتهاد لتحقيق الصالح لهم ولمجتمعهم الذي ينتمون إليه ، وقد أسفرت هذه الدراسات عن عدة نتائج كان أهمها :

1- أن الدين الإسلامي يحث ويبث روح الانتماء لدى الأفراد لمجتمعهم المحلي مما يدفعهم نحو العمل على تحسين أوضاع ذلك المجتمع وتنميته.

2- كما أوضحت النتائج أن الدافع الديني هو العامل الرئيسي وراء تبرعات سكان المجتمع المحلي ومشاركتهم في برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي.

3- المدخل الديني له أثر كبير في إقناع سكان المجتمع المحلي بالاشتراك في جهود وبرامج التنمية.

كما اقترحت الدراسات السابق ذكرها ضرورة الاعتماد على التخطيط كأسلوب علمي ، بجانب الالتزام بالقيم والمبادئ والنظم الإسلامية العظيمة ، عند الشروع في إحداث التنمية وما تتضمنه من برامج ومشروعات.

- أشارت نتائج الدراسة الأولى إلى أن اعتماد أعضاء مجلس الإدارة بجمعية المسجد محل الدراسة على الأسلوب العلمي (التخطيط الاجتماعي) في تناول المشروعات التنموية ، كان له أثر كبير في نجاح واستمرارية المشروعات المقامة.

- وكشفت الدراسة الثانية عن عدم وضوح المعنى العلمي للتخطيط للتنمية في أذهان جميع أعضاء مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع ، مما أثر بالسلب على أعمال الجمعية محل الدراسة.

(3)- وهناك دراسات ركزت على الزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية النامية ومن هذه الدراسات نجد(كلارك جراسس 1985م- نبيل صادق 1995م- ماجدة شلبي 1998م- حسن منازع 1998م"- خالد أحمد إسحاق 2003م)

وقد توصلت هذه الدراسات لمجموعة من النتائج كان أهمها:

- أن الزكاة نموذج أساسي للرعاية الاجتماعية في الدول النامية ، ذات الموارد المحدودة.
- قلة المردود المادي للجان على المستفيدين ، إلا أن هناك مردوداً معنوياً كبيراً يتمثل في الأثر الإيجابي الواضح على العلاقات بين الأسر داخل المجتمع المحلي.
- كما أقرت النتائج بإمكانية الاستفادة من أموال الزكاة في تمويل برامج ومشروعات منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية، بل ويمكنه أيضاً الاستفادة منها في تمويل كثير من نفقات المجتمع الإسلامي في مختلف المجالات بجانب غيرها من وسائل التمويل الإسلامي الأخرى.
- فالزكاة تلعب دوراً هاماً من خلال مواردها التي تعد مورداً تمويلياً رئيسياً للتنمية من خلال تمويل البرامج والمشروعات التنموية بالمجتمع مثل (إقامة المساجد والمستشفيات والمدارس وتوصيل المياه الصالحة للشرب وغير ذلك من مشروعات تُحسن من مستوى معيشة الفقراء في أحيائهم...).

- ودور الزكاة في توفير حد الكفاية لفقراء المسلمين ، وقد أوضحت الدراسة هنا أن حد الكفاية هو الحد الذي يوفر للفرد متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة من العيش وغنى عن غيره.

فالزكاة تساعد في علاج الإمراض الاجتماعية والاقتصادية المنتشرة بالمجتمعات الإسلامية النامية من فقر وبطالة وتسول وفوارق طبقية كبيرة بين من يملك ومن لا يملك ، وتدني المستوى الصحي والتعليمي والإسكاني ..وهكذا ، فالزكاة بسعة مواردها وتنوعها واستدامتها بشكل منتظم ، يجعلها قادرة على المساهمة الفعالة في الحد من تلك المشكلات المزمنة.

لذا قدمت الدراسات السابقة عدة مقترحات يمكن الاستفادة منها لزيادة فعالية دور الزكاة في المجتمعات النامية ونجد منها:

- ضرورة إنشاء مؤسسات للزكاة على المستويات المجتمعية المختلفة في دول العالم الإسلامي لتقوم بتنظيم الزكاة جبايةً وإنفاقاً ، وفقاً لتوجيهات الشريعة الإسلامية والتزاماً بأوامر الخالق عز وجل ، وتحقيقاً لصالح مجتمعاتنا الإسلامية.
- لجان الزكاة تحتاج إلى تطوير في أسلوب عملها حتى تتواكب ومتطلبات العصر.
- المبالغ المقدمة شهرياً من لجنة الزكاة لا تفي باحتياجات الفئات المستفيدة ، لذا اقترحت الدراسة ضرورة تدريب القادر من المستفيدين على حرف يدوية تمكنه من كسب العيش وزيادة دخله.
- جواز إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية بأموال الزكاة لتوفير السلع والخدمات للمستحقين للزكاة ، وبذلك تتحقق الفائدة من عدة جوانب:

1- إعطاء الفقير ما يغنيه (إغناء الفقير).

2- المشاركة في تنمية المجتمع.

- ضرورة توجيه اهتمام المنظمات الدولية خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو هذه المؤسسات الإسلامية ، حيث إنها أكثر ملائمة واستجابة للاحتياجات المحلية ، وذلك من خلال تكوين رأى عام واسع النطاق لدعم هذه المؤسسات بما يزيد من المشاركة الشعبية ، وزيادة التعاون بينها وبين المؤسسات التي تعمل في نفس المجال.

- **خاتمة:**

بعد الانتهاء من عرض المفاهيم الأساسية التي تنطوي عليها الدراسة الراهنة ، والدراسات السابقة والمرتبطة بالدراسة الحالية بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، يحاول الدارس الانتقال إلى الفصل الثاني في الإطار النظري للدراسة لإلقاء الضوء بشكل أوضح على التخطيط التنموي والتنمية المحلية وتوضيح العلاقة بينهما من خلال فصل بعنوان "التخطيط لتنمية المجتمع المحلي".



التخطيط لتنمية المجتمع المحلى

- تمهيد

أولاً : تنمية المجتمع المحلي كضرورة مجتمعية.

ثانياً : التخطيط التنموى .

ثالثاً : النظريات الموجهة للدراسة.

- خاتمة

- تمهيد :

يعد موضوع تنمية المجتمع المحلي من الموضوعات الهامة والتي شغلت بال علماء العلوم الاجتماعية المعاصرين على اختلاف تخصصاتهم وتنوع اهتماماتهم وتباين أيديولوجياتهم ، وكذلك التخطيط لتنمية هذه المجتمعات ، حيث إن حياة المجتمع وحياة الأفراد والجماعات فيه لن تستقيم أمرها بدون التخطيط ، فالتخطيط هو الوسيلة التي يستعين بها المجتمع لتحقيق أهداف التنمية ، فإذا تصورنا مجتمعاً بدون تخطيط فإن ذلك يعنى الاضطراب والفوضى.

لذا يحاول الدارس في هذا الفصل أن يعرض لوجهات نظر متعددة لبعض علماء العلوم الاجتماعية في موضوع التنمية المحلية والتخطيط التنموي ، من خلال عرض لخصائص التنمية المحلية ومبادئها و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ونماذج التنمية المحلية ، وعرض للمشروعات التنموية كركيزة أساسية في تحقيق التنمية المحلية ، كما يحاول الدارس أن يلقي الضوء على التخطيط التنموي من حيث المبادئ والأهمية و الأهداف وكذلك المراحل التخطيطية لعملية التنمية ، وعرض لبعض وجهات النظر لنماذج التخطيط من أجل التنمية ، ويختتم الفصل بعرض للإطار النظرى الموجه للدراسة الحالية.

أولاً: تنمية المجتمع المحلي كضرورة مجتمعية:-

ظهرت الحاجة إلى تنمية المجتمعات المحلية في البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لكونها تمثل أهمية كبرى في دعم التنمية القومية الشاملة ، فوضعت السياسات والبرامج والمشروعات التنموية التي أخذت أساليباً وطرقاً متباينة ، كما ظهرت التنظيمات والمؤسسات التي تسهم في النهوض بهذه المجتمعات وتسعى إلى الارتقاء بمستوى معيشة سكانها [1].

ومما هو جدير بالذكر في هذا السياق أن البلدان النامية تضم الكثير من القرى والأحياء والمناطق الشعبية التي يعاني فيها السكان من الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، والتي يبدو بعضها جلياً في انتشار الفقر وسوء حالة المسكن والعزلة الاجتماعية وتفشي الجرائم وانحراف الأحداث ، فضلاً عن ضعف المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي وزيادة عدد طالبي المساعدات والرعاية الاجتماعية ، كما تفتقر هذه المجتمعات إلى الكثير من المرافق والخدمات العامة[2].

لذا يحاول الدارس إلقاء الضوء على التنمية المحلية كضرورة مجتمعية من خلال إبراز (خصائصها - أهدافها - النماذج - المبادئ

---

(1) عبد العزيز أحمد غنيم: "التخطيط لتنمية المجتمع الحضري المتخلف بين النشاط الأهلي والأداء الحكومي" ، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الثامن ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ،2000م ، ص13.

(2) محمد الجوهري وعلياء شكري : "علم الاجتماع الريفي والحضري" ، دار المعارف ، القاهرة ، 1983م ، ص 4.

التي تنطلق منها- المشروعات التنموية كركيزة أساسية للتنمية المحلية) كالتالي:-

(أ) بالنسبة لخصائص تنمية المجتمع المحلي : يحددها البعض بأنها[1]:

1- التنمية المحلية تهتم في المقام الأول بالتعرف على القيادات المحلية وتعمل على تشجيعها وتدريبها.

2- تعتمد على الديناميكية وحركة التنفيذ لمشروعات تنمية المجتمع.

3- ينبغي أن يكون هناك تكامل بين المشروعات فى الميادين المختلفة عن طريق برامج متعددة الأغراض.

4- يجب الاستعانة بالمنظمات القائمة بالمجتمع ، حكومية أو أهلية على أقصي حد ممكن في برامج تنمية المجتمع سواء على المستوي المحلي أو الإقليمي أو القومى.

5- ينبغي أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازية.

6- تقرير المصير بشكل ديمقراطي يعد من أهم أهداف التنمية الاجتماعية.

7- ينبغي أن يزيد الاعتماد على مساهمة المرأة و الشباب فى مشروعات التنمية لكي تبلغ برامج تنمية المجتمع مداها في النجاح وينبغي أن تقوم على فلسفة المساعدة الفعالة من الجهات الحكومية.

---

(1) أحمد كمال أحمد وآخرون: "اتجاهات في إعادة بناء وتنمية القرية المصرية"، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،1963م ، ص 50.

8- الالتزام بالعمل والتخطيط الواعي من اجل الاستغلال الكفء للموارد المتاحة.

9- مراعاة البساطة في التكاليف.

كما يشير بعضٌ آخر إلي أن هناك مجموعة من الخصائص الأساسية للتنمية المحلية:(1)

1- تسعى التنمية المحلية إلي تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية للمجتمع القومي ، حيث إنها إستراتيجية لإنجاز التغيير على المستوى القومي.

2- تركز على الجهود الشعبية ومساهمة أفراد المجتمع الإيجابية في تخطيط وتنفيذ برامج تنمية المجتمع ، دون إغفال دور الحكومة في تقديم النصح والمشورة والتوجيه.

3- تهتم بتنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم ، وتأهيلهم وتدريبهم على أساس سليم يمكنهم من القيام بالمهام الموكلة لهم بإيجابية في عمليات التنمية.

4- فهي جزء من خطة قومية عامة تستهدف رفاهية مواطنين على المستويات المحلية والقومية.

---

(1) نبيل محمد صادق: "استخدام طريقة تنظيم المجتمع في تنمية دور المجالس المحلية في تنمية القرية المصرية"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، 1980م ، ص 40.

في حين يرى آخر أن التنمية المحلية تتسم بمجموعة من الخصائص التى يمكن تحديد أهمها في:[1]

1- التنمية عملية تغييرات مطلوبة ومخططة وموجهة نحو أهداف محددة في ضوء السياسة العامة للمجتمع ، تهدف إلي نقل المجتمع من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلي وضع أخر أفضل منه.

2- تحدث التنمية بحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانات المتاحة والكاملة.

3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية متكاملان معاً باعتبارهما وجهي لعملة واحدة لا يمكن انفصالهما وأن أي برنامج أو مشروع تنموي له عائد اقتصادي وآخر اجتماعي.

4- تحدث التنمية من داخل المجتمع نفسه ، وذلك من خلال قدرات المجتمع في الاعتماد على الذات في استثمار موارده وإمكاناته وطاقاته.

5- تعتمد التنمية على الإنسان باعتباره المشارك في إحداثها وهو المستفيد من عائدها ، لذا تعمل التنمية على إيجاد الشخصية التنموية المميزة للمجتمع التي تستطيع إحداث التنمية ، ومن ثم يجب أن يتوافق فكر ومفاهيم التنمية مع البعد القيمى والثقافي في المجتمع.

6- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية بجانب الجهود الحكومية ، حيث إنها تؤمن بالديمقراطية وحق تقرير المصير.

7- تعتمد التنمية على قيادات مهنية (خبراء) لتوجيه التنمية بجانب

---

(1) طلعت مصطفي السروجي: "التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة"، الشروق للطباعة ، القاهرة ، 2007، ص ص36-37.

القيادات الشعبية ، لتوفير المناخ الملائم لتنفيذ ومتابعة وتقويم المشروعات والبرامج التنموية.

8- يستفيد بعائد التنمية المجتمع ككل وليس فئة معينة.

9- تعبر برامج ومشروعات التنمية عن ترتيب أولويات حاجات أفراد المجتمع.

ويضيف آرثر دنهام أربعة خصائص أخري للتنمية المحلية وهي: (1)

1- أن تنمية المجتمع المحلي تهتم بكل المواطنين في المجتمع أكثر من اهتمامها بأى جماعة أو طبقة أو فئة معينة.

2- تركز التنمية المحلية على الجهود الذاتية ومشاركة أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع في شئونه المختلفة.

3- يوجد نوعان من التنمية المحلية.

النوع الأول: هو عبارة عن عملية ذاتية تنبع من مواطنى المجتمع دون تدخل من الخارج.

النوع الثاني: حيث تتم التنمية عن طريق مؤثر خارجى يوجه ويستثير سكان المجتمع.

4- تتضمن التنمية المحلية في الغالب مساعدات فنية في شكل استشارات فنية وخبراء ، وتمويل مالي من جانب الهيئات الحكومية والأهلية سواء كانت هيئات وطنية أو هيئات دولية.

---

(1) Arthur Dunham : Op cit , P P 172-174.

(ب) أهداف التنمية المحلية:

لمعرفة أهداف التنمية المحلية يجب عرض وجهات النظر المختلفة فى هذا الصدد والتعقيب عليها في نهاية العرض من وجهة نظر الدراسة الحالية:

فهناك وجهه نظر تري أن أهداف التنمية المحلية كما يلي:[1].

أ- أهداف إنجاز *Task Goals*.

ويقصد بأهداف الإنجاز كل ما تحققه عملية التنمية من انجازات مادية مثل ردم برك ، إقامة منشآت أو توفير المرافق و الخدمات أو استثمار موارد مادية وهي تمثل العائد المادي لعملية التنمية المحلية ، وأهداف الانجاز لا تقتصر على ما يمكن أن يقدمه المجتمع نفسه من إمكانيات مادية فحسب ، بل يمتد ذلك إلى تسهيل حصول المجتمع على تجديدات مادية من شأنها أن تعمل على تغيير البيئة المحلية ورفع المستوى المعيشي بها وهي بالتالي تمثل تغييراً يحدثه الإنسان في بيئته .

ب- أهداف معنوية *Process Goals*

وهي تتمثل في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيامهم بعميلة التنمية المحلية وهذه الأهداف على الرغم من أنها غير ملموسة ، إلا أنها محسوبة مسبقاً ومخطط لإحداثها وهي بالتالي عملية تغيير في الإنسان نفسه.

والتكامل بين أهداف الانجاز والأهداف المعنوية يتضح في انه بدون تحرك المجتمع لتحقيق أهداف مادية لن تطرأ تغيرات على شخصيات

(1) عبد الحليم رضا عبد العال:" تنظيم المجتمع (النظرية والتطبيق)" ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996م ، ص ص89-93.

سكان المجتمع المحلي ، ومن ناحية أخري فإن التغيرات الإيجابية التي تطرأ على شخصيات سكان المجتمع تؤدي إلي زيادة قدرتهم على التحرك نحو مزيد من التغيير في بيئتهم.

كما أنه يمكن تفسير العائد المعنوي على سكان المجتمع المحلي من خلال النقاط التالية:

1- اكتساب الاتجاه إلي المبادأة لحل المشكلات المجتمعية.

2- زيادة قدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم.

3- علاوة على التنظيم الذاتي لسكان المجتمع المحلي تزداد قدرتهم على التعاون وتقسيم العمل بينهم بما يحقق تكامل التنفيذ لبرامج ومشروعات التنمية.

4- التضامن ، أي أن المواطنين يتحركون أثناء قيامهم بالأنشطة المجتمعية كوحدة واحدة مدفوعة بقوة جذب الأهداف المشتركة.

5- المثابرة، أي استمرار المجتمع في التحرك كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المجتمعية ، بالرغم من الصعوبات التي قد تصادفهم أثناء عملية التنمية.

6- تدريب المواطنين على القيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكاناتهم.

7- الإحساس بالانتماء إلي المجتمع وتحمل المسئولية الاجتماعية ، إدراكاً منه أن الكثير من احتياجاته لن تشبع إلا عن طريق المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما يري آخرون أن أهداف التنمية المحلية هي: [1]

أ- أهداف تركز على إحداث تغييرات اجتماعية.

ب- أهداف تركز على إحداث تغييرات مادية.

وفى إطار تحقيق هذين الهدفين تستهدف التنمية المحلية ما يلى :

1- رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الدخل المادي للفرد.

2- زيادة فعالية ومستوي الأداء للخدمات التي تؤدي للمجتمع المحلي والتي تسهم في تحسين المستوى الصحي والثقافي والتعليمي لأفراده وتعين على تحقيق الرفاهية لهم.

3- المساهمة الإيجابية لأفراد المجتمع المحلي للمشاركة مع الجهود الحكومية التي تبذل لتحسين أحوال معيشتهم وخلق روح المبادرة وتشجيع القيادات المحلية وتنمية روح التعاون بين أفراد المجتمع المحلي بتهيئة الظروف لشعور الجماعة بعدم الرضا عن بعض الأحوال المادية التي تحتاج إلي ضرورة التغيير وإثارة رغبتهم في هذا التغيير وتنظيمهم للتغلب عليها.

4- التنسيق بين الجهود المحلية التي تبذل في مجالات التنمية المختلفة ، ولتحقيق ذلك يستلزم الأمر إيجاد تنظيم محلي داخل المجتمع يكون وسيلة التغيير، فعن طريقه يمكن أن يقوم الأهالي بتنظيم أنفسهم لتحديد احتياجاتهم والتخطيط لسدها لتنفيذ المشروعات التنموية

---

(1) رشاد أحمد عبد اللطيف: "تنمية المجتمع المحلي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ،2007م ، ص ص :251- 252.

المحلية ، معتمدين في ذلك قدر الإمكان على مواردهم الذاتية إلي جانب ما تقدمه الدولة من معونة مادية أو فنية.

وهناك من أجمل أهداف تنمية المجتمعات المحلية في الآتي:[1].

1- تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع ، وتأكيد استمرارها وذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وإيجابية.

2- تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع ، ويتوقف مدي هذا التحسن وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعهم ، وعلى الأكثر إمكان تواجد أو تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذه المشروعات التي يقرها أعضاء المجتمع.

وفي إطار ما سبق يمكن تحديد أهداف التنمية المحلية في ضوء الدراسة الحالية فيما يلي:

1- تحسين مستوي الظروف المعيشية بتوفير الخدمات الأساسية (تعليمية، صحية، تثقيفية، تدريبية، بالإضافة إلي خدمات البيئة الأساسية)، بهدف إشباع احتياجات سكان المجتمع وحل مشكلاته.

2- رفع مستوي الكفاءة الإنتاجية للفئات العاطلة بالمجتمع المحلي.

3- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع المحلي وتحقيق التوازن بين القطاعات الجغرافية في المجتمع الواحد.

---

(1) محمد عبد الفتاح محمد: "الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي"، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1996م ، ص36.

4- السعي نحو مشاركة المواطنين في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية التي تتبناه لجان الزكاة بالمجتمع المحلي.

5- استثارة سكان المجتمع المحلي للمساهمة بشكل فعال في تمويل المشروعات التنموية من خلال زكواتهم و صدقاتهم الموجهة نحو لجان الزكاة حتى يتسنى تطوير الخدمات المقدمة لأهالي المجتمع ككل.

6- تحسين مستوي معيشة أفراد المجتمع المحلي خاصة منها الفقراء والمساكين التي تتضمنهم آية الصدقات بالقرآن الكريم.

7- تطوير العمل بلجان الزكاة بما يلائم تطورات العصر بهدف زيادة فعاليتها.

(ج): مبادئ التنمية المحلية وركائزها:

تقوم فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على تحريك وتحرير طاقات المواطنين في المجتمع لتحقيق الآمال الجمعية في حياة أفضل ، وعلى أساس إشباع احتياجاتهم باعتمادهم على أنفسهم ، ومنذ أن طرحت تنمية المجتمع المحلي نفسها كطريقة تهدف لتحقيق هذه الفلسفة والمسئولون والخبراء يطبقون منهجها ، ونتيجة لزيادة خبراتهم ، تجمع لديهم بعض المبادئ التي تعد بمثابة ركائز أساسية لابد من تحقيقها ومراعاتها عند الأخذ بتنمية المجتمعات المحلية.

لذا يود الدارس أن يعرض لبعض من وجهات نظر بعض العلماء في هذه الركائز:-

فقد حدد "مارشال كلينارد" مجموعة من المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية وهي:[1].

---

(1)Marchal B.Clinard : "Slums and Community Development" , The Free Press , New York , 1966 , p.p 24-36. =

1- أهمية استخدام المدخل الجماعي في مواجهة المشكلات الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية.

2- يجب مراعاة الفروق الفردية بين المجتمعات المحلية وبعضها البعض عند رصد البرامج والمشروعات التنموية.

3- استحداث تنظيم اجتماعي جديد قادر على التعبير عن مصالح مختلف فئات المجتمع و على التخطيط لمشروعات التنمية المحلية.

4- توظيف الجماعات الطوعية والتلقائية في خدمة برامج التنمية .

5- استحداث تغييرات عميقة في صورة الذات لدى أهالي المجتمعات المحلية للقضاء على الاتجاهات الانهزامية وانعدام القوة.

6- ضرورة تقديم مساعدات من خارج المجتمع المحلي في المجالات المختلفة (الصحية والاجتماعية والتعليمية......).

7- ضرورة توفير حد أدنى من اللامركزية في بعض الوظائف الحكومية المحلية.

وهناك من يرى أن قواعد التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي تتلخص في التالي [1].:

- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير و العمل لوضع وتنفيذ البرامج الرامية الى النهوض بهم ، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل

=- نقلا عن محمد عبد الفتاح محمد : "تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،1991م ، ص 23

(1) أحمد مصطفى خاطر: "تنمية المجتمعات المحلية"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2005م ، ص ص :46-48.

من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية ، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة ، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج ، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح مكررة أو في حالة تضاد ، فلابد من إحداث هذا التكامل بين المشروعات التنموية وذلك لأنها أقيمت أساساً لحل وعلاج مشكلات المجتمع ، لذا يجب مواجهة هذه المشكلات بخطة متكاملة حيث إنها متشابكة وتتبادل مع بعضها البعض التأثر والتأثير.
- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع ، ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان ، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية ، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكلفة.
- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية ، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات التنموية ويعطيها مجالات وظيفية أوسع ، فاستعمال الموارد المحلية المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له، وهذا ينطبق أيضا على الموارد البشرية ، فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم عن الغرباء عن المجتمع ولو كانوا أكثر كفاءة وقدرة.

وهناك من يرى أن الركائز الأساسية لعملية التنمية المحلية هي: [1]

1- يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له، بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم بشكل مباشر.

2- ينبغي أن تتحقق التحسينات المحلية من خلال مجهودات تبذل أولاً في ميادين مستقلة ، ثم تتكامل في إطار خطة موحدة.

3- أن المواقف المتغيرة لأفراد المجتمع المحلي تقابل في أهميتها تلك الإنجازات المادية للمشروعات المحلية في مراحلها التنموية ، أي ممارسة الديمقراطية خلال مراحل عملية التنمية.

4- أن الهدف الأساسي للتنمية المحلية هو زيادة فعالية أفراده في المشاركة الايجابية في البرامج الإنمائية لمجتمعهم.

5- يجب توافر الأسس الموضوعية في القيادة المحلية التي ترعى عملية التنمية في المجتمع ، مثل الاندماج الكامل في المجتمع والتشجيع والتدريب.

6- أنه للنهوض بمشروعات المجتمع المحلي ذاتية التمويل والإدارة ، ينبغي أن تقوم الحكومة بتشجيع هذه المشروعات ، فنياً ومادياً.

7- أن موارد التنظيمات التطوعية والحكومية يجب أن تستخدم استخداماً كاملاً وبشكل أمثل في وضع وتنفيذ برامج تنمية المجتمع المحلي.

---

(1) حسن إبراهيم عيد : "التنمية والتخطيط الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1990 م ، ص ص : 64-65.

8- يجب أن تسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي في خطٍ متوازٍ مع بعضهم البعض ومع التنمية على المستوى القومي .

كما أن هناك من حدد مبادئ التنمية المحلية في التالي : (1)

1- التوازن : ***Equilibrium***

وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقاً لحاجة المجتمع ، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها ، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية منها وزناً أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية ، فالتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بينها بنفس القدر ، وإنما التوازن هو التوزيع حسب درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع .

2- التنسيق : ***Coordination***

وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع في شكل متكامل ، بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها ، حيث إن هذا التضارب يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد.

3- الشمول : ***Inclusiveness***

ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلا يمكن الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى مثل الصحة أو المشروعات الإنتاجية ، فلابد من

---

(1) محمد عبد الفتاح محمد: "الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية"، مرجع سبق ذكره ، ص ص:66-73.

الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

4- اشتراك المواطنين *Citizen Participation*

يعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عملية التنمية المحلية ، حيث إن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية ، وأقرب الى حاجات الناس ، وأكثر تمشيا مع الثقافة المحلية ، فضلا على أن اشتراك المواطنين في جهود التنمية يؤدي إلى مساندة الأهالي لهذه العمليات ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

5- التقبل والتوجيه *Acceptance & Advice*

والذي يعني تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلي لظروف وإمكانات وثقافة وقيم المجتمع الذي يعمل به ، كما أنه لابد أن يراعي الفروق المميزة لكل مجتمع محلي عند تطبيق إستراتيجية التنمية الملائمة ، وهذا التقبل لا يعني تسليم الأخصائي الاجتماعي بكل العادات التي تعوق تنمية المجتمع ، ولكن بعد كسب الثقة لدى المجتمع يمكن للأخصائي الاجتماعي العمل على تعديل هذه العادات أو تغيير بعض الاتجاهات نحو التغيير المراد إحداثه لصالح المجتمع المحلي.

6- الاستعانة بالخبراء *Export Help*

لابد أن تتكاتف كافة جهود المسئولين في القطاعات المختلفة ، وهذا يستلزم ضرورة رجوع أخصائي تنمية المجتمع إلي المتخصصين في كل مجال كلما احتاج الأمر إلى ذلك ، فيستعين بالتربويين في المشروعات التعليمية وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية...وهكذا

7- التقويم ***Evaluation***

يجب أن يقوم أخصائي تنمية المجتمع المحلي بعمليات التقويم بصفة مستمرة للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به ، ويجب أن يراعي أن يشمل التقويم على الجانبين : مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع ، ومدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة نفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

(د): نماذج التنمية المحلية:

للتنمية المحلية عدة نماذج نتجت عن خبرات الممارسة الميدانية والتي تعرض خطوات ومراحل العمل الإنمائي على مستوي المجتمعات المحلية ونذكر منها:

1- نماذج التنمية المحلية لكرستنسون: *Christenson*[1]:

ولقد عرض كرستنسون ثلاثة نماذج لتنمية المجتمع المحلي وهم نموذج الجهود الذاتية أو المدخل التعاوني ، ونموذج المساعدة الفنية أو المدخل التخطيطي ، ونموذج الصراع أو مدخل المواجهة ويمكن عرض كل منها على حده كالتالي:

أ- نموذج الجهود الذاتية:

وهو أكثر المداخل شيوعاً في كتابات تنمية المجتمع المحلي ، وهو يركز على التعاون والمشاركة للمواطنين وعدم التوجيه ، فهو يقوم على افتراض مؤداه أن الناس يمكن أن يتجمعوا معاً ليعملوا على تحسين أحوالهم بأنفسهم ، فيدرسون أوضاع مجتمعهم المحلي ، ويصممون

---

(1) إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون:" مرجع سبق ذكره "، ص ص 30- 35.

الاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع المشكلات البيئية البارزة ، وينفذون الخطط اللازمة لتحقيق تحسينات مناسبة لذلك ، ودور أخصائي تنمية المجتمع المحلي وجهازها هو تيسير عملية الجهود الذاتية هذه ، ويتضمن التركيز في هذا المدخل على "العملية" Process أكثر منه على "الانجازات المادية"، فالعملية هي تلك الأسلوب الذي من خلاله يتوصل الناس إلى قرارات جماعية ويتخذون الإجراءات العملية لرفع مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي.

ب- نموذج المساعدة الفنية:

وهو نموذج يلي نموذج الجهود الذاتية من حيث الانتشار ، حيث إنه يتضمن تقديم خدمات أو برامج موجهة نحو زيادة قدرة من يتلقون المساعدة على رفع مستوى أدائهم فيما يتصل بوظيفة معينة ، وتتمثل أشكال هذه المساعدات الفنية في تقديم (القوة البشرية- التدريب- المؤتمرات- نقل التقنية- التمويل- الاستفادة من البحوث و المعلومات...).

والسمة الغالبة على هذا النموذج هي توافر الاهتمام من قبل مقدمي المساعدة ومبادرتهم ، ويتمثل دور المتخصص الفني أو المخطط في تقدير الموقف في المجتمع المحلي ، واقتراح أفضل الوسائل الممكنة فنياً لتحسين الموقف ، أي تقديم مشروعات ناجحة لصالح المجتمع المحلي ، حيث إن الفنيين يقومون بتصميم وتنفيذ المشروعات المادية.

جـ- نموذج الصراع:

وهذا المدخل هو أقل المداخل استخداماً في الواقع العملي ، حيث إنه يتضمن التهديد السلوكي من جانب فريق ما في المجتمع المحلي موجه نحو مصالح و امتيازات فريق آخر، ويتضمن الصراع تعارض أهداف الفريقين.

لذا يجب على أخصائي التنمية أن يدرس المجتمع المحلي جيداً ، حيث إن ممارسة التنمية المحلية غالباً ما تتضمن أو ينتج عنها نوع من الصراع المحلي ، فيكون من واجب أخصائي التنمية أن يتخذ أحد الطرق الثلاث:

1- استخدام الصراع كإستراتيجية مقصودة لإحداث التغيير.

2- أو منع الصراع والوقاية منه.

3- أو التحكم في الصراع وإدارته.

2- نموذج روثمان: *Jack Rothman* [1]:

كما قدم جاك روثمان النموذج التالي للتنمية المحلية:

1- الهدف: المعونة الذاتية- تكامل المجتمع (أهداف معنوية).

2- طبيعة المجتمع: مجتمع محلي تقليدي.

3- أسلوب العمل: الأسلوب الديمقراطي في حل المشكلة.

4- الإستراتيجيات الرئيسية: المشاركة الشعبية واسعة النطاق.

5- التكنيك الرئيسي: الاتفاق العام.

6- دور المنظم الاجتماعي: المساعد- العامل المساعد- المنسق- المدرب- المفاوض.

7- وسط التغيير: التعامل مع جماعات عمل صغيرة الحجم.

8- الاتجاه نحو بناء القوة: شاغلوا مراكز القوة شركاء في العمل المشترك.

---

(1) عبد الحليم رضا عبد العال: "تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :173- 174.

9- حدود المجتمع المحلي: الحدود الجغرافية للمجتمع.

10- مسلمات حول جماعات المصلحة في المجتمع: المصالح مشتركة في المجتمع.

11- اتجاه الرأي العام: عقلاني- موحد.

12- طبيعة العملاء: مواطنون.

13- دور العملاء: مشاركون في عملية حل المشكلة.

(هـ) المشروعات التنموية كركيزة أساسية في التنمية المحلية:

تعتبر البرامج والمشروعات التنموية وسيلة أساسية في تنمية المجتمعات المحلية والانتقال بها من صورتها ووضعها المتردي إلى وضع أفضل في فترة زمنية محددة ، سعياً لتحقيق الأهداف المجتمعية في إشباع احتياجات سكانه ومواجهة مشكلاتهم ، سواء على المستوى المحلي أو القومي.

فمشروعات التنمية هي التحدي الوحيد لمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية ، ولابد من تهيئة البيئة الملائمة لهذه العملية فالمجتمع الصناعي يختلف عن المجتمع النامي[1].

وكي يتحقق النجاح لمشروعات التنمية لأي مجتمع ، لابد للمجتمع أن يكون ملماً بالمشكلات التي تعترضه وقادراً على تحديد الاحتياجات الملحة له ، فيحدث التعاون فيما بينه على توفير الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتاحة لاستغلالها بشكل أمثل بهدف سد تلك الاحتياجات، وحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

---

(1) جابر عوض السيد:" تنمية المجتمعات المحلية"، بدون دار نشر، 2005م ، ص 247.

لذا يود الدارس إلقاء الضوء بشكل أوضح على المشروعات التنموية، وذلك من خلال الآتي:

- خصائص المشروعات التنموية

تتميز المشروعات التنموية عن غيرها من المشروعات الأخرى بعدة خصائص أو مميزات ومن أهمها[1]:

1- تستبعد المشروعات التنموية دافع الربح والكسب المادي ، حيث إنها تستهدف تحقيق إشباع الحاجات الإنسانية بما يؤدي إلى تنمية واستثمار الموارد البشرية ، ولا يعني ذلك أنها خدمات استهلاكية ، وإنما تعتبر ذات مردود اجتماعي واقتصادي ، حيث إنها شكل من أشكال الاستثمار بعيد المدى الذي نلاحظ نتائجه في تحسين الأحوال المعيشية ومواجهة الأمراض الاجتماعية.

2- تتضمن المشروعات التنموية أنشطة يساعد تنفيذها على تحسين خصائص بناء المجتمع ورفع مستوى الوعي العام فيه ، وتغيير الاتجاهات النفسية والاجتماعية نتيجة تنفيذها وتعميق شعور بالمسئولية لدى المستفيدين تجاه المجتمع ، والتطلع المستمر لمستويات أرفع للمعيشة وتحسين العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

3- تتميز الخدمات التي توفرها المشروعات التنموية بأن استهلاكها غير تنافسي ، حيث إن مشاركة أي شخص في منافعها لن يؤدي إلى حرمان أو تخفيض منافع أشخاص آخرين لأن تلك المنافع تكون متاحة للجميع بدون تعارض.

---

(1) ماهر أبو المعاطي علي : "تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية"، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط4، 2012م ، ص ص :90-92.

4- يمثل البرنامج أو المشروع التنموي عناصر أساسية تتضمن:

- مدخلات أو موارد وتكاليف.
- عمليات تحويلية للاستفادة من المدخلات لتحقيق الأهداف وهي عمليات فنية وتنظيمية.
- مخرجات أو منافع أو عائد يعكس أهداف المشروع.
- حيز مكاني أو منطقة جغرافية ينفذ في إطارها المشروع.
- فترة زمنية تمثل عمر المشروع.
- إدارة المشروع ، وهم المسئولون عن أي عملية من عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

5- عدم تجانس مخرجات المشروع التنموي إذا ما قيست بمخرجات المشروعات الاقتصادية.

- **نماذج للمشروعات التنموية:**

تهتم المشروعات التنموية بالجوانب الاجتماعية للحياة ، مثل شبكة العلاقات الاجتماعية والظروف التي يعيشها أفراد المجتمع ، وتسعى لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية معاً بشكلٍ متوازٍ، ومن أمثلة تلك المشروعات:

1- مشروعات تعليمية :

تتضمن التنمية المنشودة اكتساب المعرفة ، واكتساب المعرفة له قيمة فى حد ذاته ، وهو أيضاً وسيلة مهمة لبناء قدرة الإنسان ، وقد أصبحت المعرفة أحد العناصر الرئيسية للإنتاج ، كما أنها المحور الرئيسي للإنتاجية ورأس المال البشرى فهناك تكامل بين اكتساب المعرفة والقوة

الإنتاجية للمجتمع ، بينما قلة المعرفة أو جمودها ، يعني الركود وتضاؤل فرص التنمية ، وقد أصبحت فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل هي المحور الرئيسي لقدرات الدول في عالمنا المعاصر ، وتكتسب المعرفة بالتعلم والتدريب والخبرة العلمية ، إلى جانب البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا وإنتاجها(1).

وإيجازاً فإن التعليم هو استثمار تنموي ، كما أنه استثمار طويل الأجل يعمل على تنمية الثروة القومية ، حيث ينصب على تمكين الأجيال المتلاحقة لكي تتعامل مع التحديات التي تواجه العالم اليوم(2).

وتتضمن :

(أ) إنشاء فصول محو الأمية لتعليم القراءة والكتابة.

(ب) التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة.

(ج) فتح فصول التقوية لتلاميذ المدارس للقضاء على الدروس الخصوصية.

(د) التعامل مع الظواهر السلبية المصاحبة للعملية التعليمية كالغياب

---

(1) منير الحمش: "تصحيح مسار التنمية في عالم متغير (أبعد من الطريق الثالث)" ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2004م ، ص ص 177-178.

(2) عزة أحمد عبدا لمجيد صيام: العائد الاجتماعي والاقتصادي لتنمية الموارد البشرية في مصر (مع إشارة خاصة للتعليم الجامعي) ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، 2003، ص670.

والتسرب[1].

(هـ) تعليم الحاسب الآلي.

(و) برامج التنمية البشرية.

(ز) تعليم اللغات.

حيث يرتبط اكتساب المعرفة فى عالمنا المعاصر، بالمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو يعتبر حجر الأساس فى تحقيق التنمية[2].

2- مشروعات اجتماعية:-

(أ) إنشاء دار حضانة لرعاية أبناء الأمهات العاملات.

(ب) إنشاء مشروع الأسر المنتجة لمساعدة الأسر فى زيادة دخلها.

(ج) تكوين لجان للمصالحات لفض النزاعات وخلق روح التعاون بين الأهالى.

(د) تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات الاجتماعية بالجهود الذاتية.

---

(1) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: "التنمية وحقوق الإنسان (نظرة اجتماعية)"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006م، ص 39.

(2) منير الحمش: "مرجع سبق ذكره"، ص 178.

(هـ) تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار[1].

بالإضافة إلى تقديم المساعدات الاجتماعية لجميع مستحقيها.

3- مشروعات صحية :-

(أ) تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.

(ب) التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.

(ج) التوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض[2].

(د) الوقائية من إدمان المخدرات.

(هـ) التوسع في إنشاء المستوصفات الخيرية .

4- مشروعات اقتصادية :-

وتتضمن المشروعات الاقتصادية مساعدة الشباب والمحتاجين على إقامة مشاريعهم الصغيرة ، وتحسين الدخل للطبقات الوسطى والأقل منها.

وتكمن أشكال المشروعات الصغيرة فى:[3]

(أ) إنشاء مراكز للتدريب على الصناعات الحرفية (الحرفيون) وتنمية المهارات اليدوية.

---

(1) محمد سيد فهمي:" تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة" ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1999م ، ص 195.

(2) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: "مرجع سبق ذكره"، ص 39.

(3) أيمن على عمر: "إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن)" ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007م، ص5.

(ب) الصناعات الريفية مثل دباغة الجلود والجبن والزبد ومعامل الألبان.

(ج) الصناعات المنزلية والأسر المنتجة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.

(د) المصانع الصغيرة الآلية (الحديثة).

(هـ) تمليك أدوات إنتاج مختلفة.

5- مشروعات ثقافية:

(أ) تنظيم الندوات والمحاضرات التى تتناول أسس التربية السليمة ومناقشة الأحداث الجارية.

(ب)إنشاء مكتبة عامة لتشجيع المواطنين على الإطلاع والثقافة[1].

(ج) إنشاء كتاتيب لتحفيظ القران الكريم والأحاديث النبوية.

6- مشروعات خدمية:

(أ) إعادة تأهيل مساكن الفقراء غير الآهلة للسكن.

(ب) توفير المرافق والخدمات العامة.

(ج) تشجيع الشباب على الاشتراك في معسكرات النظافة العامة والتشجير.

- مؤشرات نجاح المشروعات التنموية:

ومن أهم مؤشرات نجاح المشروعات التنموية ما يلي[2]:

---

(1) محمد سيد فهمي:" مرجع سبق ذكره"، ص 196.

(2) ماهر أبوالمعاطي علي : مرجع سبق ذكره ، ص ص:95-97.

المؤشر الأول: أن يوفر المشروع عائداً اجتماعياً واقتصادياً للمستفيدين منه:

- يتمثل العائد الاقتصادي في : زيادة مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل الفردي للمستفيدين من المشروع .
- يتمثل العائد الاجتماعي في: زيادة وعي أفراد المجتمع بالقضايا التي تهمهم وتحقيق التضامن الاجتماعي داخل المجتمع وزيادة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

المؤشر الثاني: أن يساهم المشروع في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات التي يتضمنها ، مما يساعد على تذويب الفوارق وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات.

المؤشر الثالث: أن يساعد المشروع على تحقيق العمل المشترك المنظم بين أفراد المجتمع للقيام بمشروعات تعاونية جديدة ، وهذا من شأنه أن يزيد من اشتراك أفراد المجتمع في كافة مراحل إعداد وتنفيذ وتقويم المشروعات التنموية.

المؤشر الرابع: أن يلقى المشروع دعماً متزايداً من أفراد المجتمع سواء بالاستفادة من الخدمات التي يتضمنها أو من خلال تقديم الدعم الجماهيري لتلك المشروعات ، وزيادة صور المشاركة بالرأي والجهد والوقت والمال.

المؤشر الخامس: أن يساهم المشروع في مساعدة سكان المجتمع على إشباع حاجة ملحة بالنسبة لهم أو مواجهة مشكلة تؤثر على حياتهم أو زيادة قدرتهم الذاتية في تغيير الواقع المتردي الذي يعيشونه.

المؤشر السادس: أن تتحقق الأهداف المخطط لتحقيقها من المشروع في الفترة الزمنية المحددة للتنفيذ ويعني ذلك ارتباط الخدمات كماً ونوعاً بحدود زمنية في حدود التكلفة المقررة سلفاً.

المؤشر السابع: تغطية الخدمات التي يتضمنها المشروع لأكبر عدد ممكن من المستفيدين لهذه الخدمات وانتشاره ليمتد إلى كافة المنطقة الجغرافية المستهدفة من تنفيذه.

المؤشر الثامن: أن يتحقق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية في إطار تخطيط وتنفيذ وتقويم المشروع التنموي، وتوجيه تلك الموارد وصيانتها بما يكفل تحقيق أفضل الأهداف التي تسعى المشروعات لتحقيقها.

ثانياً: التخطيط التنموى:

التخطيط من أجل تنمية المجتمع عبارة عن عمليات للنهوض والتقدم المستند إلى العمل والجهد الإنساني ، وعلى أساس تنظيم شامل لكل نواحي النشاط ومختلف ميادين الاستثمار، تمشياً مع احتياجات المجتمع وموائماً لظروفه و أحواله ، ويمكن إجمال القول بأن التخطيط للتنمية يعمل على تنظيم واستثمار طاقات الناس ومواردهم ويعمل على توفير أفضل الإمكانات و الظروف التي تحقق أعلى مستوى معيشي لأفراد المجتمع (1).

ومن هنا يود الدارس إلقاء الضوء على التخطيط التنموي من خلال عرض(مبادئ -أهداف- أهمية - مراحل - نماذج التخطيط التنموي) فيما يلي:

(1) أحمد كمال أحمد : "التخطيط الاجتماعي" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،1974م، ص 286.

أ- مبادئ التخطيط التنموي[1]:

1- ضرورة مشاركة المواطنين المحليين مع الخبراء والفنين جنباً إلى جنب في عملية التخطيط الواعي السليم لمجتمعهم بقصد استخدام العمل الجماعي التعاوني المنظم لتحقيق أهداف التنمية.

2- أهمية تحقيق التكامل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي لكافة قطاعات النشاط في المجتمع من أجل تحقيق أفضل النتائج المتصلة بجهود التنمية.

3- حتمية تحقيق التنسيق والتكامل بين المستويات الجغرافية المختلفة وبين التنظيمات والأجهزة المختلفة المعنية بالتنمية.

4- إن نجاح التخطيط الاجتماعي من أجل التنمية يرتكز أساساً على مدى توافر إحصاءات وبيانات كافية ودقيقة عن موارد المجتمع وإمكاناته المادية والبشرية والتنظيمية وكذلك عن طبيعة المشكلات الاجتماعية وحجمها.

5- إن نجاح عملية التخطيط الاجتماعي من أجل التنمية يرتكز على مدى قدرة المخططين (خبراء- قادة محليين) على توقع المستقبل وبالتالي التحكم في مسار الأحداث.

6- أن يستهدف التخطيط الاجتماعي التوصل إلى خطة أو خطط للتنمية تتوفر فيها (المرونة- التوازن- التنسيق) فيما بينها.

---

(1) عبد العزيز عبد الله مختار: "مرجع سبق ذكره"، ص ص: 232- 233.

7- التخطيط الاجتماعي الكفء هو الذي يمكنه التوصل إلى خطط واقعية قابلة للتنفيذ قائمة على أساس أفضل وأكفأ استثمار ممكن للإمكانيات والموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها.

8- التخطيط الاجتماعي الكفء أيضاً هو الذي ينتج عنه خطط طموحة لا تضع في اعتبارها متطلبات وظروف الحاضر فحسب بل تسعى أيضاً إلى تحسين ظروف المجتمع المستقبلية أيضاً.

9- ضرورة النظرة التكاملية للمشكلات الاجتماعية

حيث يضع المخطط في الاعتبار ثلاثة أبعاد رئيسية في آن واحد هم:

أ- البعد التاريخي للمشكلة: من حيث تطورها وتراكم أبعادها ومدى قدرة المجتمع على مواجهتها.

ب- البعد السوسيولوجي (الاجتماعي): من حيث سوء التنظيم الاجتماعي وخلل النظم الاجتماعية.

جـ- البعد السيكلوجي (الشخصي): وهو طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع والأنماط السلوكية المطلوب تنميتها وتدعيمها.

ب- **أهداف التخطيط التنموي:**

يستهدف التخطيط الاجتماعي تحقيق هدف عام هو التوصل إلى خطة تتضمن برامج ومشروعات خدمية وإنتاجية يمكن تنفيذها ، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة والشاملة لمجتمع من المجتمعات.

ويمكن مناقشة أهداف التخطيط التنموي بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي[1]:

(1) الأهداف المتصلة بالجهاز الذي يتم التخطيط من خلاله

1- التوصيف السليم للوظائف داخل الجهاز ، أي تحديد المهام والمسئوليات المتصلة لكل وظيفة داخل الجهاز 0(Job Description)

2- تحليل الوظائف داخل الجهاز ، أي تحديد الخصائص والعينات الشخصية والمهنية ومستوى التعليم ونوع الخبرات الواجب توافرها في من يشغل كل وظيفة. (Job Analysis).

3- زيادة معدلات أداء العاملين بالجهاز.

4- تحقيق أعلى معدلات الكفاءة بالنسبة لعمل الجهاز.

(2) أهداف متصلة بمشروعات الخطة:

1- ارتباط مشروعات الخطة بالاحتياجات الواقعية والمشكلات الحقيقية للمجتمع.

2- قدرة المشروعات على إشباع أقصى قدر ممكن من الحاجات وحل أكبر عدد من المشكلات.

3- تحقيق أعلى درجة من الفاعلية لمشروعات الخطة.

4- تحديد مدى زمني مناسب للخطة ككل ومراحل زمنية مناسبة لكل مشروع على حده.

---

(1) عبدالعزيز عبدالله مختار وأحمد شفيق السكري: "المدخل في التخطيط للتنمية"، دار المروة للطبع والنشر والتوزيع ، الفيوم ، 1997م ، ص ص: 51- 52.

5- التقليل ما أمكن من الفاقد المادي والبشري والزمني.

(3) أهداف متصلة بالمجتمع المطلوب التخطيط لتنميته:

هناك هدف استراتيجي هو تحقيق زيادة محسوبة في معدلات رفاهية المجتمع وهذا عن طريق تحقيق أربعة أهداف تكتيكية:

1- إشباع حاجات الناس. (هدف وقائي)

2- مواجهة وحل مشكلات المجتمع. (هدف علاجي)

3- حسن أداء النظم القائمة في المجتمع. (هدف تنظيمي)

4- نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين إلى آخر أفضل منه. (هدف تنموي)

(4) أهمية التخطيط التموى:

التخطيط أسلوب علمي يقدر ويحسب ويتنبأ ويعمل على تكييف ومواءمة الوسائل المتاحة للوصول إلى الهدف ، ولقد أصبح للتخطيط في عالمنا المعاصر أهمية كبيرة وضرورية للتقدم وذلك للأسباب التالية :[1]

1- بدون تخطيط سليم لا يمكن تحديد الخطط الاجتماعية وما تتضمن من برامج ومشروعات للتنفيذ ، فالتخطيط هو الوسيلة التنظيمية والتنسيقية المتكاملة التي تساعد على تحقيق الأهداف.

2- تؤدي عمليات التخطيط إلى تنسيق الجهود وعدم تعارض الخطط بما يحقق وفراً في تكاليف التنفيذ وفي الوقت اللازم لإتمامها وبذلك يضمن التخطيط سلامة التنفيذ والوصول إلى الأهداف بأقل التكاليف وفي أقصر وقت ممكن.

---

(1) أحمد كمال أحمد: "التخطيط الاجتماعي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 65- 66.

3- يعبئ التخطيط جميع موارد المجتمع البشرية والمادية والطبيعية والإدارية والسياسية ويضمن حسن استخدامها استخداماً فعالاً لتحقيق الأهداف.

4- يساعد التخطيط على وضع الحلول للمواقف والصعوبات المحتملة الوقوع في خطوات التنفيذ وفي جميع المستويات فيؤدي ذلك إلى نجاح الخطة و استمرار التنفيذ بمعدلات كفاءة عالية.

5- لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرسومة البعيدة المدى دفعة واحدة ، لذلك يساعد التخطيط على وضع الخطط المناسبة للوصول إلى تلك الأهداف النهائية عن طريق الوصول في كل خطة إلى بعض الأهداف كوسيلة لتحقيق الأهداف النهائية.

6- يحدد التخطيط الحاجات والمشكلات ويساعد على تنظيمها بحسب أولوياتها بعد مشاركة القاعدة الشعبية.

7- الحاجات دائماً أكثر من الموارد والتخطيط يسعى إلى عملية تحديد أولويات ومواجهة الحاجات في حدود الإمكانات المتاحة.

8- التخطيط ضرورة أساسية لكل مجتمع يسعى إلى التقدم والتنمية.

(5) مراحل التخطيط التنموى على المستوى المحلى :

تتضمن العملية التخطيطية على المستوى المحلى المراحل التالية[1]:

(أ) المرحلة التمهيدية لوضع الخطة: وتتضمن الخطوات التالية:

1- شرح الموضوع للمواطنين واستثارتهم إزاء المشكلة المطلوب مشاركتهم في التخطيط لمواجهتها والتوصل إلى صنع أنسب القرارات التخطيطية بشأنها.

(1) عبد العزيز عبد الله مختار: "مرجع سبق ذكره"، ص ص 250- 251.

2- اكتساب ثقة الأهالي وتشجيعهم على المشاركة الفعالة والاعتماد على جهودهم الذاتية للتوصل إلى أنسب الحلول لها.

3- بناء الجهاز التخطيطي المناسب على أن تتاح فرصة حقيقية لتحقيق أقصى مشاركة ممكنة من القيادات المحلية في تشكيل هذا الجهاز.

(ب) مرحلة وضع الخطة : وتتضمن الخطوات التالية :

1- إجراء الدراسات والبحوث اللازمة.

2- التعرف على المشكلة المطلوب مواجهتها ودراسة أسبابها ونتائجها والمتأثرين بها وأماكن تواجدهم في المجتمع المحلي.

3- تحديد الأولويات.

4- وضع الخطة في ضوء الموارد والإمكانات المحلية المتاحة وفقاً للأولويات المتفق عليها.

(ج) مرحلة تنفيذ برامج ومشروعات الخطة : وتتضمن الخطوات التالية :

1- إيقاظ الرغبة لدى أفراد المجتمع المحلي لحدوث التغيير وتهيئتهم لحدوث هذا التغير المرغوب فيه.

2- إحداث التغير المرغوب فيه حسب التوقيتات الزمنية لكل مشروع تتضمنه الخطة وأن يكون للمواطنين دور رئيسي في الإشراف على تنفيذ المشروع المحلي.

3- تثبيت التغيير الناتج عن تنفيذ البرنامج أو المشروع التنموي المحلي بحيث يكون هذا التغيير جزءاً من مقومات حياة المواطنين في المجتمع المحلي.

(د) مرحلة التقويم والمتابعة:

وتتضمن قيام المواطنين بالتأكد من تنفيذ برامج ومشروعات الخطة على النحو المطلوب وتقديم الدعم الفني والمادي إذا دعت الحاجة لذلك ، كما تتضمن هذه المرحلة ضرورة تحقيق التنسيق الكامل بين محتويات وأجزاء الخطة عند تنفيذها.

وتتضمن مرحلة تقييم الخطة الخطوات التالية :

1- وضع خطة التقييم مثل إجراء الدراسات والبحوث القبلية والبعدية ، أو الاستعانة بمجموعة أصلية ومجموعة أخرى ضابطة.

2- تحديد أهداف كل برنامج أو مشروع تحديداً كاملاً وتحديد عناصر كل مشروع ، بتقسيم الهدف العام إلى وحدات فرعية يمكن قياسها.

3- تحديد المحكات العملية لتقييم برامج ومشروعات الخطة وكذلك تحديد معايير ووحدات وأدوات القياس.

هـ - نماذج التخطيط الاجتماعي من أجل التنمية:

هناك نماذج للتخطيط الاجتماعي وهذه النماذج ترتبط بمتصل واحد تتحرك عليه في اتجاهين متضادين ، يطلق على هذا المتصل اسم المتصل التحليلي- التفاعلي للتخطيط الاجتماعي

.The Analytic- Interactional continuum

وهذا المتصل يرتكز على وجهتي نظر أو اتجاهين رئيسين هما[1]:

---

(1)Neil Gilbert, & Harry Specht: "Planning for Social Welfare" , Prentice Hall, Inc , Engle wood Cliffs , New jersey, 1977, PP 71-132.

1- التخطيط كعملية تتم بطريقة فنية.

Planning as a Techno Methodological Process.

ويتضمن هذا الاتجاه المهام التحليلية للعملية التخطيطية ، من دراسة لحجم المشكلة وجمع البيانات وترتيب الأولويات ثم تحديد الأهداف وتصميم البرامج وتقدير التكلفة والعائد.

2- التخطيط كعملة سياسية اجتماعية.

Planning as a Sociopolitical Process.

ويتضمن هذا الاتجاه التركيز أكثر على المهام التفاعلية للعملية التخطيطية مثل إنشاء النظام التخطيطي وتسهيل عمليات الاتصال على المستويات المختلفة والاتفاق والتبادل في القرارات التخطيطية.

ومن خلال الاتجاهين السابقين للتخطيط الاجتماعي يمكن عرض أربعة نماذج للتخطيط الاجتماعي من أجل التنمية وهم كالتالي(1):

1- نموذج صنع القرار على أسس رشيدة

Rational decision Model:

وهو نموذج يصور التخطيط كنظام مرتب ومتوالية منطقية ، ابتداءً من التشخيص إلى الفعل ، قائم على تحليل الحقائق المتصلة بالمشكلة والنظريات والقيم القائمة بالمجتمع ، فالمشكلة موضع الاعتبار يتم تشخيصها وتوفير الوسائل المبرمجة "Programmatic Means" الحلول المثلى.

(1) أحمد شفيق السكرى : "المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية"، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2000م ، ص ص: 66- 67.

ويعرف هذا النموذج بالنموذج السداسي للتخطيط الاجتماعي حيث إنه تتضمن ست خطوات رئيسية وهي كالتالى :

1- وجود دوافع ومبررات تخطيطية.

2- التعرف على المشكلة ودراستها.

3- تحديد المهام التخطيطية وتحديد الجهاز التخطيطي الذي يمكن أن يقوم بهذه المهام.

4- وضع وتحديد السياسة (تحديد الأهداف التخطيطية).

5- وضع البرامج المحققة لهذه السياسة ثم تنفيذها

6- تقييم مدى تحقيق هذه البرامج للأهداف التخطيطية.

2- نموذج التخطيط الاجتماعي القائم على الدراسة التحليلية للمشكلة والتعرف على جوانبها Mixed Scanning Model.

ويتضمن هذا النموذج التخطيطي خليطاً من العوامل والأسس القائم عليها النموذج العقلاني التحليلي والعوامل والأسس القائم عليها نموذج التخطيط التراكمي المتدرج الذي يركز على المهام التفاعلية للاتفاق الجماعي في الرأي، وذلك حيث تجمع البيانات وتحلل (ليس بتفاصيل كثيرة كما في النموذج الرشيد) ولكن من خلال زاوية عريضة بحيث تتضمن الآراء المختلفة ووجهات النظر المتباينة حول المشكلة وحول أنسب الحلول لها كما يحدث في النموذج التراكمي المتدرج.

2- نموذج التخطيط التراكمى المتدرج

Disjointed Incremental Model.

ويتضمن هذا النموذج الاختيار بين عدد محدود من البدائل التي تختلف أو قد تتعارض مع السياسات القائمة في المجتمع ، أي تسعى هذه

البدائل والحلول إلى إحداث تغيير مقصود في سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية ، لذلك فإن المهام التفاعلية في هذا النموذج كالتبادل والتعاون والتسوية أو الحلول الوسط والوصول إلى اتفاق هو السمة الغالبة للعملية التخطيطية.

4- نموذج التركيز على الجانب الاجتماعي الإنساني The Transactive Planning.

يركز هذا النموذج على عملية التخطيط ذاتها أكثر من التركيز على المشكلة ، فهو يعتبر التخطيط عملية اجتماعية ولا يهتم كثيراً بأنشطة الخطة كاهتمامه بالتوجيه الفعال للتغيير، حيث الأهداف والوسائل تعدل باستمرار، والعنصر الهام في هذا النموذج هو نوعية التفاعل بين المخطط والعميل ، حيث تتطلب علاقة شخصية بين المخطط والعميل لتأكيد عملية التعليم المتبادل والحوار المقترح.

ثالثاً : الموجهات النظرية للدراسة:

قبل إلقاء الضوء على النظرية التى تنطلق منها الدراسة الحالية يود الدارس الإشارة إلى أهمية النظرية بالنسبة للبحوث العلمية:

فالواقع ذاته شديد التعقيد والتداخل ، ولكي نصل إلى فهم لأي جزء منه فإننا لابد أن نضع لأنفسنا حدوداً Boundaries ، ومعنى هذا أننا سنركز فقط على قطاع محدود من الواقع ، ثم إن علينا أن نختار بعض الأجزاء فقط من بين ما اقتطعناه من هذا الواقع لكي نركز عليه ، والنظرية هي التي تقدم لنا المعايير التي يتم في ضوئها استخلاص تلك الأجزاء من الواقع ، وبالتالي فإن كل تصور نبدأ به البحث يقودنا إلى

نتائج مختلفة[1].

وتعرف النظرية بأنها "مجموعة من المبادئ والتعريفات المترابطة التي تقوم من الناحية التصورية بإضفاء النظام على جوانب مختارة من العالم الإمبيريقي بشكل متسق ، وتتضمن النظرية مجموعة رئيسية من الافتراضات Assumptions و البديهيات Axioms تكون بمثابة القاعدة أو الأساس للنظرية ، أما جسد النظرية فيتكون من قضايا متسقة منطقياً ، قابلة للاختبار إمبيريقياً"[2].

وهناك من يرى أن النظرية هي دليل أو خريطة فكرية استرشادية ، أو تصور ذهني أو نسق فكري معرفي على درجة عالية من التجريد ، أو بناء فرضي استنتاجي ، ويمكن إجمال خصائصه على النحو التالي[3]:-

1- تشتمل النظرية على مجموعة من القضايا المنتجة وذات الفائدة والتي ينبغي أن تتوافر فيها عدة شروط أربعة(أن تكون مستندة إلى أفكار محددة تماماً ، ومتسقة الواحدة مع الأخرى ، ويمكن أن يستقرأ منها تعميمات ، وتقود الدارس إلى مجموعة من الملاحظات والتعميمات التي تؤدي إلى توسيع نطاق المعرفة)

2- تعتبر النظرية ثمرة لدراسات مستفيضة للوقائع والظواهر، فهي تقدم رؤية منظمة لواقع ما.

---

(1) إبراهيم عبدالرحمن رجب: "مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية"، دار الصحابة للنشر والتوزيع ، شبين الكوم ، 2005م ، ص 139.

(2)المرجع السابق : ص 143.

(3) أحمد إبراهيم خضر: "إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة"، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة، 2013م ، ص182 .

3- تصاغ النظرية في شكل مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات المترابطة بعضها ببعض.

4- تترجم النظرية علاقة ثابتة بين متغيرات بعينها بهدف تحديدها والتنبؤ بما يعتريها من تغيرات.

5- تسعى النظرية للقفز وراء المجهول بدافع التنبؤ والاستكشاف.

أما النظرية التي ينطلق منها الدارس في دراسته الراهنة لتحقيق أهدافها فهي كالتالي:

- الإطار النسقي الايكولوجى[1] :

تعريفه: "هو إطار رئيسي يستخدم في فهم الفرد ، والأسرة ، والمجتمع ، والوقائع من أشكال السلوك بالمنظمات و المجتمع و يؤكد هذا الإطار على التفاعل والاعتماد المتبادل بين الأفراد وبيئاتهم"

- الفرض الأساسي للإطار: الإنسان والتغيير:

نقطة البداية بالنسبة لهذا الإطار العلمي ، هي نظرية الايجابية للإنسان ، والفكرة المركزية التي ينطلق منها ، هي فكرة التغيير change.

- بالنسبة للإنسان من هذا المنظور فهو كائن قادر على أن يتغير و يتوافق مع البيئة المحيطة ، بل ويمكنه أيضاً أن يشارك في تغيير هذه البيئة.

- أما التغيير فهو عملية ضرورية ولازمة لنمو الإنسان و تقدمه ، كما أنها عملية لا تقف عند الإنسان فقط ، بل تمتد لتشمل سائر الأنساق المحيطة به من مختلف الأحجام و الأنواع ابتداءً بالأسرة حتى المنظمات والمجتمعات.

---

(1) عبدالعزيز فهمي النوحي: "الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية"، سمير للطباعة ، القاهرة ، 2007م ، ص 29.

- كما أن وقوع تغير في أحد جوانب نسق ما ، تتبعه تغييرات أخرى في سائر جوانبه ، بل أنه لو وقع تغير في نسق ما يمتد تأثيره إلى الأنساق الأخرى التي ترتبط به.

- أسس وخصائص الإطار النسقي الأيكولوجي:

1- يشغل الفرد عضوية أنساق عديدة ، وهو معرض للتأثر بها كلها ، ولا يمكن التعامل معه من خلال نسق واحد منها ، حيث يكون موقفه متأثراً بأكثر من نسق واحد منها ، بل ربما يكون كلها في نفس الوقت ، وهذه الأنساق تبدأ بالفرد نفسه كنسق بشري ثم كعضو في نسق الأسرة وهكذا حتى تنتهي إلى نسق المجتمع الكبير، وما فيه من قيم واتجاهات.

ويمكن الدارس التعليق بأنه عند العمل مع لجنة الزكاة كوحدة عمل ، لا يقتصر النظر إليها ككيان منفرد مستقل ، بل تمتد النظرة إلى كافة الأنساق المحيطة بها والتفاعلات التي تتم فيما بينهم ، ابتداءً بأفراد المجتمع وحتى القيم والثقافة السائدة بالمجتمع المحلى ، حتى تتيح الفرصة للفهم الأعمق والأدق لموقف اللجنة وسبل تطويرها.

2- ينظر هنا للفرد على أنه شاغل لأدوار عديدة يشبع من خلالها حاجاته، وحاجات آخرين مشاركين له فيها مما يحقق التوازن(*Equilibrium*) للنسق الذي يضم هذه الأدوار ، إلا أن الأمر لا يسير دائماً على النحو المطلوب ، فكثيراً ما يفشل شاغل الدور في أداء دوره أو بعض أدواره ، مما يؤدى لعدم إشباع الحاجات وحدوث خلل فى التوازن وبالتالي حدوث المشكلات ، وهنا يمكن ربط بين(نظرية النسق ونظرية الدور).

وتطبيقاً على الدراسة الحالية يمكن القول ، أن لجان الزكاة تسعى لإزالة مثل هذه العقبات التي تعرقل الأفراد في القيام بدورهم داخل النسق حتى يعود الاتزان للنسق بشكل مرضي ، فمستحقي الزكاة يعانون من الفقر وضعف الإمكانات التى تعينهم على سد احتياجاتهم الأساسية مما يجعلهم يواجهون مشكلات عدة ، لا تستطيع الإعانات المالية المحدودة معالجتها ، وبالتالي يمكن للجان الزكاة أن تقدم العون لهؤلاء المستحقين من خلال تمكينهم من زيادة دخلهم ، بتمليكهم أدوات إنتاج أو إقامة مشروع صغير أو توفير فرصة عمل ملائمة ، كما أن لجنة الزكاة تعاني هي الأخرى من مجموعة من المعوقات التي تحول دون قيامها بدورها التنموي داخل المجتمع المحلي على أكمل وجه ، لذا تحاول الدراسة الراهنة تحديد هذه العقبات ، ووضع مقترحات جديدة للتغلب على هذه الصعوبات في ضوء الدراسة الميدانية للواقع الفعلي للجان.

3- المشكلة في هذا الإطار لا ترجع إلى سبب واحد بسيط ، وإنما هناك غالباً عوامل عديدة مرتبطة بها ، بعضها قد يكون مباشراً ، والبعض الآخر قد يكون غير مباشراً ، فهو إطار يأخذ بفكرة "العوامل المترابطة" .

وهذا يوجه الدراسة الحالية إلى حقيقة هامة ، أنه يتعين على لجان الزكاة عند تصميم ووضع البرامج والمشروعات التنموية داخل المجتمع المحلي أن تراعى الشمول قدر المستطاع ، بحيث إعطاء الأولوية للبرامج الاقتصادية والمشروعات الإنتاجية ، دون الإغفال للبرامج الصحية والتعليمية والخدمية أيضاً ، حيث إن هناك ترابطاً بين هذه المجالات التنموية ، وحدوث قصور فى أى من هذه المجالات يتسبب فى حدوث خلل بباقى مجالات التنمية.

4- الوحدات التى يتعامل معها هذا الإطار[1]:العميل الذي سوف يتعامل معه الأخصائي الممارس لعمله المهني طبقاً لهذا الأسلوب، هي جميع الوحدات ابتداءً بالفرد وحتى المجتمع المحلي.

أ- مستوى الميكرو Microsystem level الفرد كنسق إنساني(مستحق الزكاة).

ب- مستوى الميزو Mesosystem level منظمة أو مؤسسة اجتماعية(لجنة الزكاة).

ج- مستوى الاكزو Exsosystem level مستوى أكبر قليلاً كالمدرسة أو(المسجد).

د- مستوى الماكرو Macrosystem level ويضم الوحدات الكبرى مثل الجيرة أو (المجتمع المحلى).

5- أسلوب الممارسة المهنية هنا يركز بشكل خاص على التفاعلات والعلاقات القائمة بين نسق العميل والأنساق القائمة بالمجتمع المحيط ، مع سعيه الدائم والمستمر على إنشاء علاقات وتفاعلات ايجابية بين الوحدة التى يعمل معها وبين سائر الأنساق البيئية.

وهنا نجد التوجيه نحو تدعيم العلاقات والتفاعلات البناءة بين الوحدة أو لجنة الزكاة وباقي الأنساق داخل المجتمع المحلى ، كالمنظمات الأهلية والحكومية التى تعمل فى مجال التنمية لضمان التنسيق والتكامل فيما بينهم ، وكذلك تجنب الصراع المحتمل وقوعه نتيجة التفاعل المستمر بين الأنساق المختلفة ، وتحويله إلى تفاعل ايجابي يستفيد منه الجميع.

---

(1)المرجع السابق : ص ص36:30.

6- فالأفراد من هذا المنظور قادرون على التعامل مع بيئاتهم وقادرون على إحداث التغييرات اللازمة فيها ، شريطة أن يتم إطلاق طاقاتهم وإمكاناتهم وإزالة المعوقات التي تحول بينهم وبين العمل على إشباع حاجاتهم ، وتمكينهم من الفرص المناسبة للسعى من أجل أنفسهم.

وهذا يعطي إشارة إلى أهمية إتاحة الفرصة لسكان المجتمع المحلي للمشاركة في تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية التي تقدم لهم من خلال اللجنة ، حيث يرتبط نجاح هذه المشروعات بدرجة مشاركة سكان المجتمع المحلي ، كما أن على الوجه الآخر هناك ضرورة لإعطاء المستحقين فرصة للعمل وكسب العيش بدلاً من الإعانات المالية التى تقدم لهم من اللجان حتى يتطلعوا لتغيير وضعهم وظروفهم المعيشية ويتمكنوا من الخروج من دائرة العوز والفقر.

7- يتطلب هذا الإطار الاستفادة الكاملة من المعلومات المتاحة أو التى يمكن إتاحتها ، وذلك من خلال تنظيمها وترتيبها بما يكسب هذه المعلومات معانى ذات دلالات معينة يتم استرجاعها واستخدامها عند الحاجة.

وهذا يشير إلى أهمية وجود قاعدة بيانات لدى لجنة الزكاة تعتمد عليها في جميع أعمالها ، بيانات تتصل بالمستحقين أو بالممولين لأموال الزكاة أو بيانات خاصة بالمجتمع المحلي التي تعمل اللجنة من خلاله.

8- يسمح هذا الإطار ، بل يتطلب من وحدات العمل ، مشاركة فعالة في عمليات التغيير اللازمة لها ، كما يساعد على الممارسة الفعلية لمبدأ حق تقرير المصير Self Determination.

- خاتمة:

وبعـد الحـديث عـن تنميـة المجتمـع المحلـي مـن حيـث الخصـائص والأهـداف والنمـاذج المفسـرة لهـا و المشـروعات الـتي تنطـوي عليهـا التنميـة المحليـة ، وكـذلك التخطـيط التنموى ومبادئـه وأهدافـه وأهميتـه والنمـاذج التخطيطية ، وكـذلك عرض للإطار النسقى الايكولوجى كموجه نظـرى للدراسـة الراهنـة ، يـود الـدارس الانتقـال إلى الشـق الثـاني مـن الدراسـة أو المتغير الثـانى وهـو لجـان الزكـاة ودورهـا فـى تنميـة المجتمـع المحلـى لإلقـاء الضـوء علـى اللجـان ولوائحهـا المنظمـة ، وتوضيـح دور الزكـاة فـى مواجهـة المشكلات الاجتماعية وإمكانية توظيفها فـى تنميـة المجتمـع المحلـى ، مـن خلال الفصل النظـرى التـالى والـذى بعنوان "لجان الزكـاة وعلاقتهـا بتنميـة المجتمع المحلى".



لجان الزكاة وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلى

- تمهيد

أولاً : لجان الزكاة ولوائحها المنظمة.

ثانياً : العائد الاجتماعى للزكاة .

ثالثاً : دور الزكاة فى تمويل التنمية.

رابعاً : المصارف الشرعية وتعزيز الدور التنموى للزكاة.

- خاتمة

- تمهيد :

الزكاة نظام مالي متميز فيه الحل الشافي للبشرية ، لكثير من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والجهل والمرض ، فالزكاة شاملة بوعائها كل الأموال ، وبمصارفها كل المحتاجين ومن في حكمهم ، عبادة لا يمكن التحايل في أدائها أو التهرب منها ، لأنها ربانية في فرضيتها وتوزيعها ، ولها علاقة وثيقة بمختلف مجالات التنمية ، حيث إنها تحفز الإنتاج بتشغيل الطاقات المعطلة أو زيادة الاستثمار بدفع الأموال المكتنزة لحلبة الإنتاج ، خوفاً من تآكلها مع مرور الزمن ، ويمكن استخدامها في تمويل المشاريع التنموية لما فيها من نفع عام لجموع المسلمين.

لذا يحاول الدارس من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على لجان الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي كمؤسسة منوط بها تجميع الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية واللوائح المنظمة لها ، وتوضيح العائد الاجتماعي للزكاة وأثرها على المجتمع المسلم ، وتبيان الدور الجليل الذي تلعبه الزكاة في تمويل التنمية ، كما يحاول الدارس في نهاية الفصل عرض سريع للمصارف الشرعية للزكاة مع التركيز على مصرف في "سبيل الله" وآراء العلماء المعاصرين في إمكانية توجيه جزء من أمواله لإقامة المشروعات التنموية بالمجتمع المسلم .

أولاً : لجان الزكاة و لوائحها المنظمة :

شهد العالم العربي والإسلامي مع نهاية الستينيات من القرن العشرين ظهور العديد من مؤسسات وصناديق الزكاة ، كمحاولة لاستغلال الدور الكبير الذي تقدمه الزكاة سواء على الجانب الديني ، الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي.

فقد قامت العديد من الدول الإسلامية بإصدار قوانين جديدة تنظم جباية الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية ، من خلال إقامة هياكل إدارية في وزارات الأوقاف والشئون الإسلامية ، أو المالية ، أو الشئون الاجتماعية وغيرها ، أو إسناد المهمة إلى مؤسسات زكوية مستقلة إدارياً ومالياً.

لذا يحاول الدارس التعرض سريعاً لبعض من هذه المؤسسات والصناديق الموجودة بالعالم العربي والقوانين التي صدرت بشأنها ، مع التركيز بشكل أكثر توضيحاً على لجنة الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي كمؤسسة منوط بها جمع وتوزيع الزكاة فى مصر.

1- صندوق الزكاة فى المملكة العربية السعودية :

في تاريخ1370/1/21 صدر المرسوم الملكي رقم 8634.28.17 الذي ينص على استيفاء الزكاة كاملة من الأفراد والشركات الذين يحملون الجنسية السعودية وفقاً للأحكام الشرعية ، وعلى ضوء هذا المرسوم صدر القرار الوزاري رقم393 من نفس السنة متضمناً التعليمات الخاصة بتنظيم وتحصيل الزكاة من المكلفين بها شرعاً ، ثم صدر مرسوم ملكي رقم 76 بتاريخ1396/10/9هـ ليجيز إخراج نصف الزكاة لمستحقيها بمعرفة المكلف ، ما عدا الشركات المساهمة فتجبى الزكاة كاملة[1].

---

(1) محمود عاطف البنا:" نظام الزكاة والضرائب فى المملكة العربية السعودية" ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، 1983م ، ص37.

2- صـنـدوق الزكـاة اليمنـى :

أنشئ صندوق الزكاة باليمن بصدور قانون الزكاة اليمني بالقرار الجمهوري رقم (9) لسنة 1996م ، واشتمل القانون على أوعية زكوية لم تكن موجودة من قبل ، والمتمثلة في زكاة الدخل والمستغلات حيث احتوى القانون على سبعة أبواب رئيسية[1].

3- صـنـدوق الزكـاة فى الأردن :

فى بداية الأمر صدر قانون الزكاة رقم 35 لسنة 1944م ، ينص على جمع الزكاة بقوة القانون نقداً على الأنعام ، الأراضي ، البضائع ، السلع والأموال ، وكذا تشكيل مجلس إدارة الصندوق ، وأخيراً صدر القانون المؤقت رقم 2 لعام 1982م والذى يسمح بتنزيل كامل مبلغ الزكاة من إجمالي الضريبة الخاضع لها الفرد[2].

4- صـنـدوق الزكـاة فى السـودان :

صدر أول قانون لتنظيم الزكاة في السودان 13 شوال 1404ه الموافق 1984م ، بهدف إحياء الزكاة كفريضة ، وتعتبر التجربة السودانية من بين التجارب الرائدة والناجحة فى مجال تحصيل وتوزيع الزكاة ، وفى سنة 1406ه والموافق 1986م ، صدر قانون جديد ضم بموجبه صندوق الضرائب والزكاة معاً ، ومن أهم سمات هذا القانون انه جعل الزكاة

---

(1) مصطفى دسوقي كسبة: "دراسة مقارنة لقوانين الزكاة في الدول الإسلامية"، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1998م ، ص7.

(2) حفص بونبعو ياسين: "مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، جامعة الجزائر ، 2011م ، ص162.

إجبارية على كل مسلم وأسندت جبايتها للدولة ، وفى سنة 1990م ، صدر قانون الزكاة وفصلت بموجبه الزكاة عن الضرائب ، وأسست هيئة لها عرفت بديوان الزكاة ، ويتكون الديوان من إدارات مركزية بالولايات، ويشرف علي ضبط سياسته المجلس الأعلى لأمناء الزكاة المكون من كبار رجال العلم والشريعة ورجال البر والإحسان ، ويتميز بطابع شعبي رسمي[1].

5- بيت الزكاة الكويتى :

وهو هيئة حكومية عامة لها شخصية اعتبارية وذات ميزانية مستقلة تأسس بموجب القانون رقم 5 لسنة 1982م ، لأغراض جمع وتوزيع أموال الزكاة ، وصرفها فى مصارفها الشرعية ، والقيام بأعمال الخير والبر العام ، والتوعية بفريضة الزكاة ودورها فى المجتمع وبث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع[2].

6- التجربة الليبية:

حيث صدر القانون المنظم لفريضة الزكاة فى ليبيا بتاريخ 9 رمضان 1391هـ الموافق 28 أكتوبر 1971م ، قد صدر هذا القانون من منطلق اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً لاستقاء الأحكام ، ولإحياء فريضة الزكاة التي أوجبها الإسلام ، وتلبية لرغبات الشعب الليبي المسلم وقد تضمن القانون أربعة أبواب رئيسية ،وتم بمقتضاه إقامة إدارة عامة

---

(1) محمد منذر قحف: "النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها "، وقائع الندوة 33(المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر) ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2001م ، ص 215.

(2) عز الدين مالك الطيب: "اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة" ، المعهد العالي لعلوم الزكاة ، الخرطوم ، 2012م ، ص 283.

لشئون الزكاة تختص بتلقي الإقرارات وفحصها ، والتحقق من المقدار الواجب ، وجبايتها وتوريدها إلى الجهات التي تصرف منها حسب ما أقره الشرع وهذه الجهات نجد منها ، الهيئة العامة للضمان الاجتماعي[1].

7- جمهورية مصر العربية:

لم يصدر حتى الآن في مصر قانون يوجب جمع الزكاة وينظمها ، فما زال إيتاء الزكاة موكولاً لرغبة الفرد المسلم ومحض اختياره ، وما قدم لا يعدو أن يكون مشروعات قوانين للزكاة نذكر منها:

أ- مشروع قانون بشأن الزكاة في عام 1948م قام بإعداده وصياغته نخبة من علماء المسلمين في ذلك الوقت.

ب- مشروع القانون المصري الثاني عام 1984م قام بإعداده لجنة الشئون المالية والاقتصادية المتفرعة عن لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية بمجلس الشعب ، ورغم ما في هذا القانون من مميزات إلا أنه لم يرى النور حتى الآن[2].

ج- مشروع قانون بقرار من رئيس الجمهورية رقم 123 لسنة 2014م بإنشاء صندوق (بيت الزكاة والصدقات) المصري ويتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية ، ويخضع لإشراف الإمام الأكبر شيخ الأزهر ويكون مقره القاهرة وله فروع بالمحافظات ، يهدف لقبول أموال الزكاة والصدقات والتبرعات والهبات والوصايا والإعانات الخيرية ، وتنميتها ، وصرفها في وجوهها المقررة شرعاً وحسب

---

(1) نبيل محمد صادق:"الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، مرجع سبق ذكره ، ص 200.

(2) المرجع السابق : ص 201.

أولوياتها وصولاً لتنمية الفرد والمجتمع[1].

وبعد العرض العام لصناديق الزكاة والقوانين المنظمة لها لبعض الدول العربية يود الدارس إلقاء الضوء بشكل خاص على بنك ناصر الاجتماعي ولجانه كأول بنك إسلامي أنشئ في العالم العربي والإسلامي وهو المنوط بجمع الزكاة وتوزيعها داخل جمهورية مصر العربية.

فقد أنشئ بنك ناصر الاجتماعي بموجب القانون رقم 66 لسنة 1971م ، في نطاق الملكية العامة ليكون أول بنك لا يتعامل بسعر الفائدة (الربا) ، وفي عام 1972م ، قام البنك بتكوين إدارة عامة للزكاة تطبق فريضة الزكاة ، وذلك بأخذها من كل مسلم قادر تجب عليه الزكاة ، ثم صرفها في مصارفها الشرعية[2].

ولم تكن نشأة بنك ناصر الاجتماعي من قبيل النشأة التقليدية للمؤسسات المالية الأخرى ، إنما أنشأته الدولة ليكون أحد أدواتها الهامة في تحقيق أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية ، لذا أناط القانون بالبنك مهمة تلقي أموال الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية ، وللقيام بهذه المهمة الجليلة عمل البنك على إيجاد عدة آليات فعالة ، ومنها[3]:

---

(1) رئاسة الجمهورية : "الجريدة الرسمية"، العدد 36 ، الصادر في 9 سبتمبر ، 2014م، ص 2.

(2) عز الدين مالك الطيب: "مرجع سبق ذكره" ، ص 272.

(3) عبدالله عبدالعزيز: "تجربة بنك ناصر الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية"، أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1999م ، ص ص 192-193.

- **إنشاء الإدارة العامة للزكاة:**

قام البنك بإنشاء إدارة عامة متخصصة لنشاط الزكاة تتبع قطاع التكافل الاجتماعي بالبنك ووضع القواعد واللوائح المنظمة التي تكفل ضبط عملية تلقي أموال الزكاة نقداً وعيناً وإنفاقها في مصارفها الشرعية، كما أعد لهذا النشاط دورة مستندية ومجموعة دفترية خاصة وحساباً مستقلاً للزكاة تسهل مراقبته لا يختلط بأموال البنك ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك يتحمل بكافة النفقات الإدارية الخاصة بنشاط الزكاة.

ويمكن هنا عرض أخر بيان مالي لموارد ومصارف الإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر، لتقديم صورة أكثر وضوحا لحجم التمويل الذي يصل للإدارة ولجانها الفرعية في مصر:

جدول رقم (2)[1]

الحركة الإجمالية	7/ 2012 إلى 2013/6
إجمالي مصارف الإدارة العامة للزكاة	213.422.333 جنيهاً
إجمالي موارد الإدارة العامة للزكاة	219.316.783 جنيهاً
تمليك وسائل الإنتاج	9.839.687 جنيهاً
عدد المشروعات	3280 مشروعاً

(1) انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم(2) .

ويتضح من الجدول السابق رقم (2) أن الإدارة تحصل على ما يقرب من 220 مليون جنيهاً مصرياً في العام الواحد ومصارفها تقدر بحوالي 214 مليون جنيهاً مصرياً ، ما بين إعانات مادية وأخرى عينية ، في حين أنها تعمل على تمليك وسائل الإنتاج للقادر على العمل من المستحقين بما يقرب من 10 مليون جنيهاً مصرياً بإجمالي 3300 مشروعاً إنتاجياً على مستوى الجمهورية.

- **تشكيل لجان أهلية (لجان الزكاة):**

بناء على إيمان البنك بأن عملية إحياء فريضة الزكاة تتطلب مشاركة شعبية واعية مدركة لأهمية الزكاة ، قادرة على الدعوة لإحيائها ، ملمة بقواعد إنفاقها ، لذا فقد دعى البنك إلى تشكيل لجان شعبية باسم "لجان الزكاة" في الأحياء والقرى والنجوع تضم العناصر المشهود لها بالسيرة الطيبة وحسن السمعة لتقوم بمهمة الدعوة الحسنة بين المواطنين لحثهم على إخراج زكواتهم والعمل على تحصيلها وتوزيعها على مستحقيها الحقيقيين ، وذلك تحت الإشراف الكامل للبنك ، وقد بلغ عدد تلك اللجان في 1999/6/30م أكثر من خمسة آلاف لجنة [1].

- **المندوبيات(فروع البنك):**

لضمان سرعة الاستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي وزيادة التلاحم بين جهود البنك والجهود التطوعية من أجل زيادة فعالية جهود البنك في مجال التنمية الاجتماعية ، حرص بنك ناصر الاجتماعي على نقل خدماته لمفردات المجتمع الريفي في محال إقامتهم ، خاصة بعد النجاح الكبير لبرنامج تمليك مستحقي الزكاة لوسائل ومستلزمات الإنتاج ، حيث توجه

---

(1) عبدالله عبدالعزيز: "مرجع سبق ذكره"، ص193

البنك نحو إنشاء مندوبيات(فروع للبنك) بالقرى والنجوع مستعيناً في ذلك بالجهود الذاتية للأهالي من خلال قيامهم بتدبير المقر المناسب للمندوبية على أن يقوم البنك بتأسيسها وتوفير العمالة اللازمة ، وقد وصل عدد المندوبيات التي بدأت مزاولة نشاطها مما يقرب من تسعين مندوبية منتشرة في قرى ونجوع محافظات الوجه القبلي والبحري[1].

ويمكن إلقاء الضوء بشكل أكثر تفصيلاً على لجان الزكاة لكونها المستهدفة من قبل الدراسة الحالية وذلك من خلال النقاط التالية:

1- كيفية تشكيل لجان الزكاة:

يتم تشكيل لجان الزكاة حسب لائحة الزكاة المعتمدة من مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي كالتالي:

- تنص اللائحة على أن يجوز التصريح بتلقي أموال الزكاة عن طريق لجان تسمى "لجان الزكاة" يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس إدارة البنك أو من يفوضه في ذلك ، ويحدد هذا القرار النطاق الجغرافي أو العضوي الذي تمارس فيه اللجنة عملها ، ولا يجوز لها أن تتجاوزه[2].
- يكون تشكيل لجان الزكاة بناء على طلب من الأشخاص المتطوعين من غير العاملين بالبنك الراغبين في القيام بأعمال الزكاة والمشهود لهم بحسن السمعة ويحدد بالطلب مقر اللجنة ونطاق عملها الجغرافي (الحي - القرية - المدينة) أو العضوي (شخص عام ، أو خاص)[3].

---

(1) المرجع السابق : ص 149.

(2) انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم (9) الذي يوضح لائحة الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي ، مادة رقم (5) .

(3) المرجع السابق ، مادة رقم (6)

- يصدر القرار بتشكيل اللجنة بعد أخذ رأي الجهات الأمنية ، على أن يتضمن هذا القرار[1]:

أ- النطاق الجغرافي الذي تمارس فيه اللجنة عملها.

ب- مقر اللجنة.

ج- أعضاء اللجنة بحيث يكون من بينهم مقرر وأمين صندوق وعضو له حق التوقيع.

ويمكن الاطلاع على نموذج لتشكيل لجنة زكاة حديثة تم الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي[2] وذلك للتعرف أكثر على نوعية أعضاء تلك اللجان من خلال المسمى الوظيفي لهم.

وتعليقاً على لائحة الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي بشأن تشكيل لجان الزكاة السابق ذكرها ، يتبين أن هناك شروطاً يجب توافرها في أعضاء اللجنة حتى تتم الموافقة على تشكيل اللجنة من قبل إدارة البنك ، وهي أن يكون مشهود لأعضاء اللجنة بحسن السمعة فقط ، ولم تتطرق اللائحة إلى خبرات ومهارات واجب توافرها بأعضاء اللجنة تتصل بنوعية العمل المناط لهم داخل اللجنة ، مثل خبرات خاصة بالعمل التطوعي والاجتماعي ، أو درجة علمية ، أو تخصص مهني يتصل بالعمل الاجتماعي قد يساعد في رفع كفاءة العمل داخل لجان الزكاة ، وهذا قد يعتبر قصوراً قد يتسبب في عدم قيام اللجنة بمهامها بالشكل المطلوب والمتوقع

---

(1) المرجع السابق ، مادة رقم (7)

(2) انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم (1) الذي يعرض نموذج لتشكيل لجنة زكاة من قبل الإدارة العامة للزكاة.

منها في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي للجنة ، وهذا ما تحاول الدراسة الراهنة الكشف عنه من خلال دراستها الميدانية.

2- طبيعة عمل لجان الزكاة:

تعمل لجنة الزكاة على قبول وصرف أموال الزكاة ، وقد حددت طبيعة عملها لائحة الزكاة ببنك ناصر بشكل دقيق بحيث لا يجوز لها أن تحيد عما تقرر بشأنها ، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية[1]:

- تقبل اللجان أموال الزكاة بموجب إيصالات صادرة عن البنك مسلسلة ومختومة بخاتم الفرع المختص والتي سلمت لمقرر اللجنة أو أمين الصندوق ، ولا يجوز للجان طبع أية إيصالات بمعرفتها.
- يتم توريد أموال الزكاة التي تقبلها اللجان بمعرفة أحد أعضائها في الحساب المخصص لذلك بفرع البنك الذي يقع في دائرته مقرها ، ويتم تسوية مستندات الإيداع والصرف ومصروفات اللجنة كل شهر.
- يجوز للجنة صرف مبالغ الزكاة للحالات بشكل مباشر ، وذلك بعد إجراء بحث اجتماعي يحدد سبب منح المساعدة.
- في حالة تلقي اللجان أية تبرعات عينية تقوم اللجنة بتوزيعها على المستحقين ، كما يجوز لها أن تقوم ببيعها وتوزيع الحصيلة.
- تودع أموال الزكاة التي تقبلها اللجان لدى بنك ناصر الاجتماعي وفروعه دون غيره من البنوك الأخرى ، ولا يجوز للجنة أن تحتفظ برصيد نقدي يزيد على نفقات الزكاة الشهرية إلا بإذن الفرع المختص

---

(1)انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم (9) الذي يوضح لائحة الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي، مادة رقم (9-13).

ولوجود ضرورة تستدعي ذلك ، كما تقوم كل لجنة بإعداد بيان مالي شهري وآخر سنوي واعتماده من الفرع المختص.

ويتضح من خلال عرض المواد المنظمة لعمل لجنة الزكاة أنها مواد مكبلة لأعضاء اللجنة بالعديد من الإجراءات الروتينية ، كضرورة إيداع جميع الأموال المحصلة بواسطة اللجنة داخل بنك ناصر، وعدم صرف أي أموال منها إلا بالرجوع إلى إدارة البنك ، وعدم جواز احتفاظ اللجنة بأي أموال تزيد على نفقات اللجنة الشهرية داخل اللجنة ، وهي بذلك تغفل إمكانية حدوث الكوارث والنكبات لأحد أفراد أو أسر مجتمع اللجنة ، مما يتسبب في عدم استجابة لجنة الزكاة بالشكل المطلوب تجاه هذه الحالات الحرجة والتي تحتاج إلى دعم سريع لإسعافها.

كما تبيح اللائحة للبنك استخدام جزء من حصيلة أموال الزكاة المودعة لديه في القيام بمشروعات لتشغيل شباب الخريجين من مستحقي الزكاة ، أو مشروعات إنتاجية صغيرة من خلال لجان الزكاة[1].

وهذا يؤكد على إباحة البنك والقائمين على مجلس إدارته إمكانية توجيه جزء من أموال الزكاة لتحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة ، من خلال تمليك الفقراء القادرين على العمل مستلزمات مشروع إنتاجي بسيط يعتمد على الخامات البيئية المتوفرة ، يقوم المستفيد بنفسه بتحديده وفق إمكاناته والمكان المتوفر لديه ، ويقدم رأسمال المشروع من قبل البنك في صورة عينية بدون فوائد وبدون ضمانات وبنظام سداد يتناسب وظروف كل حالة مستحقة وطبيعة المشروع[2].

---

(1)المرجع السابق : مادة رقم (25).

(2)عبدالله عبدالعزيز : "مرجع سبق ذكره"، ص 196.

3- أهداف لجان الزكاة:

لقد عهدت الدولة إلى بنك ناصر الاجتماعي بمهمة تلقي أموال الزكاة وإنفاقها على مستحقيها بمقتضى القانون رقم 66 لسنة 1971م ، والذي حددت مادته الثانية الهدف الأصيل للبنك وهو توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين ، وتحقيقاً لهذا الهدف الأصيل ، تحاول لجان الزكاة تحقيق مجموعة من الأهداف الهامة والتي أنشئت من أجلها وهي[1]:

الهدف الأول: هو الوصول بفريضة الزكاة لقلوب المسلمين ، وذلك بقيام اللجنة بدور مزدوج هو دور الداعية ودور الجابي ، فالداعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وعن طريق خطباء المساجد أثناء صلاة الجمعة والدروس والندوات التي تقيمها لجان الزكاة ، بالإضافة للقاءات الشخصية والنشرات والكتيبات واللافتات ، أما الجابي فهو دور اللجنة في قبول الزكوات وإيداعها في حساب خاص بالبنك لحين صرفها في مصارفها الشرعية.

الهدف الثاني: هو الوصول بالزكوات المحصلة إلى مستحقيها الشرعيين ، فمبدأ محلية الزكاة أعطى فرصة جيدة لأعضاء اللجنة أن يتعرفوا على المستحق للزكاة بكل يسر ، فأعضاء اللجنة بمثابة الأذن التي تسمع والعين التي ترى والقلب الذي يشعر بحاجة المستحقين الفعليين من أفراد المجتمع المحلي.

الهدف الثالث: هو تحويل الطاقات العاطلة والقادرة على العمل من المستحقين إلى قوى منتجة ، وتعمل اللجان على انتهاج نهج الرسول ﷺ في

---

(1) عز الدين مالك الطيب: "مرجع سبق ذكره"، ص ص 273-274.

العمل ، جاهدة على تحويل مستحقي الزكاة العاطلين والقادرين على العمل إلى منتجين ، حيث إن الرسول ﷺ قدم للمحتاج قادوماً وحبلاً كي يحتطب من الجبل ويبيع منها ليكفي بيته ويمنعه عن السؤال ، وبذلك علمه طريق الإنتاج بدلاً من طريق التسول(1).

الهدف الرابع: هو العمل على حل مشاكل الحي أو القرية أو المنطقة التي تقع بها لجنة الزكاة ، فتعمل اللجان على محاولة إيجاد الحلول الإسلامية العلمية والعملية لمشكلات الحي بتعاون أفراده معها ، لتبادل المنفعة بين المسلمين واكتساب قيمة التعاون من خلال تفجير طاقاتهم وإمكاناتهم ، وتعمل اللجنة أيضاً على أن يعود المسجد الجامع بحيث تلحق به جميع الأنشطة المتصلة بالمجتمع المحلي له، ومساعدة محدودي الدخل أيضاً على زيادة مستوى معيشتهم بتمليكهم وسائل الإنتاج وتدريبهم عليها(2).

وقد حاولت الدراسة الحالية إلقاء الضوء على الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها لجنة الزكاة ، و التي تسعى إلى حل المشكلات المجتمعية المحلية للجنة من خلال تضافر طاقات وإمكانات المجتمع الذاتية وإكساب أفراد المجتمع المحلي قيمة التعاون المثمر لصالح الجميع ، وإعانة الأسر على زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها ، من خلال إقامة المشروعات الصغيرة و تمليك وسائل الإنتاج لتنمية الفرد والمجتمع ، وذلك

---

(1) محمد محمود زغلول: "تحصيل وتوزيع الزكاة تجربة بنك ناصر الاجتماعي في مصر" ، وقائع الندوة33(المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر) ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2001م، ص368.

(2)المرجع السابق : ص 369 .

بهدف التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور هذه اللجان بشكل علمي ومخطط كي تستطيع تحقيق الهدف من نشأتها بشكل جيد ومقبول.

ثانياً: العائد الاجتماعي للزكاة:

تعد الزكاة بالدرجة الأولى أداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية الرشيدة ، وتنمية الأفراد اجتماعياً ، وذلك حرصاً على سلامة الرأسمال البشري وتنميته ، حيث إن الإنسان هو المحور الرئيسي في تشريع الزكاة ، فالزكاة طهره للمزكي ، بها تصفو نفسه وينمو ماله ، والزكاة إعانة للمستحق يحفظ الله ﷻ بها كرامته ويصون بها وجهه عن ذل السؤال ، ومن حكمة الله (ﷻ) البالغة أن خصص حصيلة الزكاة لثمانية طوائف من المستحقين وهم الأكثر احتياجاً بالمجتمع ، بهدف رفع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ، وبذلك تؤدى الزكاة من خلال تخصيص إنفاق حصيلتها على مجموعة من الأدوار والمنافع الاجتماعية البارزة داخل المجتمع المسلم . (1)

لذا يمكن إلقاء الضوء على خمسة منافع أو عوائد اجتماعية رئيسية للزكاة بالمجتمع المسلم كما يلي:-

1- محاربة الفقر:

لقد شرعت الزكاة لتحقيق مقاصد كبرى ، اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ومن أهم هذه المقاصد وأعظمها إشباع حاجة الإنسان ، محاربة الفقر والمسكنة ، ومحاولة تخفيف حدة الفقر بالمجتمع الإسلامي وهذا

---

(1) أحمد عبدالله حسن :"دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، مجلة صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الرابع والثلاثون ، جامعة الأزهر ، القاهرة، 2008م ، ص 408.

واضح من الآية الكريمة التي نزلت في مصارف الزكاة ، حيث إنها بدأت مصارف الزكاة بالفقراء والمساكين ، قال تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة:الآية60).

وقد أكد رسول الله ﷺ المعنى نفسه في أحاديث كثيرة حتى أنه لم يذكر في بعض الأحيان هدفاً للزكاة غير ذلك ، كما في حديثه ﷺ لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى أهل اليمن ، وأمره أن يعلم من أسلم منهم "أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم" (1).

وعند تعريف الفقراء والمساكين استلهم الفقهاء معانٍ شملت كل ذوي الحاجات ومن يمكن أن ينتسب إليهم إذ نجدهم يضمون في زمرة الفقراء والمساكين ما يلي:- (2)

- من لا يقدر على الكسب بسبب العجز الجسمي كالمريض المزمن والشيخ الفاني.
- الأيتام الذين فقدوا آباءهم ، ولم يبلغوا الحلم ، وليس لهم تركه تكفيهم.
- النساء المطلقات والأرامل اللائي يفتقرن إلى ما يكفيهن.
- المتعطل أو القادر على العمل لكنه لا يجد فرصة العمل المناسب.

---

(1) صحيح البخاري : كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، الجزء 2 ، حديث رقم 1331، ص505.

(2) ربيع محمود الروبي: "التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم"، سلسلة دراسات اقتصادية ، مركز صالح كامل ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1998م ، ص143.

- المحروم من العمل بسبب العجز أو المرض أو السجن أو التفرغ للتعليم.
- من هلك ماله بحرق أو غرق أو سرقة ولم يبقى منه ما يسد حاجاته الأصلية.
- من له كسب لكنه لا يكفيه.

فقد حرص الإسلام على توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي ، والمقصود بحد الكفاية هو المستوى اللائق للمعيشة وليس المستوى الأدنى المعروف بحد الكفاف ، أي أن علاج الإسلام للفقر يقوم على نقل الفرد من مستوى الفقر إلى مستوى الغنى لقول الرسول ﷺ "إذا أعطيتم فأغنوا"[1] ، ويتأتي ذلك من خلال تمكين الفقراء القادرين على العمل من مزاولة النشاط والتكسب وذلك بمدهم بأدوات مزاولة الحرفة أو المهنة أو رأس مال تجارة ، كما تصرف الزكاة لغير القادرين على العمل في شكل منح دورية لسد احتياجاتهم المعيشية[2].

وعلى الرغم من وضوح المنهج الإسلامي في علاج الفقر وتداعياته ، فإن الأمم المعاصرة والمؤسسات الدولية لا تزال عاجزة عن فهم أبعاده وآثاره وضوابطه فتراها تتخبط بين سياسات التحرير والتقييد حتى تفاقمت مشكلة الفقر عالمياً وارتفع عدد فقراء العالم إلى أكثر من مليار مواطن معظمهم في الدول الإسلامية النامية دون وجود بارقة أمل في تحسين أحوالهم ، وهو ما يدعو إلى مناشدة المسئولين في الدول الإسلامية إلى العودة للمنهج الإسلامي لمكافحة الفقر وحماية الفقراء.

---

(1) حمدي عبد العظيم:"مفهوم مقاييس الفقر بين الفكر الإسلامي والفكر المعاصر" ، أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1999م ، ص127.

(2) ماجدة أحمد شلبي: "مرجع سبق ذكره "، ص2.

2- محاربة البطالة والتشجيع على العمل:

البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة ، وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها و هي أكثر انتشاراً في الدول النامية لأسباب ترجع إلى قصور النمو الاقتصادي على ملاحقة النمو السكاني ، ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل[1].

في حين أن الزكاة تلعب دوراً هاماً و أساسياً في علاج مشكلة البطالة و ذلك للاعتبارات الآتية:[2]

أ- إن سياسات معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الوضعي تتمثل في المقام الأول في ضرورة توفير الاستثمارات اللازمة لإقامة المشروعات ، والزكاة من هذا المنطلق تعتبر مصدراً أساسياً لتمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي عن طريق توجيه جزء من حصيلتها إلى إقامة المشروعات التي يحتاج إليها الفقراء وتشغيلهم فيها ، كما يجوز استخدام جزء منها في شراء أدوات الإنتاج وتمليكها لصغار العمال من الفقراء والمساكين الذين هم من مستحقي الزكاة.

ب- تدفع فريضة الزكاة بالمسلم إلى ضرورة استثمار أمواله في مشروعات إنتاجية حتى يستطيع دفع الزكاة من ربح الاستثمار بدلاً

---

(1) خلود عطية الفليت:" تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي" ، بحث منشور ، مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة ، كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007م ، ص 202.

(2) سهير حسن عبدالعال: "معالجة مشكلة البطالة من منظور الفكر الإسلامي"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الرابع ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1413ه ، ص ص:41-44.

من أن يدفعها من رأس المال نفسه ، وهذا يفتح مجالا للتشغيل و إيجاد فرص عمل جديدة ، فلقد فرضت الشريعة الإسلامية الزكاة على المال النامي أو القابل للنماء وهذا يدفع صاحبه إلى استثماره خشيةً أن تأكله الزكاة ، و لقد أكد على ذلك رسول الله ﷺ بقوله " استثمروا أموالكم حتى لا تأكلها الصدقة"(1).

ج- كما أن دور الزكاة في حل مشكلة البطالة لا يتوقف على الإنفاق لمرة واحدة على الاستثمار والإنتاج ، وإنما تطبيقاً للنظريات الاقتصادية التي تربط بين الدخل الكلي ومعدل الاستثمار، فإنفاق حصيلة الزكاة في المجتمع ودفع الأموال العاطلة إلى ميدان الاقتصاد والاستثمارات ، من شأنه أن يحدث أثراً مكرراً في الدخل القومي الكلي وبالتالي في حجم الاستثمار ، وهذا من شأنه أن يزيد من فرص العمل، وهذا ما يدلل عليه القرآن الكريم في قوله تعالى { مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ.} (البقرة:الآية261).

د- كما أن للزكاة أثراً مباشراً في تقليص معدل البطالة عن طريق تعيين العاملين عليها الذين عينهم الله تعالى في كتابه الكريم حصراً ، هؤلاء يشكلون جهازاً متكاملاً من الجزاء وأهل الاختصاص ومساعديهم، فسهم العاملين عليها من مصارف الزكاة يفتح باباً

(1) الإمام مالك بن انس :"إسعاف المبطئ برجال الموطأ"، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص202.

لفرص العمل الحقيقية من خلال عملهم في الزكاة ، ومن ثم تمويل رواتبهم من خلال مورد حقيقي يمول مثل هذه الوظائف[1].

3-محاربة ديون الغارمين:

فالغارم هو كل من لحقه غرم وأثقله ولا يملك لنفسه ما يوفي به دينه فهو يعطي من صندوق الزكاة لكفاية حاجته[2] ، والدين أنواع ، فهناك ديون تجارية وديون شخصية[3]:-

- الديون التجارية:

مثل التاجر أو الصانع الذي لا يحسن تدبير أمره والمثقل بالديون ، وهذا يجوز إعانته بسداد دينه لتمكينه من استمرار نشاطه ومن ثم تسديد الديون عندما يتيسر له ، وهذا الصنف من رجال الأعمال لديه بالفعل ما يكفيه لسداد ديونه من أصول ثابتة مثل الآلات والمعدات..وما غير ذلك ، ولكن لا يمتلك السيولة التي تمكنه من الاستمرار في العمل ، فعندما يسد له دينه من حصيلة الزكاة يتمكن من مزاولة نشاطه دون اللجوء إلى الاستدانة بالفوائد الربوية والتي قد تزيد من محنته الحالية.

- الديون الشخصية:

ويمكن تقسيمها إلى أنواع:

1- الغارمون لمصلحة أنفسهم : مثل الاستدانة لنفقة بـ كسوة – زواج – علاج مرض – بناء مسكن – شراء أثاث – تزويج أبناء – إتلاف شيئاً من غير قصد أو سهو – فهذه الاستدانة ، ينبغي للإمام أو الحاكم أن

---

(1) حفص بونبعو ياسين:"مرجع سبق ذكره" ، ص135.

(2)المرجع السابق : ص137.

(3) نبيل فتحي المعداوي: "مرجع سبق ذكره" ، ص8.

يقضي عنهم من بيت المال(حصيلة الزكاة).

2- أصحاب الكوارث : مثل السيل أو الحريق أو الزلازل...وغير ذلك ، ويقضي عنهم بإعانة مالية من أموال الزكاة أيضاً.

3- وكذلك تمويل مستحقي الزكاة ممن انقطعوا عن العمل لسبب من الأسباب وتراكمت عليهم الديون ، بالقرض الحسن من أموال الزكاة إذا كانوا قادرين على العمل وتتوافر لديهم الاستطاعة على تسديد القرض ورده لبيت مال الزكاة أو مؤسساتها في مواقيته ، حتى يتيح موارد مالية متجددة توجه إلى غيرهم من الفقراء والمساكين.

لهذا فالزكاة المرجع والملجأ لهؤلاء فيجدون العون والمساعدة دون اللجوء إلى التبرعات والإحسان من أحد مما يحفظ لهم كرامتهم ويعطي لهم الفرصة للعمل والاجتهاد من جديد ، فالإسلام يعمل على الحفاظ على كرامة الإنسان ويتضح ذلك في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (الإسراء:الآية70).

4- محاربة التسول:

التسول يعرض الإنسان للمذلة والهوان ، وهي تعتبر من المظاهر الأكثر انتشاراً في مجتمعاتنا الإسلامية في عصرنا الحالي ، حيث إنها أصبحت مهنة أو صناعة مربحة لعديد من أفراد المجتمع المسلم ، ولقد وصفتها بعض الدراسات بأنها بمثابة جريمة منظمة[1].

(1) انظر دراسة

-Azam, Nadia: Baggary as an organized crime in Pakistan, MA, university of Kansas, United States – Kansas, 2011.

لذا تصدى الرسول ﷺ للمتسولين منذ بداية الإسلام وذلك من خلال أمرين متكاملين ، أولهما :الحث على العمل وتبيان عظيم فضله على الفرد والمجتمع.

وثانيهما : ذم هذا المسلك وتوضيح زيف مبرراته ودواعيه ، إذ يدعوهم الرسول ﷺ إلى العمل والاستغناء عن الناس بقولهﷺ "لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يغدوا إلى الجبل فيحتطب فيبيع فيأكل ويتصدق ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"(1).

وبذلك نجد الزكاة وما تقدمه من خير كبير للبشرية جمعاء ، حيث أفتى فقهاء الإسلام بأن الصانع والتاجر والزارع – الذي تنقصه أدوات الصنعة ، يجب أن يعطي من الزكاة وما يفي بذلك وما يمكنه من الاكتساب كفاية العمر، وفي عصرنا الحالي يمكن تنفيذ ذلك ببناء مصانع ومنشآت من مال الزكاة تملك للفقراء القادرين على العمل(2).

وبذلك تتجه الزكاة إلى العمل والإنتاج بدلاً من الاستهلاك ، وكذلك إعطاء الفقير والمسكين العاجز عن العمل كفايته حتى يعيش في غنى عن السؤال والمذلة ، وبالتالي فهذه مهمة أولى الأمر في المجتمع المسلم أن يعملوا على جباية الزكاة وتوزيعها على المستحقين للقضاء على هذه الظاهرة السيئة التي قد تنتج عنها أمراض اجتماعية خطيرة ، وقد وعى عمر بن الخطاب ﷺ ونوه عن هذه المسئولية وأقر بها كواجب على ولي أمر المسلمين ، إذ قال "إن الله استخلفنا على عباده ، لسد جوعتهم، ولستر

---

(1) صحيح البخاري : كتاب الزكاة ، باب الاستعفاف عن المسألة ، ج 2 ، حديث رقم1410، ص538.

(2) ربيع محمود الروبى: "مرجع سبق ذكره" ، ص270.

عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم" [1].

5- التخفيف من حدة التفاوت الصارخ بين طبقات المجتمع:

التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وسوء التوزيع آفة تصيب المجتمع وتهز كيانه وتنخر في عظامه من حيث لا يشعر ، حيث يوجد الثراء الفاحش إلى جانب الفقر المدقع ، ويوجد من يملك القناطير المقنطرة وبجواره من لا يملك قوت يومه ، ويوجد من يضع يده على بطنه يشكو زحمة التخمة وبجواره من يضع يده على بطنه يشكو عضة الجوع [2].

لذا جاءت الزكاة لتواجه هذه المشكلة بقدر ما تسمح به حصيلتها ، وأقل ما تحققه الزكاة في هذا الشأن هو إشباع الحاجات الأساسية لمن يعيشون دون مستوى الكفاية ، وأكثر من ذلك أنها تعمل على الارتفاع بمستوى معيشة هؤلاء إلى حد الغنى لينضموا إلى زمره الأغنياء المالكين ، ولعل من أسباب نجاح نظام الزكاة أنه يعالج اختلال التوازن في توزيع الثروة ، ويقرب الفوارق الطبقية ، ويحض على استثمار الأموال والابتعاد عن الاكتناز والربا ، مما يقلل من تكديس الثروة في أيدي قلة تتحكم في الحياة الاقتصادية ، وقد تتحكم نتيجة لذلك في الأوضاع الاجتماعية والسياسية أيضاً [3].

---

(1)محمد الغزالي:" ظلام من الغرب"، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص139.

(2)حمدي عبدالعظيم: "مرجع سبق ذكره" ،ص 159.

(3)أحمد محمد عبدالعظيم : "مشكلة الفقر ومناهج علاجها(مقارنة بالفكر الإسلامي)"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الرابع والأربعون ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 2011م ، ص266.

فالزكاة في مضمونها اقتطاع من الذمة المالية للأغنياء وإضافة نقدية حقيقية إلى الذمة المالية للفقراء والمساكين ، وبذلك تقل الفوارق بين طبقات المجتمع ويتحقق من خلالها التقارب بين الشرائح المجتمعية وسيادة أجواء الأمن و الطمأنينة(1).

فإذا ما أدرك المستحقون للزكاة أن لهم حقاً معلوماً في رؤوس أموال الأغنياء التي يرونها أمامهم ، أدركوا أن هذه الأموال كأنها ملك لهم وكانوا أكثر حرصاً عليها ، وبذلك يحقق تشريع الزكاة هدفاً اجتماعياً مزدوجاً ، حيث ينتزع من قلوب الأغنياء شح النفس ويعودهم على البذل والعطاء ، وفي نفس الوقت ينتزع من قلوب الفقراء نظرة الحقد والحسد إزاء الأغنياء ، ليغرس بدلاً منها أملاً وترقباً للحصول على جزء منها هو حق معلوم أقره المشرع لهم فتسود المحبة والإخاء بين طرفي الزكاة وهما طبقتا المجتمع الرئيستين (الأغنياء والفقراء) .(2)

وهذا ما يدعوا إليه الإسلام حتى يزيل ما يكون قد تسرب في نفوس الفقراء من حقد وحسد تجاه طبقة الأغنياء.

ثالثاً: دور الزكاة فى تمويل التنميــة :

إن الزكاة التزام مالي يؤديه المسلم طواعيةً عما يمتلكه من أموال ، متى توافرت شروطه فيها وعلى ذلك تعتبر الزكاة الأداة المالية التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي علاجاً لما تعانيه المجتمعات الإنسانية من اختلال في توزيع الثروة والدخل ، ومن عدم القدرة على تحقيق الاستغلال الأمثل لما قد يكون لديها من فائض ، هذا بالإضافة إلى ثباتها واستمرارها سنوياً مما

---

(1) أحمد عبدالله حسن : "مرجع سبق ذكره "، ص 409.

(2) المرجع السابق : ص 410.

يوفر للتنمية مورداً مالياً هاماً[1].

فالزكاة مورد تمويلي هام للعملية التنموية من حيث انتظامها ووفرة حصيلتها ، مما يجعلها ضماناً لتحقيق إستراتيجية الاعتماد على الذات فى تمويل التنمية ويتضح ذلك من خلال النقاط الثلاث التالية:

أ- الزكاة مورد منتظم لتمويل التنمية

الزكاة تكليف مالي عقائدي تدخل في صميم الأعمال الإيمانية التي يقوم عليها إسلام المرء ، فهي الفريضة الواجبة بعد الصلاة مباشرة ، ومن هنا تكتسب الزكاة حرمة دينية لا تتوافر لأي نوع من أنواع الموارد المالية الأخرى ، فبينما نجد أن كافة المجتمعات ، خاصة النامية منها تلهث وراء الممولين وتتعقب المتهربين من الضرائب وترصد لذلك نسبه كبيرة من الحصيلة ، في حين أن الزكاة لا يحتاج استقضائها إلا إلى إيقاظ الضمير المسلم على الجانبين :الجهاز والممولين ، حيث إن الممول يقدم الزكاة إرضاء لله رب العالمين الذي يعبده بالصلاة والزكاة ويعبده بالعمل أيضاً لتحقيق التنمية وعمارة الأرض ، وبالنسبة لجهاز التحصيل ، فإنه بجانب الحافز المادي، يعمل على فريضة من فرائض دينه وتطبيق شرع الله[2].

---

(1) نعمة عبد اللطيف مشهور: " مرجع سبق ذكره "، ص235.

(2) يوسف إبراهيم يوسف: "مشكلة تمويل التنمية فى العالم على ضوء المنهج الإسلامي"، بحث منشور ، المؤتمر العربي الخامس للإحصاء والحسابات العلمية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،1980م ، ص136.

ومن هنا نجد أن الزكاة فرض واجب الأداء ، دائم بدوام المال الذي يجب فيه مما يضفى على المورد المالي صفة الاستمرارية في الانسياب ، وقد أرسى الشارع الحكيم العديد من الإجراءات التي تضمن انسياب الزكاة فى انتظام ، والتزام المسلمين كافة بإخراجها في سهولة ويسر ومن هذه الإجراءات نجد:

1- معلومية الزكاة:

حيث حدد القرآن الكريم وعاء الزكاة ، وأوضح مواقيت إخراجها ، كما عملت السنة الشريفة على تبيان نصاب ومقدار الزكاة فى كل نوع من الأموال ، فحددت تفصيلاً الأنواع الواجب إخراجها فى كل نوع من أنواع الثروة ، فيكون لهذا الوضوح واليقين أثره فى مساعدة كل من يقوم على إخراج زكاته ، على أدائها كاملة وغير منقوصة ولا يدع فرصة للتحايل أو التهرب[1].

وهذا يؤكد على انتظام و انسياب مورد الزكاة فهي تتكرر مع انقضاء كل حول قمري ومع كل حصاد ، مما يجعلها تتجدد كل عام بشكل منتظم.

2- أيسرية أداء الزكاة:

تتميز الزكاة بالرفق في جبايتها ، فهي لا تؤخذ إلا من المال المعد للنماء ، بعد ترك ما يحتاج إليه المرء لمعاشه وعمله ، وبالتالي لا تشكل عبئاً على مؤديها ، ولا على ما يملكه من أموال يوجهها للاستثمار ، فزكاة المال لا تؤخذ إلا بعد ادخاره عاماً كاملاً وكذلك زكاة الأنعام وزكاة التجارة تؤخذان بعد عام ، مما يوفر الوقت الكافي للاتجار

---

(1) نعمت عبد اللطيف مشهور : " مرجع سبق ذكره"، ص 236.

والاكتساب ومن ثم النماء ، وتتضح أيسرية الزكاة أيضاً في قلة النسبة المفروضة ، كما في زكاة الزروع التي تفرض بنسبه(10٪) من الوعاء إذا كان ري المزروعات بالمطر ودون مجهود كبير ، بينما تنخفض النسبة إلى النصف لتصبح(5٪) للتى يتم ريها بالوسائل المختلفة [1]، وفى ذلك تشجيع على تنمية الأموال وعدم الإحجام عنها مهما زادت المشقة ، مما يضمن انتظام حصيلة الزكاة.

ب- الزكاة مورد مناسب لتمويل التنمية:

إن ما يتسم به تشريع الزكاة من اقتصاد وتوفير فى تكاليف الجباية من جهة ، وسعة الوعاء من جهة أخرى ، يوفر مورداً مناسباً لتمويل التنمية، فضلاً عن كونه منتظم التدفق ، ويتضح ذلك من خلال الآتى:

1- الاقتصاد فى تكاليف جباية الزكاة:

إن ما يضمن بقاء الزكاة مورداً وافر الحصيلة هو انخفاض نفقات الجباية إلى أقل حد ممكن ، دون إسراف أو تبذير ، حيث وضع التشريع مبادئ وقواعد لم يتوصل إليها علماء العصر إلا حديثاً ، وهى إعطاء الحوافز لمحصلي الزكاة حتى يقتصدوا في نفقات الجباية من جهة، ولينشطوا في التحصيل من جهة أخرى[2].

فقد جعل الشارع الحكيم للعاملين عليها مصرفاً من مصارف الزكاة، ليشعرهم أنهم يقومون بعمل ديني يستحقون عليه جزءاً من الحصيلة في دنياهم ، فضلاً عن الثواب في الآخرة مما يدفعهم إلى تقوى

---

(1) السيد سابق: "مرجع سبق ذكره" ، ص414.

(2) حسين حسين شحاته: "محاسبة الزكاة مفهوماً ونظاماً وتطبيقاً"، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، 1980م ، ص33.

الله في العمل ، فعن رسول الله ﷺ أنه قال " العامل بالحق على الصدقة كالغازي في سبيل الله عز وجل حتى يرجع إلى بيته"[1].

فليس هناك حافزاً أعمق من ذلك يضمن جمع أموال الزكاة فى أمانة تامة دون أى زيادة فى نفقات الجباية ، على عكس ما نشاهده اليوم من رصد المبالغ الطائلة كحوافز للعاملين بالجهاز الضريبي المتضخم فى الاقتصاديات الوضعية وما يترتب عنه من ضياع أموال العامة دون حق أو منفعة.

لهذا يقدم نظام الزكاة مثالاً للاقتصاد فى نفقات الجباية ، سوى جزء يسير من حصيلة الزكاة ، مقابل جبايتها وهو السهم المخصص للعاملين عليها ، مما يحرر مواردها لتوجيهها إلى مصارفها الأساسية وهذا شديد الارتباط بالتنمية وإمكانية تمويلها بشكل جيد.

2- سعة وعاء الزكاة:

فالزكاة لم تفرض على مال دون آخر ، وإنما جعلت كل الأموال خاضعة لها بغض النظر عن مالكها ، طالما كان مسلماً وطالما اتسمت بالبناء ، ولذلك أثر كبير فى تشجيع الجهد التنموي في مجالات الإنتاج المختلفة ، حيث إنه يغطى كل النشاطات اللازمة للنمو الاقتصادي كما أن الزكاة تضم إلى جانب الأموال التقليدية كل ما أستحدث وسيستحدث من أنواع الأموال واستثماراتها لو لم يكن قد جاء به نص عن رسول الله ﷺ ، وفى ذلك إسهام كبير فى زيادة حصيلتها.[2]

---

(1)الترمذي : كتاب الزكاة ، باب العامل على الصدقة بالحق ، المجلد الثانى ، حديث رقم 645 ، ص185.

(2) نعمت عبد اللطيف مشهور : " مرجع سبق ذكره" ، ص 242.

فالزكاة تشمل كل مال إنتاجي في المجتمع، وتحثه على الاشتراك فى عملية الإنتاج ، فتسهم كل القطاعات الإنتاجية فى تمويل التنمية ، دون أن تمثل الزكاة عبئاً على الجهد التنموي والعاملين فى التنمية ، حيث إن أنصبة الزكاة منخفضة جداً بالمقارنة بالأنظمة الوضعية.

جـ- إسهام الزكاة فى تطبيق إستراتيجية الاعتماد على الذات فى تمويل التنمية:

إن الاعتماد الأساسي على التمويل المحلى ، أي انتهاج إستراتيجية الاعتماد على الذات فى تمويل التنمية يتطلب توافر الموارد المحلية اللازمة لهذا التمويل ، على أن تكون هذه الموارد منتظمة التدفق حتى لا تعرض جهود التنمية للتعثر وضياع ما تم إنجازه ، ومن خلال ما تم عرضه من قبل في النقاط السابقة يتضح جلياً أن الزكاة كمورد مالي محلى تتميز بالانتظام في التدفق كل عام ، فضلاً عن وفرة حصيلتها بسبب تعدد أوعيتها المختلفة.

كما أن الزكاة مورد يكفى لتمويل كافة احتياجات أهل البلد الذي يؤخذ منه ، كما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال" إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم، بقدر الذي يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء، إذا جاعوا أو عروا ، إلا بما صنع أغنياؤهم ، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ، ويعذبهم عذاباً أليماً"[1].صدق رسول الله ﷺ.

ويتضح مما سبق أن التطبيق الأمين لفرض الزكاة ، يوفر في كافة الظروف ما يحتاج إليه المجتمع ككل ، ويستغنى به عن الاعتماد على غيره من المجتمعات ، ويؤكد ذلك على أن قصور مورد الزكاة في تحقيق

---

(1) السيد سابق: "مرجع سبق ذكره ، ص388.

هذا الاكتفاء الذاتي في موارد تنميه المجتمع الإسلامي ، إنما يرجع إلى قصور تطبيقها ، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية من خلال تفعيل دور لجان الزكاة المنوط لها تطبيق هذه الفريضة في مصر على مجتمع المسلمين بهدف إحداث التنمية المبتغاة.

ومن خلال ما تقدم في هذا المبحث يمكن القول بان تشريع الزكاة يوفر مورداً تمويلياً محلياً هاماً للتنمية من خلال:

- كونها فريضة واجبة الاستقضاء من كل مسلم حر فيما يملكه من أموال نامية ، متى بلغت النصاب.
- انتظام الزكاة سنوياً مع كل حول قمري ، أو فور تحقق النماء كما في الزروع والثمار.
- تعدد أوعية الزكاة بتعدد أنواع الأموال النامية ، مما يوسع وعاء الزكاة.
- انخفاض أنصبة الأموال التي تفرض عليها ، مما يتيح فرص النماء والاستثمار.
- ازدياد الأموال التي تفرض عليها الزكاة ، بتزايد عدد السكان ، وتزايد من يبلغون حد الكفاية خلال العملية التنموية.
- انخفاض نفقات جباية الزكاة.
- سد الكثير من ثغرات التهرب من أداء الزكاة.
- ضرورة كفاية الإقليم الذى تجمع منه الزكاة ، قبل نقلها إلى بيت مال المسلمين الرئيسي.

رابعاً: المصارف الشرعية وتعزيز الدور التنموى للزكاة :

لقد حدد الشارع الحكيم مصارف الزكاة للناس حتى يكونوا على بنيه من أمرهم ، فقال سبحانه ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة:الآية60).

فمن توفرت فيه صفة من هذه الصفات فهو من أهل الزكاة المفروضة ، ولهذا تولى الله ﷻ بنفسه في كتابه الكريم توزيع الزكاة ، فليس لبشر بعد ذلك أن يحولها عن مصارفها الثمانية إلى مصارف أخرى.

والمصارف الثمانية هي[1]:

1- الفقير والمسكين وهما متساويان في درجة الحاجة ، والذي يرجح جانب حاجة المسكين أنه لا يسأل الناس ، فيخفى عنهم أمره.

2- العامل على الزكاة يعطي ولو كان غنياً باعتبار أنه يعطي قدر عمله، ولو أعطى قدر عمله وحاله حال الفقر استحق مصرف الفقير أيضاً ، فيكون أخذاً للزكاة بطريقين: العمالة والفقر.

3- المؤلفة قلوبهم سهم أغلق بابه سداً لزريعة التحايل على الإسلام ممن ليسوا أهلاً له وخاصةً في زمننا الحالي.

4- في الرقاب ويمكن إعطائه للأسير في العصر الحالي حيث إن العبودية انتهت في عصرنا الحاضر نتيجة المعاهدات الدولية ، وهذا

---

(1) نادية أحمد هاشم:" مصارف الزكاة"، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1998م ، ص ص 40-41.

يعتبر توسيعاً للعمل بشريعة الله ﷻ و تيسيراً لقضاء الحاجات بما لا يتعارض وروح هذه الشريعة السمحة.

5- يعطي الغارم ما يدفع مغرمه ، وهذا هو وجه الإسلام المشرق ، كما هو سائر وجوهه، للتعاون بين المسلم وأخيه المسلم، وشد الأزر عمن أثقلته الحاجة.

6- ابن السبيل وهو الغريب عن بلده أو الفار من موطنه نتيجة حاكم جائر أو ظلم يقع عليه فترك ماله وأهله ، كاللاجئين من الدول العربية والإسلامية.

ولما كانت مصارف الزكاة السابقة واضحة المعالم ، ظاهرة للعيان محددة ماعدا مصرف "في سبيل الله" ، لذا يحاول الدارس إلقاء الضوء عليه بشكل أكثر تفصيلاً من خلال تتبع الفتاوى الصادرة عن أهل العلم والاختصاص ، وعرض آراء وأقوال العلماء وشيوخ الأزهر الشريف فيه ، وذلك بهدف توضيح إمكانية توجيه هذا المصرف لإحداث وتمويل التنمية المجتمعية لما فيه الخير لعموم المسلمين.

وينبغي قبل الحديث عن أقوال العلماء في المصرف السابع من مصارف الزكاة وهو "في سبيل الله "أن نبين أولاً المعنى اللغوي الأصلي للكلمة:

سبيل الله : الطريق الموصل إلى مرضاته ، من العلم والعمل واجتمع جمهور العلماء على أن المراد به هنا الغزو ، وأن سهم "سبيل الله" يعطي للمتطوعين من الغزاة، الذين ليس لهم راتب من الدولة[1].

---

(1) السيد السابق : "مرجع سبق ذكره" ، ص452.

وجاء في لسان العرب : السبيل ،أي الطريق ، وما وضح منه ، وفي سبيل الله ، أي طريق الهدى الذي دعا إليه ، وقوله تعالى " وأنفقوا في سبيل الله" أي في الجهاد ، وكل ما أمر به من الخير فهو من سبيل الله ، أي من الطرق إلى الله.[1].

وقال ابن الأثير: السبيل: في الأصل الطريق ، ويذكر ويؤنث ، وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله تعالى ، بآداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات ، وإذا أطلقت فهو في الغالب واقع على الجهاد حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه[2].

وبهذا البيان يتضح لنا:

1- أن المعنى الأصلي للكلمة في اللغة هو كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله تعالى بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات ، فتطلق الكلمة إذن على كل الأعمال الصالحة التي يؤديها الفرد أو الجماعة.

2- أن الكلمة في الغالب إذا أطلقت فيفهم منها أن المقصود بها الجهاد ، حتى صار لكثرة استعماله فيه كأنه مقصور عليها.

ولأن الكلمة تشتمل على المعنيين السابقين ، لذا فإن العلماء قد اختلفوا في تعيين المقصود من هذا المصرف.

---

(1) جمال الدين محمد الأنصاري(ابن منظور): "مرجع سبق ذكره" ، ص410.

(2)مركز البحوث والدراسات بالمبرة : "أقوال العلماء في المصرف السابع للزكاة " "في سبيل الله" ، الكويت ، ط2، 2007م ، ص28.

لذا يمكن العرض لبعض أقوال علماء الأزهر الأجلاء من علماء الشريعة الإسلامية المعاصرين في مصرف "في سبيل الله" كالتالي:

1- الشيخ /مصطفى المراغي:

وقال المراغي وهو شيخ الأزهر في الفترة ما بين(1935- 1945م) في مصرف "في سبيل الله": أن سبيل الله هو الطريق الموصل إلى مرضاته ومثوبته ، والمراد به الغزاة والمرابطون للجهاد ، وروي عن الإمام أحمد أنه جعل الحج في سبيل الله ، ويدخل في ذلك جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الجسور ، والحصون وعمارة المساجد ، ونحو ذلك.

والحق أن المراد ب(في سبيل الله) مصالح المسلمين العامة ، التي بها قوام أمر الدين والدولة ، دون الأفراد ، كتأمين طرق الحج وتوفير الماء والغذاء ، وأسباب الصحة للحجاج ، وإن لم يوجد مصرف آخر ، وليس منها حج الأفراد ، لأنه واجب على المستطيع فحسب[1].

2- الشيخ /محمود شلتوت:

ويقول الشيخ شلتوت وهو شيخ الأزهر في الفترة مابين(1958-1963م) أن مصرف "في سبيل الله" يشتمل على سائر المصالح التي هي أساس الدين والدولة ، وأولها وأحقها الاستعداد الحربي بجميع لوازمه ، حتى المستشفيات العسكرية ومد الخطوط الحديدية والقناطر ، وما إلى ذلك ، مما يعرفه رجال الحرب والميدان ، كما يدخل فيه العمل على حفظ القرآن ، وإنشاء المساجد في الأحياء التي لا توجد فيها المساجد الكافية ، ثم يقول أن المقصود بكلمة "سبيل الله" المصالح العامة التي ينتفع بها

---

(1) محمد مصطفى المراغي:" تفسير المراغي"، مصطفى الحلبي للطباعة ، القاهرة ، ط2، 1953م ، ص145.

المسلمون كافة ، ولا تخص واحداً بعينه ، فتشمل المساجد ، والمستشفيات، ودور التعليم والمصانع وما إليها..... مما يعود نفعه على الجماعة[1].

3- الدكتور/ محمد محمود حجازي:

ويفسر حجازي "في سبيل الله" بأن المراد بها هنا مصالح المسلمين العامة التي بها قوام أمر دينهم ودولتهم ، من كل خير يعود على المجموع كتسهيل العمل لكل عاطل ، وعلاج كل مريض ، وتعليم كل جاهل ، وبالأخص التعليم الديني[2].

4- الدكتور/ عبد الحليم محمود:

وقال شيخ الأزهر عبد الحليم محمود الذي تولى المشيخة في الفترة ما بين(1973- 1978م) ، في مصرف "في سبيل الله" إذا كان الإنفاق في الجهاد من أوائل الأمور التي يمكن أن يعبر عنها بسبيل الله ، فإن بناء المساجد إنفاق في سبيل الله ، وإصلاحها وعمارتها وترميمها والقيام عليها بكل أنواع القيام والإشراف ، إنفاق في سبيل الله ، والمساهمة في النهوض بها تثقيفياً لأبناء الوطن واستزاده من العلم الذي طلب رسول الإسلام الزيادة منه فقال ﷺ "رب زدني علماً" العلم الذي رفع الله أصحابه درجات بقوله تعالى ﴿يَرْفَعِ اللَّه الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

---

(1) محمود شلتوت: "الإسلام عقيدة وشريعة"، دار الشروق، القاهرة ، ط 16، 1990م ، ص ص 104-105.

(2) محمد محمود حجازي: "التفسير الواضح" ، الجزء الأول ، دار الجيل الجديد للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001م ، ص620.

(المجادلة :الآية 11) ، ويقول أن بناء المدارس إنفاق في سبيل الله، وبناء المستشفيات إنفاق في سبيل الله[1].

5- الشيخ /جاد الحق على جاد الحق:

فقد قال شيخ الجامع الأزهر جاد الحق ومفتي الديار المصرية الذي تولى المشيخة في الفترة ما بين(1982- 1996م) ، أن الظاهر من الآية الكريمة هو ما ذهب إليه البعض من جواز صرف الزكاة في كل سبيل من سبل البر والخير ، سواء كان هذا الصرف على وجه التمليك أم لا ، مستدلاً بقوله سبحانه "وفي سبيل الله" على أنه يشمل جميع أوجه الخير ، مسايراً في ذلك لتفسير بعض فقهاء المذهب الحنفي[2].

ومن خلال العرض السابق لآراء بعض علماء الأزهر الشريف و الشريعة الإسلامية في مصرف "فى سبيل الله" يتضح أن الأولوية فى هذا المصرف للإنفاق على الجهاد وتجهيز الجيش المسلم ، ولكن ذلك في حالة الحرب أو الغزو الإسلامى ، أما في حالة السلم وهي الحالة التي يعيشها اليوم المجتمع المصري فيجوز الأخذ برأيهم بالإنفاق على المنافع العامة للمسلمين ، كبناء المساجد والمدارس والمستشفيات وبناء الجسور وشق الترع لما في ذلك من منافع عامة لجموع المسلمين ، ومنهم من أجاز إمكانية تسهيل العمل للعاطلين ، ويعد هذا نوع من أنواع الجهاد ، خاصةً في بلد مثل مصر حيث تتفشي فيها البطالة ، مما ينتج عنها آثاراً اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة كالانحرافات الخلقية و السلوكية ، واستقطاب مخربي الفكر والدين لهؤلاء العاطلين واستخدامهم في أعمال ضد الدين والدولة.

---

(1) عبد الحليم محمود أبومندور: "العبادة أحكام وأسرا"، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999م ، ص ص 344 -345.

(2) نقلاً عن مركز البحوث والدراسات يالمبره: "مرجع سبق ذكره"، ص105.

فتوجيه جزء من أموال الزكاة إلى تشغيل الأيدي العاطلة في مجتمعنا الحالي المليء بالأمراض الاجتماعية والمهدد بالانقسام نتيجة ما تمر به الدول العربية الآن من أزمات سياسية وأخلاقية ، قد يؤدي هذا إلى إعادة تماسك المجتمع المسلم ، وإلى إحياء نظام تكافلي اجتماعي لا يعتمد على الصدقات التطوعية بل يعتمد على العمل والإنتاج ، من خلال تمليك صاحب الحرفة آلة حرفته وتمليك المزارع أرضاً يزرعها وتمكين التاجر من متجر يصل به إلى الكفاية له ولأسرته ، وهذه هي التنمية الحقيقة.

خاتمة :

بعد الانتهاء من عرض مجمل للجان الزكاة و أهدافها ولوائحها المنظمة والعائد الاجتماعي للزكاة ودورها في تمويل التنمية بالمجتمع المسلم ، وعرض سريع لمصارف الزكاة الشرعية مع الإشارة إلى مصرف في "سبيل الله" وآراء بعض العلماء المعاصرين في إمكانية توجيه جزء من أموال الزكاة الخاصة بهذا المصرف لإقامة بعض المشروعات التنموية لخدمة المجتمع المسلم ، ينتقل الدارس إلى فصل الإجراءات المنهجية بالباب الثاني للدراسة لعرض الخطة المنهجية للدراسة الراهنة .

الباب الثانى

الاستراتيجية المنهجية

ومعطيات الدراسة الميدانية

الفصل الرابع : الإجــراءات المنهجيــة للدراسة.

الفصـل الخـامس :معطيـات الدراسـة الميدانيـة (مـن خـلال عرض جداول الدراسة)

الفصـل السـادس : النتائـج العامــة والتصـور التخطيطـي المقترح.



الإجراءات المنهجية للدراسة

- تمهيد

أولاً : نوع الدراسة.

ثانياً : منهج الدراسة.

ثالثاً : أدوات الدراسة.

رابعاً : مجالات الدراسة.

خامساً : عملية جمع البيانات.

سادساً : عملية تفريغ البيانات.

سابعاً : طرق المعالجة الإحصائية.

خاتمة

- **تمهيد**:

تمثل الإجراءات المنهجية لأي دراسة أهمية خاصة ، حيث إنه لو اتبع الدارس هذه الإجراءات بطريقة علمية صحيحة فسوف يؤدى إلى الحصول على نتائج علمية وموضوعية صحيحة ، والعكس صحيح تماماً.

ويتناول هذا الفصل نوع الدراسة وهى من الدراسات الوصفية التى تعتمد على الوصف والتحليل لدور لجان الزكاة فى تنمية المجتمع المحلي ، واعتمد الدارس فى دراسته على منهج المسح الاجتماعي بنوعيه "الشامل وبالعينة" ، كما يوضح فى هذا الفصل الأدوات التي استخدمها في جمع البيانات من الميدان موضحاً للخطوات التي مرت بها هذه الأدوات حتى وصلت إلى صورتها النهائية وأصبحت صالحة لجمع البيانات من الميدان ، كما تناول الدارس في هذا الفصل مجالات الدراسة المختلفة الزمني والمكاني والبشرى ، وأخيراً عملية جمع وتفريغ البيانات وطرق معالجتها إحصائياً.

أولاً: نوع الدراسة: Type of the Study

تندرج الدراسة الراهنة تحت ما يسمى بالدراسات الوصفية وذلك للمبررات الآتية :

- تستهدف الدراسة الوصفية تقرير خصائص مشكلة معينة وكشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل دلالتها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى ، وذلك بهدف الوصول إلى وصف دقيق لهذه الظاهرة[1].

---

(1) محمد شفيق: "البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية" ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1994م ، ص108.

- والقضية التي بصددها هذه الدراسة هي التنمية المحلية ، والتي تهدف إلى التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، وذلك من خلال رصد الواقع الفعلي لدور اللجان في تنمية المجتمع المحلي ، وسمات وخصائص القائمين عليها ، والصعوبات التي تعترضها ، وكذا المقترحات التي تزيد من فعاليتها .

- فالدراسة الوصفية هى الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع ، ومن خلالها يتمكن الدارس من الإحاطة بالواقع ومن ثم يمكن العمل على تطويره(1).

- إن الدراسة الوصفية تساعد على الوصف الكمي والكيفي لأراء مجتمع بحث محدد الحجم لأداء خدمة أو مشكلة أو احتياج معين (2).

- كما تُعنى الدراسات الوصفية باعتبارين هامين يجب أن يضعهما الدارس نُصب عينيه عند تصميمه للبحث تصميماً نموذجيا أو علمياً وهما (3) :

أ- الاقتصاد فى الجهد الذي يبذل في البحث مع الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات .

---

(1) محمد على محمد: "علم الاجتماع والمنهج العلمي"، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984م ، ص30.

(2) عبد الحليم رضا عبد العال : "البحث فى الخدمة الاجتماعية" ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ،1988م ، ص42.

(3) عبد الباسط محمد حسن: "أصول البحث الاجتماعي"، مكتب وهبة ، القاهرة ، 1985م، ص201.

ب- التقليل من احتمال التميز فى وصف عناصر الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة.

ثانياً: منهج الدراسة: Method of Study

اتساقاً مع نوع الدراسة التي حددها الدارس وهى الدراسة الوصفية ، فإن أنسب المناهج التي تصلح لتلك الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي الذي يعد أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الاجتماعية لوصف الظاهرة المدروسة كمياً عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة ، وعادةً ما يستخدم هذا المنهج بقصد إصلاح ظاهرة مرضية داخل المجتمع بعد الوقوف على الجوانب المختلفة والظروف المحيطة بهذه الظاهرة[1].

ولقد استخدم الدارس في الدراسة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه :

أ- مسح اجتماعي بالعينة : لعدد من لجان الزكاة فى محافظة كفر الشيخ.

ب- مسح اجتماعي شامل : لأعضاء مجالس إدارات لجان الزكاة التي وقع عليها الاختيار، وجميع العاملين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي بالقاهرة.

هذا ويرجع اختيار منهج المسح الاجتماعي للمبررات التالية :

1- يعتبر منهج المسح الاجتماعي إستراتيجية بحثية مرنة ، فمن الممكن أن يطبق على مجتمع بحثي كبير الحجم نسبياً ، بحيث يشمل كل

---

(1) إبراهيم عصام الدين ومحمد عبدا لعزيز المدني: "المنهج العلمي فى بحوث الخدمة الاجتماعية" ، دار السعيد للطباعة ، القاهرة ،1992م ، ص 134.

مفردات هذا المجتمع (حصر شامل) ، فى نفس الوقت يمكن أن يطبق على عينة من هذا المجتمع (طريقة العينة)(1).

2- المسح الاجتماعي يهتم بالتوصيف التفصيلي للوحدات المدروسة وتمثيل هذه الوحدات تمثيلاً دقيقاً قدر المستطاع سواء بالحصر الشامل أو باستخدام العينة(2).

3- المسح الاجتماعي يتعلق بالجانب الميداني إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها (3).

ثالثاً: أدوات الدراسة: Study Tools

استخدم الدارس مجموعة متكاملة من الأدوات التي قدمت كل منها نوعية من البيانات تكاملت في النهاية لتحقيق الهدف المنشود من وراء الدراسة الإمبريقية وتتضمن الدراسة الأدوات الآتية:

1- البحث المكتبي: حيث تم الرجوع إلى المؤلفات العلمية والبحوث والدراسات المتاحة حول موضوع الدراسة وذلك لتحديد مشكلة الدراسة وقضاياها وتساؤلاتها وفرضياتها النظرية ، وصياغة الإطار النظري للدراسة وتحديد المفاهيم والمتغيرات التي تضمنتها.

1- استمارة استبار : وهي عبارة عن نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين للحصول على بيانات معينة يتم توجيهها أثناء المقابلة ، ويرجع استخدام الدارس لاستمارة الاستبار باعتبارها الأداة الرئيسية

---

(1) نعمات محمد الدمرداش: "أسس البحث فى الخدمة الاجتماعية"، بل برنت للطباعة ، القاهرة ، 2000 م ، ص309.

(2) إبراهيم عصام الدين ومحمد عبدا لعزيز المدني: "مرجع سبق ذكره" ، ص314.

(3) عبد الباسط محمد حسن : "أصول البحث الاجتماعي" ، مرجع سبق ذكره ، ص223.

لهذه الدراسة ، إلى إنها تعد من الأدوات التي يشيع استخدامها حينما تكون البيانات المطلوبة لها صلة وثيقة بدوافع واتجاهات الأفراد نحو موضوع معين [1]، وهو ما يتفق وموضوع هذه الدراسة ؛ كما أن المقابلات الشخصية تساعد في الوصول إلى ما تهدف إليه الدراسة من بيانات ومعلومات عن طريق المبحوث بشكل أكثر واقعية ، وتفيد في تفسير ما قد يصعب عليهم فهمه وتبصيرهم بأغراض الدراسة.

- ولقد قام الدارس بتطبيق استمارة الاستبار بنفسه على أفراد العينة.

2- استمارة استقصاء بيانات مؤسسة : حيث استخدم الدارس هذه الأداة في دراسته بهدف إيجاد وصف كامل و دقيق للجان الزكاة التي وقع الاختيار عليها لتكون محلاً للدراسة ، من خلال الاطلاع على الوثائق والمستندات وتقارير اجتماعات مجلس إدارة اللجنة ومن خلال البيانات التي أدلى بها رئيس اللجنة وأمين الصندوق .

3- المقابلات: قام الدارس بإجراء العديد من المقابلات على النحو التالي:-

أ- المقابلات الشخصية مع أفراد العينة من مجتمع البحث للإجابة على استمارة الاستبار.

ب- إجراء مقابلات مفتوحة حول قضايا هذه الدراسة مع كل من :

- مجموعة من ذوي الخبرة والمتخصصين في مجال التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية والخدمة الاجتماعية.

---

(1) عبد الفتاح عثمان وآخرون:"البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية" ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 1980م ، ص297.

- بعض المسئولين ببنك ناصر الاجتماعي فرع كفرالشيخ ولهم صلة بأعمال الزكاة.

- بعض أعضاء لجان الزكاة بالمجتمع المحلي للدارس.

ج- مقابلات شبه مقننة مع جميع العاملين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي بالقاهرة [1].

4- الملاحظة البسيطة : ومن أجل الوصول إلى بيانات واقعية عن مجتمع البحث وطريقة العمل داخل لجان الزكاة ، فقد استعان الدارس بالملاحظة البسيطة لهذا الغرض ، فقد تمت الملاحظة لأخذ انطباعات عامة عن سلوكيات أعضاء اللجان أثناء عقد اجتماعات مجلس **الإدارة**، والتي كانت تعقد غالباً في الجمعة الأخيرة من كل شهر بمقر اللجنة.

- هذا ولقد تم بناء وتصميم هذه الأدوات من خلال مجموعة من المراحل وهى:

(أ) المرحلة الأولى : المرحلة التمهيدية لإعداد أدوات الدراسة :

قبل أن يصمم الدارس استمارات البحث قام بعدد من الزيارات الميدانية لمجتمع الدراسة تم فيها مقابلة بعض المسئولين عن لجان الزكاة ببنك ناصر وبعض أعضاء مجلس إدارة اللجان وذلك بهدف :

1- التحديد الدقيق والواعي لعناصر ومحتويات استمارتي الاستبار والاستقصاء.

2- زيادة الألفة بين الدارس ومجتمع البحث ، والتهيئة لعملية جمع البيانات.

3- التعرف على الخدمات التي تقدمها اللجان والصعوبات التي تقابلها.

---

(1) انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم(6) ويتضمن أسئلة دليل المقابلة.

(ب) المرحلة الثانية : مرحلة تصميم الأدوات

اعتمد الدارس في جمع وتكوين أسئلة الأدوات الخاصة بجمع البيانات موضوع الدراسة الحالية على مجموعة من المصادر المختلفة وهى :

(أ) تحليل الكتابات النظرية المستخدمة فى الإطار النظري للدراسة حيث أدى ذلك إلى التوصل إلى بعض الأسئلة والمتغيرات.

(ب) قام الدارس بالرجوع إلى الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية.

(جـ) الإطلاع على العديد من الاستمارات سواء الاستقصاء أو الاستبار المتصلة بموضوع الدراسة الحالية.

(د) الإطلاع على اللوائح الداخلية المنظمة لعمل لجان الزكاة.

وقد راع الدارس الصياغة الدقيقة لهذه الأسئلة مع تجنب الأسئلة المركبة التي تحتوى على أكثر من معنى ، وقد روعي في اختيار هذه الأسئلة أن تكون أكثر اتصالاً بموضوع الدراسة ، وأن تكون محددة المعنى وواضحة الألفاظ ، ومختصرة فى صياغتها لتحقيق الهدف من إجراء الدراسة والتي أمكن تحديد عناصرها فى الآتي:

(1) بالنسبة لاستمارة الاستقصاء :

1- بيانات أولية تتعلق باللجنة.

2- بيانات تتعلق بالبرامج والمشروعات التي تقدمها لجنة الزكاة للمستحقين.

3- بيانات خاصة بالقاعدة المعلوماتية التي تستند إليها لجنة الزكاة في عملها.

4- بيانات تتعلق بالموارد المادية المتاحة للجنة الزكاة.

(2) بالنسبة للاستبار :

1- البيانات الأولية

2- بيانات ترتبط بالسمات المتعلقة بأداء أعضاء اللجان لمهامهم.

3- بيانات تتعلق باتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

4- بيانات تتعلق باتجاهات الأعضاء نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

5- بيانات تتعلق بالعوامل التي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

6- بيانات تتعلق بالمقترحات التي تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

(ج) المرحلة الثالثة : إجراء الصدق والثبات لاستمارتي البحث :

أ- الصدق الظاهرى (التحكيم):

قام الدارس بعرض استمارتي(الاستقصاء ، الاستبار) على عدد من المحكمين والخبراء [1]، وذلك للتعرف على أرائهم فى محتويات الاستمارتين ومدى ارتباط الأسئلة بالمتغيرات التى تقيسها الدراسة ومدى صلاحيتهما فى تحقيق أهداف الدراسة واختبار تساؤلاتها ، وتم إجراء التعديلات من خلال حذف وإضافة بعض الأسئلة والعبارات وتعديل بعض الصياغات فى ضوء الملاحظات التي رآها السادة المحكمون.

---

(1) انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم(3) ويتضمن قائمة بأسماء السادة المحكمين.

ب- الصدق والثبات الإحصائي :

- استمارة الاستبار:

1- الثبات الإحصائى :

بالإضافة إلى الصدق الظاهري قام الدارس بالتحقق من ثبات استمارة الاستبار حول(تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي) ، عن طريق تطبيق وإعادة تطبيق الاستمارة على عينة مكونة من (20) عشرين مفردة من مفردات البحث ، على فترتين مختلفتين بفارق زمني بين التطبيقين (15) خمسة عشر يوماً ، وتم حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين التطبيقين لمعرفة درجة الثبات حيث إن معامل ارتباط بيرسون يعد من أفضل الطرق ، والتي تعتمد على القيم الأصلية للمتغيرات (س ، ص) حيث تمثل (س) درجة التطبيق الأول وتمثل (ص) درجة التطبيق الثاني للمقياس والمعادلة المستخدمة هى :

$$\text{معامل الارتباط (ر)} = \frac{\text{ن مجـ س ص} - \text{مجـ س} \times \text{مجـ ص}}{\sqrt{[(\text{ن مجـ س}^2 - (\text{مجـ س})^2 (\text{ن مجـ ص}^2 - (\text{مجـ}}}$$

ص)2]

وذلك لكل بُعد وكذلك الاستمارة ككل

ب- الصدق الذاتي (الإحصائي) :

تم حساب الصدق الذاتي لاستمارة الاستبار من خلال حساب الجزر التربيعى لمعامل الثبات السابق قياسه ، وذلك لكل بعد من أبعاد الاستمارة

بالإضافة إلى المقياس الكلى [1]

وتم مقارنة قيم معامل الارتباط (ر) المحسوبة مع قيم معامل الارتباط (ر) الجدولية عند درجة حرية 18 وعلى درجة ثقة 99٪ ، وقد تبين من الجدول رقم (54) أن قيمة معامل الارتباط (ر) الجدولية عند احتمال 5٪=0.44 ، عند احتمال 1٪ =0.56.

(د) المرحلة الرابعة:

تم تصميم الشكل النهائي لأدوات الدراسة وأصبحت صالحة للتطبيق.

رابعاً: مجالات الدراسة:

1-المجال المكاني :

أ- ولقد تم اختيار خمسة لجان للزكاة بمحافظة كفر الشيخ من إجمالي (300لجنة) موزعين على بندر و مراكز كفر الشيخ ليكونوا المجال المكاني للدراسة الميدانية وهن :

(لجنة زكاة دقميرة - لجنة زكاة الجيزاوي- لجنة زكاة الشال- لجنة زكاة سيدي جمال- لجنة زكاة سنهور المدينة)

أ- مبررات اختيار مجتمع الدراسة:

وتم تحديد هذه اللجان عن طريق منهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية ، حيث تنطبق عليها مجموعة من الشروط التي وضعها الدارس بما يتناسب وموضوع الدراسة الحالية وهذه الشروط هي:

---

(1) انظر ملاحق الدراسة : ملحق رقم(7) يوضح معاملات ثبات وصدق استمارة الاستبار.

1- أن تكون اللجان المختارة مر على إشهارها رسمياً مدة لا تقل عن خمس سنوات.

2 - أن تكون مصنفة من قبل إدارة بنك ناصر الاجتماعي من اللجان الأكثر نشاطاً من حيث حجم التمويل والبرامج والمشروعات المقدمة للمستحقين.

3- أن تكون لجاناً لا يقتصر مجال عملها على تقديم خدمات رعاية للمستحقين فقط ، وإنما يمتد عملها لإقامة مشروعات تنموية داخل المجتمع المحلي .

4- زيادة أعداد المستفيدين من المشروعات المنتجة وأدوات الإنتاج.

ب- منطقة الدراسة:

لقد وقع الاختيار على اللجان السابق ذكرهن والتي يمكن تحديد عنوان كل لجنة على حده كالتالي:-

- لجنة زكاة دقميرة : والتي تقع بقرية دقميرة التابعة لمركز ومدينة كفرالشيخ بمحافظة كفر الشيخ ، وهي تبعد عن مدينة كفرالشيخ بنحو (10) كيلو متراً على طريق كفرالشيخ سيدي غازي.
- لجنة زكاة الجيزاوى : والتي تقع بقرية الحمراوي التابعة لمركز ومدينة كفرالشيخ بمحافظة كفرالشيخ ، التي تقع على الحدود الجنوبية لمدينة كفرالشيخ.
- لجنة زكاة الشال : والتي تقع بمنطقة القنطرة البيضاء التابعة لبندر كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ ، التي تقع على الحدود الشرقية لمدينة كفرالشيخ.

- لجنة زكاة سيدي جمال : والتي تقع بمنطقة ميت علوان التابعة لبندر كفرالشيخ بمحافظة كفرالشيخ ، التي تقع بجوار تقسيم (2) بمدينة كفرالشيخ.

- لجنة زكاة سنهور المدينة : التي تقع بقرية سنهور المدينة التابعة لمركز ومدينة دسوق بمحافظة كفرالشيخ ، التي تبعد عن مدينة كفرالشيخ بنحو (25) كيلو متر على طريق كفرالشيخ دسوق.

ج- وصف مجتمع الدراسة:

من خلال البيانات التي أسفرت عنها استمارة استقصاء بيانات المؤسسة التي تم تجميعها من الوثائق والمستندات الخاصة بكل لجنة وعن طريق رؤساء وأمناء الصناديق باللجان ، يمكن وصف مجتمع الدراسة الحالية على النحو التالى :-

أولاً : عرض الجداول الخاصة بوصف خصائص لجان الزكاة محل الدراسة.

جدول رقم (3)

يوضح خصائص لجان الزكاة محل الدراسة من حيث نوعية المجتمع المحلي لها. ن = 5

م	نوعية المجتمع المحلي	ك	٪
1	ريفي	3	60
2	حضري	1	20
3	منطقة عشوائية	1	20
4	منطقة مستحدثة	-	-
المجموع	5	100	

يتضح من الجدول السابق رقم (3) أن معظم لجان الزكاة التي وقع عليها الاختيار تقع في مجتمعات "ريفية "وذلك بنسبة (60٪) بواقع ثلاث لجان من أصل خمس لجان للزكاة ، وهناك لجنة تقع في مجتمع "حضري" وأخرى في "منطقة عشوائية" ، ويستنتج من ذلك أن أكثر اللجان نشاطاً تقع في مجتمعات ريفية وذلك قد يكون راجعاً لخصائص المجتمعات الريفية التي تتمثل في التمسك بالقيم الدينية وقيم الترابط والتماسك العائلي ، وأن المجتمعات الريفية أكثر انتماءاً لمجتمعاتهم المحلية وبالتالي هم الأكثر حرصاً على إحداث التنمية بها.

جدول رقم (4)

يوضح خصائص لجان الزكاة محل الدراسة من حيث تاريخ التأسيس. ن 5

م	تاريخ تأسيس لجنة الزكاة	ك	٪
1	من 5 سنوات -	1	20
2	10 -	1	20
3	15 سنة فأكثر	3	60
المجموع		5	100

يتبين من الجدول السابق رقم(4) أن معظم لجان الزكاة التي وقع عليها الاختيار قد تم تأسيسها منذ" 15 سنة فأكثر" وذلك بنسبة (60٪) بواقع ثلاث لجان من أصل خمس لجان للزكاة ، وهناك لجنة تم تأسيسها في الفترة من" 10حتى 15 سنة " ، وأخرى من "5 حتى 10 سنوات" ، وهذا يشير إلى أن أكثر اللجان النشطة تم تأسيسها منذ "أكثر من 15 سنة" ،

وقد يدلل ذلك على زيادة خبرة العاملين بهذه اللجان في مجال الزكاة ، فتكون أكثر قدرة على إحداث التنمية المرجوة داخل المجتمع المحلي.

جدول رقم (5)

يوضح خصائص لجان الزكاة محل الدراسة من حيث عدد الأعضاء. ن 5

م	عدد أعضاء اللجان	ك	٪
1	7 أعضاء	3	60
2	9أعضاء	1	20
3	11 عضواً	-	-
4	13عضواً	-	-
5	15 عضواً	1	20
المجموع		5	100

يتبين من الجدول السابق رقم (5) أن معظم لجان الزكاة التي وقع عليها الاختيار يتكون مجلس إدارتها من "7 "أعضاء وذلك بنسبة (60٪) بواقع ثلاث لجان من أصل خمس لجان للزكاة ، وهناك لجنة يتكون مجلس إدارتها من" 9 "أعضاء وأخرى يتكون من "15 "عضو ، وقد يدلل ذلك على أن نشاط اللجنة لا يعتمد على عدد أعضائها بل يعتمد على نوعية الأعضاء من حيث المتغيرات الشخصية التي يختص بها كل عضو باللجنة.

جدول رقم (6)

يوضح خصائص لجان الزكاة محل الدراسة من حيث نوعية المقر. ن 5

م	نوعية مقر لجنة الزكاة	ك	٪
1	حجرة داخل المسجد	-	-
2	حجرة منفصلة عن المسجد	1	20
3	شقة تحوي عدداً من الحجرات	1	20
4	مبنى مستقل	3	60

يظهر الجدول السابق رقم (6) أن معظم اللجان التي وقع عليها الاختيار تمارس عملها من خلال" مبنى مستقل"وذلك بنسبة (60٪) بواقع ثلاث لجان من أصل خمس لجان للزكاة ، وهناك لجنة تمارس عملها من خلال "شقة تحوي عدداً من الحجرات "،وأخرى تمارس عملها من خلال "حجرة منفصلة عن المسجد"، ويستدل من ذلك على أن اللجان الأكثر نشاطاً تكون قادرة على إنشاء مبنى خاص بها يفي بجميع أغراضها ، فهناك لجان تحوي بداخلها أماكن عدة تسمح بتقديم العديد من الخدمات سواء كانت خدمات صحية أو تعليمية أو مجالس لعقد الجلسات العرفية للصلح أو غير ذلك ، وهذا يعطي فرصة أكبر للجان القيام بالدور التنموي المستهدف داخل مجتمعاتها المحلية.

جدول رقم (7)

يوضح أهداف لجان الزكاة وفقاً للائحة الزكاة .

م	أهداف لجان الزكاة
1	تحويل الطاقات المعطلة من مستحقي الزكاة إلى قوى منتجة من خلال التوسع في المشروعات التنموية.
2	الوصول بفريضة الزكاة إلى قلب كل مسلم .
3	ضمان وصول أموال الزكاة إلى مستحقيها الشرعيين في أماكن جمعها.
4	تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

يتضح جلياً من الجدول السابق رقم(7) أن الدور التنموي للجان الزكاة داخل المجتمع المحلي يعد من الأهداف الأساسية التي تسعى الإدارة العامة للزكاة لتحقيقه من خلال لجانها المنتشرة بالقرى والنجوع والحارات، كهدف استراتيجي لتغيير حالة ووضع فقراء الأمة إلى وضع أفضل من خلال تحويل هذه الفئة العاطلة إلى فئة منتجة تستطيع كسب قوتها بشكل يحفظ لها كرامتها وعزتها ويعود على المجتمع ككل بالخير والنماء ، وهذا يتفق وما تهدف إليه الدراسة الحالية.

جدول رقم (8)

يوضح متوسط عدد السكان بالمجتمع المحلي وعدد المستفيدين من اللجان محل الدراسة.

م	اسم اللجنة	متوسط عدد سكان المجتمع المحلي	متوسط عدد المستفيدين	نسبة المستفيدين٪
1	لجنة زكاة الحمراوي	20000	900	4.5
2	لجنة زكاة سنهور	10000	800	8
3	لجنة زكاة سيدي جمال	20000	700	3.5
4	لجنة زكاة دقميرة	10000	1600	16
5	لجنة زكاة الشال	25000	800	3.2
	المجموع	85000	4800	5.6

يبرز الجدول السابق نسبة المستفيدين من إجمالي سكان المجتمع المحلي لكل لجنة زكاة ، حيث يوضح الجدول أن أعلى نسبة مستفيدين جاءت "للجنة زكاة دقميرة" وذلك بنسبة (16٪) ، ويليها المستفيدون من "لجنة زكاة سنهور" وذلك بنسبة (8٪) ، ويليها المستفيدون من" لجنة زكاة الحمراوي" بنسبة (4.5٪) ، ويليها في نهاية الترتيب المستفيدون من "لجنة زكاة سيدي جمال "و"لجنة زكاة الشال "بنسبة (3.5٪) لكلٍ منها ، وقد يرجع ذلك لكون اللجان الأكثر فعالية ينتمون لمجتمعات ريفية وهذا يتفق مع ما أشار إليه الجدول رقم (3) ، أو نتيجة بعض المتغيرات الشخصية التي يتميز بها أعضاء تلك اللجان كما جاء بالجدول رقم (5).

ثانياً : الجداول التى توضح نوعية البرامج والمشروعات التي تقدمها لجان الزكاة محل الدراسة للمجتمع المحلي.

جدول رقم (9)

يوضح ما الذي تستهدفه اللجنة من خلال تقديمها لبرامج ومشروعات للمستحقين من سكان المجتمع المحلي. ن 5

م	نوعية البرامج والمشروعات الاقتصادية	ك	٪
1	نشر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي.	4	80
2	الوصول بفريضة الزكاة لقناعة كل مسلم بالمجتمع المحلي.	4	80
3	إعانة المستحقين على تكاليف المعيشة من خلال المساعدات المادية.	5	100
4	تحويل الطاقات المعطلة من مستحقي الزكاة إلى قوى منتجة.	5	100
5	زيادة إنتاجية الفئة المستحقة لأموال الزكاة.	5	100
6	تنمية قدرات المستحقين من الفقراء والمساكين.	3	60
7	تسمح أهداف اللجنة بإنشاء مشروعات تخدم قطاعاً كبيراً من سكان المجتمع المحلي.	3	60
8	تهدف اللجنة للاستجابة لمشكلات المجتمع المحلي.	3	60
9	نشر الوعي بأهمية التعاون بين المنظمات المجتمعية في تقديم المساعدة للفئات المستحقة.	2	40
10	تهدف إلى نشر التعاون بين أفراد المجتمع المحلي.	4	80

يتضح من الجدول رقم (9) أن الهدف الأساسي لجميع اللجان محل الدراسة من وراء البرامج والمشروعات التي تقدمها لمجتمعها المحلي هي" إعانة المستحقين على تكاليف المعيشة من خلال المساعدات المادية "سواء كانت شهرية أو دفعة واحدة ، و" تحويل الطاقات المعطلة من مستحقي الزكاة إلى قوى منتجة "، من خلال تمكينها من فرصة عمل مناسبة ، مما يؤدي" لزيادة إنتاجية هذه الفئة المستحقة لأموال الزكاة "وجاءت هذه الأهداف بنسبة (100٪) لكلٍ منها ، وهذا يدلل على أن الهدف الأساسي للجان الزكاة هو رفع مستوى معيشة الفقراء والمساكين سواء عن طريق الإعانات المادية المباشرة أو عن طريق إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على فرصة عمل حقيقية تعينهم على كسب العيش.

جدول رقم (10)

يوضح نوعية البرامج والمشروعات الاقتصادية التي تقدمها لجان الزكاة . ن 5

م	نوعية البرامج والمشروعات الاقتصادية	ك	٪
1	صرف إعانات شهرية للمستحقين.	4	80
2	تقديم مساعدات مالية عند الحاجة (مساعدات الدفعة الواحدة).	5	100
3	توفير مساعدات عينية للأسر الفقيرة .	5	100
4	تدريب أبناء المستحقين على أعمال حرفية.	1	20
5	توفير فرص عمل للشباب العاطل من أبناء الأسر المستحقة.	2	40
6	مد أسر المستحقين بوسائل الإنتاج المناسبة.	5	100

م	نوعية البرامج والمشروعات الاقتصادية	ك	٪
7	إقامة مشروعات إنتاجية تستوعب العاطلين من الأسر المستحقة.	3	60
8	تقديم قروض ميسرة للمستحقين لإقامة مشروعات صغيرة.	3	60

يبين الجدول رقم (10) أن اللجان محل الدراسة جميعها تقوم بتقديم مساعدات مالية للمستحقين عند الحاجة" (مساعدات الدفعة الواحدة)، وتعمل على"توفير مساعدات عينية للأسر الفقيرة"، كالمواد التموينية الشهرية أو الملابس أو الأغطية الموسمية وغيرها.، و"مد أسر المستحقين بوسائل الإنتاج المناسبة "كالتروسيكلات أو الأفران أو ماكينات الخياطة أو أدوات الزراعة المختلفة أو تمكينهم من تربية دواجن أو ماعز أو أغنام أو غير ذلك بحيث يتناسب ونوعية المستحق والبيئة المحيطة، وجاء ذلك بنسبة (100٪)، ويستدل من ذلك على أن لجان الزكاة محل الدراسة تقوم بدورها التنموي بجانب دورها في رعاية المستحقين، ويتضح ذلك من خلال قيامها بتمليك وسائل الإنتاج المناسبة للمستحقين للزكاة حتى يعتمدوا على أنفسهم في توفير احتياجاتهم المعيشية، ويلي ذلك في الترتيب "صرف إعانات شهرية للمستحقين" وذلك بنسبة (80٪)، حيث إن معظم اللجان حريصة على صرف مرتب شهري للأسر التي تفتقد لعائلها حتى تستطيع تدبير احتياجاتها الشهرية وتربية الأبناء، ويليه في الترتيب بالجدول "إقامة مشروعات إنتاجية تستوعب العاطلين من الأسر المستحقة"، وعبارة "تقديم قروض ميسرة للمستحقين لإقامة مشروعات صغيرة " وذلك بنسبة (60٪) لكليهما، حيث إن هناك بعض اللجان تقيم مشروعات انتاجية تستوعب

عمالـة مـن أبنـاء المسـتحقين ، مثـل مخبـز آلـي أو مصـنع لصـناعة الملابس والأحذيـة أو مشـروع أتوبيسـات للنقـل الجمـاعي ، أمـا بالنسـبة للقـروض الميسـرة فتقـوم الإدارة العامـة للزكـاة بتقـديم قـروض للمسـتحقين تـتراوح قيمتها ما بين الثلاثة والخمسة آلاف جنية لإقامة مشـروعات صغيرة مثل (بقالة – تربية دواجن – تصليح أحذية...).

أما بالنسبة "لتدريب أبناء المستحقين على أعمال حرفية "الذي جاء في نهاية الترتيب بالجدول بنسبة (20٪)، فقد يكون هذا راجع لكونه من مهام الجهات المختصة بالدولة كوزارة التربية والتعليم أو الصناعة أو التضامن الاجتماعي لما لها من هيئات تتبعها أنشأت خصيصاً لهذا الغرض ، ومع ذلك نجد قيام إحدى اللجان (لجنة دقميرة) بهذا الدور الجليل من خلال إقامة أكاديمية للتدريب الحرفي والمهني تتبع لجنة الزكاة ، لخدمة المجتمع المحلي والمجتمعات المحيطة أيضاً.

جدول رقم (11)

يوضح نوعية البرامج والمشروعات التعليمية التي تقدمها لجان الزكاة . ن 5

م	نوعية البرامج والمشروعات التعليمية	ك	٪
1	عمل دورات تدريبية للحاسب الآلي لزيادة مهارات شباب الفقراء.	1	20
2	إنشاء كتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم.	3	60
3	إنشاء دار لتحفيظ الأحاديث النبوية الشريفة.	3	60
4	إنشاء حضانة لخدمة سكان المجتمع المحلي.	1	20
5	إنشاء مكتبة عامة تحوي كتب دينية لتثقيف المجتمع المحلي.	2	40

يظهر الجدول السابق رقم (11) أن معظم اللجان حرصت على "إنشاء كتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم "، و"إنشاء دار لتحفيظ الأحاديث النبوية الشريفة "وجاء ذلك بنسبة (60٪) بواقع ثلاث لجان من خمسة ، و"إنشاء مكتبة عامة تحوي كتب دينية" لتثقيف المجتمع المحلي بنسبة (40٪) ، ويستدل من ذلك على أن لجان الزكاة محل الدراسة تقوم بدورها التنموي من خلال نشر الثقافة الإسلامية من خلال تحفيظ القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وإتاحة الكتب الدينية المختلفة من سيرة وفقه وتفسير بهدف تنقية النفوس وبث روح المحبة والإخاء بين جموع سكان المجتمع المحلي.

جدول رقم (12)

يوضح نوعية البرامج والمشروعات الصحية التي تقدمها لجان الزكاة . ن 5

م	نوعية البرامج والمشروعات الصحية	ك	٪
1	توفير الأدوية المجانية للمصابين بأمراض مزمنة من الفقراء	4	80
2	إنشاء عيادات ومستوصفات خيرية.	3	60
3	المساهمة في تكاليف العمليات الجراحية لغير القادرين.	4	80
4	نشر الوعي بطرق الوقاية من الأمراض المستحدثة.	1	20
5	مد المعاقين من أبناء الفقراء بأجهزة تعويضية تعينهم على مزاولة حياتهم.	3	60

م	نوعية البرامج والمشروعات الصحية	ك	٪
6	تمكين مرضى الفقراء من العلاج المجاني بالمستشفيات الحكومية.	1	20
7	تجهيز الموتى بالمجان لغير القادرين.	5	100
8	التنسيق مع الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات صحية للاستفادة منها.	1	20
9	توفير سيارة لتكريم الموتى .	2	40
10	توفير سيارة إسعاف لنجدة المرضى.	2	40

يوضح الجدول السابق رقم (12) أن" تجهيز الموتى بالمجان لغير القادرين" من الأدوار الصحية التي تقوم بها جميع اللجان محل الدراسة بنسبة (100٪) ، ويليها "توفير الأدوية المجانية للمصابين بأمراض مزمنة "من الفقراء لزيادة نفقات مثل هذه الأمراض ، و" المساهمة في تكاليف العمليات الجراحية لغير القادرين" فهي أيضاً تتطلب مبالغ مالية كبيرة ، وذلك بنسبة (80٪) لكلٍ منها ، ثم يليها "إنشاء عيادات ومستوصفات خيرية "حيث إنه هناك ثلاث لجان ضمن مجتمع البحث(لجنة سيدي جمال- لجنة دقميرة- لجنة الجيزاوي) يمتلكن مستوصفات طبية تضم جميع التخصصات ، وذلك بأجور رمزية ، ومجهزة للعمليات بأنواعها ، وحضانات للأطفال بالمجان ، وهناك خدمات صحية أخرى تقدمها اللجان مثل "مد المعاقين من أبناء الفقراء بأجهزة تعويضية" تعينهم على مزاولة حياتهم و تمكنهم من العمل دون عائق فيصبح من القوى العاملة داخل المجتمع ، وجاء في نهاية الترتيب "نشر الوعي بطرق الوقاية من الأمراض

المستحدثة" ، " تمكين مرضى الفقراء من العلاج المجاني بالمستشفيات الحكومية" ، و" التنسيق مع الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات صحية للاستفادة منها"وذلك بنسبة (20٪) لكلٍ منها ، وقد يرجع ذلك لعدم التنسيق مع المؤسسات الخدمية بالدولة سواء حكومية أو أهلية وهذا يعد من المعوقات التي تحد من دور اللجان وهذا ما أكدت عليه نتائج الجدول رقم (37).

جدول رقم (13)

يوضح نوعية البرامج والمشروعات الخدمية التي تقدمها لجان الزكاة : ن 5

م	نوعية البرامج والمشروعات الخدمية	ك	٪
1	المشاركة في تنظيف الشوارع بإزالة القمامة من الطرقات.	4	80
2	المشاركة في ردم البرك والمستنقعات.	1	20
3	المساهمة في بناء مدافن عامة للفقراء بالمجتمع المحلي.	2	40
4	القيام بإعادة ترميم مساكن بعض الأسر الفقيرة غير الصالحة للسكن.	3	60
5	تبني مشروع لإقامة صرف صحي داخل المجتمع المحلي.	1	20
6	إقامة مشروع للنقل الجماعي لتسهيل الانتقال لسكان المجتمع المحلي.	2	40

م	نوعية البرامج والمشروعات الخدمية	ك	٪
7	إنشاء مخبز آلي لتوفير الخبز المدعم لسكان المجتمع المحلي.	2	40
8	إنشاء دار مناسبات بالمجتمع المحلي.	1	20

يوضح الجدول السابق رقم(13) أن أعلى نسبة جاءت لعبارة "المشاركة في تنظيف الشوارع بإزالة القمامة من الطرقات" وذلك بنسبة (80٪) ، ويليها "القيام بإعادة ترميم مساكن بعض الأسر الفقيرة غير الصالحة للسكن" بنسبة (60٪) ، ثم يليها "المساهمة في بناء مدافن عامة للفقراء بالمجتمع المحلي" ، " إقامة مشروع للنقل الجماعي لتسهيل الانتقال لسكان المجتمع المحلي" ، و"إنشاء مخبز آلي لتوفير الخبز المدعم لسكان المجتمع المحلي "وذلك بنسبة (40٪) لكلٍ منها ، وجاء في نهاية الترتيب" تبني مشروع لإقامة صرف صحي داخل المجتمع المحلي " ، و"إنشاء دار للمناسبات"ذلك بنسبة (20٪) لكليهما.

ويدلل ذلك على الدور التنموي للجان الزكاة داخل المجتمع المحلي فهي تعمل على إيجاد بيئة نظيفة صحية لسكان المجتمع بشكل عام ، من خلال ترميم المنازل غير الآهلة للسكن و بناء مدافن عامة لفقراء المسلمين وكذلك إقامة مشروعات خدمية ذات طابع تنموي كمشروع النقل الجماعي والمخبز الآلي مما يعود نفعه على المجتمع ككل و قد يتيح فرص عمل للعاطلين من فقراء المجتمع المحلي أيضاً ، أما بالنسبة لمشروع الصرف الصحي فهو من المشروعات التي تحتاج لهيئة متخصصة للقيام به حيث إنه يتطلب قدرة مالية وإدارية كبيرة ، كما أنه من المهام ذات الأولوية لدى الدولة ، في حين أن هناك لجاناً تجتهد لتساعد في إتمام مثل هذه

المشروعات وذلك عن طرق التبرع بمساحة من الأرض لإقامة محطة الصرف الصحي عليها أو توفير وجبات للعمال طوال فترة العمل ، كما أن هناك لجاناً تبرعت بمبنى لإقامة دار مناسبات بأجر رمزي لسكان المجتمع المحلي وبالمجان لمستحقي الزكاة.

جدول رقم (14)

يوضح القاعدة المعلوماتية التي تستند اليها لجان الزكاة . ن 5

م	القاعدة المعلوماتية	ك	٪
1	تعتمد اللجنة على التقنية الحديثة في جمع البيانات وحفظها واستعادتها عند الطلب.	5	100
2	تتوفر لدي اللجنة بيانات عن الأنشطة التي تقوم بها أول بأول.	5	100
3	لدى اللجنة معلومات عن القادة المؤثرين الذين يمكن الاستعانة بهم في المجتمع المحلي.	4	80
4	تقوم اللجنة بتحديث معلوماتها عن المولين للزكاة بصفة دائمة.	4	80
5	يتوفر لدى اللجنة معلومات دقيقة حول مستحقي أموال الزكاة	5	100
6	تقوم اللجنة دورياً باستطلاع آراء المستفيدين عن خدماتها بطريقة علمية وموضوعية.	1	20

م	القاعدة المعلوماتية	ك	٪
7	هنـاك متخصـص مهـني مـدرب مسـئول عـن نظـام المعلومات باللجنة وعن تحديثه وتطويره.	1	20
8	تستعين اللجنة ببعض الخبراء في مجال المعلومات.	3	60
9	تحرص اللجنة على توفير المعلومات عن المنظمات التي يمكن أن تقدم الدعم المادي لها.	3	60
10	يتوفر لدى اللجنة معلومات دقيقة عن الخبراء والمهنيين الذين يمكن الاستعانة بهم.	2	40
11	يتوفر لدى اللجنة دراسات جدوى اقتصادية لمشروعات صغيرة متنوعة .	3	60

من خلال استقراء الجدول السابق يتبين أن جميع لجان الزكاة محل الدراسة تعتمد على التقنية الحديثة (الحاسب الآلي) في جمع البيانات وحفظها واستعادتها عند الحاجة لتيسير عمل اللجنة من حيث الحصول على المعلومة أو الحفاظ على البيانات الخاصة باللجنة ، وكذلك يتوفر لدى اللجان بيانات كاملة عن الأنشطة التي تقوم بها أول بأول كنوع من أنواع التوثيق لعملها لعرضه على الجهات الرقابية(بنك ناصر) أو نقل الخبرة للجان أخرى ، كما أن هناك قاعدة بيانات عن المستحقين ونوعية المساعدة التي يحصلوا عليها من اللجنة وكذلك الممولين للجان الزكاة خاصةً كبار المتبرعين لطلب الدعم منهم عند الحالات الطارئة مثل الحوادث والنكبات.

جدول رقم (15)

يوضح متوسط الميزانية التقديرية للجان في الخمس سنوات الماضية. ن 5

م	اسم اللجنة	متوسط الميزانية التقديرية
1	لجنة زكاة الحمراوي	250000
2	لجنة زكاة سنهور	120000
3	لجنة زكاة سيدي جمال	100000
4	لجنة زكاة دقميرة	1000000
5	لجنة زكاة الشال	100000
	المجموع	1570000

يظهر الجدول السابق حجم الأموال التي تتحصل عليها كل لجنة من اللجان الخمسة على حدا ، فنجد تباين كبير بين اللجان في المبالغ المحصلة بالمقارنة بعدد السكان الذي تعمل به لجنة الزكاة كما يوضحه الجدول رقم (7) ، فنجد (لجنة زكاة دقميرة) تحصل على المبلغ الأكبر في حين أن عدد سكان مجتمعها المحلي الذي تعمل به هو الأقل ، وقد يرجع ذلك لمجموعة من الوسائل التي تتبعها هذه اللجنة في زيادة مواردها ، كقيامها بحملات التبرع بالمال بشكل دوري ، والاتصال الدائم بكبار المتبرعين سواء من داخل المجتمع المحلي أو من الخارج ، وكذلك الاتصال بأبناء المجتمع المحلي ممن يعملون بالخارج وحثهم على التبرع لصالح اللجنة .

جدول رقم (16)

يوضح نوعية الموارد التي تعتمد عليها لجان الزكاة في تقديم خدماتها. ن 5

م	نوعية الموارد المتاحة للجنة	ك	%
1	أموال المزكين.	5	100
2	التبرعات العينية .	4	80
3	صناديق الصدقات بالمساجد.	3	60
4	مشروعات استثمارية تابعة للجنة الزكاة.	1	20
5	حملات لجمع الأموال .	5	100
6	بعض المساعدات التي تقدمها الإدارة العامة للزكاة.	3	60

يبرز الجدول السابق رقم (16) المصادر التي تعتمد عليها لجان الزكاة في تمويل برامجها ومشروعاتها داخل المجتمع المحلي ، فنجد أن الاعتماد الرئيسي يكون على أموال الزكاة فهي أساس لعمل اللجان والتي أنشأت من أجلها ويليها حملات جمع الأموال والتبرعات العينية كالدواب والأنعام والملابس القديمة والأساس القديم ومواد البناء وأراضي الفضاء وغير ذلك ، أما بالنسبة لصناديق الصدقات بالمساجد فيكون الاعتماد عليها بشكل أقل بكثير لحدوث بعض الاختلافات عليها من قبل مجلس إدارة المسجد ، وكذلك المساعدات التي تقدمها الإدارة العامة للزكاة من خلال بنك ناصر تكون موسمية مرتبطة بالمناسبات الدينية وتوزع على عدد قليل من اللجان بشكل متقطع وغير مستمر.

2- المجال البشرى:

حصر شامل لجميع أعضاء مجلس إدارة لجان الزكاة مجتمع البحث وعددهم (45)عضواً ، مقسمين على اللجان كالتالي:

جدول رقم (17)

يوضح توزيع الأعضاء على لجان الزكاة ن 45

م	اسم اللجنة	عدد الأعضاء
1	لجنة زكاة الحمراوي	15
2	لجنة زكاة سنهور	9
3	لجنة زكاة سيدي جمال	7
4	لجنة زكاة دقميرة	7
5	لجنة زكاة الشال	7
المجموع		45

3- المجال الزمني للدراسة :

ويتحدد المجال الزمني لهذه الدراسة في:

- منذ التسجيل في العاشر من ديسمبر 2012م وحتى الانتهاء من الرسالة في الأول من نوفمبر2014م ، مرت الرسالة بثلاث مراحل(مرحلة تجميع المادة العلمية للرسالة واستغرقت ستة أشهر من يناير 2013م حتى يونية 2013م - مرحلة كتابة التقدمة و الفصول النظرية للرسالة والتي استغرقت ستة أشهر من يوليو2013م حتي ديسمبر2013م- المرحلة الميدانية للدراسة والتي تضمنت التصميم المنهجي وتصميم الأدوات

وإعـدادها وتطبيقهـا ثـم تفريغهـا وتحليلـها وتفسـيرها وكتابـة ملخـص الدراسـة والـتي اسـتغرقت عشـرة أشـهر مـن ينـاير2014م حتـى نهايـة أكتوبر2014م).

- فترة جمع البيانات من الميدان و التفريغ والإحصـاء والـتي تمـت في الفـترة من أول مايو2014م وحتى أول أغسطس2014م.

خامساً : عملية جمع البيانات :

تتضمن عملية جمع البيانات مرحلتين :

المرحلة الأولى : إعداد وتهيئة مجتمع البحث:

حيث قام الدارس بإعداد مجتمع البحـث وتهيئتـه عـن طريـق الاتصـال بالمسئولين عن لجان الزكاة بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي ، ثـم الاتصـال بمـدير فـرع بنـك ناصـر الاجتمـاعي بمحافظـة كفـر الشيخومسئول الزكـاة بالبنـك والـذي بـدوره أرشـد الـدارس إلى اللجـان الأكثر نشاطاً بالمحافظة والتي ينطبق عليها شـروط العينـة ، ثـم الاتصـال برؤسـاء لجـان الزكـاة المحـددة للدراسـة الميدانيـة ، وتم توضـيح أهميـة الدراسـة وأهـدافها والتسـاؤلات الـتي تسـعى للإجابة عليهـا وتم الاتفـاق علـى مواعيد محددة لإجراء التطبيق وجمع البيانات من أعضاء اللجان.

المرحلة الثانية : جمع البيانات من الميدان :

قام الدارس في هـذه المرحلة بجمـع البيانـات بنفسـه مـن جميـع اللجـان المحددة سلفاً وعددهم خمسة لجان .

سادسا : عملية تفريغ البيانات:

تضمنت هذه العملية ثلاث مراحل أساسية :

المرحلة الأولى : المراجعة الميدانية والمكتبية:

حيث قام الدارس بمراجعة بيانات استمارتي الاستقصاء والاستبار مكتبياً وميدانياً للتأكد من سلامتها طبقاً للمعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها.

المرحلة الثانية : تفريغ البيانات :

حيث استخدم الدارس التفريغ الاليكتروني عن طريق استخدام الحاسب الآلي.

المرحلة الثالثة : العرض الجدولى :

حيث استخدم الدارس الجداول الإحصائية حسب نوعية البيانات المراد تحليلها ، وأعطى كل جدول رقماً مسلسلاً بالإضافة إلى عنوان لكل جدول وإجراء المعالجات الإحصائية لجداول الدراسة.

سابعاً: طرق المعالجة الإحصائية:

اعتمد الدارس فى دراسته على مجموعة من الأساليب الإحصائية فى التعامل مع بيانات الدراسة الميدانية لاستخلاص النتائج الخاصة بالدراسة معتمداً على الحاسب الآلي ببرنامج(SPSS) فى إجراء معظم المعالجات الإحصائية ومن تلك الأساليب ما يلي :

- النسب المئوية (٪)

- مجموع الأوزان = حاصل جمع التكرارات × الأوزان المقابل لها

$$\text{المتوسط المرجح للعبارة} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{ن}}$$

حيث ن = عدد أفراد العينة

$$\text{النسبة التقديرية} = \frac{\text{مجموع الأوزان للعبارة}}{\text{ن} \times 3} \times 100$$

- معامل الارتباط بيرسون.
- مربع كا2

ـ خاتمة:

فقد تناول الدارس في هذا الفصل نوع الدراسة و المنهج المستخدم والأدوات التي صممت لتحقيق أهداف الدراسة والمجال البشري والمكاني والزمني للدراسة ، وانتهى بعرض للأساليب الإحصائية المستخدمة في استخلاص النتائج التي يعرضها الفصل القادم ، من خلال عرضه لجداول الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها في ضوء التراث النظري ، والدراسات السابقة ، ومعايشة الدارس لمجتمع البحث.



عرض وتحليل وتفسير جداول الدراسة الميدانية

- تمهيد

أولاً : جداول الدراسة الميدانية المتعلقة باستمارة الإستبار لأعضاء مجالس إدارة لجان الزكاة.

ثانياً : جداول الدراسة الميدانية المتعلقة بفروض الدراسة.

- خاتمة

تمهيد:

بعد استعراض الإستراتيجية المنهجية للدراسة في الفصل السابق ، وبعد تطبيق أدوات الدراسة وتفريغ بياناتها ، سوف يتناول الدارس في هذا الفصل عرض وتحليل ونفسير جداول الدراسة الخاصة بالاستبار المطبق على أعضاء مجالس إدارات لجان الزكاة مجتمع البحث و جداول الارتباطات الخاصة بفرضيات الدراسة.

أولاً: جداول الدراسة الميدانية المتعلقة باستمارة الاستبار لأعضاء مجالس إدارة لجان الزكاة:

أولاً :الجداول المتعلقة بوصف خصائص مجتمع البحث من أعضاء لجان الزكاة:

جدول رقم (18)

يوضح خصائص أعضاء لجان الزكاة من حيث السن. **ن 45**

م	السن	ك	٪	الترتيب
1	أقل من 40سنة	5	11.1	3
2	من 40 -	17	37.8	2
3	من 50 -	18	40	1
4	60 سنة فأكثر.	5	11.1	3م
المجموع		45	100	

باستقراء الجدول السابق رقم (18) يتبين أن فئة المبحوثين من أعضاء لجان الزكاة الواقعين في الفئة العمرية من"50 إلى 60 سنة"جاءت في

الترتيب الأول وذلك بنسبة (40٪) ، ويليها في الترتيب فئة المبحوثين التي تقع أعمارهم من"40 إلى 50 سنة"وذلك بنسبة (37.8٪) ، ويستنتج من ذلك أن الفئات العمرية لأعضاء اللجان النشطة في العمل التنموي والتي وقع عليها الاختيار في هذه الدراسة تتركز في مرحلة النضج ، حيث إن هذه المرحلة العمرية (من 40الى60سنة) ، مرحلة عطاء واندماج في الأنشطة الأهلية ومنظماتها سواء كمتطوعين أو أعضاء بمجالس إدارتها ، فهذه المرحلة قد تكون هي المرحلة العمرية الأنشط والأقدر على العمل الاجتماعي حيث تمتلك الخبرة الكافية والصحة البدنية التي تعينها على العمل التطوعي ، في حين جاء في نهاية الترتيب للمبحوثين الذين تقع أعمارهم في مرحلة "الأقل من 40سنة" ، و المبحوثين من" 60 سنة فأكثر" حيث بلغت نسبة كليهما (11.1٪) ، وربما يرجع ذلك إلى أن كلتا الفئتين قد ينقص إحداهما النضج و الخبرة الكافية ، وإما ينقصها القدرة البدنية الكافية نظراً لتقدم السن مما يمنعهم من الانضمام لعضوية هذه اللجان.

جدول رقم (19)

يوضح خصائص أعضاء لجان الزكاة من حيث الحالة الاجتماعية.

ن45

م	الحالة الاجتماعية	ك	٪	الترتيب
1	أعزب .	4	8.9	3
2	متزوج و يعول	33	73.3	1
3	متزوج ولا يعول	5	11.1	2
4	أرمل	3	6.7	4
	المجموع	45	100	

يظهر الجدول السابق رقم (19) أن الغالبية العظمى من المبحوثين من فئة "متزوجين ويعولون أبناء" وذلك بنسبة (73.3٪) ، ويليهم المبحوثين "المتزوجين ولا يعولوا "أبناء وذلك بنسبة (11.1٪) ، ويليهم نسبة المبحوثين من فئة "أعزب" والتي سجلت(8.9٪) ، وأخيراً نسبة المبحوثين "الأرامل" بنسبة (6.7٪) ، وهذا يشير إلى أن معظم أعضاء مجلس إدارة لجان الزكاة محل الدراسة متزوجين ويعولون أبناء ، وقد يدلل ذلك على الاستقرار الأسرى والاجتماعي لهم مما يعطي الفرصة الأكبر للاندماج في مشكلات المجتمع المحلي وبذل الجهود لإيجاد حلول لها من خلال أنشطة لجان الزكاة ، كما أن المتزوجين أكثر إحساسا بالمتطلبات الحياتية المتزايدة والتي تمثل عبئاً كبيراً على الأسر بصفة عامة وأسر الفقراء والمساكين من مستحقي أموال الزكاة بصفة خاصة ، فيكونوا أكثر حرصاً على تنمية مؤسساتهم حتى تكون فاعلة في مواجهة المشكلات التي تواجه مجتمعهم ، فهم أكثر تقديراً للجهود التنموية للجان التي ينتمون إليها وبالتالي أكثر حرصاً على تحسين وضع هذه اللجان من خلال تطوير العمل بها حتى تكون أكثر تأثيراً على المستحقين والمجتمع المحلي ككل.

جدول رقم (20)

يوضح خصائص أعضاء لجان الزكاة من حيث الحالة التعليمية. ن 45

م	الحالة التعليمية	ك	٪	الترتيب
1	مؤهل دون المتوسط .	4	8.9	4
2	مؤهل متوسط.	9	20.0	3
3	مؤهل عال.	22	48.9	1
4	دراسات عليا.	10	22.2	2
المجموع		45	100	

يشير الجدول السابق رقم (20) إلى المستوى التعليمي لأعضاء مجالس إدارة لجان الزكاة، حيث مثل أصحاب "المؤهل العالي "أعلى نسبة بالجدول التي بلغت (48.9٪) ، ويليها الحاصلون على "دراسات عليا "بنسبة (22.2٪) ، ويليها في الترتيب أصحاب "المؤهل المتوسط" بنسبة (20٪) ، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة نسبة أعضاء مجالس الإدارات من ذوي "المؤهل دون المتوسط "بنسبة (8.9٪) ، ويستنتج من ذلك أن الغالبية العظمى من أعضاء لجان الزكاة الأكثر نشاطاً في مجال تنمية المجتمع المحلي يغلب عليهم مستويات التعليم العالي (التعليم الجامعي) ، وقد يدلل ذلك على وجود علاقة ايجابية بين مستوى التعليم والمشاركة الجادة في تنمية المجتمع المحلي ، حيث إن هذه الفئة قد يتوفر لديها الوعي والانتماء للمجتمع والحرص على المشاركة في مختلف الأنشطة التي تعود على المجتمع بالنفع ، ولهم رؤية جيدة للعمل التنموي ، كما نرى أن الحاصلين على دراسات عليا سواء دبلومة أو درجة الماجستير أو درجة الدكتوراة لهم نصيب جيد داخل اللجان مما يزيد من مكانة اللجنة داخل المجتمع المحلي حيث إن سكان المجتمعات المحلية سواءً مزكين أو مستحقين يقدرون ويثقون في آراء ذوي العلم والعلماء.

جدول رقم(21)

يوضح خصائص أعضاء لجان الزكاة من حيث المكانة التي يشغلها باللجنة ن 45

م	المكانة باللجنة	ك	٪	الترتيب
1	مقرر اللجنة.	5	11.1	2
2	عضو له حق التوقيع.	5	11.1	2م
3	أمين الصندوق.	5	11.1	2م
3	عضو بمجلس الإدارة.	30	66.7	1
المجموع		45	100	

يوضح الجدول السابق رقم (21) الوضع الوظيفي للمبحوثين داخل اللجان ، فتمثلت نسبة "عضو مجلس إدارة" في (66.7٪) ، يليها "مقرر اللجنة" بنسبة (11.1٪) ، و "أمين الصندوق" بنسبة (11.1٪) ، و"عضو له حق التوقيع" بنسبة (11.1٪) ، ويتضح من ذلك أن كل لجنة زكاة لابد وأن تتضمن بداخلها على عدد من الأعضاء لا يقل عن (7) ولا يزيد عن (15) ، على أن يكون الرقم فردياً ليساعد في عملية التصويت على قرارات اللجنة ، كما أنه لابد أن تتضمن كل لجنة على مقرر لها وهو بمثابة رئيس مجلس إدارة اللجنة بالإضافة إلى نائب له يقوم بمهامه حين تغيبه لظرف من الظروف ويطلق عليه مسمى عضو له حق التوقيع ، كما لابد من اختيار أمين للصندوق يكون مسئولاً عن الشئون المالية للجنة ، وهذا يتسق مع ما تنص علية لائحة الزكاة المعتمدة من مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي.

جدول رقم(22)

يوضح خصائص أعضاء لجان الزكاة من حيث مدة العضوية بلجنة الزكاة

ن 45

م	مدة العضوية بلجنة الزكاة	ك	٪	الترتيب
1	أقل من 3سنوات.	10	22.2	3
2	من 3سنوات-	12	26.7	2
3	من 6سنوات-	9	20.0	4
4	9 سنوات فأكثر.	14	31.1	1
المجموع		45	100	

يظهر الجدول السابق رقم(22) مدة العضوية لأعضاء لجان الزكاة محل الدراسة حيث جاء في الترتيب الأول فئة الأعضاء التي تمتد مدة عضويتهم من" 9 سنوات فأكثر" وذلك بنسبة (31.1٪) ، ويليهم في الترتيب الأعضاء الذين تمتد مدة عضويتهم من" 3 سنوات إلى 6" وذلك بنسبة (26.7٪) ، ويليهم "أقل من 3 سنوات"بنسبة (20٪) ، وجاءت في نهاية الترتيب فئة الأعضاء التي تمتد عضويتهم من" 6 سنوات حتى 9 سنوات" بنسبة(20٪) ، ونستدل من ذلك على أن العمل التطوعي يحتاج إلى سنوات خبرة متعددة حتى يكون هناك نوع من تداول السلطة الإدارية داخل اللجان مما يتيح ذلك انضمام اكبر عدد ممكن من سكان المجتمع المحلي بمجلس إدارة اللجان حتى يكونوا شركاء مسئولين عن اتخاذ القرارات الخاصة بأعمال اللجنة ، فيعملوا جاهدين على تنفيذها على أكمل وجه ، كما يتيح ذلك فرصة للاستفادة من جميع الكوادر الموجودة بالمجتمع

المحلي في مجال العمل التنموي وكذلك نقل الخبرات للأجيال الجديدة لبناء صف ثان ، مع الاحتفاظ بالرموز المؤسسة للجان لما لديهم من حكمة ورجاحة العقل في اتخاذ القرارات الهامة التي تخص اللجنة.

جدول رقم(23)

يوضح خصائص أعضاء لجان الزكاة من حيث نوعية العمل الأساسي خارج اللجنة. ن 45

م	نوعية العمل الأساسي خارج اللجنة	ك	٪	الترتيب
1	إمام وخطيب	5	11.1	5
2	مدرس	12	26.7	1
3	محاسب	10	22.2	2
4	أخصائي اجتماعي	6	13.3	3
5	أستاذ جامعي	3	6.7	6
6	أعمال حرة	6	13.3	3م
7	صيدلي	3	6.7	6م
المجموع		45	100	

يبرز الجدول السابق رقم(23) الوضع الوظيفي لأعضاء لجان الزكاة خارج اللجنة ، حيث جاءت مهنة "المدرس" في المرتبة الأولى للمبحوثين وذلك بنسبة (26.7٪) ، و قد يدلل ذلك على مكانة العلم والعلماء لدى المجتمعات المحلية لما لهم من دور جليل في تربية النشء ، لذا توليهم

المجتمعات المحلية ثقتهم في التصرف في أموال الزكاة بما يعود بالنفع العام، كما أن هذه الفئة على دراية أكبر بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤرق سكان المجتمع المحلي وطرق علاجها لاحتكاكهم المتواصل بأسر المجتمع من خلال العمل مع أبنائهم بالمدارس ، كما جاءت في المرتبة الثانية مهنة "المحاسب" بنسبة (22.2٪) ، وقد يرجع ذلك لأهمية دورهم داخل اللجان فالشئون المالية للجنة هي الأهم على الإطلاق ، فعمل اللجان يعتمد على الأموال الواردة من الممولين والصادر منها لمستحقيها من المصارف الشرعية أو يمكن الاعتماد عليهم في عمل دراسات جدوى لبعض المشروعات التنموية التي تتبناها اللجنة ، وقد جاء في الترتيب الثالث مهنة "الأخصائي الاجتماعي" بنسبة (13.3٪) ، حيث أن الأخصائي الاجتماعي يمكن أن يلعب دورا هاماً داخل اللجان من خلال بحث الحالات المستحقة و رصد الاحتياجات الملحة وتحديد أولويات البرامج والمشروعات المطلوب تنفيذها من قبل لجان الزكاة ، ويرجع ذلك لما قد يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات اكتسبها من خلال سنوات دراسته ، حيث يعتبر الأخصائي الاجتماعي من الأشخاص الأكثر تخصصا في هذا المجال، لذا لابد أن يكون للخدمة الاجتماعية دور فاعل في هذا المجال وهذا ما أوصت به دراسة (نبيل صادق 1995م) [1] ، وتأتي أيضاً مهنة "إمام وخطيب" بنسبة (11.1٪) ، حيث إنه يمثل الفتوى والتشريع داخل اللجنة لما لديه من قاعدة معرفية شرعية ،كما أن له دور كبير في حث جموع المزكين علي إخراج وتوجيه زكاتهم للجان من خلال الخطب والدروس الدينية ، حيث إن الدافع الديني هو العامل الرئيسي وراء تبرعات سكان المجتمع المحلي

---

(1) نبيل محمد صادق: " الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"،مرجع سبق ذكره.

ومشاركتهم في برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي وهذا ما أسفرت عنه نتائج دراسة (مسعد الفاروق 1980م) [1] ، ودراسة (أحمد بشير 1988م) [2] ، وجاء في نهاية الترتيب مهنة الأستاذ الجامعي ومهنة الصيدلي وذلك بنسبة واحدة لكليهما وهي (6.7٪) ، وهذا أيضا يدلل على نوعية الفئات التي تدير العمل التنموي داخل اللجان من حيث مكانتها العلمية والاجتماعية مما ينعكس على مكانة اللجنة ومصداقيتها داخل المجتمع المحلي.

جدول رقم (24)

يوضح متوسط الدخل الشهري لأعضاء لجان الزكاة من الوظيفة الأساسية. ن45

م	عدد سنوات الخبرة داخل الجمعية	ك	٪	الترتيب
1	أقل من 1000جنيه.	3	6.7	5
2	من 1000 -	9	20	3
3	من 2000 -	16	35.5	1
4	من3000 -	11	24.4	2
5	من 4000 جنيه فأكثر .	6	13.3	4
المجموع		45	100	

(1) مسعد الفاروق حمودة: مرجع سبق ذكره.

(2) أحمد يوسف بشير: مرجع سبق ذكره .

يبين الجدول السابق رقم(24) أن فئة المبحوثين من أعضاء لجان الزكاة التي تتحصل على دخل شهري يتراوح ما بين" 2000 و 3000 جنيه" جاءت في الترتيب الأول وذلك بنسبة (35.5٪) ، ويليهم في الترتيب الأعضاء الذين يتراوح دخلهم بين" 3000 و 4000جنيه" وذلك بنسبة (24.4٪) ، ويليهم من" 1000الى 2000جنيه" بنسبة (20٪) ، وجاءت في نهاية الترتيب فئة الأعضاء التي تتحصل علي "أقل من 1000 جنيه" شهرياً وذلك بنسبة (6.7٪) ، وقد يدل ذلك على أن كفاية مستوى الدخل والاستقرار المادي من المتغيرات ذات الصلة بالمشاركة التطوعية في أعمال لجان الزكاة ، حيث إن الفئات التي تتحصل على دخل أكبر هي الفئات الأكثر إقبالاً على الانضمام للجان الزكاة بهدف مساعدة المستحقين بما لديهم من قدرات مادية وفكر اقتصادي يعين اللجنة على تحقيق أهدافها التنموية داخل المجتمع المحلي.

جدول رقم(25)

يوضح مشاركة أعضاء لجان الزكاة في مجال العمل الاجتماعي قبل الانضمام للجنة من عدمه ن 45

م	الاستجابة	ك	٪
1	نعم	24	53.3
2	لا	21	46.7
المجموع		45	100

يوضح الجدول السابق رقم (25)أن نسبة من شاركوا من قبل في مجال العمل الاجتماعي جاءت في الترتيب الأول للمبحوثين وسجلت (53.3٪) ، في حين يليه في الترتيب المبحوثون ممن لم يشاركوا في العمل الاجتماعي من قبل الانضمام للجنة الزكاة وذلك بنسبة (46.7٪) ، وهذا يشير إلى أن معظم أعضاء اللجان محل الدراسة لديهم خبرة في مجال العمل الاجتماعي مما قد يفيد في تطوير الأعمال الإدارية والتنظيمية الخاصة بلجان الزكاة ، كما أنه قد يفيد في التنسيق بين اللجان وبين مؤسسات العمل التطوعي داخل المجتمع المحلي لإمكانية الاستفادة من هذه المؤسسات عند الحاجة.

جدول رقم(26)

يوضح مجال العمل الاجتماعي الذي سبق لعضو لجنة الزكاة الانضمام إليه. ن 24

م	مجال العمل الاجتماعي	ك	٪	الترتيب
1	جمعيات أهلية .	11	45.8	1
2	نقابة مهنية.	10	41.7	2
3	حزب سياسي.	3	12.5	3
المجموع		24	100	

يظهر الجدول السابق أن أكبر نسبة من الأعضاء ممن سبق لهم الاشتراك في العمل الاجتماعي من قبل أنهم كانوا أعضاء في جمعيات أهلية وذلك بنسبة (45.8٪) ، وجاء في الترتيب الثاني الأعضاء الذين سبق لهم العمل في النقابات المهنية وكانت النسبة (41.7٪) ، وجاءت النسبة

الأخيرة للأعضاء المشاركين من قبل بالأحزاب السياسية وسجلت (12.5٪)، وقد يدلل ذلك على تنوع الخبرة في مجال العمل العام لدى الأعضاء مما قد يثري العمل داخل لجان الزكاة ، فالعمل داخل الجمعيات الأهلية قد يختلف عنه داخل الأحزاب السياسة عنه داخل النقابات المهنية فكلٍ منها له استراتيجيات مختلفة في مجال العمل ، وكل ذلك قد يصب في مصلحة تطوير وتفعيل العمل داخل لجان الزكاة.

جدول رقم(27)

يوضح سنوات الخبرة لأعضاء لجان الزكاة في مجال العمل الاجتماعي.

ن 24

م	سنوات الخبرة	ك	٪	الترتيب
1	أقل من 5 سنوات.	5	20.8	2
2	من 5 سنوات-	4	16.7	3
3	من10 سنوات-	11	45.8	1
4	من15 سنة فأكثر.	4	16.7	3م
المجموع		24	100	

تشير نتائج الجدول السابق رقم(27) أن فئة الأعضاء التي تتوفر لديها سنوات خبرة في مجال العمل الاجتماعي من" 10 سنوات حتى 15 سنة" جاءت في الترتيب الأول بنسبة (45.8٪) ، وتلتها في الترتيب سنوات الخبرة" الأقل من 5 سنوات" بنسبة (20.8٪) ، في حين جاء في نهاية الترتيب الفئة التي وقعت سنوات خبرتها بين" 5 سنوات و10 سنوات" ، ومن "15 سنة فأكثر" بنسبة (16.7٪) لكلٍ منهما ، وهذا يعطي مؤشرا واضحاً لتوافر

الخبرة الطويلة والممارسة العملية في مجال العمل الاجتماعي لدى معظم أعضاء اللجان النشطة محل الدراسة ، مما قد يؤثر ذلك بالإيجاب على الدور التنموي للجان داخل المجتمع المحلي ، حيث إن عامل الخبرة هام في هذا المجال وهذا ما يوضحه الجدول رقم (22).

جدول رقم(28)

يوضح حصول أعضاء لجان الزكاة على دورات تدريبية من قبل الإدارة العامة للزكاة من عدمه.   ن 45

م	الاستجابة	ك	٪
1	نعم	00	00
2	لا	45	100
المجموع		45	100

يوضح الجدول السابق رقم(28)أن نسبة الأعضاء غير الحاصلين على دورات تدريبية من قبل الإدارة العامة للزكاة سجلت (100٪) ، وهذا ينم على عدم اهتمام الإدارة العامة للزكاة بثقل شخصية أعضاء اللجان بالمعرفة والمهارة اللازمة للعمل التطوعي داخل اللجان الزكاوية ، وقد يرجع ذلك لقلة الإمكانات المادية داخل الإدارة العامة أو إلى زيادة أعداد اللجان المنتشرة على مستوى الجمهورية ، حيث يبلغ عددها حوالي خمسة ألاف لجنة ، هذا بالمقارنة بعدد العاملين بالإدارة العامة للزكاة.

ثانياً: الجداول المتعلقة بوصف الخصائص الشخصية لأعضاء لجان الزكاة:

جدول رقم (29)

يوضح الخصائص المعرفية لأعضاء لجان الزكاة عينة الدراسة. ن 45

م	الخصائص المعرفية	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	الحرص على الإلمام بالتشريعات الخاصة بالزكاة.	43	95.6	2	4.4	-	-	133	2.95	98.5	1
2	الاعتماد على الأسلوب العلمي في دراسة الحالات المستحقة لأموال الزكاة .	39	86.7	6	13.3	-	-	129	2.87	95.6	2
3	التعرف على المشكلات الأكثر انتشاراً بالمجتمع المحلي.	34	75.6	11	24.4	-	-	124	2.76	91.9	4
4	تحديد احتياجات المستحقين لتنمية	27	60	16	35.6	2	4.4	115	2.56	85.2	6

م	الخصائص المعرفية	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
	قدرتهم على العمل .										
5	الوقوف على أهم البرامج والمشروعات في ضوء الموارد المتاحة لصالح المستحقين.	36	80	9	20	-	-	126	2.80	93.3	3
6	التعرف على كيفية التخطيط لإقامة مشروعات تنموية بالمجتمع المحلي .	22	48.9	18	40	5	11.1	107	2.38	79.2	7
7	التعرف على البرامج والمشروعات المقدمة من اللجان الأخرى للاستفادة منها .	30	66.7	13	28.9	2	4.4	118	2.62	87.4	5
8	الاطلاع على تجارب	32	71.1	9	20	4	8.9	118	2.62	87.4	5م

م	الخصائص المعرفية	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
	المؤسسات المجتمعية العاملة في مجال التنمية.										
9	الإلمام باللوائح المنظمة لعمل المؤسسات الخدمية بالمجتمع المحلي لتحويل الحالات المستحقة إليها للاستفادة.	18	40	25	55.6	2	4.4	106	2.36	78.5	8
10	الاطلاع على نتائج بعض الدراسات المقدمة في مجال الزكاة.	15	33.3	11	24.5	19	42.2	86	1.91	63.7	9

المتوسط العام =25.82 · درجة تحقق الجدول =2.58 النسبة التقديرية =86.1٪

يوضح الجدول السابق رقم (29) أن من أهم الخصائص المعرفية لأعضاء لجان الزكاة محل الدراسة والتي جاءت في مقدمة الترتيب عبارة "الحرص على الإلمام بالتشريعات الخاصة بالزكاة "، وذلك بنسبة (98.5٪) ، وتلاها "الاعتماد على الأسلوب العلمي في دراسة الحالات المستحقة لأموال الزكاة" وذلك بنسبة (95.6٪) ، ثم "الوقوف على أهم البرامج والمشروعات في ضوء الموارد المتاحة لصالح المستحقين" وذلك بنسبة(93.3٪) ، ويليهم أيضاً "التعرف غلى المشكلات الأكثر انتشاراً بالمجتمع المحلي" بنسبة (91.9٪) ، ويستنتج من ذلك أن التعرف على الأمور الشرعية المتصلة بالزكاة وأحكامها كان له الأولوية عند أعضاء اللجان فهي بمثابة الدستور الحاكم لأعمال لجان الزكاة فلا يجوز أن يعمل باللجان من يجهل هذه الأمور الشرعية ، حيث فسر الشارع الحكيم (ﷻ) وسنة رسوله (ﷺ) جميع الأمور المتعلقة بالزكاة من مصادر ومصارف ، وبالنظر لجدول رقم (23) يتضح أن كل لجنة من اللجان الواقع عليها الاختيار في هذه الدراسة حرصت على أن تضم بين أعضائها أماماً وخطيباً وذلك للرجوع إليه في الأمور الفقهية الخاصة بالزكاة والاستفادة العلمية لباقي أعضاء اللجنة ، كذلك يأتي الاعتماد على الأسلوب العلمي في بحث الحالات المستحقة من أهم المعارف التي يحرص عليها أعضاء اللجان بهدف وصول أموال الزكاة لمستحقيها وبالشكل الذي يشبع أقصى قدر من احتياجاتهم، وبحث الحالات ودرجة الاستحقاق يعتبر من المهام الأصيلة التي تدخل ضمن تخصص الأخصائي الاجتماعي وهذا ما أكد عليه أيضاً الجدول رقم (23) حيث جاءت مهنة الأخصائي الاجتماعي في ترتيب جيد داخل الجدول ، وهذا ينم على أهمية دوره في إجراء البحوث العلمية على المستحقين لتحقيق العدالة المطلوبة في توزيع أموال الزكاة ، وجاء بعد ذلك أهمية تحديد البرامج والمشروعات المرتبطة باللجنة بالموارد المتاحة والتعرف

على المشكلات الأكثر انتشاراً بالمجتمع المحلي وذلك راجع لندرة موارد لجان الزكاة إلى حدٍ ما وهذا يوضحه الجدول رقم (35) ، لذا يحاول الأعضاء الإقبال على المشروعات الأقل تكلفة وأكثر مردوداً على المستحقين وأسرهم وهذا يدلل على أهمية استخدام الأسلوب العلمي في التخطيط لإقامة المشروعات التنموية وهذا ما أقرته دراسة (احمد بشير1980م) .

ثم جاء بعد ذلك في الترتيب عبارة "التعرف على البرامج والمشروعات المقدمة من اللجان الأخرى للاستفادة منها" و عبارة "الاطلاع على تجارب المؤسسات المجتمعية العاملة في مجال التنمية" وذلك بنسبة (87.4٪) لكليهما ، وعبارة "الإلمام باللوائح المنظمة لعمل المؤسسات الخدمية بالمجتمع المحلي لتحويل الحالات المستحقة إليها للاستفادة" منها والتي جاءت بنسبة (78.5٪) ، ويستدل من ذلك على أهمية الاطلاع على دور المؤسسات العاملة في نفس المجال للاستفادة منها ومن تجاربها في تطوير العمل داخل اللجان وتحويل الحالات المستحقة إليها و قد يدعم ذلك الخبرة العملية في مجال العمل الاجتماعي لدى أعضاء اللجان محل الدراسة كما بينه الجدول رقم (27).

في حين جاء في نهاية الترتيب "الاطلاع على نتائج بعض الدراسات المقدمة في مجال الزكاة" بنسبة (63.7٪) ، و قد يرجع ذلك لضعف الدور الذي تقوم به الإدارة العامة للزكاة كجهة مسئولة عن إدارة اللجان وتفعيلها وتطويرها من خلال ما تقدمه لها من دعم فني وعلمي ، وهذا ما أكدت عليه نتائج الجدول رقم (28) ، ويمكن تدارك ذلك من خلال التنسيق بين إدارة بنك ناصر وبين الجامعات والمراكز البحثية المهتمة

بالتمية من منظور إسلامي والتي تهدف لتطوير عمل المؤسسات الدينية في مجال التنمية .

جدول رقم (30)

يوضح الخصائص المهارية لأعضاء لجان الزكاة عينة الدراسة. ن 45

م	الخصائص المهارية	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	القدرة على تحديد المشكلات التي تعاني منها كل حالة مستحقة لأموال الزكاة.	36	80	9	20	-	-	126	2.80	93.3	2
2	الاتصال بالقيادات المحلية للاستفادة من دعمهم في مواجهة مشكلات المستحقين.	31	68.9	12	26.7	2	4.4	119	2.64	88.1	5
3	التوسع في الاتصالات على المستوى الرأسي للجنة الزكاة لكسب الدعم المجتمعي لصالح المستحقين.	18	40	25	55.6	2	4.4	106	2.36	78.5	8
4	الاتصال المباشر	22	48.9	21	46.7	2	4.4	110	2.44	81.5	7

م	الخصائص المهارية	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	بالمؤسسات المجتمعية للاستفادة من خدماتها لصالح المستحقين.										
5	التواصل المستمر مع كبار المتبرعين لتنمية دورهم في مساندة أنشطة اللجنة.	30	66.7	15	33.3	-	-	120	2.67	88.8	4
6	عمل جدول أعمال يحوي الموضوعات والمهام المراد مناقشتها أثناء اجتماع اللجنة.	31	68.9	14	31.1	-	-	121	2.69	89.6	3
7	تسجيل كافة الأعمال التي تقوم بها اللجنة أول بأول.	38	84.4	7	15.6	-	-	128	2.84	94.8	1
8	وضع برنامج زمني لتنفيذ البرامج و المشروعات المزمع إقامتها لصالح المستحقين.	14	31.1	18	40	13	28.9	91	2.02	67.4	9
9	ابتكار مشروعات وأدوات إنتاج	23	51.1	20	44.4	2	4.4	111	2.47	82.2	6

م	الخصائص المهارية	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	جديدة تتلاءم وخصائص المستحقين.										
10	نشر التوعية المجتمعية بأهمية دور لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي.	40	88.9	3	6.7	2	4.4	128	2.84	94.8	م1

المتوسط العام =25.78 درجة تحقق الجدول =2.57 النسبة التقديرية =85.92٪

يوضح الجدول السابق رقم (30) الخصائص المهارية لأعضاء لجان الزكاة محل الدراسة حيث جاءت في الترتيب الأول عبارة "تسجيل كافة الأعمال التي تقوم بها اللجنة أولاً بأول"وعبارة "نشر التوعية المجتمعية بأهمية دور لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي"وذلك بنسبة (94.8 ٪) لكليهما ، وتلاهما في الترتيب"القدرة على تحديد المشكلات التي تعاني منها كل حالة مستحقة لأموال الزكاة" بنسبة(93.3٪) ، ومن هنا ومن خلال استقراء الجدول السابق نجد أن هناك مجموعة من المهارات الأساسية التي ينبغي أن يتحلي بها عضو لجنة الزكاة حتى يستطيع القيام بدوره بشكل علمي ومنظم ، والتي منها مهارة التسجيل التي جاءت في الترتيب الأول للاستجابات حيث إنها ضرورية لعمل اللجان لتوثيق قراراتها وتحديد حجم تعاملاتها المادية من إيرادات ومصروفات بشكل محكم ومنظم وكذلك تسجيل كافة الأعمال التي تقوم بها اللجنة لعرضها على المسئولين بالإدارة العامة للزكاة ، وأيضا إمكانية تبادل الاستفادة من

التجارب والمشروعات المقامة من قبل اللجان المحيطة بها ، ونجد أيضا مهارة إدارة المناقشات الجماعية وإدارة الندوات لنشر التوعية المجتمعية بأهمية دور اللجان داخل المجتمع المحلي لزيادة مشاركة الأهالي في جميع أعمال اللجان لضمان تحقيق التنمية المرجوة وهذا ما أكد عليه "آرثر دنهام" [1] .

ويليهم في الترتيب "التواصل المستمر مع كبار المتبرعين لتنمية دورهم في مساندة أنشطة اللجنة" وذلك بنسبة (88.8٪) ، وعبارة "الاتصال بالقيادات المحلية للاستفادة من دعمهم في مواجهة مشكلات المستحقين" بنسبة (88.1٪) ، و "الاتصال المباشر بالمؤسسات المجتمعية للاستفادة من خدماتها لصالح المستحقين" بنسبة (81.5) ، ويليها "التوسع في الاتصالات على المستوى الرأسي للجنة الزكاة لكسب الدعم المجتمعي لصالح المستحقين" بنسبة(78.5٪) ، وهذا يدل على ضرورة أن يتحلى عضو لجنة الزكاة بمهارة الاتصال ، حيث إنها تمكنه من التواصل الدائم بكبار المتبرعين للاستفادة من دعمهم الدائم والمستمر لصالح مشروعات اللجنة سواء كان دعماً مادياً أو فنياً ، فيمكن استشاراتهم في العديد من المشروعات المزمع إقامتها ، وكذلك تمكنه من التواصل بالقيادات المحلية بالمجتمع لكسب تأييدهم لجميع مشروعات اللجنة وتذليل العقبات التي تعترضها في مسيرتها لتحقيق أهدافها التنموية ، وتمكنه أيضاً من بناء علاقات واسعة مع المؤسسات التي تقدم مساعدات وخدمات لصالح الفئات المستحقة مما يثري العمل التنموي داخل اللجان ، وكذا التواصل مع المسئولين ببنك ناصر والإدارة العامة للزكاة لتعظيم الاستفادة لصالح اللجنة ومستحقيها من خلال البرامج الجديدة التي تطرحها أو الوقوف أول

([1]) Arthur Dunham: op cit.

بأول على المستجدات في مجال الزكاة والعمل التنموي الذي تقترحه مثل هذه الهيئات.

في حين جاءت في نهاية الترتيب "وضع برنامج زمني لتنفيذ البرامج و المشروعات المزمع إقامتها لصالح المستحقين" بنسبة (67.4٪) ، وهذه أيضا من الأمور التخطيطية التي تفتقدها اللجان نتيجة قلة الدورات التدريبية المتخصصة وانعدام الدعم الفني من قبل الإدارة العامة للزكاة كما بينه الجدول رقم (28).

جدول رقم (31)

يوضح الخصائص القيمية لأعضاء لجان الزكاة عينة الدراسة. ن 45

م	الخصائص القيمية	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
1	احترام الظروف الحالية للحالات المستحقة .	45	100	-	-	-	-	135	3.00	100	1
2	الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالحالات المستحقة.	45	100	-	-	-	-	135	3.00	100	1م
3	التزام الموضوعية في توزيع أموال الزكاة على الحالات المستحقة.	35	77.8	10	22.2	-	-	125	2.78	92.5	4

م	الخصائص القيمية	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
4	الحرص على تكوين علاقات طيبة مع الحالات المستحقة.	32	71.1	13	28.9	-	-	122	2.71	90.4	5
5	احترام وجهات نظر المستحقين في البرامج و المشروعات المقدمة من لجنة الزكاة.	24	53.3	21	46.7	-	-	114	2.53	84.4	7
6	إعطاء الفرصة للمستحقين للتعبير عن آرائهم في البرامج والمشروعات المزمع تنفيذها.	20	44.4	21	46.7	4	8.9	106	2.36	78.5	9
7	إدراك أهمية التكامل مع المؤسسات العاملة في نفس المجال داخل المجتمع المحلي.	33	73.3	8	17.8	4	8.9	119	2.64	88.1	6
8	تقدير خبرات المؤسسات المماثلة في	36	80	9	20	-	-	126	2.80	93.3	3

م	الخصائص القيمية	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	العمل في مجال الزكاة.										
9	الحرص على الإعلان بشفافية للمجتمع المحلي عن حجم معاملات اللجنة المالية.	42	93.3	3	6.7	-	-	132	2.93	97.7	2
10	تقديم دعوات لسكان المجتمع المحلي لمن يرغب في حضور اجتماعات اللجنة.	23	51.1	20	44.4	2	4.4	111	2.47	82.2	8

المتوسط العام =27.22 درجة تحقق الجدول =2.72 النسبة التقديرية =90.7٪

يلقي الجدول السابق الضوء على الخصائص القيمية لأعضاء لجان الزكاة محل الدراسة وقد جاء في المراتب الأولى عبارة "احترام الظروف الحالية للحالات المستحقة" وعبارة "الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالحالات المستحقة "وذلك بنسبة (100 ٪) لكليهما ، وتلاهما في الترتيب "الحرص على الإعلان بشفافية للمجتمع المحلي عن حجم معاملات اللجنة المالية" بنسبة(97.7٪) ، ويليهم في الترتيب "تقدير خبرات المؤسسات المماثلة في العمل في مجال الزكاة "وذلك بنسبة (93.3٪) ، وبناء على ما

تقدم نجد أن هناك مجموعة من المبادئ و القيم التي يجب أن يتحلى بها عضو لجنة الزكاة حتى يستطيع الحصول على ثقة الممولين والمستحقين لأموال الزكاة وعلى رأسها مبدأ التقبل ومبدأ السرية ، وكذلك الشفافية في عرض معاملات اللجنة المالية ومواردها على سكان المجتمع المحلي ، حيث إن المعاملات المالية قد يشوبها بعض التشكك من بعض أعضاء المجتمع المحلي نتيجة جهلهم بها ، كما أنه لابد لعضو لجنة الزكاة أن يقدر ويحترم أدوار وجهود المؤسسات العاملة في نفس المجال حتى يتسنى له أن يطلع على تجاربها ويستفيد من خبراتها في تطوير العمل التنموي داخل اللجان ، ومن دعمها أيضا المادي عند الحاجة لصالح المستحقين.

ويأتي بعد ذلك في الترتيب" التزام الموضوعية في توزيع أموال الزكاة على الحالات المستحقة "وذلك بنسبة(92.5٪) ، و"الحرص على تكوين علاقات طيبة مع الحالات المستحقة " بنسبة (90.4٪) ، وتعليقاً على ذلك يمكن القول أن الموضوعية من المبادئ والقيم الهامة لعضو لجان الزكاة حيث أنه الشخص المنوط له توزيع أموال الزكاة على مصارفها فإن حاد عن الموضوعية وانتشرت المحسوبية خسر ثقة الممولين باللجنة وتفشى الصراع بين أعضاءها ، كما أوضحت ذلك دراسة (علاء حجازي 2004م)[1] ، كما أن تكوين علاقات طيبة مع الحالات المستحقة والتعرف على حقيقة احتياجاتهم تمكن أعضاء اللجان من تطبيق هذه القيمة والمبدأ بشكل جيد.

ويأتي بعد ذلك في النسبة التقديرية لاستجابات الأعضاء " إدراك أهمية التكامل مع المؤسسات العاملة في نفس المجال داخل المجتمع المحلي"بنسبة (88.1٪) ، وذلك لتعظيم الاستفادة لصالح مستحقي الزكاة

([1]) علاء رشدي حجازي : مرجع سبق ذكره.

من أبناء المجتمع المحلي ، ونجد "احترام وجهات نظر المستحقين في البرامج و المشروعات المقدمة من لجنة الزكاة "بنسبة (84.4٪) ، وهذا يؤكد على مبدأ حق تقرير المصير وإعطاء فرصة للمستحقين للتعبير عن رأيهم في أعمال اللجان ، حيث إن تقرير المصير بشكل ديمقراطي يعد من أهم أهداف التنمية المحلية كما قال "أحمد كمال أحمد"[1] ، كما أنها قد تفيد في تقييم وتقويم أداء اللجان ، وجاءت عبارة "تقديم دعوات لسكان المجتمع المحلي لمن يرغب في حضور اجتماعات اللجنة " بنسبة (82.2٪) ، لتفيد وتؤكد على قيمة ومبدأ الشفافية في إدارة لجان الزكاة والحرص الدائم على الاستفادة من آراء ومقترحات اكبر عدد ممكن من سكان المجتمع المحلي ، فتتحقق المشاركة المجتمعية وهي لب التنمية .

في حين جاء في نهاية الترتيب "إعطاء الفرصة للمستحقين للتعبير عن آرائهم في البرامج والمشروعات المزمع تنفيذها "بنسبة(78.5٪) ، وقد يرجع ذلك لضعف الموارد المتاحة ، وبناء عليه ليس هناك مجال للاختيار بين المشروعات فالأولوية تكون للأقل تكلفة وأكثر فائدة لعموم المستحقين.

ثالثاً:الجداول المتعلقة بوصف اتجاهات أعضاء لجان الزكاة نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

(1) أحمد كمال أحمد : مرجع سبق ذكره.

جدول رقم(32)

يوضح مدى قناعة الأعضاء بأهمية دور لجنة الزكاة في تنمية المجتمع المحلي . ن 45

م	الاستجابة	ك	٪
1	مقتنع	41	91.1
2	مقتنع إلى حد ما	2	4.4
2	غير مقتنع	2	4.4
المجموع		45	100

يوضح الجدول السابق رقم (32) أن نسبة الأعضاء المقتنعين بأهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي جاءت في المرتبة الأولي لاستجابات باقي الأعضاء وذلك بنسبة (91.1٪) ، وتلاها في الترتيب من أجاب بمقتنع إلى حد ما بنسبة (4.4٪) ، ثم نسبة الأعضاء غير المقتنعين بأهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي بنسبة (4.4٪) ، وهذا يعطي مؤشراً ايجابياً لمدى قناعة الأعضاء بالدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به لجنة الزكاة من خلال ما يمكن أن توفره من تمويل دائم ومستقر لمشروعات التنمية ، ولكونها لجنة منبثقة من المجتمع المحلي ، فبالتالي تكون على دراية كافية بالاحتياجات الملحة والمشروعات التنموية الهامة التي تعمل على نقل المجتمع من وضع إلى وضع أفضل من خلال استثمار الطاقات المعطلة به .

جدول رقم (33)

يوضح مبررات اقتناع الأعضاء بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي. ن 43

م	مبررات الاقتناع	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	أعتقد أن الأمور الشرعية تبيح للجان الزكاة القيام بهذا الدور التنموي.	43	100	-	-	-	-	129	3.00	100	1
2	أظن أن لجنة الزكاة قادرة بمواردها على القيام بهذا الدور داخل مجتمعاتها المحلية.	19	44.2	22	51.2	2	4.6	81	2.40	62.7	8
3	أحسب أن اللوائح المنظمة للجنة الزكاة تستهدف	26	60.5	15	34.9	2	4.7	110	2.56	85.2	5

م	مبررات الاقتناع	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	تحويل الطاقة المعطلة إلى طاقة منتجة داخل المجتمع المحلي.										
4	أرى أن قيام اللجنة بأنشطة تنموية يؤدي إلى زيادة ثقة المولين بها.	35	81.4	8	18.6	-	-	121	2.81	93.7	3
5	بالدور التنموي للجنة يمكن تقليص أعداد المستحقين لأموال الزكاة.	32	74.4	9	20.9	2	4.7	116	2.70	89.9	4
6	يمكن أن توفر لجنة الزكاة تمويل دائم ومستقر لبعض	22	51.2	19	44.2	2	4.7	106	2.47	82.1	7

م	مبررات الاقتناع	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	البرامج والمشروعات التنموية.										
7	يمكن بالتنمية تحويل بعض المستحقين إلى ممولين للزكاة.	33	76.7	10	23.3	-	-	109	2.77	84.4	6
8	لجنة الزكاة تكتسب مكانة دينية لدى جموع المسلمين مما يدعم دورها داخل المجتمع المحلي	43	100	-	-	-	-	129	3.00	100	1م
9	الشريعة الإسلامية تحث على العمل وتنهى عن التواكل.	43	100	-	-	-	-	129	3.00	100	1م
10	بالدور التنموي للجنة	39	90.7	4	9.3	-	-	125	2.91	96.8	2

م	مبررات الاقتناع	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	الزكاة يمكن تحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة.										

المتوسط العام =27.6 درجة تحقق الجدول =2.76

النسبة التقديرية =92٪

يوضح الجدول رقم (33) أن أعضاء اللجان محل الدراسة أجمعوا على أن مبررات اقتناعهم بأهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي ترجع إلى الاستجابات التالية "أعتقد أن الأمور الشرعية تبيح للجان الزكاة القيام بهذا الدور التنموي "وعبارة "لجنة الزكاة تكتسب مكانة دينية لدى جموع المسلمين مما يدعم دورها داخل المجتمع المحلي"، وعبارة "الشريعة الإسلامية تحث على العمل وتنهى عن التواكل" وذلك بنسبة (100 ٪) لكلٍ منها ، وقد يؤكد ذلك على أن رأي الشريعة في الدور التنموي للجان الزكاة كان هو المبرر الأول لاقتناع الأعضاء بأهمية هذا الدور ، حيث إن الشريعة الإسلامية هي المرجعية الأولى لأعمال الزكاة فهي كما ذكرنا من قبل تعليقاً على الجدول رقم (29) بمثابة الدستور الحاكم في جميع الأمور المتصلة بالزكاة فانعقاد اللجنة من الأساس مبني على الامتثال لأحكام الشريعة وإحياء فرض من فروضها الأساسية ألا وهي الزكاة ،

فهناك علماء أفاضل تم الإشارة إليهم من قبل في متن الدراسة أباحوا هذا الدور للزكاة ، كما أن لجنة الزكاة لها مكانة داخل نفوس المسلمين مما يدعم من دورها التنموي داخل المجتمع المحلي فإذا أقامت مشروعات تنموية جاءها الدعم من جموع المسلمين وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة (مسعد الفاروق 1980م) [1] ، فالتنمية هدف من أهداف الإسلام لعمارة الأرض وتحسين مستوى معيشة المسلمين بإتاحة فرص العمل للقادرين منهم .

ويلي ذلك في الترتيب "بالدور التنموي للجنة الزكاة يمكن تحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة "وذلك بنسبة (96.8٪) ، ويليهم في الترتيب "أرى أن قيام اللجنة بأنشطة تنموية يؤدي إلى زيادة ثقة الممولين بها" بنسبه (93.7٪) ، وجاءت عبارة "بالدور التنموي للجنة يمكن تقليص أعداد المستحقين لأموال الزكاة" بنسبة (89.9٪) ، ويليها "يمكن بالتنمية تحويل بعض المستحقين إلى ممولين للزكاة " بنسبة(84.4٪) ، ومن هنا نجد أن هناك دوافع أخرى تزيد من قناعة الأعضاء بأهمية الدور التنموي للجان الزكاة ومنها إمكانية تحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة تستطيع كسب قوتها بنفسها مما يحافظ على كرامتها وعزتها ويعود على المجتمع ككل بالنماء والازدهار ، حيث تهدف التنمية إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الدخل المادي للفرد وهذا ما أقره "رشاد عبداللطيف" [2] ، وقد يؤدي ذلك إلى تقليص أعداد المستحقين للزكاة داخل المجتمع المحلي فيعطي فرصة اكبر لزيادة المعونة المقدمة للحالات الحرجة من المستحقين ، وقد يؤدي ذلك أيضا إلى تحويل هؤلاء المستحقين الذين تمكنوا من العمل إلى مزكين يساهمون بدورهم في تقديم يد

---

(1) مسعذ الفاروق حمودة: مرجع سبق ذكره.

(2) رشاد أحمد عبداللطيف: "تنمية المجتمع المحلي"، مرجع سبق ذكره.

المساعدة لباقي المستحقين غير القادرين على العمل ، كما أن إقامة اللجنة لمشروعات تنموية على أرض الواقع تزيد من ثقة الممولين في القائمين على اللجنة وفي قدرة اللجان على مساعدة المحتاجين من الفقراء والمساكين .

وجاءت استجابة"يمكن أن توفر لجنة الزكاة تمويلاً دائماً ومستقراً لبعض البرامج والمشروعات التنموية" بنسبة (82.1٪) ، حيث إن الزكاة لها مصادر متنوعة ومتجددة فهي فرض من فروض الإسلام الخمسة ولا يمكن توقفها إلا بتوقف الحياة فبالتالي هي مستمرة ودائمة إلى ما شاء الله.

وجاءت في آخر الترتيب "أظن أن لجنة الزكاة قادرة بمواردها على القيام بهذا الدور داخل مجتمعاتها المحلية"بنسبة (62.7٪)، وقد يرجع ذلك لضعف الموارد الحالية لمعظم اللجان وهذا ما اقره الجدول رقم (35) .

جدول رقم (34)

يوضح مبررات عدم اقتناع الأعضاء بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ن 2

م	مبررات عدم الاقتناع	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
1	اللوائح المنظمة للجنة الزكاة لا تسمح بذلك.	-	-	-	-	2	100	2	1.00	33.3	3
2	الأمور الفقهية والشرعية تمنع لجنة الزكاة من القيام بهذا الدور.	-	-	-	-	2	100	2	1.00	33.3	3م

م	مبررات عدم الاقتناع	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
3	رغبة المستحقين في الحصول على مساعدات مالية فورية دون بذل مجهود في العمل.	-	-	2	100	-	-	4	2.00	66.6	2
4	المستحقين لأموال الزكاة ليس لديهم القدرة على العمل.	-	-	2	100	-	-	4	2.00	66.6	2م
5	تنوع المشكلات المجتمعية التي تحول دون تصدي اللجنة لها.	-	-	2	100	-	-	4	2.00	66.6	2م
6	ضعف موارد اللجنة بالمقارنة بالأعداد الكبيرة للمستحقين.	-	-	2	100	-	-	4	2.00	66.6	2م
7	ضعف مشاركة المجتمع المحلي في أنشطة اللجنة.	-	-	2	100	-	-	4	2.00	66.6	2م
8	عدم استمرارية	2	100	-	-	-	-	6	3.00	100	1

م	مبررات عدم الاقتناع	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	مصادر تمويل اللجنة.										
9	أعضاء اللجنة غير مؤهلين للقيام بهذا الدور.	-	-	-	-	2	100	2	1.00	33.3	م3
10	هناك مؤسسات أخرى مناط لها هذا الدور.	-	-	2	100	-	-	4	2.00	66.6	م2

المتوسط العام =18 درجة تحقق الجدول =1.8

النسبة التقديرية =60٪

يوضح الجدول السابق رقم(35) مبررات عدم اقتناع أعضاء لجان الزكاة محل الدراسة بأهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي وقد جاء في الترتيب الأول عبارة "عدم استمرارية مصادر تمويل اللجنة"وذلك بنسبة (100٪) ، وقد يرجع ذلك لقلة الموارد المادية المتاحة للجنة الزكاة بسبب وجود مؤسسات عدة بالمجتمع المحلي تعمل على تجميع أموال الزكاة من الممولين كالجمعيات الخيرية أو المساجد ، أو أن هناك بعضاً من الأفراد يميلون لإخراجها بأنفسهم لمعارفهم من المستحقين أو جيرانهم و قد يكون هذا نتيجة قصور في الدعاية اللازمة لأهمية دور لجنة الزكاة داخل المجتمع المحلي.

وجاء بعد ذلك في الترتيب "رغبة المستحقين في الحصول على مساعدات مالية فورية دون بذل مجهود في العمل "، وعبارة " المستحقين

لأموال الزكاة ليس لديهم القدرة على العمل" ، وعبارة "ضعف موارد اللجنة بالمقارنة بالأعداد الكبيرة للمستحقين" ، وعبارة "ضعف مشاركة المجتمع المحلي في أنشطة اللجنة" وذلك بنسبة لكلٍ منها تصل إلى (66.6٪) ، وهذا لا يجوز إلا لأصحاب العلل التي تمنعهم من العمل ولكن الأصحاء منهم لا سبيل لهم إلا بالعمل الذي تعمل اللجان جاهدة على توفيره لهم أو توجيههم إليه أو تحويلهم للمؤسسات التي يمكن أن تساعدهم في الحصول عليه ، أما بالنسبة لضعف مشاركة المجتمع فيمكن تنشيطها بوسائل عدة كالمناقشات الجماعية والندوات التثقيفية أو عن طريق خطبة الجمعة وما لها من تأثير قوي على اتجاهات المسلمين .

في حين جاء في نهاية الترتيب"اللوائح المنظمة للجنة الزكاة لا تسمح بذلك" ، و"الأمور الفقهية والشرعية تمنع لجنة الزكاة من القيام بهذا الدور" وذلك بنسبة (33.3٪) ، وهذا يعطي دلالة على عدم قناعة الأعضاء بهذا المبرر ، حيث إن اللوائح جاءت في هذا الصدد واضحة وصريحة وكذلك الشريعة الإسلامية دائما وأبداً تحث على العمل والتنمية.

رابعاً : الجداول المتعلقة بوصف اتجاهات أعضاء اللجان نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة للقيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

جدول رقم(35)

يوضح مدى كفاية الموارد المتاحة لقيام لجنة الزكاة بدورها في تنمية المجتمع المحلي ن 45

م	الاستجابة	ك	٪
1	كافية	1	2.2
2	كافية إلى حدٍ ما	19	42.2
2	غير كافية	25	55.6
المجموع		45	100

يوضح الجدول السابق رقم (35) أن نسبة الأعضاء الذين أجابوا بأن الموارد المتاحة لقيام لجنة الزكاة بدورها في تنمية المجتمع المحلي غير كافية جاءت في المرتبة الأولى لاستجابة باقي الأعضاء وذلك بنسبة (55.6٪) ، وتلاهم في الترتيب نسبة من أجابوا بأنها كافية إلى حدٍ ما بنسبة (42.2٪) ، وجاء في نهاية الترتيب من أجابوا بأن الموارد المتاحة كافية لقيام اللجنة بدورها في تنمية المجتمع المحلي بنسبة (2.2٪) ، ومن هنا نجد أن الموارد المتاحة للجان الزكاة ليست كافية للقيام بدورها التنموي داخل المجتمع المحلي وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما ذكر تعليقاً على الجدول رقم (33) لذا كان لزاما على أعضاء اللجان استحداث أساليب جديدة لزيادة موارد اللجان حتى لا يقتصر عملها على الدور الرعوي فقط بل يمتد إلى الدور التنموي لإحداث نقلة نوعية في حياة المستحقين لأموال الزكاة.

جدول رقم (36)

يوضح الوسائل الواجب إتباعها من وجهة نظر الأعضاء لتنمية موارد لجان الزكاة ن 44

م	وسائل تنمية موارد اللجنة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
1	ليس لدينا خطة محددة لتنمية موارد اللجنة.	5	11.4	9	20.5	30	68.2	63	1.43	47.7	9

م	وسائل تنمية موارد اللجنة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
2	التوعية الجيدة لسكان المجتمع المحلي بأهمية دور لجنة الزكاة.	44	100	-	-	-	-	132	3.00	100	1
3	الاتصال برجال الأعمال داخل وخارج نطاق المجتمع المحلي وحثهم على التبرع.	42	95.5	2	4.5	-	-	130	2.95	98.4	2
4	إقامة حملات لجمع الأموال من المجتمع المحلي.	41	93.2	3	6.7	-	-	129	2.93	97.7	3
5	الاستعانة بالمتطوعين لتجميع أموال الزكاة من	36	81.8	6	13.6	2	4.5	122	2.77	92.4	4

م	وسائل تنمية موارد اللجنة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	المجتمع المحلي.										
6	الاتصال بالجمعيات الخيرية للاستفادة من دعمها.	29	65.9	15	34.1	-	-	117	2.66	88.6	6
7	التنسيق مع خطباء المساجد لحث سكان المجتمع على إخراج زكاتهم للجنة.	42	95.5	2	4.5	-	-	130	2.95	98.4	2م
8	التوسع في إقامة مشروعات استثمارية تدر عائد مادي للجنة.	34	77.3	8	18.2	2	4.5	120	2.73	90.9	5
9	الاستفادة من القروض المقدمة من بنك ناصر الاجتماعي.	21	47.7	16	36.4	7	15.9	102	2.32	77.2	7

م	وسائل تنمية موارد اللجنة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
10	الاستفادة من المنظمات الحكومية التي تعمل في إطار تمويل المشروعات الصغيرة	10	22.7	20	45.5	14	31.8	84	1.91	63.6	8

المتوسط العام =27.02 درجة تحقق الجدول =2.7

النسبة التقديرية =90.1٪

يوضح الجدول السابق رقم (36) الوسائل التي يمكن من خلالها زيادة موارد لجان الزكاة ، وقد جاءت في الترتيب الأول عبارة" التوعية الجيدة لسكان المجتمع المحلي بأهمية دور لجنة الزكاة "وذلك بنسبة (100٪) ، بينما جاء في الترتيب الثاني "الاتصال برجال الأعمال داخل وخارج نطاق المجتمع المحلي وحثهم على التبرع" ، وعبارة "التنسيق مع خطباء المساجد لحث سكان المجتمع على إخراج زكاتهم للجنة" وذلك بنسبة (98.4٪) لكليهما ، ويليهم في الترتيب بالجدول" إقامة حملات لجمع الأموال من المجتمع المحلي" وذلك بنسبه(97.7٪) و"الاستعانة بالمتطوعين لتجميع أموال الزكاة من المجتمع المحلي" بنسبة (92.4٪) ، ويلي في الترتيب أيضاً "التوسع في إقامة مشروعات استثمارية تدر عائداً مادياً للجنة "وذلك بنسبة (90.9٪) ، وبناء على آراء أعضاء اللجان محل

الدراسة في سبل زيادة الموارد المادية للجنة نجد أنهم أجمعوا على ضرورة إحداث توعية جيدة لأفراد المجتمع بأهمية الدور التنموي للجان الزكاة وهذا قد يتأتى عن طريق المقابلات و المناقشات والندوات التي تجرى مع جميع أفراد المجتمع لتبصيرهم بدور اللجان وطريقة عملها والفوائد التي تعود على المجتمع من تنظيمها لأموال الزكاة ، ولا نغفل هنا الدور الجليل لخطباء المساجد من خلال حثهم لجمهور المزكين على توجيه أموالهم للجان الزكاة ، وهناك دور مهم للقيادات المجتمعية من خلال إقامة حملات تجوب أنحاء المجتمع المحلي لجمع أموال الزكاة والصدقات والتبرعات لزيادة حصيلة اللجنة حتى تستطيع إقامة المشروعات التنموية التي تعود بالخير على المستحقين خاصة ، وأفراد المجتمع المحلي عامة ، مع عدم إغفال دور المتطوعين من أبناء المجتمع المحلي في المشاركة في هذه الحملات لتجميع التبرعات المادية والعينية سواء كانوا شباب أو نساء وهذا ما أشارت إليه دراسة (صلاح سامي 2006) [1] ، كما أن هناك آراء تدعوا إلى إقامة مشروعات استثمارية تدر دخلا للجان الزكاة بحيث يكون هناك مشروع اقتصادي ينفق على المشروعات الاجتماعية التي تخدم المجتمع المحلي وهذا ما اقترحته دراسة (علاء حجازي 2004م) [2].

ويلي ذلك في الترتيب بالجدول "الاتصال بالجمعيات الخيرية للاستفادة من دعمها" والتي جاءت بنسبة (88.6٪) ، حيث إن هناك العديد من المؤسسان الخيرية الكبرى بالمجتمع القومي مثل بنك الطعام ، مصر الخير، ومؤسسة رسالة على سبيل المثال يعملون على تقديم معونات للأسر

([1]) صلاح محمد سامي : مرجع سبق ذكره .

([2]) علاء رشدي حجازي : مرجع سبق ذكره.

الفقيرة عن طريق مد اللجان والجمعيات المنتشرة بالأقاليم بالإعانات المختلفة سواء مواد غذائية أو مبالغ مادية أو أدوات إنتاج .

في حين جاء في نهاية الترتيب " الاستفادة من القروض المقدمة من بنك ناصر الاجتماعي " بنسبة (77.2٪) ، ثم أخيراً جاء "الاستفادة من المنظمات الحكومية التي تعمل في إطار تمويل المشروعات الصغيرة" بنسبة (63.6٪)، وقد يرجع ذلك للخبرة السيئة التي مرت بها العديد من اللجان في مجال القروض ، حيث إن معظم المستفيدين من القروض لإقامة مشروع صغير تعثروا في سدادها نتيجة التصرف في قيمة القرض في أمور غير المخطط لها ، فمنهم من سدد دينه ومنهم من أنفقه على زواج الأبناء وغير ذلك ، لذا ترفض العديد من اللجان تحمل مسئولية هذه القروض.

جدول رقم (37)

يوضح الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي. ن 45

م	الدور التنموي للجنة الزكاة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
1	محو أمية المستحقين.	33	73.3	9	20.0	3	6.7	120	2.67	98.7	1
2	تمليك المستحقين أدوات إنتاج.	37	82.2	8	17.8	-	-	127	2.82	96.2	3
3	إقراض المستحقين لإقامة	25	55.6	15	33.3	5	11.1	110	2.44	83.3	8

م	الدور التنموي للجنة الزكاة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	مشروع صغير.										
4	إنشاء مشروع إنتاجي كبير لتوظيف القادر على العمل من المستحقين.	34	75.6	11	24.4	-	-	124	2.76	93.9	5
5	تدريب المستحقين على حرف يدوية.	30	66.7	11	24.4	4	8.9	116	2.58	87.8	6
6	إقامة مشروعات تنموية لخدمة المجتمع المحلي.	19	42.2	24	53.3	2	4.4	107	2.38	81.0	9
7	تحفيز سكان المجتمع المحلي على المشاركة الايجابية من خلال الندوات العامة.	25	55.6	18	40	2	4.4	113	2.51	85.6	7

م	الدور التنموي للجنة الزكاة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
8	نشر ثقافة التكافل الاجتماعي بين سكان المجتمع المحلي عن طريق خطبة الجمعة.	36	80	9	20	-	-	126	2.80	95.4	4
9	بث روح العمل وعدم الإتكالية في نفوس المستحقين من خلال خطباء المساجد.	39	86.7	6	13.3	-	-	129	2.87	97.7س	2

المتوسط العام =23.82 درجة تحقق الجدول =2.64

النسبة التقديرية =88.23٪

يوضح الجدول السابق رقم(37) الدور التنموي التي يمكن أن تلعبه لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي ، وقد جاءت في الترتيب الأول عبارة "محو أمية المستحقين" وذلك بنسبة (98.7٪) ، بينما جاء في الترتيب الثاني "بث روح العمل وعدم الإتكالية في نفوس المستحقين من خلال خطباء المساجد" بنسبة تصل إلى (97.7٪) ، ويليها في الترتيب داخل الجدول عبارة

"تمليك المستحقين أدوات إنتاج "وذلك بنسبة (96.2٪) ، ويليهم في الترتيب نشر ثقافة التكافل الاجتماعي بين سكان المجتمع المحلي عن طريق خطبة الجمعة " بنسبة(95.4٪) ، ويلي في الترتيب أيضاً "إنشاء مشروع إنتاجي كبير لتوظيف القادر على العمل من المستحقين" وذلك بنسبة (93.9٪) ، وجاء "تدريب المستحقين على حرف يدوية" بنسبة (87.8٪) ، ونستنتج من قراءة الجدول السابق أن هناك أدواراً تنموية عدة يمكن للجنة الزكاة القيام بها وكان على رأسها محو أمية مستحقي الزكاة ، حيث إن الأمية في حد ذاتها تعتبر السبب الأكبر وراء حالة العوز والفقر التي يقع فيها غالبية المستحقين ، فالتعليم يزيد من الكفاءة الإنتاجية للفرد ، و يمكن للجان توفير فرص عمل مناسبة للمستحقين من خلال تمليكهم أدوات الإنتاج الملائمة كي يتكسبوا منها أقواتهم ، كما فعل من قبل رسول الله (ﷺ) مع الأعرابي الذي جاءه يطلب مساعدة فأعطاه قادوماً وحبلاً ليحتطب به ويبيع الحطب بالسوق ليتمكن من توفير دخل ينفق به على أسرته ويغنيه عن السؤال ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (حسن منازع 1998م) [1] ، كذلك يمكن للجان الزكاة إقامة الندوات والدروس العلمية بمعونة الأئمة والخطباء لبث روح العمل والاعتماد على النفس لدى جموع المسلمين داخل المجتمع المحلي و حثهم على العمل وعدم التواكل على المنح والمساعدات التي تقلل من كرامة وعزة المسلمين ، وفي المقابل نشر روح التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع المسلم ، حيث إن الزكاة تركز على البعد الأخلاقي للتنمية فهي تساعد على نشر التعاون والمحبة بين المسلمين فيصبح مجتمعاً قوياً متماسكاً وهذه هي التنمية الحقيقية ، وهذا ما أشارت إليه

([1]) حسين على منازع: مرجع سبق ذكره.

دراسة (محمد عبدالعزيز ، 1987م) [1] ، ويمكن أيضاً للجنة الزكاة بمعاونة أهل الخير بالمجتمع المحلي من إقامة مشروع إنتاجي كبير يوفر فرص عمل متعددة للقادرين من مستحقي الزكاة فيندمجوا في الحياة العملية ويتكسبوا منه ، ويمكن أيضا للجنة الزكاة إقامة مركز لإكساب الحرف اليدوية لتمكين الفقراء من الحصول على فرص عمل ، وقد أقامته بعض اللجان بالفعل وأطلقت عليه مسمى أكاديمية التدريب الحرفي والمهني ، وهذا ما تم ذكره تعليقاً علي الجدول رقم (10).

ثم أخيرا جاء "إقامة مشروعات تنموية لخدمة المجتمع المحلي" بنسبة (81٪) ، وهناك إمكانية أيضاً أن تسهم لجنة الزكاة في إقامة المشروعات التنموية داخل المجتمع المحلي بمد شبكة المياه النقية أو مشروعات الصرف الصحي أو غير ذلك ، بما يعود على المجتمع بالمنفعة العامة كما ورد بالجدول رقم (13) .

خامساً:الجداول المتعلقة بالعوامل التي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي :

([1]) Mohammed Abdel Aziz: op cit.

جدول رقم (38)

يوضح العوامل المتصلة بلجنة الزكاة والتي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي. ن 45

م	العوامل المتصلة باللجنة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	ضعف التمويل الذي تحصل عليه اللجنة.	36	80	7	15.6	2	4.4	124	2.76	91.8	1
2	عدم الإعلان الجيد لدور اللجنة داخل المجتمع المحلي.	15	33.3	20	44.4	10	22.2	95	2.11	70.3	3
3	ضعف خبرات أعضاء اللجنة بشأن إقامة المشروعات التنموية.	7	15.6	19	42.2	19	42.2	78	1.73	57.7	9
4	عدم وضوح	3	6.7	28	62.2	14	31.1	79	1.76	58.5	8

م	العوامل المتصلة باللجنة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	الدور بشكل جيد لبعض أعضاء اللجنة.										
5	عدم كفاية عدد الأعضاء.	18	40	4	8.9	23	51.1	85	1.89	62.9	7
6	عدم انتظام اللجنة في اجتماعاتها الدورية.	11	24.4	25	55.6	9	20	92	2.04	68.1	4
7	ضعف المعلومات والبيانات المتاحة للجنة.	8	17.8	27	60	10	22.2	88	1.96	65.1	5
8	عدم التنسيق مع المنظمات الموجودة بالمجتمع المحلي.	32	71.1	11	24.4	2	4.4	120	2.67	88.8	2

م	العوامل المتصلة باللجنة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
9	عدم وجود آلية محددة لدراسة الحالات المستحقة من حيث المشروع المناسب لها.	10	22.2	22	48.9	13	28.9	87	1.93	64.4	6
10	اللجنة لا تستفيد من الخبراء في مجال عملها.	15	33.3	13	28.9	17	37.8	88	1.96	65.1	5م

المتوسط العام =20.8 درجة تحقق الجدول =2.08

النسبة التقديرية =69.3٪

يوضح الجدول السابق رقم(38) استجابات المبحوثين نحو العوامل المتصلة بلجنة الزكاة والتي تعوق دورها في تنمية المجتمع المحلي وجاء في الترتيب الأول عبارة "ضعف التمويل الذي تحصل عليه اللجنة " وذلك بنسبة (91.8٪) ، ويليها في الترتيب "عدم التنسيق مع المنظمات الموجودة بالمجتمع المحلي" بنسبة (88.8٪) ، ويليها في الترتيب "عدم الإعلان الجيد لدور اللجنة داخل المجتمع المحلي" بنسبة (70.3٪) ، ويستنتج من ذلك أن ضعف التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه لجان الزكاة ، وهذا ما أكدت

عليه نتائج الجدول رقم (35) ونتائج العديد من الدراسات مثل دراسة (علاء حجازي 2004 م) [1] ، ودراسة (عماد شلبي 2009م) [2] ، حيث إن مشروعات التنمية تعتمد في المقام الأول على التمويل ، ولكن يمكن تفادي هذا المعوق من خلال إتباع الوسائل التي أشار إليها المبحوثون من الأعضاء في الجدول رقم (36) لزيادة موارد اللجان ، ونجد أيضاً من المعوقات "عدم التنسيق بين لجان الزكاة والمؤسسات العاملة في نفس المجال" وهذا يتفق مع ما جاءت به نتائج دراسة (صلاح سامي ، 2006م) [3] ، فلابد من التنسيق مع هذه المؤسسات للاستفادة من دعمها المادي والفني لصالح إنجاح برامج ومشروعات لجان الزكاة ، وكذلك نجد عدم الإعلان الجيد عن دور اللجان من المعوقات التي تقلل من دور اللجان داخل المجتمع ، فهناك الكثير من أفراد المجتمع ممن يجهلون وجود هذه اللجان على أرض الواقع نتيجة عدم الإعلان عنها بالقنوات الفضائية أو عن طريق الإعلانات الورقية أو عن طريق أئمة المساجد ، في حين نجد الجمعيات الأهلية التي تعمل في نفس المجال تعمل جاهدة للإعلان عن نفسها بشكل جيد وواضح ، وقد يؤدي ذلك لزيادة مواردها وبالتالي زيادة قدرتها على العمل التنموي داخل المجتمعات .

ويلي ذلك من المعوقات في ترتيب الجدول "عدم انتظام اللجنة في اجتماعاتها الدورية" بنسبة (68.1٪) ، وتعليقاً على ذلك ومن خلال ملاحظات الدارس الميدانية وجد أن هناك بعض الأعضاء غير منتظمين في

([1]) علاء رشدي حجازي : مرجع سبق ذكره.

([2]) عماد الدين عبد الحي شلبي: مرجع سبق ذكره

([3]) صلاح محمد سامي : مرجع سبق ذكره .

حضـور الاجتماعـات الدوريـة الخاصـة باللجـان ممـا قـد يعـوق اتخـاذ بعـض القرارات الهامة وتعطيل العمل داخل اللجان .

كمـا جـاء بعـد ذلـك في الترتيـب بالجـدول عبـارة "ضـعف المعلومـات والبيانات المتاحـة للجنـة " و"اللجنـة لا تسـتفيد مـن الخبـراء في مجـال عملـها " بنسبة (65.1٪) لكليهما ، وجاءت عبارة "عـدم وجـود آليـة محـددة لدراسـة الحالات المستحقة مـن حيـث المشـروع المناسـب لهـا" بنسـبة (64.4٪) ، وهـذا يدلل على أهمية توفير المعلومة في عصرنا الحالي من خلال الوسائل الحديثة كشبكـة الانترنـت ، فمـن خلالهـا يمكـن الاطـلاع علـى أحـدث التجـارب التنموية لأكبر المؤسسـات الاجتماعيـة داخـل وخـارج المجتمـع بهـدف تطـوير أسلوب عمل اللجان ليتناسب مع متطلبات العصر، وهذا ما أوضحته دراسـة (كـلارك جريسـيس ، 1985م) [1] ، كمـا أن الاسـتفادة مـن الخـبراء المحلـيين يعـد مبـدأ مـن مبـادئ التنميـة المحليـة كمـا ذكـر "محمـد عبـدالفتاح" [2] حيـث إنـه قـد يعـين اللجنـة في اتخـاذ القـرارات الصـائبة في العديـد مـن أعمالهـا التنمويـة ، وبالنسـبة لعـدم وجـود آليـة محـددة لدراسـة الحالات قد يرجـع أيضـاً لعـدم الاسـتفادة مـن ذوي الخـبرة في مجـال البحـوث الاجتماعيـة ، كالأخصـائي الاجتمـاعي أو العـاملين بالوحـدات الضـمانية بالتضـامن الاجتمـاعي ، فلابـد مـن دمـج الخـبراء في فريـق العمـل باللجـان لتعظيم الاستفادة منهم وهذا يتفق مع ما جاءت بـه مقترحـات دراسـة (صـلاح سـامي ، 2006م) [3] .

([1]) Clark Gracec: op cit.

([2]) محمد عبدالفتاح محمد : مرجع سبق ذكره .

([3]) صلاح محمد سامي : مرجع سبق ذكره .

وقد جاء في نهاية الجدول" عدم كفاية عدد الأعضاء "وذلك بنسبة (62.9٪) ، و "عدم وضوح الدور بشكل جيد لبعض أعضاء" اللجنة بنسبة (58.5٪) ، وآخر عبارة في الترتيب كانت" ضعف خبرات أعضاء اللجنة بشأن إقامة المشروعات التنموية "وذلك بنسبة (57.7٪) ، بالنسبة للعدد الكافي لأعضاء اللجان يمكن القول أن هناك العديد من اللجان تتكون من سبعة أعضاء فقط ولكنها تعد من أنشط اللجان كما جاء بالجدول رقم (8) ، وقد يرجع ذلك لبعض المتغيرات الشخصية لهؤلاء الأعضاء ، كما أن عدم وضوح الدور للأعضاء وضعف خبرتهم جاءوا بأهمية نسبية ضعيفة نظراً لما يتمتع به أعضاء اللجان محل الدراسة من وعي تنموي وتراكم للخبرات في مجال العمل الاجتماعي.

جدول رقم (39)

يوضح العوامل المتصلة بالمجتمع المحلي والتي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي. ن 45

م	العوامل المتصلة بالمجتمع المحلي	الاستجابات: نعم ك	نعم ٪	إلى حد ما ك	إلى حد ما ٪	لا ك	لا ٪	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
1	زيادة أعداد المستحقين مقارنة بدخل اللجنة من أموال الزكاة.	28	62.2	11	24.4	6	13.3	112	2.49	82.9	3
2	ضعف مشاركة سكان المجتمع المحلي في أعمال اللجنة.	19	42.2	18	40	8	17.8	101	2.24	74.8	6
3	تشكك بعض سكان المجتمع المحلي في	8	17.8	34	75.6	3	6.7	95	2.11	70.3	9

م	العوامل المتصلة بالمجتمع المحلي	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	موضوعية توزيع خدمات اللجنة.										
4	مقاومة بعض أصحاب المصالح لأعمال اللجنة.	14	31.3	26	57.8	5	11.1	99	2.20	73.3	7
5	استيلاء الأوقاف على بعض من موارد اللجنة من خلال عملها بالمساجد.	4	8.9	11	24.4	30	66.7	64	1.42	47.4	10
6	عدم وجود متطوعين لإعانة اللجنة على جمع أموال الزكاة من المكلفين.	20	44.4	11	24.4	14	31.1	96	2.13	71.1	8
7	اهتمام المستحقين بالحصول على مساعدات فورية دون بذل مجهود في العمل لتنمية دخلهم.	34	75.6	9	20	2	4.4	122	2.71	90.3	1
8	قلة المهارات الحرفية لدى المستحقين من الفقراء والمساكين.	26	57.8	13	28.9	6	13.3	110	2.44	81.4	4
9	عدم وجود دراية كافية لدى المستحقين بكيفية إقامة مشروع صغير و إدارته.	22	48.9	17	37.8	6	13.3	106	2.36	78.5	5

م	العوامل المتصلة بالمجتمع المحلي	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
10	عدم التزام سكان المجتمع بتوجيه زكاتهم للجنة.	27	60	15	33.3	3	6.7	114	2.53	84.4	2

المتوسط العام =22.64 درجة تحقق الجدول =2.26

النسبة التقديرية =75.5٪

يوضح الجدول السابق رقم (39) استجابات المبحوثين نحو العوامل المتصلة بالمجتمع المحلي والتي تعوق قيام لجنة الزكاة بدورها في تنمية المجتمع المحلي وجاء في الترتيب الأول عبارة "اهتمام المستحقين بالحصول على مساعدات فورية دون بذل مجهود في العمل لتنمية دخلهم" وذلك بنسبة (90.3٪) ، ويليها في الترتيب "عدم التزام سكان المجتمع بتوجيه زكاتهم للجنة" بنسبة (84.4٪) ، ويليها في الترتيب" زيادة أعداد المستحقين مقارنة بدخل اللجنة من أموال الزكاة" بنسبة (82.9٪) ، ويليها في الترتيب أيضاً" قلة المهارات الحرفية لدى المستحقين من الفقراء والمساكين" بنسبة (81.4٪) ، و"عدم وجود دراية كافية لدى المستحقين بكيفية إقامة مشروع صغير وإدارته" بنسبة (78.5٪) ، ومن هنا يتضح أنَ المعوقات التي تحد من دور اللجان في القيام بدورها التنموي هي السلبية والإتكالية التي يتصف بها معظم مستحقي الزكاة ، لرغبتهم الدائمة في الحصول على الأموال بشكل مباشر دون بذل مجهود في العمل وهذا ما يرفضه الدين الإسلامي ، حيث إنه يحث على العمل وينهى عن التكاسل والتسول ، لذا ينبغي توضيح مثل هذه الأمور للعامة من فقراء المجتمع المحلي من خلال خطبة الجمعة والدروس الدينية بالمساجد ، ونجد أيضاً من المعوقات زيادة

أعداد المستحقين وقد يرجع ذلك لما تم ذكره سلفاً من تكاسل الفقراء وعدم سعيهم لإيجاد فرصة عمل ملائمة وهنا يبرز الدور التنموي للجان الزكاة من خلال مدهم بأدوات الإنتاج أو إقامة مشروعات كبرى تستوعب هؤلاء العاطلين من الفقراء ، ونجد أيضاً من المعوقات التي ذكرها المبحوثون من أعضاء اللجان هي قلة المهارات الحرفية لدى المستحقين مما قد يعوق حصولهم على فرصة عمل ، ويمكن للجان الزكاة التصدي لمثل هذا المعوق من خلال إلحاق الفقراء أو أبنائهم ممن يرغبون في تعلم حرفة من الحرف اليدوية بالأماكن المخصصة لثقل المهارات الحرفية كمراكز التكوين المهني أو مراكز التدريب الحرفي المنتشرة بعموم الجمهورية حتى يتمكنوا من كسب العيش وزيادة الدخل ، وهذا ما أوصت به دراسة (كلارك جريسيس ، 1985) [1].

وجاء بعد ذلك" ضعف مشاركة سكان المجتمع المحلي في أعمال اللجنة" بنسبة (74.8٪) ، و"عدم وجود متطوعين لإعانة اللجنة على جمع أموال الزكاة من المكلفين" والتي جاءت بنسبة (71.1٪) ، وهذا يدلل على أهمية المشاركة المجتمعية ، حيث إنها تمثل قلب التنمية فلابد من تنشيطها وجذب المتطوعين للمشاركة في جميع أعمال اللجان فالمورد البشري يعد أهم الموارد التي يمكن أن تمتلكه لجنة الزكاة .

في حين جاء في نهاية الترتيب عبارة "استيلاء الأوقاف على بعض من موارد اللجنة من خلال عملها بالمساجد " ذلك بنسبة (47.4٪) ، وقد يرجع ذلك لكون غالبية اللجان تضم في عضويتها إماماً وخطيباً مما قد يعمل على إحداث التنسيق المطلوب بين لجنة الزكاة وإدارة المسجد .

---

(1) Clark Gracec: op cit.

جدول رقم (40)

يوضح العوامل المتصلة ببنك ناصر والتي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي. ن 45

م	العوامل المتصلة ببنك ناصر	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
1	ضعف متابعة أعمال اللجان من قبل البنك.	25	55.6	9	20	11	24.4	104	2.31	77.0	7
2	قلة عدد العاملين بالبنك والمختصين بأعمال الزكاة.	28	62.2	17	37.8	-	-	118	2.62	87.4	3
3	قلة خبرة العاملين بالبنك في مجال الزكاة.	7	15.6	20	44.4	18	40	79	1.76	58.5	9
4	عدم الإعلان الجيد من قبل البنك لدور لجانه المنتشرة بالمجتمع المصري.	29	64.4	12	26.7	4	8.9	115	2.56	85.1	5
5	زيادة أعداد اللجان الزكاوية بالمقارنة	29	64.4	9	20	7	15.6	112	2.49	82.9	6

م	العوامل المتصلة ببنك ناصر	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	بالعاملين بالإدارة العامة للزكاة على مستوى الجمهورية.										
6	مسئول الزكاة بالبنك ليس متفرغ لمتابعة اللجان فقط.	31	68.9	9	20	5	11.1	116	2.58	85.9	4
7	عدم اهتمام البنك بإعداد دورات تدريبية لأعضاء اللجان عند ممارستهم لمهامهم.	36	80	7	15.6	2	4.4	124	2.76	91.8	2
8	ضعف المساندة المالية من قبل البنك لبرامج ومشروعات اللجان.	24	53.3	19	42.2	2	4.4	112	2.49	82.9	6م
9	عدم التنسيق بين البنك ووزارة الأوقاف المسئولة عن المساجد وإدارتها.	35	77.8	10	22.2	-	-	125	2.78	92.5	1

م	العوامل المتصلة ببنك ناصر	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
10	عدم مد البنك اللجان بنماذج لبعض المشروعات الصغيرة ودراسة جدوى لها.	15	33.3	22	48.9	8	17.8	97	2.16	71.8	8

المتوسط العام =24.48 درجة تحقق الجدول =2.44

النسبة التقديرية =81.6٪

يوضح الجدول السابق رقم (40) استجابات المبحوثين نحو العوامل المتصلة ببنك ناصر الاجتماعي والتي تعوق قيام لجنة الزكاة بدورها في تنمية المجتمع المحلي وجاء في الترتيب الأول عبارة "عدم التنسيق بين البنك ووزارة الأوقاف المسئولة عن المساجد وإدارتها" وذلك بنسبة (92.5٪) ، وفي الترتيب الثاني "عدم اهتمام البنك بإعداد دورات تدريبية لأعضاء اللجان عند ممارستهم لمهامهم" بنسبة (91.8٪) ، وفي الترتيب الثالث "قلة عدد العاملين بالبنك والمختصين بأعمال الزكاة" بنسبة (87.4٪) ، وجاء في الترتيب الرابع "مسئول الزكاة بالبنك ليس متفرغ لمتابعة اللجان فقط" بنسبة (85.9٪) ، ويليها في الترتيب جاء" عدم الإعلان الجيد من قبل البنك لدور لجانه المنتشرة بالمجتمع المصري" بنسبة (85.1٪) ، ويستدل من ذلك أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من الدور التنموي للجان الزكاة راجعة لبنك ناصر الاجتماعي الذي تنتمي إليه هذه اللجان إدارياً ورقابياً ومن أهم هذه المعوقات ، تقصير البنك وإدارته في إحداث تنسيق رسمي بين

لجان الزكاة ووزارة الأوقاف المسئولة عن المساجد التي تعمل اللجان من داخلها ، مما يتسبب ذلك أحياناً في حدوث بعض التضارب بين مجلس إدارة المسجد ومجلس إدارة لجنة الزكاة فيؤثر ذلك على دور اللجان التنموي بشكل كبير ، كما أن هناك قصور من قبل البنك في إعداد دورات تدريبية لرفع الكفاءة الإدارية والعملية للجان الزكاة ، وهذا ما أقرته نتائج الجدول رقم (28) ، وكذلك قلة أعداد العاملين بالبنك المسئولين عن متابعة أعمال اللجان بالمقارنة بأعداد اللجان ، فنجد بمحافظة كفر الشيخ على سبيل المثال يوجد بها نحو (300) لجنة زكاة في حين أن المسئول عن متابعة إداريات وماليات هذه اللجان من قبل بنك ناصر الاجتماعي موظف (واحد) فقط يتابع أعمال اللجان إلى جانب بعض الأعمال الخاصة بالبنك ، وهذا يظهر مدا القصور الواضح في متابعة أعمال لجان الزكاة من قبل بنك ناصر أو الإدارة العامة للزكاة ، كما أن البنك والإدارة العامة للزكاة بالفرع الرئيسي للبنك لم تهتم بتبني برنامج إعلاني يبث في جميع القنوات الأرضية والفضائية للتعريف بلجانها الفرعية وأهمية دورها داخل المجتمعات المحلية كما هو حال العديد من المؤسسات الاجتماعية الأهلية التي تسوق لمشروعاتها الاجتماعية وبالتالي تحصل على تبرعات كبيرة من جموع المشاهدين .

كما جاء في الترتيب السادس"ضعف المساندة المالية من قبل البنك لبرامج ومشروعات اللجان " وجاء بنسبة (82.9٪) ، وفي الترتيب السابع "ضعف متابعة أعمال اللجان من قبل البنك " بنسبة (77٪) ، ويليهم "عدم مد البنك اللجان بنماذج لبعض المشروعات الصغيرة ودراسة جدوى لها" بنسبة (71.8٪) ، وهذا يدلل على ضعف الدعم المادي والفني الذي تقدمه الإدارة العامة للزكاة وقد يرجع ذلك لضعف مواردها المالية التي تعينها

على القيام بالدور المطلوب تجاه لجانها المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية ، وهذا ما أكدت عليه الزيارات الاستطلاعية التي قام بها الدارس في بداية دراسته ، وهناك أيضا بيانات تدلل على الوضع المالي للإدارة العامة للزكاة في مصر انظر ملحق رقم (?).

وقد جاء في نهاية الترتيب عبارة " قلة خبرة العاملين بالبنك في مجال الزكاة "وذلك بنسبة (58.5٪) ، حيث إن الموظف المختص يكتسب الخبرة من خلال تعاملاته مع مئات اللجان ولكن الفيصل هنا ليست الخبرة ولكن نطاق التمكن ، فكيف يتمكن بمفرده من متابعة وتوجيه هذا العدد الكبير من اللجان.

سادساً :الجداول المتعلقة بمقترحات تفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

جدول رقم (41)

يوضح المقترحات الخاصة بلجنة الزكاة لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي. ن 45

م	المقترحات الخاصة باللجنة	الاستجابات: نعم ك	نعم ٪	إلى حد ما ك	إلى حد ما ٪	لا ك	لا ٪	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
1	الاعتماد على نظم الاتصالات والمعلومات الحديثة في إدارة أعمال اللجنة.	35	77.8	10	22.2	-	-	125	2.78	92.5	2
2	الإعلان الجيد عن دور	40	88.9	5	11.1	-	-	130	2.89	96.2	1

م	المقترحات الخاصة باللجنة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	اللجنة من خلال وسائل الدعاية المختلفة.										
3	التنسيق بين اللجان الموجودة بالمجتمع المحلي.	37	82.2	6	13.3	2	4.4	125	2.78	92.5	2م
4	التنسيق بين اللجنة والمؤسسات المجتمعية المحيطة بها.	37	82.2	6	13.3	2	4.4	125	2.78	92.5	2م
5	استحداث مصادر تمويلية جديدة للجنة.	35	77.8	10	22.2	-	-	125	2.78	92.5	2م
	الاستعانة بالكوادر الإدارية بالمجتمع المحلي لتنظيم عمل اللجنة.	20	44.4	25	55.6	-	-	110	2.44	81.4	5
7	إنشاء قاعدة معلوماتية لتصنيف المستحقين حسب الحاجة.	35	77.8	10	22.2	-	-	125	2.78	92.5	2م

م	المقترحات الخاصة باللجنة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
8	مد المستحقين بأدوات الإنتاج المناسبة لتنمية الاعتماد على النفس.	37	82.2	4	8.9	4	8.9	123	2.73	91.1	3
9	إنشاء مركز تدريب مهني تابع للجنة الزكاة.	27	60	14	31.1	4	8.9	113	2.51	83.7	4
10	إقامة مشروعات استثمارية لزيادة موارد اللجنة.	35	77.8	8	17.8	2	4.4	123	2.73	91.1	3م

المتوسط العام =27.2 درجة تحقق الجدول =2.72 النسبة التقديرية =90.66٪

يوضح الجدول السابق رقم (41) استجابات المبحوثين نحو المقترحات الخاصة بلجنة الزكاة لتفعيل دورها في تنمية المجتمع المحلي وجاء في الترتيب الأول عبارة "لإعلان الجيد عن دور اللجنة من خلال وسائل الدعاية المختلفة " وذلك بنسبة (96.2٪) ، ويليها في الترتيب جاءت عبارة "الاعتماد على نظم الاتصالات والمعلومات الحديثة في إدارة أعمال اللجنة "، وفي نفس الترتيب جاءت عبارة " التنسيق بين اللجان الموجودة بالمجتمع المحلي "، وعبارة " التنسيق بين اللجنة والمؤسسات المجتمعية المحيطة بها "، وكذلك" استحداث مصادر تمويلية جديدة للجنة "وذلك بنسبة (92.5٪) لكلٍ منها ،

ومن خلال استقراء نتائج هذا الجدول يمكن استخلاص مجموعة من المقترحات الهامة المرتبطة باللجان نفسها التي قد تعمل على تفعيل دورها في تنمية المجتمع المحلي ، وهي كالتالي ضرورة الإعلان الجيد عن لجان الزكاة ومقرها وطريقة عملها والأهداف التي تسعى لتحقيقها داخل المجتمع المحلي ، وذلك بإتباع طرق عدة للدعاية سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مشاهدة أو عن طريق أئمة المساجد من خلال الخطب والدروس العلمية ، وهناك مقترحات أخرى لا تقل عنها في الأهمية وهي الاعتماد على التقنية الحديثة في أعمال اللجان لضمان الحصول على المعلومات بسهولة ويسر وتخزينها بشكل جيد وآمن وتنظيم البيانات والمعلومات الخاصة باللجنة واستدعائها بسهولة عند الحاجة ، وضرورة التنسيق بين اللجان العاملة في نفس المجال الجغرافي على الأقل لتبادل الخبرة فيما بينها وتقديم يد العون والمساعدة لبعضهم البعض عند الحاجة ، ومنع ازدواج تقديم المساعدات للمحتالين من طالبي المساعدة وهذا ما اقترحته دراسة(عماد الدين شلبي 2009م) [1]

وجاء بعد ذلك في الترتيب مقترح "إنشاء مركز تدريب مهني تابع للجنة الزكاة" بنسبة (83.7٪) ، حيث يمكن إنشاء مركز للتدريب على حرف المهنية لصالح الفقراء والمستحقين على مستوى كل محافظة يعطي فرصة لكل لجنة زكاة من تحويل بعض الحالات إليها .

و كانت آخر عبارة في استجابات المبحوثين من حيث الترتيب والنسبة التقديرية هي "الاستعانة بالكوادر الإدارية بالمجتمع المحلي لتنظيم عمل اللجنة" وذلك بنسبة (81.4٪) ، وقد يدلل ذلك على وجود أعضاء باللجان

([1]) عماد الدين عبد الحي شلبي: مرجع سبق ذكره.

على دراية كافية بالأمور الإدارية والتنظيمية ولهم خبرة طويلة في العمل الاجتماعي.

جدول رقم (42)

يوضح المقترحات الخاصة بالمجتمع المحلي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع ن 45

م	المقترحات الخاصة بالمجتمع المحلي	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
1	تدعيم منظمات المجتمع الرسمية لأنشطة اللجنة.	33	73.3	12	26.7	-	-	123	2.73	91.1	5
2	مساندة الجمعيات الأهلية للجنة بما لديها من خبرة في المجال التنموي .	31	68.9	10	22.2	4	8.9	117	2.60	86.6	6
3	زيادة عدد المتطوعين من سكان المجتمع المحلي المشاركين في تنفيذ أنشطة اللجنة	36	80	7	15.6	2	4.4	124	2.76	91.8	4
4	اهتمام القيادات	26	57.8	17	37.8	2	4.4	114	2.53	84.4	8

م	المقترحات الخاصة بالمجتمع المحلي	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	المحلية بحضور اجتماعات اللجنة.										
5	توجيه رجال الأعمال تبرعاتهم التي تخصم من وعائهم الضريبي إلى لجنة الزكاة.	39	86.7	6	13.3	-	-	129	2.87	95.5	2
6	حث خطباء المساجد جمهور المزكين على توجيه زكاتهم للجان .	43	95.6	2	4.4	-	-	133	2.96	98.5	1
-	انتشار الندوات المعرفة بلجان الزكاة وأنشطتها داخل المجتمع المحلي.	26	57.8	19	42.2	-	-	116	2.58	85.9	7
8	زيادة مشاركة المواطنين في جميع أعمال اللجنة.	37	82.2	7	15.6	1	2.2	126	2.80	93.3	3
9	اندماج شباب المجتمع	30	66.7	13	28.9	2	4.4	118	2.62	84.0	9

م	المقترحات الخاصة بالمجتمع المحلي	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية ٪	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
	المحلي في برامج وأنشطة اللجنة										
10	التحاق المستحقين بمراكز للتدريب قبل الحصول على وسيلة الإنتاج الملائمة.	28	62.2	10	22.2	7	15.6	111	2.47	82.2	10

المتوسط العام =26.91 درجة تحقق الجدول =2.69

النسبة التقديرية =89.7٪

يوضح الجدول السابق رقم (42) استجابات المبحوثين نحو المقترحات الخاصة بالمجتمع المحلي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي وجاء في الترتيب الأول عبارة "حث خطباء المساجد جمهور المزكين على توجيه زكاتهم للجان" وذلك بنسبة (98.5٪) ، ويليها في الترتيب الثاني جاءت عبارة "توجيه رجال الأعمال تبرعاتهم التي تخصم من وعائهم الضريبي إلى لجنة الزكاة" بنسبة (95.5٪) ، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة زيادة مشاركة المواطنين في جميع أعمال اللجنة بنسبة (93.3٪) ، ويليها في الترتيب الرابع "زيادة عدد المتطوعين من سكان المجتمع المحلي المشاركين في تنفيذ أنشطة اللجنة" بنسبة (91.8٪) ، ثم في الترتيب الخامس جاء تدعيم منظمات المجتمع الرسمية لأنشطة اللجنة بنسبة(91.1٪) ، وفي المرتبة السادسة "مساندة الجمعيات الأهلية للجنة بما

لديها من خبرة في المجال التنموي" بنسبة (86.6٪) ، ومن نتائج الجدول السابق نجد أن هناك ضرورة لتكوين رأي عام واسع النطاق بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمعات المحلية بهدف دعم هذه اللجان ، بما يزيد من المشاركة الشعبية في جميع أعمالها ، وهذا يتفق مع دراسة (خالد أحمد إسحاق ، 2003م) [1] ، وذلك من خلال أئمة المساجد وحثهم لجمهور المزكين على توجيه أموال الزكاة للجان سواء كانوا رجال أعمال أو غير ذلك من أفراد المجتمع ، وكذلك حث شباب المجتمع على التطوع لمساندة اللجان في إتمام أعمالها حتى يصبح لهذه اللجان كيان قوي يستطيع تحقيق التنمية المرجوة داخل المجتمع المحلي ، وكذلك ضرورة التنسيق مع المنظمات المجتمعية سواء الرسمية منها أو الأهلية لتدعيم برامج ومشروعات اللجنة التنموية ، وهذا يتفق مع مقترحات دراسة (صلاح سامي، 2006م) [2].

وآخر عبارة جاءت في الترتيب كانت "التحاق المستحقين بمراكز للتدريب قبل الحصول على وسيلة الإنتاج الملائمة" وذلك بنسبة (82.2٪) ، ويمكن التعليق هنا بأن التدريب هام ولكن قد يكون غير واقعي حيث إن وسائل الإنتاج المختلفة لا تتطلب التدريب عليها ولكن التدريب يكون مثمراً لأبناء تلك الأسر الفقيرة لاكتساب مهارات حرفية جديدة تمكنه من الحصول على فرصة عمل.

([1]) Khaled Ahmed Ishaq: op cit..

([2]) صلاح سامي: مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (43)

يوضح المقترحات الخاصة ببنك ناصر لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي. ن 45

م	المقترحات الخاصة ببنك ناصر	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	المتابعة الجيدة لأعمال اللجان من قبل البنك.	21	46.7	24	53.3	-	-	111	2.47	82.2	9
2	إنشاء إدارة كاملة للزكاة في كل فرع من فروع البنك بالمحافظات.	41	91.1	4	8.9	-	-	131	2.91	97	1
3	الإعلان الجيد عن أجهزة البنك و أنشطته في مجال الزكاة من خلال القنوات الفضائية .	39	86.7	2	4.4	4	8.9	125	2.78	92.5	5
4	زيادة أعداد العاملين بالإدارة العامة للزكاة بما يتناسب وعدد اللجان الزكاوية المنتشرة على مستوى الجمهورية.	40	88.9	5	11.1	-	-	130	2.89	96.2	2
5	إقامة دورات تدريبية لأعضاء اللجان بصفة دورية لرفع كفاءتهم في العمل.	32	71.1	8	17.8	5	11.1	117	2.60	86.6	8

م	المقترحات الخاصة ببنك ناصر	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
6	التنسيق بين البنك والمنظمات العاملة في مجال الرعاية والتنمية بما يخدم أهداف اللجنة	30	66.7	15	33.3	-	-	120	2.67	88.8	7
7	إنشاء مركز تدريب حرفي تابع للبنك في كل محافظة لتنمية قدرات المستحقين على العمل.	37	82.2	8	17.8	-	-	127	2.82	94	3
8	التنسيق الجيد بين البنك ووزارة الأوقاف المسئولة عن إدارة المساجد.	37	82.2	2	4.4	6	13.3	121	2.69	89.6	6
9	مناشدة الشركات الكبرى بالدولة لتوجيه جزء من أرباحها لزيادة حصيلة الزكاة بالبنك.	39	86.7	4	8.9	2	4.4	127	2.82	94	3م
10	تزويد اللجان بنماذج لبعض المشروعات الصغيرة ودراسة جدوى لها.	36	80	9	20	-	-	126	2.80	93.3	4

المتوسط العام =27.44 درجة تحقق الجدول =2.74

النسبة التقديرية =91.5%

يوضح الجدول السابق رقم (43)استجابات المبحوثين نحو المقترحات الخاصة ببنك ناصر الاجتماعي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي وجاء في الترتيب الأول عبارة "إنشاء إدارة كاملة للزكاة في كل فرع من فروع البنك بالمحافظات" وذلك بنسبة (97٪) ، ويليها في الترتيب جاءت "عبارة زيادة أعداد العاملين بالإدارة العامة للزكاة بما يتناسب وعدد اللجان الزكاوية المنتشرة على مستوى الجمهورية " بنسبة (96.2٪) ، ويليها في الترتيب جاءت عبارة "إنشاء مركز تدريب حرفي تابع للبنك في كل محافظة لتنمية قدرات المستحقين على العمل" وعبارة "مناشدة الشركات الكبرى بالدولة لتوجيه جزء من أرباحها لزيادة حصيلة الزكاة بالبنك" بنسبة (94٪) ، ويتبين من قراءة الجدول السابق أن هناك ضرورة لإنشاء مؤسسات للزكاة على المستويات المجتمعية المختلفة داخل مصر تعمل على إدارة وتوجيه اللجان الفرعية بشكل أكثر فاعلية وتقديم يد العون والمساعدة لها عند الحاجة ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (نبيل محمد صادق 1995م) [1] ، وكذلك هناك ضرورة لمناشدة الشركات الكبرى بالدولة من قبل بنك ناصر الاجتماعي بضرورة توجيه نسبة من أرباحها لصالح لجان الزكاة لتدعيم موقفها المادي وزيادة قدرتها على إقامة المشروعات التنموية التي يحتاجها المجتمع المحلي التي تعمل به ، على أن تخصم هذه النسبة من الوعاء الضريبي لهذه الشركات ، وكذلك ضرورة التنسيق الجيد بين اللجان وبعضها البعض وبينها وبين المنظمات

([1]) نبيل محمد صادق: الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية ، مرجع سبق ذكره.

العاملـة في نفس المجـال ، وهـذا مـا دعـت إليـه دراسـة (صـلاح سـامي 2006م)[1] ، ودراسة (عماد شلبي 2009م)[2].

وجاء أيضاً في الترتيب الرابع " تزويد اللجان بنماذج لبعض المشروعات الصغيرة ودراسة جدوى لها" وذلك بنسبة (93.3٪) ، ويليها "الإعلان الجيد عن أجهزة البنك و أنشطته في مجال الزكاة من خلال القنوات الفضائية " بنسبة (92.5٪) ، وفي المرتبة السادسة "التنسيق الجيد بين البنك ووزارة الأوقاف المسئولة عن إدارة المساجد "بنسبة (89.6٪) ، ويليها "التنسيق بين البنك والمنظمات العاملة في مجال الرعاية والتنمية بما يخدم أهداف اللجنة" بنسبة (88.8٪) ، ويمكن التعليق هنا بأن وجود دليل عمل للجان يحوي نماذج لبعض المشروعات التنموية التي يمكن إقامتها بالمجتمع المحلي من الأمور الهامة والتي تداركته الإدارة بالفعل وعملت على نشرها في الآونة الأخيرة على جميع فروعها بالمحافظات لتكون دليل للعمل داخل اللجان ، أما بالنسبة للإعلان في القنوات المختلفة لزيادة التعريف باللجان ودورها فيمكن أن يتأتى ذلك من خلال التنسيق مع وزارة الإعلام ليكون شرطاً من شروط ترخيص القنوات الفضائية أو يخصم من وعائها الضريبي ، كما أن التنسيق مع وزارة الأوقاف مهم وليس من الصعب تنفيذه ، حيث إن مفتي الجمهورية ممثلاً عن الأوقاف كعضو أساسي في اللجنة العليا للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي ، انظر لائحة الزكاة (2002م) ملحق رقم(3).

وآخر عبارة في الترتيب كانت "المتابعة الجيدة لأعمال اللجان من قبل البنك "وذلك بنسبة (82.2٪) ، حيث إن لجان الزكاة تحتاج إلى الدعم

---

(1) صلاح محمد سامي : مرجع سبق ذكره .

(2) عماد الدين عبد الحي شلبي: مرجع سبق ذكره.

الفني والمادي أكثر من المتابعة والرقابة حيث إن الرقابة الأكبر عليها تكون من أهالي المجتمع المحلي وكبار المزكين.

ثانياً: جداول الدراسة الميدانية المتعلقة بفرضيات الدراسة:

جدول رقم (44)

يوضح الدلالة الإحصائية بين فئات السن للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي. ن 45

	السن / اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي	أقل من 40 سنة	من 40 سنة-	من 50 سنة -	60 سنة فأكثر
1	أعتقد أن الأمور الشرعية تبيح للجان الزكاة القيام بهذا الدور التنموي.	5	17	18	5
2	أظن أن لجنة الزكاة قادرة بمواردها على القيام بهذا الدور داخل مجتمعاتها المحلية.	3	10	6	5
3	أحسب أن اللوائح المنظمة للجنة الزكاة تستهدف تحويل الطاقة المعطلة إلى طاقة منتجة داخل المجتمع المحلي.	5	5	16	3
4	أرى أن قيام اللجنة بأنشطة تنموية يؤدي إلى زيادة ثقة الممولين بها.	5	6	11	5
5	بالدور التنموي للجنة يمكن تقليص أعداد المستحقين لأموال الزكاة.	2	16	5	5
6	يمكن أن توفر لجنة الزكاة تمويلاً دائماً ومستقراً لبعض البرامج والمشروعات التنموية.	5	5	18	5
7	يمكن بالتنمية تحويل بعض المستحقين إلى ممولين للزكاة.	5	15	6	5

	السن / اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي	أقل من 40 سنة	من 40 سنة-	من 50 سنة -	60 سنة فأكثر
8	لجنة الزكاة تكتسب مكانة دينية لدى جموع المسلمين مما يدعم دورها داخل المجتمع المحلي	3	11	16	2
9	الشريعة الإسلامية تحث على العمل وتنهى عن التواكل.	5	9	5	5
10	بالدور التنموي للجنة الزكاة يمكن تحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة.	5	17	6	5
	المجموع	43	111	107	45

كا2 الجدولية = 40.10 كا2 المحسوبة =41.65 د.ح = 27 درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق رقم (44) أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل على أن متغير السن مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

ونستنتج من ذلك أن استجابات الأعضاء نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي قد اختلفت حسب الفئة العمرية ، فمن يقعون في الفئة العمرية "من 40 – " والفئة العمرية "من 50- " يكون حماسهم لتحقيق هذا الدور أكبر ،من فئة السن "60 فأكثر" ، وقد يرجع ذلك لكون الفئتين الأولى والثانية في مرحلة النضج والحيوية والعطاء أيضاً ، حيث لديهم القوة البدنية التي تعينهم على بذل الجهد وتحمل المسئولية ، فالعمل التنموي للجان الزكاة يتطلب إقامة مشروعات تنموية والسعي الدائم

لتحسين مستوى معيشة المستحقين من خلال توفير فرص عمل لهم والعمل على تنمية قدراتهم ومهاراتهم ، وكل ذلك يستلزم جهداً كبيراً .

كما أن هذه الفئة قد تتوفر لديها الخبرة التي تعينها في اتخاذ القرارات الصائبة نتيجة سنوات الخبرة التي مرت بها في مسيرتها العملية ؛ وهذا قد يختلف عنه في فئة السن" أقل من 40 سنة" حيث إن الخبرة لم تتكون بعد بالشكل المطلوب ، كما أنها مرحلة بناء فقد ينشغل بأموره الشخصية أكثر من اهتمامه بمشكلات المستحقين وطموحاتهم .

أما اتجاهات من يزيد عمرهم عن"60 سنة" فقد تختلف من حيث النشاط والطموح ، وقد يرجع ذلك لتقدم السن ووصولهم لسن المعاش ، فقد يميلون أكثر إلى توزيع الزكاة في صورة أموال تجنباً لضياعها عند إقامة مشروع أو تمليك أداة إنتاج للمستحق لأن هذا في حد ذاته يحتاج متابعة جيدة من قبل أعضاء لجنة الزكاة .

وبالنظر لنتائج الجدول رقم (18) نجد أن الفئة العمرية "40- " و فئة "50- " أكثر الفئات مشاركة في اللجان محل الدراسة ، حيث جاءتا في المراتب الأولى للجدول من نسبة أعضاء اللجان النشطة في مجال تنمية المجتمع المحلي ممن وقع عليها اختيار الدراسة الراهنة .

جدول رقم (45)

يوضح الدلالة الإحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي. ن45

	الحالة الاجتماعية / اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي	أعزب	متزوج ويعول	متزوج ولا يعول	أرمل
1	أعتقد أن الأمور الشرعية تبيح للجان الزكاة القيام بهذا الدور التنموي.	4	33	5	3
2	أظن أن لجنة الزكاة قادرة بمواردها على القيام بهذا الدور داخل مجتمعاتها المحلية.	3	33	5	3
3	أحسب أن اللوائح المنظمة للجنة الزكاة تستهدف تحويل الطاقة المعطلة إلى طاقة منتجة داخل المجتمع المحلي.	4	33	3	2
4	أرى أن قيام اللجنة بأنشطة تنموية يؤدي إلى زيادة ثقة الممولين بها.	4	31	5	3
5	بالدور التنموي للجنة يمكن تقليص أعداد المستحقين لأموال الزكاة.	2	32	2	3
6	يمكن أن توفر لجنة الزكاة تمويلاً دائماً ومستقراً لبعض البرامج والمشروعات التنموية.	4	31	5	3
7	يمكن بالتنمية تحويل بعض المستحقين إلى ممولين للزكاة.	4	32	5	2
8	لجنة الزكاة تكتسب مكانة دينية لدى جموع المسلمين مما يدعم دورها داخل المجتمع المحلي	4	5	5	3

	اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي / الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج ويعول	متزوج ولا يعول	أرمل
9	الشـريعة الإسـلامية تحـث علـى العمـل وتنهـى عـن التواكل.	2	3	3	2
10	بالدور التنموي للجنة الزكاة يمكن تحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة.	4	4	5	3
	المجموع	35	237	43	27

كا2 الجدولية = 40.10 كا2 المحسوبة =42.90 د.ح = 27 درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق رقم(45) أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل على أن متغير الحالة الاجتماعية مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

ونستنتج من ذلك أن استجابات الأعضاء نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي قد اختلفت حسب الحالة الاجتماعية ، فنجد اتجاهات الأعضاء من فئة "أعزب" أو فئة " أرمل " تختلف عن اتجاهات فئة "متزوج ويعول " ، وقد يعود ذلك لما تشعر به هذه الفئة (الأخيرة) من استقرار أسري واجتماعي قد يعطيها الفرصة والدفعة للمشاركة في تنمية المجتمع الذي تنتمي إلية بهدف العمل على نقل المجتمع من وضع إلى وضع أفضل منه بما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع بأسره ، كما أن المتزوجين أكثر إحساسا بالمتطلبات الحياتية المتزايدة والتي تمثل عبئاً كبيراً على الأسر بصفة عامة

وأسـر الفقـراء والمسـاكين مـن مسـتحقي أمـوال الزكـاة بصـفة خاصـة ، فيكونون أكثـر حرصاً على تقديم يد العـون والمساعدة لهذه الفئات عـن طريق تنمية مؤسساتهم حتى تكون فاعلـة في تغيير حالـة العـوز التـي تتملـك بالفقراء والمساكين وذلك عن طريق الـدور التنمـوي لهذه المؤسسـات (لجـان الزكاة) الذي ينتج عنها تمكين هـؤلاء المستحقين مـن الخـروج الـدائم مـن دائرة الفقر.

ومـن خـلال الاطـلاع علـى نتـائج الجـدول رقـم (19) نجـد أن إقبـال فئـة "متزوج ويعـول " علـى المشـاركة في الانضـمام إلى لجـان الزكـاة النشـطة في مجال التنمية أكبر من إقبـال فئـة "أعـزب " أو فئـة "أرمـل" وهـذا مـا تظهـره النسب المئوية بالجدول .

جدول رقم (46)

يوضح الدلالة الإحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ن 45

	الحالة التعليمية / اتجاهات الأعضاء نحو اهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي	مؤهل دون المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل عال	دراسات عليا
1	أعتقد أن الأمور الشرعية تبيح للجان الزكاة القيام بهذا الدور التنموي.	4	9	22	10
2	أظن أن لجنة الزكاة قادرة بمواردها على القيام بهذا الدور داخل مجتمعاتها المحلية.	4	3	21	10
3	أحسب أن اللوائح المنظمة للجنة الزكاة تستهدف تحويل الطاقة المعطلة إلى طاقة منتجة داخل المجتمع المحلي.	3	3	22	9

	الحالة التعليمية / اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي	مؤهل دون المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل عال	دراسات عليا
4	أرى أن قيام اللجنة بأنشطة تنموية يؤدي إلى زيادة ثقة المولين بها.	4	8	5	9
5	بالدور التنموي للجنة يمكن تقليص أعداد المستحقين لأموال الزكاة.	4	9	22	10
6	يمكن أن توفر لجنة الزكاة تمويل دائم ومستقر لبعض البرامج والمشروعات التنموية.	2	5	4	9
7	يمكن بالتنمية تحويل بعض المستحقين إلى ممولين للزكاة.	4	8	22	10
8	لجنة الزكاة تكتسب مكانة دينية لدى جموع المسلمين مما يدعم دورها داخل المجتمع المحلي	4	3	3	9
9	الشريعة الإسلامية تحث على العمل وتنهى عن التواكل.	4	4	19	5
10	بالدور التنموي للجنة الزكاة يمكن تحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة.	3	5	21	3
المجموع		36	57	161	84

كا2 الجدولية = 40.10 كا2 المحسوبة =42.00 د ح

= 27 درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق رقم(46) أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل

على أن متغير الحالة التعليمية مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

يستنتج من ذلك أن استجابات الأعضاء نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي قد اختلفت حسب الحالة التعليمية ، وقد يرجع ذلك لاختلاف المستوى العلمي بين الأعضاء ، فالجامعيين منهم أو الذين حصلوا على تعليم عالٍ هم الأكثر إقبالاً على الانضمام إلى لجان الزكاة محل الدراسة وهذا ما بينه الجدول رقم (20) ، وقد يرجع ذلك لإدراكهم الجيد لمعنى التنمية وثمارها التي قد تعود على الفقراء خاصة والمجتمع بشكل عام ، لذا يكون اهتمامهم بتحقيق التنمية المحلية داخل مجتمعهم من خلال لجان الزكاة التي ينتمون إليها يكون أكبر بكثير من اهتمام الأقل نصيباً في العلم كالحاصلين على مؤهل دون المتوسط ، على سبيل المثال ، حيث إنهم يجهلون أهمية التنمية وبالتالي يكون حماسهم لتحقيقها أقل ، بل يمكن أن يرفضوا المشاركة فيها من بادئ الأمر نتيجة جهلهم بها.

في حين نجد الأعضاء الحاصلين على دراسات عليا كالماجستير أو الدكتوراه متحمسون لهذا الدور لدرجة أنهم في بعض الأحيان يكونون هم قادة العمل التنموي داخل لجان الزكاة ، وقد لاحظ الدارس هذا من خلال الدراسة الميدانية ، حيث يوجد هناك لجنة زكاة تعد الأنشط في مجال التنمية المحلية من بين اللجان التي وقع عليها اختيار الدراسة ، يقودها أستاذ جامعي حاصل على درجة الأستاذية ، وقد يرجع ذلك لما لديه من رؤية تنموية سليمة وزيادة ثقة سكان المجتمع المحلي به نتيجة مكانته العلمية.

جدول رقم (47)

يوضح الدلالة الإحصائية بين نوعية الوظيفة للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي. ن 45

	نوعية الوظيفة الأساسية / اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي	إمام وخطيب	مدرس	محاسب	أخصائي اجتماعي	صيدلي	أعمال حرة	أستاذ جامعي
1	أعتقد أن الأمور الشرعية تبيح للجان الزكاة القيام بهذا الدور التنموي.	5	12	10	6	3	4	3
2	أظن أن لجنة الزكاة قادرة بمواردها على القيام بهذا الدور داخل مجتمعاتها المحلية.	2	11	3	3	3	6	2
3	احسب أن اللوائح المنظمة للجنة الزكاة تستهدف تحويل الطاقة المعطلة إلى طاقة منتجة داخل المجتمع المحلي.	3	3	9	5	2	4	3
4	أرى أن قيام اللجنة بأنشطة تنموية يؤدي إلى زيادة ثقة المولين بها.	5	2	10	2	3	2	2
5	بالدور التنموي للجنة يمكن تقليص أعداد المستحقين لأموال الزكاة.	5	3	2	2	2	4	2
6	يمكن أن توفر لجنة الزكاة تمويلاً دائماً ومستقراً لبعض البرامج والمشروعات التنموية.	2	10	3	5	3	2	3
7	يمكن بالتنمية تحويل بعض المستحقين إلى ممولين للزكاة.	5	3	3	2	2	6	3
8	لجنة الزكاة تكتسب مكانة دينية لدى جموع المسلمين مما يدعم دورها داخل المجتمع المحلي	3	4	9	3	2	6	2
9	الشريعة الإسلامية تحث على العمل وتنهى عن التواكل.	3	4	10	2	3	4	2
10	بالدور التنموي للجنة الزكاة يمكن تحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة.	5	3	9	5	3	6	3
	المجموع	38	55	68	35	26	44	25

كا2 الجدولية = 67.5   كا2 المحسوبة = 68.1 د.ح = 54

درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق رقم (47) أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل على أن متغير نوعية الوظيفة الأساسية مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

ونستنتج من ذلك أن استجابات الأعضاء نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي قد اختلفت حسب الوظيفة ، فاتجاهات الأستاذ الجامعي على سبيل المثال نحو أهمية الدور التنموي للجان الزكاة قد تختلف عن اتجاهات أصحاب الأعمال الحرة ، وقد يرجع ذلك لاختلاف نوعية العمل والخلفية النظرية والعملية لكل منهما ، وكذلك تختلف رؤية كل منهما نحو تنفيذ هذا الدور فالأستاذ الجامعي والمدرس يؤمنون بأن محو الأمية وإكساب المهارات الحرفية للفقراء هي أولويات العمل التنموي للجان داخل المجتمع المحلي ، في حين يميل أصحاب الأعمال الحرة أو المحاسبين إلى تمليك مشروع صغير للمستحق أو أداة إنتاج تكون ذو فائدة أكبر للفقراء والمساكين .

جدول رقم (48)

يوضح الدلالة الإحصائية بين متوسط الدخل الشهري للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي

ن 45

	متوسط الدخل الشهري (بالجنية) / اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي	أقل من 1000	من 1000-	من 2000-	من 3000-	4000 فأكثر
1	أعتقد أن الأمور الشرعية تبيح للجان الزكاة القيام بهذا الدور التنموي.	3	9	16	11	6
2	أظن أن لجنة الزكاة قادرة بمواردها على القيام بهذا الدور داخل مجتمعاتها المحلية.	2	8	15	10	6
3	أحسب أن اللوائح المنظمة للجنة الزكاة تستهدف تحويل الطاقة المعطلة إلى طاقة منتجة داخل المجتمع المحلي.	3	3	3	11	6
4	أرى أن قيام اللجنة بأنشطة تنموية يؤدي إلى زيادة ثقة الممولين بها.	3	9	16	3	6
5	بالدور التنموي للجنة يمكن تقليص أعداد المستحقين لأموال الزكاة.	3	9	10	11	6
6	يمكن أن توفر لجنة الزكاة تمويلاً دائماً ومستقراً لبعض البرامج والمشروعات التنموية.	3	4	16	9	2
7	يمكن بالتنمية تحويل بعض المستحقين إلى ممولين للزكاة.	3	2	4	10	5
8	لجنة الزكاة تكتسب مكانة دينية لدى جموع المسلمين مما يدعم دورها داخل المجتمع المحلي	2	9	16	10	5
9	الشريعة الإسلامية تحث على العمل وتنهى عن التواكل.	3	9	3	3	6
10	بالدور التنموي للجنة الزكاة يمكن تحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع إلى طاقة منتجة.	3	8	10	5	2
	المجموع	28	70	109	83	50

كا2 الجدولية = 43.8   كا2 المحسوبة =44.42

د.ح = 36 درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق رقم(48) أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل على أن متغير متوسط الدخل الشهري مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

وقد يرجع ذلك لأن أصحاب الدخول العالية يكونون ذو عقلية اقتصادية ولديهم رؤية مستقبلية و بالتالي يميلون أكثر إلى تمكين المستحقين من فرصة عمل تدر لهم دخلاً دائماً ومستمراً ، أفضل من إعطائه إعانة سرعان ما تنتهي ويعود إلى حالة العوز والفقر مرة أخرى ، كما أن أصحاب الدخول العالية نجدهم الأكثر إقبالا على العمل التطوعي داخل اللجان لإحداث التنمية المرجوة بالمجتمع المحلي وهذا ما تظهره نتائج الجدول رقم (24).

جدول رقم (49)

يوضح الدلالة الإحصائية بين فئات السن للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي

ن 43

	السن / اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجنة لتنمية المجتمع المحلي	أقل من 40 سنة	من 40 سنة -	من 50 سنة -	60 سنة فأكثر
1	ليس لدينا خطة محددة لتنمية موارد اللجنة.	4	3	4	5
2	التوعية الجيدة لسكان المجتمع المحلي بأهمية دور لجنة الزكاة.	5	16	17	5
3	الاتصال برجال الأعمال داخل وخارج نطاق المجتمع المحلي وحثهم على التبرع.	4	3	16	5

	اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجنة لتنمية المجتمع المحلي / السن	أقل من 40 سنة	40 - 50 سنة	من 50 - 60 سنة	60 سنة فأكثر
4	إقامة حملات لجمع الأموال من المجتمع المحلي.	5	17	4	5
5	الاستعانة بالمتطوعين لتجميع أموال الزكاة من المجتمع المحلي.	5	17	5	4
6	الاتصال بالجمعيات الخيرية للاستفادة من دعمها.	5	4	3	5
7	التنسيق مع خطباء المساجد لحث سكان المجتمع على إخراج زكاتهم للجنة.	5	17	17	4
8	التوسع في إقامة مشروعات استثمارية تدر عائداً مادياً للجنة.	4	17	5	5
9	الاستفادة من القروض المقدمة من بنك ناصر الاجتماعي.	5	3	18	5
10	الاستفادة من المنظمات الحكومية التي تعمل في إطار تمويل المشروعات الصغيرة	4	17	17	5
	المجموع	47	128	133	48

كا2 الجدولية = 40.10 كا2 المحسوبة =46.01

د.ح = 27 درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق رقم(49) أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل على أن متغير السن مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجان لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

وتعقيباً على ذلك يمكن القول كما أشرنا في جدول (44) أن فئات السن من" 40 إلى 50 سنة"، ومن"50إلى 60 سنة" قد تكون هي أكثر الفئات العمرية نشاطاً داخل اللجان وبالتالي هي الأكثر حرصاً على زيادة

مواردها ، وبالتالي هي أكثر الفئات سعياً لتوفير التمويل المطلوب لإنجاز المشروعات التنموية المستهدفة من قبل لجان الزكاة.

جدول رقم (50)

يوضح الدلالة الإحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي

ن 43

	الحالة الاجتماعية / اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجنة لتنمية المجتمع المحلي	أعزب	متزوج ويعول	متزوج ولا يعول	ارمل
1	ليس لدينا خطة محددة لتنمية موارد اللجنة.	4	33	2	3
2	التوعية الجيدة لسكان المجتمع المحلي بأهمية دور لجنة الزكاة.	2	20	4	3
3	الاتصال برجال الأعمال داخل وخارج نطاق المجتمع المحلي وحثهم على التبرع.	4	10	5	3
4	إقامة حملات لجمع الأموال من المجتمع المحلي.	4	5	2	2
5	الاستعانة بالمتطوعين لتجميع أموال الزكاة من المجتمع المحلي.	3	33	3	3
6	الاتصال بالجمعيات الخيرية للاستفادة من دعمها.	3	9	4	3
7	التنسيق مع خطباء المساجد لحث سكان المجتمع على إخراج زكاتهم للجنة.	4	30	2	2
8	التوسع في إقامة مشروعات استثمارية تدر عائداً مادياً للجنة.	3	29	2	2
9	الاستفادة من القروض المقدمة من بنك ناصر الاجتماعي.	2	3	4	3
10	الاستفادة من المنظمات الحكومية التي تعمل في إطار تمويل المشروعات الصغيرة	3	22	2	3
المجموع		32	194	30	27

كا2 الجدولية = 40.10   كا2 المحسوبة =41.00

د.ح = 27 درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل على أن متغير الحالة الاجتماعية مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجان لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

ونستدل من ذلك أن الحالة الاجتماعية للأعضاء تؤثر بشكل واضح على أرائهم وسعيهم لزيادة موارد اللجان ، وقد يرجع ذلك للاستقرار الأسري والاجتماعي لبعض فئات الأعضاء مما قد يعطيها الفرصة والدفعة الأكبر للمشاركة الجادة في زيادة موارد اللجان لزيادة قدرتها على إحداث التنمية المرجوة داخل المجتمع المحلي ، بما يعود بالخير على عموم المجتمع ، وهذا ما أكد علي الجدول رقم (45).

جدول رقم (51)

يوضح الدلالة الإحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي

ن 43

	الحالة التعليمية / اتجاهات الأعضاء نحو كيفية موارد اللجنة لتنمية المجتمع المحلي	مؤهل دون المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل عال	دراسات عليا
1	ليس لدينا خطة محددة لتنمية موارد اللجنة.	4	9	22	3
2	التوعية الجيدة لسكان المجتمع المحلي بأهمية دور لجنة الزكاة	3	3	5	9
3	الاتصال برجال الأعمال داخل وخارج نطاق المجتمع المحلي وحثهم على التبرع.	4	9	22	10
4	إقامة حملات لجمع الأموال من المجتمع المحلي.	3	9	22	9

	الحالة التعليمية / اتجاهات الأعضاء نحو كيفية موارد اللجنة لتنمية المجتمع المحلي	مؤهل دون المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل عال	دراسات عليا
5	الاستعانة بالمتطوعين لتجميع أموال الزكاة من المجتمع المحلي.	4	3	5	10
6	الاتصال بالجمعيات الخيرية للاستفادة من دعمها.	4	9	22	2
7	التنسيق مع خطباء المساجد لحث سكان المجتمع على إخراج زكاتهم للجنة.	4	4	4	9
8	التوسع في إقامة مشروعات استثمارية تدر عائد مادي للجنة.	3	8	21	10
9	الاستفادة من القروض المقدمة من بنك ناصر الاجتماعي.	4	8	3	3
10	الاستفادة من المنظمات الحكومية التي تعمل في إطار تمويل المشروعات الصغيرة	4	9	21	10
	المجموع	37	71	147	75

كا2 الجدولية = 40.10 كا2 المحسوبة =48.62 د.ح = 27 درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق رقم(51) أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل على أن متغير الحالة التعليمية مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

ونستدل من ذلك أن الحالة التعليمية للأعضاء تؤثر بشكل واضح على أرائهم نحو زيادة موارد اللجان ، وقد يرجع ذلك للمستوى العلمي لبعض فئات الأعضاء مما قد يعطيها الفرصة الأكبر لاستحداث وابتكار سبل جديدة تفيد في زيادة موارد اللجان لزيادة قدرتها على إحداث التنمية المرجوة داخل المجتمع المحلي ، وهذا ما أشار إلية الجدول رقم (46).

جدول رقم (52)

يوضح الدلالة الإحصائية بين نوعية الوظيفة للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تتمية المجتمع المحلي

ن 43

	نوعية الوظيفة / اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجنة لتنمية المجتمع المحلي	إمام وخطيب	مدرس	محاسب	أخصائي اجتماعي	صيدلي	أعمال حرة	أستاذ جامعي
1	ليس لدينا خطة محددة لتنمية موارد اللجنة.	5	12	10	2	3	6	3
2	التوعية الجيدة لسكان المجتمع المحلي بأهمية دور لجنة الزكاة.	5	3	3	2	2	3	3
3	الاتصال برجال الأعمال داخل وخارج نطاق المجتمع المحلي وحثهم على التبرع.	5	2	9	6	2	2	3
4	إقامة حملات لجمع الأموال من المجتمع المحلي.	5	10	2	2	3	6	2
5	الاستعانة بالمتطوعين لتجميع أموال الزكاة من المجتمع المحلي.	2	3	10	6	3	2	3
6	الاتصال بالجمعيات الخيرية للاستفادة من دعمها.	5	12	3	2	3	6	2
7	التنسيق مع خطباء المساجد لحث سكان المجتمع على إخراج زكاتهم للجنة.	2	3	10	2	2	2	3
8	التوسع في إقامة مشروعات استثمارية تدر عائداً مادياً للجنة.	5	2	3	6	3	6	2
9	الاستفادة من القروض المقدمة من بنك ناصر الاجتماعي.	5	13	2	2	3	5	3
10	الاستفادة من المنظمات الحكومية التي تعمل في إطار تمويل المشروعات الصغيرة	5	14	3	5	2	2	2
	المجموع	44	74	55	35	26	40	28

كا2 الجدولية = 67.5 كا2 المحسوبة =69.38 د.ح = 54 درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق رقم(52) أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل على أن متغير الوظيفة مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

ونستدل من ذلك أن الحالة الوظيفية للأعضاء تؤثر بشكل واضح على دورهم نحو زيادة موارد اللجان ، حيث إن نوعية الوظيفة هي التي تحدد مدا قدرة العضو على زيادة موارد اللجان من خلال خبرته العملية وحجم اتصالاته وعلاقاته بالمجتمع المحيط ومؤسساته بما يمكنه من إيجاد الدعم المطلوب لبرامج ومشروعات اللجنة ، فعلاقات الأستاذ الجامعي قد تختلف عن علاقات المحاسب أو المدرس وهكذا ، كما أن دور إمام وخطيب في زيادة الموارد قد يختلف عن دور الصيدلي أو الطبيب.

جدول رقم (53)

يوضح الدلالة الإحصائية بين متوسط الدخل الشهري للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي ن 43

	متوسط الدخل الشهري (بالجنية) / اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجنة لتنمية المجتمع المحلي	أقل من 1000	من 1000-	من 2000-	من 3000-	4000 فأكثر
1	ليس لدينا خطة محددة لتنمية موارد اللجنة.	3	9	16	11	6
2	التوعية الجيدة لسكان المجتمع المحلي بأهمية دور لجنة الزكاة.	3	3	3	10	6
3	الاتصال برجال الأعمال داخل وخارج نطاق المجتمع المحلي وحثهم على التبرع.	3	9	16	4	5
4	إقامة حملات لجمع الأموال من المجتمع المحلي.	3	9	15	10	6
5	الاستعانة بالمتطوعين لتجميع أموال الزكاة من المجتمع المحلي.	3	3	16	11	5
6	الاتصال بالجمعيات الخيرية للاستفادة من دعمها.	3	9	3	3	3
7	التنسيق مع خطباء المساجد لحث سكان المجتمع على إخراج زكاتهم للجنة.	3	9	16	10	5
8	التوسع في إقامة مشروعات استثمارية تدر عائداً مادياً للجنة.	3	9	4	11	6
9	الاستفادة من القروض المقدمة من بنك ناصر الاجتماعي.	3	9	4	2	6

	متوسط الدخل الشهري (بالجنية) / اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجنة لتنمية المجتمع المحلي	أقل من 1000	من 1000-	من 2000-	من 3000-	4000 فأكثر
10	الاستفادة من المنظمات الحكومية التي تعمل في إطار تمويل المشروعات الصغيرة	3	9	15	11	5
المجموع		33	75	108	83	53

كا2 الجدولية = 43.8 كا2 المحسوبة =45.38

د.ح = 36 درجة الثقة عند 99٪

تشير نتائج الجدول السابق رقم(53) أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99٪ ، وهذا يدل على أن متغير الدخل الشهري مؤثر في اتجاهات الأعضاء نحو كيفية زيادة موارد اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

وهنا يمكن التعليق كما أشرنا بالجدول رقم (48) أن الاختلاف قد يرجع لكون أصحاب الدخول العالية لديهم عقلية اقتصادية ورؤية مستقبلية أوضح لزيادة موارد اللجان عن ذوي الدخول المنخفضة ، كما أن ذوي الدخول العالية في هذا الصدد يمكنهم المبادرة بالتبرع لحث باقي المجتمع على توجيه زكاته وصدقاته لدعم برامج ومشروعات اللجان.

- خاتمة:

بعد استعراض جداول الدراسة الميدانية ، يمكن للدارس استنباط مجموعة من المؤشرات التي قد تفيد في عرض النتائج العامة للدراسة الحالية فيما يتعلق بأبعادها المختلفة ، ويمكن من خلالها أيضاً ومن خلال الإطار النظري للدراسة وأدبياتها وضع تصور تخطيطي مقترح لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، وهو الهدف الرئيسي من الدراسة الراهنة.



النتائج العامة للدراسة الميدانية

- تمهيد

أولاً : النتـــائج الخاصــــة بوصـــــف عينــــة الدراســــة .

ثانيـــاً : النتـــائج المرتبطــــة بتســـاؤلات الدراســـة وفرضـــياتها .

ثالثـــاً : النتـــائج العامــــة المرتبطــــة بالمقـــابلات شـــبه المقننـــة .

رابعـــاً : التصور التخطيطى المقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور لجـــان الزكـــاة فـــى تنميـــة المجتمـــع المحلـــي .

خاتمة

تمهيد :

من خلال العرض السابق لجداول الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسير نتائجها ، وفى ضوء الإطار النظرى للدراسة ونتائج الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وما سبق عرضه من إطار نظرى للدراسة ، ومن خلال عرض بيانات وجداول الدراسة المتعلقة بعينة الدراسة من أعضاء لجان الزكاة ، وعرض بيانات وجداول الدراسة المتعلقة باستقصاء البيانات الخاصة بلجان الزكاة محل الدراسة ، يأتى هذا الفصل الذي يحاول الدارس فيه أن يعرض النتائج النهائية والعامة للدراسة من خلال عرض النتائج الخاصة بوصف مجتمع الدراسة ، ثم عرض النتائج الخاصة بالإجابة على فرضيات وتساؤلات الدراسة ، ثم عرض لنتائج المقابلات شبه المقننة مع المسئولين بالإدارة العامة للزكاة ، وينهى الدارس عرضه بمحاولة لوضع تصور تخطيطي مقترح لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي من منظور الخدمة الاجتماعية .

أولاً النتائج الخاصة بوصف عينة الدراسة:

- تبين من خلال نتائج الدراسة ما يلي :
- أن النسبة الأكبر من أعضاء لجان الزكاة محل الدراسة جاءت في الفئة العمرية من"50 إلى 60 سنة"حيث جاءت في الترتيب الأول وذلك بنسبة (40٪)، ويليها في الترتيب الأعضاء التي تقع أعمارهم من"40 إلى 50 سنة"وذلك بنسبة (37.7٪) ، وأقل نسبة للأعضاء الذين تقع أعمارهم في مرحلة "الأقل من 40سنة" و من "60 سنة فأكثر" حيث بلغت نسبة كليهما (11.1٪).

- أن الغالبية العظمى من الأعضاء "متزوجين ويعولوا" أبناء وذلك بنسبة (73.3٪) ، ويليهم الأعضاء "المتزوجين ولا يعولون "أبناء وذلك بنسبة (11.1٪) ، ويليهم نسبة الأعضاء من فئة "أعزب"والتي سجلت(8.8٪) ، وأخيراً نسبة المبحوثين "الأرامل" بنسبة (6.6٪).

- أن معظم أعضاء لجان الزكاة حاصلين علي "مؤهل جامعي بنسبة (48.9٪) ، يليها الحاصلين على "دراسات عليا" بنسبة (22.2٪) ، ويليها الحاصلين علي مؤهل متوسط بنسبة (20٪) ، وأقل نسبة للحاصلين علي "مؤهل دون المتوسط" بنسبة (8.6٪) من إجمالي عدد المبحوثين .

- أن غالبية أعضاء لجان الزكاة وظيفتهم داخل اللجنة "عضو بمجلس أدارة" اللجنة بنسبة (66.7٪) ، يليها "مقرر اللجنة "بنسبة (11.1٪) بواقع مقرر لكل لجنة ، ثم "أمين صندوق" بنسبة (11.1٪) بواقع أمي صندوق لكل لجنة ، ثم "عضو له حق التوقيع "بنسبة (11.1٪) بواقع نائب لمقرر اللجنة بكل لجنة زكاة.

- أن النسبة الأكبر من أعضاء لجان الزكاة تمتد مدة عضويتهم من "9 سنوات فأكثر" وذلك بنسبة (31.1٪) ، ويليهم في الترتيب الأعضاء الذين تمتد مدة عضويتهم من "3 سنوات إلى 6" وذلك بنسبة (26.7٪) ، ويليهم "الأقل من 3 سنوات" بنسبة (20٪) ، وجاءت في نهاية الترتيب فئة الأعضاء التي تمتد عضويتهم من" 6 سنوات حتى 9 سنوات" بنسبة(20٪) .

- أن معظم أعضاء اللجان يعملون بمهنة "مدرس" وذلك بنسبة (26.6٪)،ثم جاء بعدها من يعملون بمهنة "محاسب" بنسبة (22.2٪) ، ثم مهنة " أخصائي اجتماعي" ومهنة "أعمال حرة" بنسبة (13.3٪)

لكليهما ، ثم مهنة "إمام وخطيب" بنسبة (11.1٪) ، وأقل نسبة لمهنة "أستاذ جامعي" ، ومهنة "صيدلي" وذلك بنسبة (6.7٪) لكلٍ منهما.

- أن الغالبية من أعضاء اللجان تتراوح دخولهم الشهرية ما بين "2000و3000 جنية" وذلك بنسبة (35.5٪) ، ويليهم في الترتيب الأعضاء الذين يتراوح دخلهم بين" 3000 و 4000جنية "وذلك بنسبة (24.4٪) ، ويليهم من "1000الى 2000 جنية"بنسبة (20٪) ، وجاءت في نهاية الترتيب فئة الأعضاء التي تتحصل علي "أقل من 1000 جنية"شهرياً وذلك بنسبة (6.7٪).

- أن نسبة من شاركوا من قبل في مجال العمل الاجتماعي جاءت في الترتيب الأول للأعضاء وسجلت (53.3٪) ، في حين يليه في الترتيب الأعضاء ممن لم يشاركوا في العمل الاجتماعي من قبل الانضمام للجنة الزكاة وذلك بنسبة (46.7٪).

- أن أكبر نسبة من الأعضاء ممن سبق لهم الاشتراك في العمل الاجتماعي من قبل كانوا أعضاء في جمعيات أهلية وذلك بنسبة (45.8٪) ، و جاء في الترتيب الثاني الأعضاء الذين سبق لهم العمل في النقابات المهنية وكانت النسبة (41.7٪) ، وجاءت النسبة الأخيرة للأعضاء المشاركين من قبل بالأحزاب السياسية وسجلت (12.5٪).

- أن فئة الأعضاء الذي تتوفر لديهم سنوات خبرة في مجال العمل الاجتماعي من" 10 سنوات حتى 15 سنة "جاءت في الترتيب الأول بنسبة (45.8٪) ، وتلتها في الترتيب سنوات الخبرة "الأقل من 5 سنوات" بنسبة (20.8٪) ، في حين جاء في نهاية الترتيب الفئة التي وقعت سنوات خبرتها بين" 5 سنوات و10 سنوات" ، ومن" 15 سنة فأكثر" بنسبة (16.7٪) لكلٍ منهما.

- أن أعضاء لجان الزكاة لم يحصلوا على دورات تدريبية من قبل الإدارة العامة للزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي.

ثانياً : النتائج المرتبطة بتساؤلات الدراسة وفرضياتها :

يتحدد التساؤل الرئيسى للدراسة الحالية فى الآتى :

س- كيف يمكن وضع تصور تخطيطي مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي وفقاً للقواعد المنهجية المتعارف عليها في هذا الصدد؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي فإنه يستلزم الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما الوضع الراهن لأنشطة وبرامج لجان الزكاة في مجال تنمية المجتمع المحلي؟
- ما الخصائص الشخصية التي يتسم بها أعضاء لجان الزكاة محل الدراسة؟
- ما العوامل التي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة فى تنمية المجتمع المحلي؟
- ما المقترحات التي يمكن أن تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

وبالإضافة إلى تساؤلات الدراسة فإن طبيعة موضوع الدراسة فرضت على الدارس اختبار الفرضيتين التاليتين:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

(أ) النتائج المرتبطة بالتساؤل الفرعي الأول ومؤداه :

ما الوضع الراهن لأنشطة وبرامج لجان الزكاة في مجال تنمية المجتمع المحلي؟

- تبين من خلال نتائج الدراسة ما يلي :

1- فيما يتعلق بالأنشطة والبرامج الاقتصادية:

- أكدت نتائج الدراسة أن البرامج والمشروعات الاقتصادية التي تقدمها لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي تمثلت فيما يلي مرتبين ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها بالجدول:

1- تقديم مساعدات مالية عند الحاجة (مساعدات الدفعة الواحدة) بنسبة(100٪).

2- توفير مساعدات عينية للأسر الفقيرة بنسبة(100٪).

3- مد أسر المستحقين بوسائل الإنتاج المناسبة بنسبة(100٪).

4- صرف إعانات شهرية للمستحقين بنسبة(80٪).

5- إقامة مشروعات إنتاجية تستوعب العاطلين من الأسر المستحقة بنسبة (60٪).

6- تقديم قروضاً ميسرة للمستحقين لإقامة مشروعات صغيرة بنسبة (60٪).

7- توفير فرص عمل للشباب العاطل من أبناء الأسر المستحقة بنسبة (40٪).

8- تدريب أبناء المستحقين على أعمال حرفية بنسبة (20٪).

2- فيما يتعلق بالأنشطة والبرامج التعليمية:

- أكدت نتائج الدراسة أن البرامج والمشروعات التعليمية التي تقدمها لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي تمثلت فيما يلي مرتبين ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها بالجدول:

1- إنشاء كتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم بنسبة (60٪).

2- إنشاء دار لتحفيظ الأحاديث النبوية الشريفة بنسبة (60٪).

3- إنشاء مكتبة عامة تحوي كتباً دينيةً لتثقيف المجتمع المحلي بنسبة (40٪).

4- عمل دورات تدريبية للحاسب الآلي لزيادة مهارات شباب الفقراء بنسبة (20٪).

5- إنشاء حضانة لخدمة سكان المجتمع المحلي بنسبة (20٪).

3- فيما يتعلق بالأنشطة والبرامج الصحية:

- أكدت نتائج الدراسة أن البرامج والمشروعات الصحية التي تقدمها لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي تمثلت فيما يلي مرتبين ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها بالجدول:

1- تجهيز الموتى بالمجان لغير القادرين بنسبة (100٪).

2- توفير الأدوية المجانية للمصابين بأمراض مزمنة من الفقراء بنسبة (80٪).

3- المساهمة في تكاليف العمليات الجراحية لغير القادرين بنسبة (80٪).

4- إنشاء عيادات ومستوصفات خيرية بنسبة (60٪).

5- مد المعاقين من أبناء الفقراء بأجهزة تعويضية تعينهم على مزاولة حياتهم بنسبة (60٪).

6- توفير سيارة لتكريم الموتى بنسبة (40٪).

7- توفير سيارة إسعاف لنجدة المرضى بنسبة (40٪).

8- نشر الوعي بطرق الوقاية من الأمراض المستحدثة بنسبة (40٪).

9- تمكين مرضى الفقراء من العلاج المجاني بالمستشفيات الحكومية بنسبة (20٪).

10- التنسيق مع الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات صحية للاستفادة منها بنسبة (20٪).

4- فيما يتعلق بالأنشطة والبرامج الخدمية:

- أكدت نتائج الدراسة أن البرامج والمشروعات الخدمية التي تقدمها لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي تمثلت فيما يلي مرتبين ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها بالجدول:

1- المشاركة في تنظيف الشوارع بإزالة القمامة من الطرقات بنسبة (80٪).

2- القيام بإعادة ترميم مساكن بعض الأسر الفقيرة غير الصالحة للسكن بنسبة (60٪).

3- المساهمة في بناء مدافن عامة للفقراء بالمجتمع المحلي بنسبة (40٪).

4- إقامة مشروع للنقل الجماعي لتسهيل الانتقال لسكان المجتمع المحلي بنسبة (40٪).

5- إنشاء مخبز آلي لتوفير الخبز المدعم لسكان المجتمع المحلي بنسبة (40٪).

6- المشاركة في ردم البرك والمستنقعات بنسبة (20٪).

7- تبني مشروع لإقامة صرف صحي داخل المجتمع المحلي بنسبة (20٪).

8- إنشاء دار مناسبات بالمجتمع المحلي بنسبة (20٪).

(ب) النتائج المرتبطة بالتساؤل الفرعي الثاني ومؤداه :

- ما الخصائص الشخصية التي يتسم بها أعضاء لجان الزكاة محل الدراسة؟

- **تبين من خلال نتائج الدراسة ما يلي :**

1- فيما يتعلق بالخصائص المعرفية لأعضاء اللجان:

- أكدت نتائج الدراسة أن الخصائص المعرفية لأعضاء لجان الزكاة محل الدراسة تتمثل فيما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة التقديرية بالجدول:

1- الحرص على الإلمام بالتشريعات الخاصة بالزكاة بنسبة تقديرية (98.5٪).

2- الاعتماد على الأسلوب العلمي في دراسة الحالات المستحقة لأموال الزكاة بنسبة تقديرية (95.6٪).

3- الوقوف على أهم البرامج والمشروعات في ضوء الموارد المتاحة لصالح المستحقين بنسبة تقديرية (93.3٪).

4- التعرف على المشكلات الأكثر انتشاراً بالمجتمع المحلي بنسبة تقديرية (91.9٪).

5- التعرف على البرامج والمشروعات المقدمة من اللجان الأخرى للاستفادة منها بنسبة تقديرية (87.4٪).

6- الاطلاع على تجارب المؤسسات المجتمعية العاملة في مجال التنمية بنسبة تقديرية (87.4٪).

7- تحديد احتياجات المستحقين لتنمية قدرتهم على العمل . بنسبة تقديرية (85.2٪).

8- التعرف على كيفية التخطيط لإقامة مشروعات تنموية بالمجتمع المحلي بنسبة تقديرية (79.2٪).

9- الإلمام باللوائح المنظمة لعمل المؤسسات الخدمية بالمجتمع المحلي لتحويل الحالات المستحقة إليها للاستفادة. بنسبة تقديرية (78.5٪).

10- الاطلاع على نتائج بعض الدراسات المقدمة في مجال الزكاة بنسبة تقديرية (63.7٪).

2- فيما يتعلق بالخصائص المهارية لأعضاء اللجان:

- أكدت نتائج الدراسة أن الخصائص المهارية لأعضاء لجان الزكاة محل الدراسة تتمثل فيما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة التقديرية بالجدول:

1- تسجيل كافة الأعمال التي تقوم بها اللجنة أولاً بأول بنسبة تقديرية (94.8٪).

2- نشر التوعية المجتمعية بأهمية دور لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي بنسبة تقديرية (94.8٪).

3- القدرة على تحديد المشكلات التي تعاني منها كل حالة مستحقة لأموال الزكاة بنسبة تقديرية (93.3٪).

4- عمل جدول أعمال يحوي الموضوعات والمهام المراد مناقشتها أثناء اجتماع اللجنة بنسبة تقديرية (89.6٪).

5- التواصل المستمر مع كبار المتبرعين لتنمية دورهم في مساندة أنشطة اللجنة بنسبة تقديرية (88.8٪).

6- الاتصال بالقيادات المحلية للاستفادة من دعمهم في مواجهة مشكلات المستحقين بنسبة تقديرية (88.1٪).

7- ابتكار مشروعات وأدوات إنتاج جديدة تتلاءم وخصائص المستحقين بنسبة تقديرية (82.2٪).

8- الاتصال المباشر بالمؤسسات المجتمعية للاستفادة من خدماتها لصالح المستحقين بنسبة تقديرية (81.5٪).

9- التوسع في الاتصالات على المستوى الرأسي للجنة الزكاة لكسب الدعم المجتمعي لصالح المستحقين بنسبة تقديرية (78.5٪).

10- وضع برنامج زمني لتنفيذ البرامج و المشروعات المزمع إقامتها لصالح المستحقين بنسبة تقديرية (67.4٪).

3- فيما يتعلق بالخصائص القيمية لأعضاء اللجان:

- أكدت نتائج الدراسة أن الخصائص القيمية لأعضاء لجان الزكاة محل الدراسة تتمثل فيما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة التقديرية بالجدول:

1- احترام الظروف الحالية للحالات المستحقة بنسبة تقديرية (100٪).

2- الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالحالات المستحقة بنسبة تقديرية (100٪).

3- الحرص على الإعلان بشفافية للمجتمع المحلي عن حجم معاملات اللجنة المالية بنسبة تقديرية (97.7٪).

4- تقدير خبرات المؤسسات المماثلة في العمل في مجال الزكاة بنسبة تقديرية (93.3٪).

5- التزام الموضوعية في توزيع أموال الزكاة على الحالات المستحقة بنسبة تقديرية (92.5٪).

6- الحرص على تكوين علاقات طيبة مع الحالات المستحقة بنسبة تقديرية (90.4٪).

7- إدراك أهمية التكامل مع المؤسسات العاملة في نفس المجال داخل المجتمع المحلي بنسبة تقديرية (88.1٪).

8- احترام وجهات نظر المستحقين في البرامج و المشروعات المقدمة من لجنة الزكاة بنسبة تقديرية (84.4٪).

9- تقديم دعوات لسكان المجتمع المحلي لمن يرغب في حضور اجتماعات اللجنة بنسبة تقديرية (82.2٪).

10- إعطاء الفرصة للمستحقين للتعبير عن آرائهم في البرامج والمشروعات المزمع تنفيذها بنسبة تقديرية (78.5٪).

(ج) **النتائج المرتبطة بالتساؤل الفرعي الثالث ومؤداه :**

ما العوامل التي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

- **تبين من خلال نتائج الدراسة ما يلي :**

1- فيما يتعلق بالعوامل المتصلة باللجنة :

تؤكد نتائج الدراسة أن العوامل المتصلة بلجنة الزكاة والتي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي تتمثل فيما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة التقديرية بالجدول.

1- ضعف التمويل الذي تحصل عليه اللجنة بنسبة تقديرية (91.8٪).

2- عدم التنسيق مع المنظمات الموجودة بالمجتمع المحلي بنسبة تقديرية (88.8٪).

3- عدم الإعلان الجيد لدور اللجنة داخل المجتمع المحلي بنسبة تقديرية (70.3٪).

4- عدم انتظام اللجنة في اجتماعاتها الدورية بنسبة تقديرية (68.1٪).

5- ضعف المعلومات والبيانات المتاحة للجنة بنسبة تقديرية (65.1٪).

6- اللجنة لا تستفيد من الخبراء في مجال عملها بنسبة تقديرية (65.1٪).

7- عدم وجود آلية محددة لدراسة الحالات المستحقة من حيث المشروع المناسب لها بنسبة تقديرية (64.4٪).

8- عدم كفاية عدد الأعضاء بنسبة تقديرية (62.9٪).

9- عدم وضوح الدور بشكل جيد لبعض أعضاء اللجنة بنسبة تقديرية (58.5٪)..

10- ضعف خبرات أعضاء اللجنة بشأن إقامة المشروعات التنموية بنسبة تقديرية (57.7٪).

2- فيما يتعلق بالعوامل المتصلة بالمجتمع المحلي :

تؤكد نتائج الدراسة أن العوامل المتصلة بالمجتمع المحلي والتي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي تتمثل فيما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة التقديرية بالجدول.

1- اهتمام المستحقين بالحصول على مساعدات فورية دون بذل مجهود في العمل لتنمية دخلهم بنسبة تقديرية (90.3٪).

2- عدم التزام سكان المجتمع بتوجيه زكاتهم للجنة بنسبة تقديرية (84.4٪).

3- زيادة أعداد المستحقين مقارنة بدخل اللجنة من أموال الزكاة بنسبة تقديرية (82.9٪).

4- قلة المهارات الحرفية لدى المستحقين من الفقراء والمساكين بنسبة تقديرية (81.4٪).

5- عدم وجود دراية كافية لدى المستحقين بكيفية إقامة مشروع صغير و إدارته بنسبة تقديرية (78.5٪).

6- ضعف مشاركة سكان المجتمع المحلي في أعمال اللجنة بنسبة تقديرية (74.8٪).

7- مقاومة بعض أصحاب المصالح لأعمال اللجنة بنسبة تقديرية (73.3٪).

8- عدم وجود متطوعين لإعانة اللجنة على جمع أموال الزكاة من المكلفين بنسبة تقديرية (71.1٪).

9- تشكك بعض سكان المجتمع المحلي في موضوعية توزيع خدمات اللجنة بنسبة تقديرية (70.3٪).

10- استيلاء الأوقاف على بعض من موارد اللجنة من خلال عملها بالمساجد بنسبة تقديرية (47.4٪).

3- فيما يتعلق بالعوامل المتصلة ببنك ناصر:

تؤكد نتائج الدراسة أن العوامل المتصلة بالمجتمع المحلي والتي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي تتمثل فيما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة التقديرية بالجدول.

1- عدم التنسيق بين البنك ووزارة الأوقاف المسئولة عن المساجد وإدارتها بنسبة تقديرية (92.5٪).

2- عدم اهتمام البنك بإعداد دورات تدريبية لأعضاء اللجان عند ممارستهم لمهامهم بنسبة تقديرية (91.8٪).

3- قلة عدد العاملين بالبنك والمختصين بأعمال الزكاة بنسبة تقديرية (87.4٪).

4- مسئول الزكاة بالبنك ليس متفرغاً لمتابعة اللجان فقط بنسبة تقديرية (85.9٪).

5- عدم الإعلان الجيد من قبل البنك لدور لجانه المنتشرة بالمجتمع المصري بنسبة تقديرية (85.1٪).

6- زيادة أعداد لجان الزكاة بالمقارنة بالعاملين بالإدارة العامة للزكاة على مستوى الجمهورية بنسبة تقديرية (82.9٪).

7- ضعف المساندة المالية من قبل البنك لبرامج ومشروعات اللجان بنسبة تقديرية (82.9٪).

8- ضعف متابعة أعمال اللجان من قبل البنك بنسبة تقديرية (77٪).

9- عدم مد البنك اللجان بنماذج لبعض المشروعات الصغيرة ودراسة جدوى لها بنسبة تقديرية (71.8٪).

10- قلة خبرة العاملين بالبنك في مجال الزكاة بنسبة تقديرية (58.5٪).

(ج) النتائج المرتبطة بالتساؤل الفرعي الرابع ومؤداه :

- ما المقترحات التي يمكن أن تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

1- فيما يتعلق بالمقترحات المتصلة باللجنة:

تؤكد نتائج الدراسة أن المقترحات المتصلة بلجنة الزكاة لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي تتمثل فيما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة التقديرية بالجدول.

1- الإعلان الجيد عن دور اللجنة من خلال وسائل الدعاية المختلفة بنسبة تقديرية (96.2٪).

2- الاعتماد على نظم الاتصالات والمعلومات الحديثة في إدارة أعمال اللجنة بنسبة تقديرية (92.5٪).

3- التنسيق بين اللجان الموجودة بالمجتمع المحلي بنسبة تقديرية (92.5٪).

4- التنسيق بين اللجنة والمؤسسات المجتمعية المحيطة بها بنسبة تقديرية (92.5٪).

5- استحداث مصادر تمويلية جديدة للجنة بنسبة تقديرية (92.5٪).

6- إنشاء قاعدة معلوماتية لتصنيف المستحقين حسب الحاجة بنسبة تقديرية (92.5٪).

7- مد المستحقين بأدوات الإنتاج المناسبة لتنمية الاعتماد على النفس بنسبة تقديرية (91.1٪).

8- إقامة مشروعات استثمارية لزيادة موارد اللجنة بنسبة تقديرية (91.1٪).

9- إنشاء مركز تدريب مهني تابع للجنة الزكاة بنسبة تقديرية (83.7٪).

10- الاستعانة بالكوادر الإدارية بالمجتمع المحلي لتنظيم عمل اللجنة بنسبة تقديرية (81.4٪).

2- فيما يتعلق بالمقترحات المتصلة بالمجتمع المحلي:

تؤكد نتائج الدراسة أن المقترحات المتصلة بالمجتمع المحلي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي تتمثل فيما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة التقديرية بالجدول.

1- حث خطباء المساجد جمهور المزكين على توجيه زكاتهم للجان بنسبة تقديرية (98.5٪)..

2- توجيه رجال الأعمال تبرعاتهم التي تخصم من وعائهم الضريبي إلى لجنة الزكاة بنسبة تقديرية (95.5٪).

3- زيادة مشاركة المواطنين في جميع أعمال اللجنة. بنسبة تقديرية (93.3٪).

4- زيادة عدد المتطوعين من سكان المجتمع المحلي المشاركين في تنفيذ أنشطة اللجنة بنسبة تقديرية (91.8٪).

5- تدعيم منظمات المجتمع الرسمية لأنشطة اللجنة بنسبة تقديرية (91.1٪).

6- مساندة الجمعيات الأهلية للجنة بما لديها من خبرة في المجال التنموي بنسبة تقديرية (86.6٪).

7- انتشار الندوات المعرفة بلجان الزكاة وأنشطتها داخل المجتمع المحلي بنسبة تقديرية (85.9٪).

8- اهتمام القيادات المحلية بحضور اجتماعات اللجنة بنسبة تقديرية (84.4٪).

9- اندماج شباب المجتمع المحلي في برامج وأنشطة اللجنة بنسبة تقديرية (84٪).

10- التحاق المستحقين بمراكز للتدريب قبل الحصول على وسيلة الإنتاج الملائمة بنسبة تقديرية (82.2٪).

3- فيما يتعلق بالمقترحات المتصلة ببنك ناصر:

تؤكد نتائج الدراسة أن المقترحات المتصلة ببنك ناصر لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي تتمثل فيما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة التقديرية بالجدول.

1- إنشاء إدارة كاملة للزكاة في كل فرع من فروع البنك بالمحافظات بنسبة تقديرية (97٪).

2- زيادة أعداد العاملين بالإدارة العامة للزكاة بما يتناسب وعدد اللجان الزكاوية المنتشرة على مستوى الجمهورية بنسبة تقديرية (96.2٪).

3- إنشاء مركز تدريب حرفي تابع للبنك في كل محافظة لتنمية قدرات المستحقين على العمل بنسبة تقديرية (94٪).

4- مناشدة الشركات الكبرى بالدولة لتوجيه جزء من أرباحها لزيادة حصيلة الزكاة بالبنك بنسبة تقديرية (94٪).

5- تزويد اللجان بنماذج لبعض المشروعات الصغيرة ودراسة جدوى لها بنسبة تقديرية (93.3٪).

6- الإعلان الجيد عن أجهزة البنك و أنشطته في مجال الزكاة من خلال القنوات الفضائية بنسبة تقديرية (92.5٪).

7- التنسيق الجيد بين البنك ووزارة الأوقاف المسئولة عن إدارة المساجد بنسبة تقديرية (89.6٪).

8- التنسيق بين البنك والمنظمات العاملة في مجال الرعاية والتنمية بما يخدم أهداف اللجنة بنسبة تقديرية (88.8٪).

9- إقامة دورات تدريبية لأعضاء اللجان بصفة دورية لرفع كفاءتهم في العمل بنسبة تقديرية (86.6٪).

10- المتابعة الجيدة لأعمال اللجان من قبل البنك بنسبة تقديرية (82.2٪).

(ب) النتائج المرتبطة باختبار فرضيات الدراسة:

1- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي مفادها.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

ويتم أختبار هذه الفرضية من خلال خمسة متغيرات على النحو التالي:

- بعد مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي حسب فئات السن ، قد تبين أن هناك فروقاً معنوية (حقيقية) بين فئات السن للأعضاء ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم (43) ، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الأولى فيما يتعلق بهذا المتغير.

- بعد مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي حسب الحالة الاجتماعية ، قد تبين أن هناك فروقاً معنوية (حقيقية) بين الأعضاء حسب الحالة الاجتماعية ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم (44) ، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الأولى فيما يتعلق بهذا المتغير.

- بعد مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي حسب الحلة التعليمية ، قد تبين أن هناك فروقاً معنوية (حقيقية) بين الأعضاء حسب الحالة التعليمية ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم (45)

، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الأولى فيما يتعلق بهذا المتغير.

- مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي حسب نوعية الوظيفة الأساسية ، ولقد تبين أن هناك فروقاً معنوية (حقيقية) بين الأعضاء حسب الوظيفة الأساسية لكلٍ منهم ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم (46) ، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الأولى فيما يتعلق بهذا المتغير.

- مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي حسب فئات الدخل الشهري ، ولقد تبين أن هناك فروقاً معنوية (حقيقية) بين الأعضاء حسب فئات الدخل ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم (47) ، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الأولى فيما يتعلق بهذا المتغير.

- وبناء على ما تقدم يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الأولى للدراسة.

- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي مفادها :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال خمسة متغيرات على النحو التالي:

- بعد مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي حسب فئات السن ، قد تبين أن

هناك فروقاً معنوية (حقيقية) بين فئات السن للأعضاء ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم (48) ، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الثانية فيما يتعلق بهذا المتغير.

- بعد مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي حسب الحالة الاجتماعية ، قد تبين أن هناك فروقاً معنوية (حقيقية) بين الأعضاء حسب الحالة الاجتماعية ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتتمكن من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم (49) ، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الثانية فيما يتعلق بهذا المتغير.

- بعد مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي حسب الحالة التعليمية ، قد تبين أن هناك فروقاً معنوية (حقيقية) بين الأعضاء حسب الحالة التعليمية ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم (50) ، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الثانية فيما يتعلق بهذا المتغير.

- بعد مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي حسب نوعية الوظيفة الأساسية ، قد تبين أن هناك فروقاً معنوية (حقيقية) للأعضاء حسب الوظيفة الأساسية لكلٍ منهم ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم

(51) ، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الثانية فيما يتعلق بهذا المتغير.

- بعد مقارنة اتجاهات الأعضاء نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي حسب فئات الدخل الشهري ، قد تبين أن هناك فروقاً معنوية (حقيقية) بين الأعضاء حسب فئات الدخل ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي ، انظر جدول رقم (52) ، وعلى ذلك يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الثانية فيما يتعلق بهذا المتغير.
- وبناء على ما تقدم يمكن القول بثبوت صحة الفرضية الثانية للدراسة.

ثالثاً : النتائج العامة المرتبطة بالمقابلات شبه المقننة :

كما كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج الإضافية نتيجة المقابلات شبه المقننة التي أجراها الدارس مع المسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي بالقاهرة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- **الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للزكاة وهي الجهة المسئولة عن المتابعة والإشراف على لجان الزكاة:**

رئيس قطاع التكافل الاجتماعي بالبنك على قمة الهيكل التنظيمي ، يليه مدير عام الإدارة العامة للزكاة يعمل تحت ريادته مديران ، إحداهما لموارد الزكاة والثاني لمصارف الزكاة ، يتبع كل منهما خمسة موظفين إداريين لكل منهما بإجمالي (10) موظفين بالإدارة ، ثم يليهم (90) فرعاً للبنك بالمحافظات يعمل بكل بنك موظف واحد مسئول عن الزكاة داخل البنك ، يقومون جميعاً بمتابعة (5000) خمسة آلاف لجنة زكاة منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية.

- **البرامج التنموية المتاحة والتى تقدمها اللجان لسكان المجتمع المحلى:-**

1- تمليك وسائل ومستلزمات الإنتاج للفقراء القادرين على العمل بقيمة لا تزيد عن ثلاثة آلاف جنيهاً.

2- تقديم قروض ميسرة السداد لإقامة مشروعات تتناسب والبيئة المحيطة للفقراء فيما لا يتجاوز قيمته عن ستة آلاف جنيهاً .

3- إقامة بعض المشروعات التنموية لمجتمع اللجنة مثل (مستوصف صحي – دار حضانة – مشغل للسيدات – دار لتحفيظ القرآن والحديث)

4- إقامة مشروعات انتاجية تستوعب قدراً من العمالة المعطلة بالمجتمع المحلي.

5- تقديم مساعدة مدارس لأبناء الفقراء بالتعليم.

- **العوامل التي تعوق فاعلية قيام اللجان بدورها التنموي داخل المجتمع المحلي:-**

1- ضعف حصيلة البنك من أموال الزكاة بما يترتب عليها من ضعف مساندة للمشروعات التنموية التي تتبناها اللجان.

2- عدم إمكانية الإعلان الجيد عن البنك ولجانه المنتشرة نظراً لارتفاع تكاليف الإعلانات.

3- إلغاء البنك لبند العاملين عليها مما أدى إلى ضعف الحوافز المادية للعاملين بالبنك في مجال الزكاة.

4- مسئول البنك غير متفرغ لأعمال الزكاة فقط.

5- عدم تنسيق البنك بشكل رسمي مع الجهات العاملة في نفس المجال.

6- قلة عدد العاملين بالبنك والمتخصصين في أعمال الزكاة بالمقارنة مع أعداد اللجان .

7- عدم إمكانية التنسيق الجيد بين اللجان وبعضها البعض لتعظيم الاستفادة من التجارب التنموية لكل منها.

8- عدم وضوح الدور التنموي بشكل جيد لبعض أعضاء اللجان.

9- ليس هناك خريطة محددة لنطاق عمل كل لجنة زكاة على حده حتى الآن.

- **مقترحات تفعيل دور اللجان فى تنمية المجتمع المحلى :-**

1- إنشاء إدارة كاملة للزكاة في كل فرع من فروع البنك بالمحافظات.

2- زيادة حصيلة الزكاة بالبنك من خلال خصم نسبة من أرباح الشركات العامة والخاصة بالدولة تخصم من وعائهم الضريبي، كما كان يحدث من قبل.

3- إقامة دورات تدريبية لأعضاء اللجان قبل الشروع في العمل.

4- الإعلان الجيد عن الدور التنموي للجان ودور الإدارة العامة للزكاة بشكل عام مجاناً نظير ترخيص القنوات الفضائية المنتشرة بالمجتمع القومي.

5- إقامة لجنة عليا للزكاة على مستوى الجمهورية تضم أبرز الأعضاء ، تعمل على التنسيق بين جميع اللجان وتقديم الدعم المادي والفني لها.

6- ربط لجان الزكاة على مستوى كل محافظة بشبكة معلومات آلية لتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها.

رابعاً : التصور التخطيطي المقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

من خلال ما تقدم من إطار نظري ودراسة ميدانية لمعرفة الواقع الفعلي للدور التنموي للجان الزكاة داخل المجتمع المحلي والمعوقات التي تعرقل هذا الدور ومقترحات تفعيله ، بالإضافة لآراء الخبراء المهتمين بالعملية التنموية والمسئولين عن الزكاة في بنك ناصر الاجتماعي، تحاول الدراسة الحالية أن تقدم رؤية مستقبلية لتفعيل الدور التنموي للجان الزكاة داخل المجتمع المحلي فيما يلي :

مكونات التصور التخطيطي المقترح:

(أ) تمهيد.

(ب) المسلمات التي ينطلق منها التصور المقترح.

(ج) منطلقات وركائز التصور المقترح.

(د) أهداف التصور.

(هـ) متطلبات تحقيق التصور المقترح (نماذج – استراتيجيات – أدوار – مهارات- أدوات)

(و) آليات تنفيذ التصور المقترح.

(ز) المعوقات التي يمكن أن تواجه تنفيذ المقترح والحلول المقترحة.

(أ) تمهيد :

التصور المقترح عبارة عن تخطيط مستقبلي يبني على نتائج الدراسة الميدانية ، ولا يبنى على أفكار الدارس ولا على قناعاته الشخصية ، فهو يهدف إلى قطف نتائج البحث الذي تم بالماضي والحاضر لبناء تصور لوضع

جديد أفضل في المستقبل ، ولقد تعددت أساليب بناء التصور المقترح في البحوث العلمية كالتالى [1]:

- أسلوب دلفاي **Delphi Technique**

وهو عبارة عن وسيلة اتصال منظمة بين مجموعة مختارة من الخبراء وأصحاب الاختصاص في ميدان معين للتنبؤ بالمستقبل عبر عمل تعاوني منظم لاقتراح الحلول المناسبة لمشكلة معينة.

- أسلوب بيرت **PERT Technique**

يساعد هذا الأسلوب على الوصول إلى أفضل القرارات التي تؤدي إلى معدل أسرع في التنفيذ وبتكلفة أقل ، كما يناسب أهداف البرامج المزمع إقامتها وكلمة **"PERT"** اختصار ل: **Program Evaluation and Review Technique** وهو يعني أسلوب مراجعة وتقويم البرامج.

- أسلوب السيناريوهات **Scenario Technique**

أحد أساليب دراسة واستشراف المستقبل ، والتي تهدف إلى مساعدة صانع القرار على اتخاذ قرارات وسياسات رشيدة بشأن المستقبل، وخطوات بنائه كالتالي:

1- تحديد عناصر المنظمة.

2- التعرف على المكونات الخارجية لبيئة المنظمة(أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية..)

---

(1) محمد مجاهد زين الدين: "أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية"، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2013م ، ص ص 17:39.

3- عرض ايجابيات النظام الحالي أو الأحداث المرغوب فيها لزيادة قدرته.

4- ربط الأحداث بالأهداف.

5- تحليل ما سبق بهدف الوصول لأفكار تفيد في وضع نموذج للسيناريو الأفضل والمطابق للواقع.

- أسلوب تحليل النظم **System Analysis Technique**

وهو طريقة منهجية للتعامل مع النظم القائمة وتحليلها لأنساقها الفرعية بشكل متكامل يشتمل على تفاصيل وعناصر يمكن التعامل معها واتخاذها أساساً لتصميم نظام جديد أو تحديث نظام حالي ، من خلال خطوات محددة كالتالي:

1- وصف النظام (إعطاء وصف للوضع الراهن)

2- تحليل النظام (التعرف على العقبات التي تحد من تحقيق النظام لأهدافه)

3- تصميم النظام (وضع بدائل ومقترحات تفعيله ومعالجة نقاط الضعف)

ويعد هذا الأسلوب هو الأنسب للدراسة الراهنة من وجهة نظر الدارس المتواضعة ، حيث حاولت الدراسة الراهنة وصف الواقع الفعلي الحالي للجان الزكاة ودورها في تنمية المجتمع المحلي من خلال استمارة استقصاء بيانات مؤسسة (لجنة الزكاة) ، ثم سعت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تحول دون فعالية الدور التنموي للجان وأهم المقترحات لتفعيل هذا الدور التنموي من خلال استمارة استبار مطبقة على أعضاء لجان الزكاة محل الدراسة ، ودليل مقابلة شبه مقننة للمسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي ، وصولاً لوضع تصور مقترح يتم من خلاله إيجاد

بدائل ومقترحات تفعيل الدور التنموى للجان الزكاة ، ومن هنا يحاول الدارس الاستدلال بهذا الأسلوب في وضع التصور التخطيطي المستهدف من الدراسة الراهنة.

(ب) المسلمات التي ينطلق منها التصور المقترح :

1- أهمية الدور الجليل الذي يمكن أن تقوم به الزكاة داخل المجتمع المسلم في مجال الرعاية والتنمية ، فبواسطة الزكاة يمكن توفير التمويل الكافي لإقامة البرامج والمشروعات التنموية داخل المجتمعات المحلية.

2- تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى زيادة قدرة المنظمات والمؤسسات المحلية على أداء وظائفها ، وهذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال تقديم المعونة الفنية لتلك المؤسسات لزيادة فعالياتها وكفاءتها ، وزيادة حجم التفاعل فيما بينها للتعاون لصالح حل المشكلات المحلية[1].

3- المجتمع المحلي كنسق يتكون من عدد من الأنساق الفرعية القائمة على مستويات مختلفة في تفاعل دائم مع بعضها البعض مثل (الفرد ، الجماعة ، المنظمة ، الجيرة)، لذا لابد أن تتصدى تنمية المجتمع للعمل على كل المستويات ، وبشكلٍ خاص على مستوى العلاقات فيما بينها.

4- يعتبر التخطيط للتنمية المحلية ضرورة من الضروريات التي لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمعات المحلية في عصرنا الحاضر،

---

(1) إبراهيم عبدالرحمن رجب وآخرون: "مرجع سبق ذكره" ، ص275.

فعن طريقه يمكن معالجة مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصى وقت مستطاع وبأقل تكلفة ممكنة (1)

(ج) الركائز الأساسية التى يقوم عليها التصور التخطيطي المقترح:

قام الدارس بصياغة التصور التخطيطي المقترح مستنداً على مجموعة من الركائز والتي منها ما يلي :-

1- الإطار النظري للدراسة الحالية والذي يحتوي على الأبعاد المختلفة لموضوع الدراسة والتي تضم لجان الزكاة – التخطيط التنموي – التنمية المحلية .

2- الدراسات والبحوث السابقة التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الحالية وما انتهت إليه من نتائج ومقترحات .

3- ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسة الميدانية المستقاة من الاستبار الذي تم تطبيقه على أعضاء اللجان واستمارة المؤسسة الخاصة ببيانات لجان الزكاة .

4- ما أسفرت عنه المقابلات شبه المقننة للدارس مع الخبراء والمسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي.

5- التراث النظري للخدمة الاجتماعية ، وخاصة طريقة التخطيط الاجتماعي كأحد طرق مهنة الخدمة الاجتماعية التي تهتم بإحداث تغييرات اجتماعية مقصودة ، بهدف نقل المجتمع من وضع إلى آخر أفضل منه عن طريق الاستثمار الواعي للإمكانات المتاحة (2).

---

(1) الفاروق إبراهيم بسيوني: "مرجع سبق ذكره" ، ص8.

(2) عبدالعزيز عبدالله مختار: " مرجع سبق ذكره "، ص35.

(د) الأهداف التي يسعى لتحقيقها التصور التخطيطي المقترح :

تسعى هذه الرؤية لتحقيق هدف استراتيجي (رئيس) وهو:

- تقديم مجموعة من الاقتراحات تفيد في تفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

تتبثق منها مجموعة من الأهداف الفرعية كالتالي :-

أهداف معنوية(أهداف العملية)***Process Goals***

1- تحقيق أقصى مشاركة ممكنة من المواطنين في الجهود التنموية للجنة.

2- تحقيق التنسيق والتكامل التام بين اللجنة والمؤسسات المجتمعية الأهلية منها والحكومية.

3- تنمية مهارات وخبرات أعضاء اللجان بما يتناسب ودورهم التنموي داخل المجتمع المحلي.

4- الاستعانة بالخبراء المتخصصين في جميع مجالات التنمية لتقديم كافة المقترحات والدعم الفني للجان الزكاة .

- أهداف مادية(أهداف الانجاز) ***Task Goals***

1- تصميم البرامج والمشروعات التنموية ذات الأولوية لدى سكان المجتمع المحلي ، وتنفيذها على أرض الواقع مما يؤدي إلى زيادة الثقة بين أفراد المجتمع واللجان.

2- التوسع في إقامة مشروعات ذات طابع إنتاجي تساعد أفراد الأسر الفقيرة على زيادة دخولهم ، مثل المشروعات الإنتاجية الصغيرة و مشروعات الأسر المنتجة ... إلى أخره .

3- العمل على تنمية موارد اللجان المادية والبشرية من المجتمع المحلي أو من المنظمات الحكومية والأهلية بالمجتمع القومي حتى تستطيع اللجان القيام بأداء وظائفها.

(هـ) متطلبات تحقيق التصور المقترح (نماذج - استراتيجيات - أدوار - مبادئ - مهارات - أدوات)

(1) النماذج التخطيطية التي ينطلق من خلالها التصور المقترح:

- نموذج صنع القرار على أسس رشيدة

Rational Decision Making Model

يؤكد هذا النموذج على أهمية تشخيص الموقف الاجتماعي وبرامج العمل الاجتماعي على أساس التحليل المنطقي السليم للحقائق المختلفة المتصلة بالموقف الاجتماعي وعلى أساس التفهم الكامل الواعي للنظريات والقيم المتصلة بذلك الموقف الاجتماعي ، وذلك يستلزم تشخيصاً سليماً للمشكلة التي تسعى المؤسسة (لجنة الزكاة) لمواجهتها وتوفير الحلول المناسبة لها ، ويعتبر هذا النموذج من النماذج التي تركز على المهام التحليلية لعملية التخطيط الاجتماعي ، فتعتمد في صنع القرارات التخطيطية على أسس تحليلية عقلانية منطقية:

- النموذج القائم على التركيز على الجانب الاجتماعي الإنساني

The Transactive Planning:

يفترض هذا النموذج أن التخطيط المحلي هو أفضل أساليب التخطيط الاجتماعي ، وأن عملية التخطيط يجب أن تكون من خلال وحدات محلية غير مركزية توفر أقصى قدر ممكن من التفاعل بين أفراد المجتمع المحلي ، بهدف الوصول إلى اتفاق عام حول جميع خطوات ومراحل

التخطيط ، ولا يتم ذلك إلا عن طريق علاقات وطيدة بين المخططين من(أعضاء اللجان) وبين أفراد المجتمع المحلي ، بالاتصال الدائم والحوار المستمر الذي يخلق جو مناسب لتبادل الآراء واكتساب الخبرات التخطيطية والعمل بشكل جماعي لتنفيذ القرارات المتفق عليها. .

(2) الاستراتيجيات المستخدمة :

يقصد بالإستراتيجية بأنها مجموعة من الأهداف العامة المترابطة والمتناسقة ، والكيفية التي تحقق بها تلك الأهداف ، ويتم اختيار استراتيجيات العمل بناء على الأهداف المراد تحقيقها ونوع القضايا المثارة .

وبناء عليه يمكن تحديد مجموعة من الإستراتيجيات كأهداف عامة للتصور التخطيطي المقترح :-

- إستراتيجية المشاركة : **Participation**

يستخدم المخطط الاجتماعي بلجنة الزكاة إستراتيجية المشاركة بهدف إشراك أفراد المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ وتقويم البرامج والمشروعات التنموية التي تقدمها اللجنة ، فالمشاركة الفعالة تساعد في المقام الأول على تحملهم مسئولية انجاز المشروع ، وتساعد على تعديل اتجاهاتهم وتنمية شخصيتهم وبالتالي اكتساب القدرة على مواجهة وحل المشكلات المستقبلية ، كما أن نجاح المشروعات التنموية مقترن بدرجة مشاركة أهالي المجتمع المحلي حيث يمثلون قوة بشرية قادرة على انجاز الصعاب.

- **الإقناع :** Convention

وتهدف إلى مساعدة الآخرين على الاقتناع بفكرة أو رأي معين ، ويستخدمها المخطط هنا لإقناع سكان المجتمع المحلي بأهمية توجيه

زكاتهم وتبرعاتهم للجان الزكاة حتى يتسنى للجان القيام بالدور التنموي المستهدف والذي يعود بالنفع على المستحقين بخاصة ، والمجتمع المحلي بشكل عام .

- التنسيق : **Coordination**

ويستخدم التنسيق بين جهود اللجان العاملة في مناطق جغرافية متقاربة وذلك لمنع ازدواج الخدمات بينهم ، وأيضا لإحداث التكامل في تنفيذ المشروعات التنموية ، وكذلك التنسيق بين اللجان والمؤسسات المجتمعية الأهلية منها والحكومية العاملة في نفس المجال ، سواء التنموي أو تقديم أوجه الرعاية المختلفة للفقراء والمساكين.

- الاستثارة : **Excitability**

وهي تستخدم عندما تكون هناك مشكلة توجد بالمجتمع المحلي وليس لدى أهالي المجتمع إحساس بهذه المشكلة أو عدم الوعي والإدراك التام بهذه المشكلة ، فوجود هذه الأعداد من الفقراء والمستحقين العاطلين بالمجتمع المحلي بمثابة خطر حقيقي على المجتمع ، فهناك ضرورة لتوفير فرص عمل لهؤلاء وأبنائهم من خلال أنشطة اللجنة التنموية ، لتمكين هذه الفئة من الخروج من دائرة العوز ، ولابد من إيجاد المساهمة الجادة من قبل أفراد المجتمع المحلي ، فهؤلاء المعطلين بمثابة قنبلة موقوتة داخل المجتمع المحلي ، كما أن بعضهم يضطر إلى القيام ببعض الأعمال غير المشروعة والتي تعود بالضرر على المجتمع ككل.

التعاون: **Co-operation**

يعتبر التعاون عاملاً أساسياً في نجاح المؤسسة التطوعية (لجنة الزكاة) سواء كان هذا التعاون بين أعضاء اللجنة ، أو بين أفراد المجتمع المحلي و

لجنة الزكاة ، أو بين لجنة الزكاة والمؤسسات المجتمعية المحيطة سواء كانت أهلية أو حكومية ، ولكي يتحقق ذلك لابد من العمل على توضيح أهداف اللجنة و الإعلان الجيد لأهمية دورها التنموي داخل المجتمع المحلي ، وكذلك الاهتمام بتكوين علاقات واسعة مع أفراد المجتمع لتهيئة البيئة المدعمة لبرامج ومشروعات اللجنة التنموية .

- الاتصال: **Communication**

مدخل الجهود الذاتية بمفرده في تنمية المجتمعات المحلية من ذوي المستوى المعيشي المنخفض تجعل جهود التنمية بطيئة ولا تؤتي ثمارها المرجوة في الوقت المناسب مما قد يفقد الثقة في عمليات التنمية ، لذا فتدعيم الاتصال بمؤسسات المجتمع المحلي والقومي من الممكن أن يعبئ موارد(مادية و فنية وبشرية) أفضل ، تسرع من جهود التنمية ، وهذا ينطبق على لجان الزكاة حيث إنها تعاني من ضعف الموارد المتاحة ، فبالتالي تحتاج إلى الدعم من قبل المؤسسات على المستوى القومي بل والدولي أيضاً ، فتستطيع من خلالها الحصول على الموارد التي تدعم برامجها ومشروعاتها بجانب مشاركة سكان المجتمع المحلي وجهودهم.

التنمية : **Development**

يستخدم المخطط الاجتماعي هذه الإستراتيجية لتحقيق أهداف تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً واجتماعياً ، وذلك بتوظيف كافة الموارد والإمكانات المتاحة بشكل جيد ووضع مجموعة من البرامج والمشروعات الملائمة ، بحيث تقدم خدمة جيدة لسكان المجتمع ككل وتوفر فرص عمل حقيقية لمستحقي الزكاة في نفس الوقت ، كما أنه من الضروري تنمية القيادات المحلية كأحد جوانب التنمية الإدارية والتنظيمية للمؤسسات التطوعية المحلية كلجان الزكاة ، وذلك بهدف إيجاد وإعداد

جيل ثان و ثالث وكوادر قياديه جديدة تستطيع مساندة ودعم اللجان في الوقت الحاضر وإدارتها في المستقبل.

(3) أدوار المخطط الاجتماعى داخل التصور المقترح:

1- دور الإداري: Bureaucrat Role

وهو ذلك الدور الذي يتطلب من المخطط الاجتماعي أن يكون لديه المهارات والخبرات في النواحي الإدارية اللازمة لعمله داخل لجنة الزكاة ، كإعداد السجلات اللازمة وإجراء عمليات التسجيل الخاصة بالاجتماعات وجميع أنشطة اللجنة ، وتحديد مسئوليات الأعضاء وتوزيع الأدوار عليهم والتنسيق بين الجهود ودعم العلاقات ، ومن أدواره أيضا التثقيف والتوعية لباقي أعضاء اللجنة .

2- دور الفني : **Technician Role**

ويرتبط هذا الدور بالمهارات الفنية المتصلة بالجانب الفني للممارسة المهنية للأخصائي المخطط عند تعامله مع مشكلة من المشكلات ، ويتطلب منه الإلمام الكافي بلوائح وسياسات المؤسسات الحكومية والهيئات الأهلية والمنظمات العالمية أيضا ، بهدف تعظيم الاستفادة من هؤلاء في تدعيم برامج ومشروعات اللجنة التنموية ، أو تحويل الحالات المستحقة إليها للاستفادة من برامجها وخدماتها.

3- دور الخبير: **Expert Role**

فالأخصائي الاجتماعي في بادئ الأمر يمثل داخل اللجنة دور الخبير الاجتماعي الذي يقدم المشورة والرأي عند البدء في المشروعات الاجتماعية أو عند بحث الحالات المستحقة ، ولكن هو مطالب أيضا بتوفير الخبرة المطلوبة للتعامل مع أي مشكلة تواجه اللجنة أثناء قيامها بدورها ، وذلك

بالبحث عن مصادر هذه الخبرة وتوفيرها ، فهو الشخص المنوط له تزويد اللجنة والمجتمع المحلي بكافة المعلومات اللازمة لإتمام العمل التنموي.

4- دور الممكن: Enabler Role

تمكين المجتمع ومستحقي أموال الزكاة من مواجهة مشاكلهم ، عن طريق مساعدتهم على اكتشافها وتبصيرهم بها ، ثم العمل معهم على الحد من هذه المشكلات ، فعندما يسعى المخطط عن طريق لجنة الزكاة لإخراج مستحقي الزكاة من دائرة الفقر والعوز بتمليكه أداة إنتاج أو إقامة مشروع صغير يتكسب منه يكون قد نجح في تمكين الفقير من تغيير وضعه وتحسين حالته المعيشية.

5- دور المُنمي: Developer Role

وهنا يكون دوره تنموياً بحيث يعمل على نقل المجتمع من وضع اجتماعي إلى وضع أخر أفضل منه ، عن طريق تمكين المجتمع بجميع فئاته من استخدام إمكاناته المتاحة أفضل استخدام ، وتحويل الطاقة المعطلة إلى طاقة منتجة تأكل مما تكسب ولا تعتمد على المنح والمعونات ، وذلك من خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم لزيادة قدرتهم على العمل وكسب العيش ، كما أن إكساب المجتمع المحلي خبرات ومهارات من خلال التعاون والمشاركة في البرامج التنموية ، تعد أيضا تنمية.

6- دور الوسيط: Middleman Role

ويعتبر هنا المخطط الاجتماعي بمثابة حلقة اتصال بين لجنة الزكاة والأهالي من سكان المجتمع المحلي ، فيستطيع تكوين رأي عام ايجابي من قبل سكان المجتمع تجاه اللجنة ومشروعاتها التنموية فيزيد من دعمهم للمشروعات من خلال توجيه زكاتهم إليها و إقبالهم على المشاركة في

جميع مراحل تنفيذ المشروع التنموي ، كما أن المخطط يقوم بهذا الدور أيضا بين لجنة الزكاة والمنظمات الأهلية والحكومية لإحداث تنسيق أكبر وتكامل أوسع بين مؤسسات المجتمع ، بهدف زيادة قدرة اللجان على تحقيق التنمية المرجوة.

7- دور الدارس: **Researcher Role**

حيث إن للمخطط دوراً هاماً في دراسة المشكلات والاحتياجات الملحة للفئات المستحقة لأموال الزكاة بل للمجتمع المحلي ككل ، وكذلك الموارد المتاحة للمجتمع المحلي والتي يمكن إتاحتها ، وبالتالي تتمكن لجنة الزكاة من اتخاذ القرارات الصائبة بشأن البرامج والمشروعات التنموية الملائمة لظروف المجتمع وإمكاناته ، والأكثر إفادة لمستحقي الزكاة ، ويعود نفعها أيضاً على سكان المجتمع المحلي ككل .

(4) المهارات التي يجب أن يتحلى بها المخطط الاجتماعي داخل لجان الزكاة:-

- مهارة التسجيل وإعداد السجلات الخاصة بأعمال اللجنة وأنشطتها.
- المهارة فى وضع وتصميم البرامج والمشروعات سواء تنموية أو رعاية.
- المهارة في إقامة الندوات والاجتماعات لتوضيح الدور التنموي للجان الزكاة.
- المهارة في استغلال الموارد والإمكانات المتاحة للجنة الزكاة ، وابتكار أساليب جديدة لتنميتها.
- المهارة في الاتصال بجميع مؤسسات المجتمع المحلي والقومي سواء كانت حكومية أو أهلية.

- المهارة في إقامة وتدعيم العلاقات مع القيادات المجتمعية ورجال الأعمال وكبار المتبرعين لدعم برامج ومشروعات اللجنة.
- المهارة في استثارة سكان المجتمع للمشاركة الجادة في أنشطة اللجنة.
- المهارة في اكتشاف وتدريب القيادات الشعبية.
- المهارة في بحث وتحديد الحالات المستحقة وتحديد البرامج والمشروعات الملائمة.
- المهارة في مناقشة المشكلات الهامة التي يعاني منها المجتمع للتوصل لحلول ووضع خطة عمل.

(5) المبادئ التي يستند إليها المخطط الاجتماعي أثناء القيام بدوره داخل لجنة الزكاة ، لتفعيل الدور التنموي للجنة داخل المجتمع المحلى:-

ويقصد بالمبادئ : هي قواعد أساسية لها صفة العمومية تستخدم كدليل للعمل وللسلوك المهني ويتقيد بها المهنيون في عملياتهم التي يودون القيام بها ، للعمل على إحداث تغييرا ت مطلوبة تساعد في الوصول إلى الأهداف المرغوب تحقيقها .

- التقبل والتوجيه: **Acceptance & Advice**

والذي يعني تقبل ظروف وإمكانات الحالات المستحقة لأموال الزكاة ، وكذلك ثقافة وقيم المجتمع الذي تعمل به اللجنة ، كما أنه لابد أن تراعي الفروق المميزة لكل مجتمع محلي عند تطبيق إستراتيجية التنمية الملائمة ، وهذا التقبل لايعني التسليم بكل العادات التي تعوق تنمية المجتمع ، ولكن بعد كسب الثقة لدى المجتمع ، يمكن العمل على تعديل هذه العادات أو تغيير بعض الاتجاهات نحو التغيير المراد إحداثه لصالح المجتمع المحلي.

2- مبدأ السرية : **Confidentiality**

يجب الاعتراف بحق الخصوصية لمستحقي الزكاة ولا ينبغي الكشف عن البيانات السرية المتعلقة بظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية أيضاً ، حفاظاً على كرامتهم داخل المجتمع المحلي.

3- التنسيق : **Coordination**

وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع في شكل متكامل بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها ، حيث إن هذا التضارب يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد.

4- الشمول : **Inclusiveness**

ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلا يمكن الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى مثل الصحة أو المشروعات الإنتاجية ، فلابد من الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

5- اشتراك المواطنين : **Citizen Participation**

يعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عملية التنمية المحلية ، حيث إن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية و أقرب إلى حاجات الناس ، وأكثر تمشيا مع الثقافة المحلية ، فضلا عن أن اشتراك المواطنين في جهود التنمية يؤدي إلى مساندة الأهالي لهذه العمليات ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

6- الاستعانة بالخبراء : **Export help**

لابد أن تتكاتف كافة جهود المسئولين في القطاعات المختلفة ، وهذا يستلزم ضرورة رجوع أعضاء اللجان إلي المتخصصين في كل مجالات التنمية كلما احتاج الأمر إلى ذلك ، فيستعان بالتربويين في المشروعات التعليمية ، وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية....وهكذا.

7- مبدأ الموضوعية : **Impartial**

وهذا المبدأ يلزم عضو لجنة الزكاة عند توزيع الإعانات أو المشروعات على مستحقي الزكاة بالحيادية وتجنيب العلاقات الشخصية أو العائلية جانباً ، فلا توجد هناك اعتبارات شخصية عند توزيع الخدمات على المستحقين ، وهذا يكسب لجنة الزكاة مزيد من الثقة والتقدير من قبل المجتمع المحلي.

8- مبدأ حق تقرير المصير :

The Right Of Self Determination

ويستخدم عضو لجنة الزكاة هذا المبدأ عند عمله مع مستحقي الزكاة ، بأن لا يفرض عليهم نوع من البرامج أو المشروعات ضد رغبتهم ما دام لا يترتب علي ذلك أضرار للمجتمع .

9- التوازن : **Equilibrium**

وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقاً لحاجة المجتمع ، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها ، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية منها وزناً أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية ، ولجان الزكاة تتعامل مع الفقراء والمساكين لذا يجب على أعضائها التركيز أكثر على المشروعات التنموية الإنتاجية لزيادة دخل هؤلاء المستحقين.

10- التقويم : **Evaluation**

يجب أن يقوم المخطط الاجتماعي بعمليات التقويم بصفة مستمرة للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به ، ويجب أن يراعي أن يشمل التقويم الجانبين : مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع ، ومدى التغيير الذي طرأ على المستحقين المستفيدين من البرامج والمشروعات التنموية التي تقدمها اللجنة .

(6) الأدوات التى يستخدمها المخطط الاجتماعي :-

1. اللجان :

وتستخدم كالتالي :

- تشكيل لجان تخطيطية من أعضاء مجلس إدارة لجان الزكاة من أفراد لديهم خبرة كافية في التخطيط للبرامج والمشروعات التنموية في جميع اللجان المسئولة عن الزكاة.
- تشكيل لجان أيضاً مهمتها متابعة وتقييم الجهود والأنشطة التنموية للجنة.
- تشكيل لجان مهمتها إبداء الرأي والمشورة .

2. الندوات:

وهى تعتبر من الأدوات التي تستخدم في التثقيف والتوعية بالنسبة لموضوع معين أو مشكلة معينة . ويستخدمها الأعضاء لحث جمهور المزكين على توجيه زكاتهم للجنة ، وتوضيح أهمية دورها التنموي داخل المجتمع المحلي ، ويدعى إليها بعض الخبراء ورجال الدين والقيادات الشعبية للمشاركة في أعمال اللجنة.

3- **الاجتماعات :**

يستفاد بها عند مواجهة مشكلة تعوق العمل التنموي داخل اللجنة ، أو تكون اللجنة بصدد اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة ، وبالتالي تتيح الاجتماعات فرصاً أكبر لإيجاد أسلم الحلول وأصوب القرارات ، ولتعظيم الاستفادة من الممكن دعوة أفراد من المجتمع المحلي وقياداته للمشاركة في هذه الاجتماعات.

4- **المقابلات :**

يستفيد أعضاء اللجان في استخدامهم لأداة المقابلات مع قيادات المجتمع المحلي لإقناعهم بمشروع معين ، أو مقابلة كبار المتبرعين لدعم برامج ومشروعات اللجنة ، أو مقابلات مع خبراء التنمية لأخذ النصح والمشورة عند البدء في مشروع أو برنامج تنموي.

5- **المناقشات :**

يستفيد منها أعضاء اللجان للتعرف على احتياجات المستحقين للزكاة وإعطائهم فرصة التعبير عن آرائهم وتبادل الأفكار حول المسائل التي تهمهم ، ومن ثم الوصول إلى قرار جماعي بشأن البرامج والمشروعات التي تناسبهم .

(ي) آليات تنفيذ التصور المقترح.

يتم العمل بالتصور المقترح على مستويين رئيسيين هما :

- **العمل على مستوى لجان الزكاة:**

1- **المرحلة التمهيدية (التحضيرية)**

- إعداد قاعدة بيانات شاملة للممولين والمستحقين لأموال الزكاة لكل منطقة جغرافية تخدمها لجنة الزكاة ، عن طريق استخدام الأساليب

العلمية والاستعانة بالحاسب الآلي في ترتيب وتصنيف وحفظ هذه البيانات.

- الاستعانة بقيادات المجتمع المحلي الشعبية والتنفيذية في إعداد قاعدة البيانات.
- الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة والاتصال الجماهيري ، سواء مقروءة أو مسموعة أو مرئية ، عن أهداف وبرامج ومشروعات لجان الزكاة .
- دراسة الاحتياجات الفعلية للمستحقين بالمنطقة الجغرافية للجنة ، لتحديد البرامج والمشروعات الملائمة والمناسبة لقدراتهم.
- الدراسة العلمية لموارد اللجنة والمصادر الجديدة التي يمكن الاستفادة منها ، سواء من داخل المجتمع المحلي أو من خارجه لزيادة قدرة اللجنة على القيام بدورها التنموي.
- الاهتمام بتفعيل مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تصميم ووضع الخطة التنموية داخل اللجنة .
- توزيع الأدوار والمسئوليات بين الأعضاء داخل كل لجنة للاستفادة من طاقة وخبرة كل عضو باللجنة.
- إعداد دليل يحوي مجموعة متنوعة من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وطرق تنفيذها ، لطرحها على المستحقين لاختيار ما يتناسب منها مع ظروفه و إمكاناته.

2- المرحلة التنفيذية :

- إعداد ملف دراسة حالة لكل أسرة مستحقة لأموال الزكاة ، يوضح الحالة الصحية والتعليمية للأسرة ووسيلة العمل المناسبة لها.

- العمل على توفير التمويل الكافي لتنفيذ برامج ومشروعات اللجنة بإتباع أساليب عدة منها:

أ- إقامة حملات لتجميع التبرعات من المجتمع المحلي .

ب- الاستفادة من القروض المقدمة من بنك ناصر الاجتماعي.

ج- التوسع في إقامة مشروعات استثمارية تدر عائداً مادياً للجنة.

د- الاتصال بالجمعيات الخيرية للاستفادة من دعمها.

ه- الاستعانة بالمتطوعين لتجميع أموال الزكاة من المجتمع المحلي.

و- الاتصال برجال الأعمال داخل وخارج نطاق المجتمع المحلي وحثهم على التبرع.

- التوسع في إقامة المشروعات ذات الطابع الإنتاجي مثل المشروعات الصغيرة أو مشروعات الأسر المنتجة أو المشروعات ذات العمالة الكثيفة ، لإتاحة فرص عمل متنوعة للمستحقين وابنائهم.
- مد المستحقين بأدوات الإنتاج المناسبة لتنمية الاعتماد على النفس.
- التنسيق بين اللجنة والمؤسسات المجتمعية المحيطة بها.
- عمل سجل لتبادل المعلومات بين اللجان لعدم الازدواج في تقديم الخدمات وتبادل الخبرات فيما بينها.
- عقد الندوات والاجتماعات وحلقات النقاش الدائمة والدورية للتعريف بأنشطة اللجنة لزيادة مشاركة الأهالي وكسب الدعم المجتمعي.

3- مرحلة المتابعة :

- إعداد تقارير دورية لمتابعة المستحقين الحاصلين على مشروعات صغيرة أو وسائل إنتاج بصفة دورية، لتقديم الدعم لهم عند الحاجة منعاً لتعثرهم ولضمان نجاح المشروع.
- الاستفادة من نتائج المتابعة الدورية في تطوير العمل داخل اللجان واستحداث أساليب جديدة للعمل مع المستحقين.
- العمل على تبني أساليب متنوعة للمتابعة مثل التقارير والسجلات والزيارات المنزلية.
- الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات والبحوث العلمية التي تمت في مجال الزكاة والتنمية.
- إشراك سكان المجتمع المحلي ، خاصةً المتخصصين منهم في عملية المتابعة والتقييم لضمان الموضوعية للاستفادة منها في عملية التطور.
- التقييم السنوي لأعمال لجنة الزكاة للوقوف على الأهداف التي تم تحقيقها والأهداف التي لم تنجز والتعرف على الأسباب.
- العمل على مستوى المجتمع ككل:

1- قيام بنك ناصر الاجتماعي بعقد دورات تدريبية لأعضاء لجان الزكاة لإكسابهم المعارف والمهارات التخطيطية التي تعينهم على النجاح في عملهم باللجان.

2- الاستعانة بمنظمات المجتمع المحلي في إعداد قاعدة البيانات المطلوبة لعمل اللجنة مثل الوحدة الاجتماعية ، والوحدة المحلية، وجمعيات تنمية المجتمع والمساجد...

3- توجيه خطباء المساجد لحث جمهور المزكين على توجيه زكاتهم للجان.

4- الاتصال برجال الأعمال وإقناعهم بتوجيه تبرعاتهم التي تخصم من وعائهم الضريبي إلى لجنة الزكاة.

5- الحرص على دعوة القيادات المحلية بحضور اجتماعات اللجنة.

6- العمل على زيادة عدد المتطوعين من سكان المجتمع المحلي المشاركين في تنفيذ أنشطة اللجنة.

7- إقامة بعض المشروعات كثيفة العمالة داخل المجتمع المحلي للجنة الزكاة.

8- التوسع في إقامة المشروعات الصغيرة لصالح المستحقين بما يتلاءم والبيئة المحيطة.

9- تتبني الحكومة المصرية بالتنسيق مع بنك ناصر، برنامج إعلاني قومي للتعريف بلجان الزكاة المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية ودورها التنموي داخل المجتمع المحلي ، ينتشر بجميع القنوات الفضائية ليصل لكل أسرة بالمجتمع المصري.

(ز) المعوقات التي يمكن أن تواجه تنفيذ المقترح والحلول المقترحة:

1- عدم وجود أخصائي اجتماعي متخصص في العمل الاجتماعي ضمن أعضاء لجنة الزكاة .

- وتعد هذه من المعوقات الهامة التي تحول دون تنفيذ هذا المقترح ، حيث إن الأخصائي الاجتماعي كمخطط اجتماعي هو الشخص المهني المنوط له تفهم هذه الأدوار والنماذج والاستراتيجيات وتطبيقها على

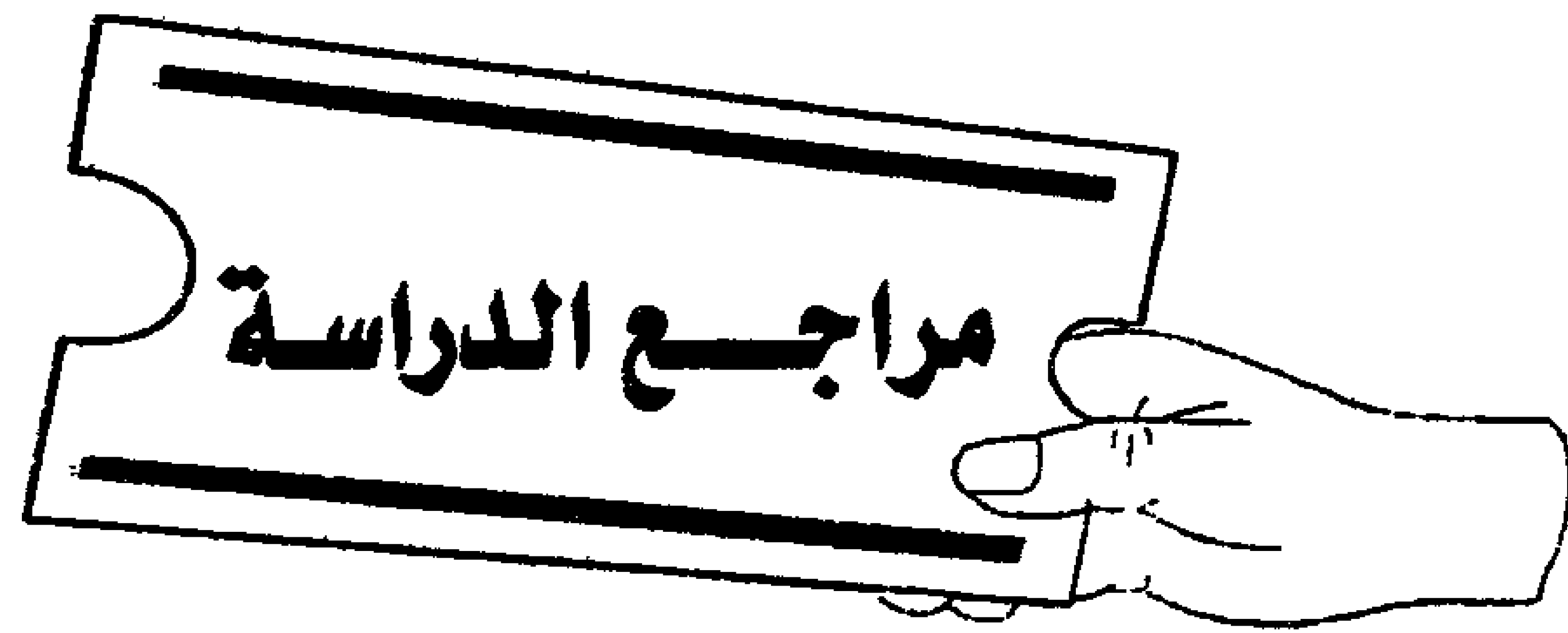
أرض الواقع ، لذا يمكن تجنب هذا المعوق بالاستعانة بأخصائيين اجتماعيين من أبناء المجتمع المحلي كخبراء لمساندة اللجنة في أداء دورها التنموي ، أو تخصص وظيفة للأخصائي داخل لجان الزكاة براتب شهري وينفق عليها من مصرف "العاملين عليها" .

2- عدم تفهم أعضاء اللجان للتصور المقترح ومحتوياته.

- وللتصدي لهذا المعوق يتم عقد دورات تدريبية لأعضاء اللجان لشرح التصور وإكسابهم بعض المعارف والمهارات والأدوار التي يتبناها التصور، وهنا يتبين أهمية الدورات التدريبية لتنمية قدرات أعضاء اللجان على القيام بالدور التنموي المستهدف من قبل لجان الزكاة ، وهذا ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية.

- خاتمة

تم استعراض النتائج العامة للدراسة والمتمثلة في النتائج العامة المرتبطة بأعضاء لجان الزكاة ، والنتائج العامة المرتبطة بالمقابلات شبه المقننة ، ثم الإجابة على تساؤلات الدراسة ، واختبار فرضياتها ، وأخيراً عرض للتصور التخطيطي المقترح لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي .



أولاً: المراجــــــــــع العربيــــــــــــة .

ثانيـــــاً: المراجــــــــــع الإنجليزيـــــــــــة .

أولاً : المراجع العربية :

(أ) القرآن الكريم :-

(ب) السنة النبوية المطهرة :-

(جـ) القواميس والمعاجم :

1- إبراهيم مدكور: "معجم العلوم الاجتماعية"، الشبكة القومية للتربية والعلوم والثقافة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975.

2- أحمد الشرباصي: "المعجم الاقتصادي الإسلامي" ، دار الجيل ، القاهرة ، 1981.

3- أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية" ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1993.

4- أحمد شفيق السكري: "قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.

5- جمال الدين محمد الأنصاري(ابن منظور): "لسان العرب" ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، بدون تاريخ.

6- لويس معلوم: "المنجد في اللغة والأدب والعلوم" ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ، 1956.

7- مجد الدين أبي السعادات(ابن الأثير): "النهاية في غريب الحديث والأثر" ، المكتبة العلمية، بيروت ، 1976م.

8- محمد عاطف غيث: "قاموس علم الاجتماع" ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، 1979.

9- مجمع اللغة العربية: "المعجم الوسيط" ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3، 1985.

10- منير البعلبكي:" المورد" ، قاموس انجليزي عربي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1986.

(د) الكتب والمراجع العلمية :-

11- إبراهيم عبد الرحمن رجب: "مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية" ، دار الصحابة للنشر والتوزيع ، شبين الكوم ، 2005م.

12- إبراهيم عبدالرحمن رجب وآخرون: "تنمية المجتمع المحلي" ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، 1990م.

13- إبراهيم عصام الدين ومحمد عبدا لعزيز المدني: "المنهج العلمي فى بحوث الخدمة الاجتماعية" ، دار السعيد للطباعة ، القاهرة، 1992م.

14- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: "التنمية وحقوق الإنسان (نظرة اجتماعية)" ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،2006 م.

15- أحمد إبراهيم خضر: "إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة"، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، القاهرة ،2013م.

16- أحمد شفيق السكري: "المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية"، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000م.

17- أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،1974 م.

18- أحمد كمال أحمد وآخرون: "اتجاهات في إعادة بناء وتنمية القرية المصرية" ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1963م.

19- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2005م.

20- السيد محمد رشيد :"المغنى" ، دار المنار ، القاهرة ، المجلد الثاني، 1367 هـ.

12- الفاروق إبراهيم بسيوني: "التخطيط الاجتماعي" ، مؤسسة يوم المستشفيات ، القاهرة ، 1991م.

13- الفاروق زكي يونس: "الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي" ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1987م.

14- الفاروق زكي يونس: "التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث" ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت ، 1990م.

15- أيمن على عمر: "إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن)" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007م.

16- جابر عوض السيد: "تنمية المجتمعات المحلية"، بدون دار نشر، 2005م.

17- حسن إبراهيم عيد : "التنمية والتخطيط الاجتماعي" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1990م.

18- حسين حسين شحاته: "محاسبة الزكاة مفهوماً ونظاماً وتطبيقاً"، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، 1980م.

20- رشاد أحمد عبد اللطيف: "أساليب التخطيط للتنمية"، المكتب الجامعي ، الإسكندرية ، 2002م.

21- رشاد أحمد عبد اللطيف: "تنمية المجتمع المحلي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ،2007م.

22- طلعت مصطفي السروجي: "التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة" ، الشروق للطباعة ، القاهرة ، 2007 م.

23- عبد الباسط محمد حسن: "أصول البحث الاجتماعي"، مكتب وهبة ، القاهرة ، 1985م.

24- عبد الباسط محمد حسن: "التنمية الاجتماعية" ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ط 7 ، 1998م.

25- عبد الحليم رضا عبدا لعال : "البحث فى الخدمة الاجتماعية"، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1988م.

26- عبد الحليم رضا عبد العال: "تنظيم المجتمع" النظرية والتطبيق ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996م.

27- عبد الحليم محمود أبومندور: "العبادة أحكام وأسرار"، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، 1999م.

28- عبد العزيز عبد الله مختار: "التخطيط لتنمية المجتمع "، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995م.

29- عبد العزيز عبدالله مختار وأحمد شفيق السكري: "المدخل في التخطيط للتنمية" ، دار المروة للطبع والنشر والتوزيع ، الفيوم ، 1997م.

30- عبد العزيز فهمي النوحي: "الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية"، سمير للطباعة ، القاهرة ، 2007م.

31- عبد الفتاح عثمان وآخرون:"البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية" ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 1980م.

32- عبد الهادي الجوهري وآخرون: "دراسات في التنمية الاجتماعية" ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1984م.

33- عبلة عويس الأفندي : "نظم المعلومات وأثرها في التخطيط لتنمية المجتمع المحلي" ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1995 م.

34- عز الدين مالك الطيب: "اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة" ، المعهد العالي لعلوم الزكاة ، الخرطوم ، 2012م.

35- فياض عبدالمنعم و مصطفى عبدالله: "الدليل المعاصر لأموال الزكاة" ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 2013م.

36- ماهر أبو المعاطى علي: "تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2012 م.

37- محمد الجوهري وعلياء شكري : "علم الاجتماع الريفي والحضري"، دار المعارف ، القاهرة ، 1983م.

38- محمد الغزالي:" ظلام من الغرب" ، دار الكتاب العربي ، القاهرة، 1956م.

39- محمد محمود حجازي: "التفسير الواضح" ، دار الجيل الجديد للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001م.

40- محمد مصطفى المراغي:" تفسير المراغي" ، مصطفى الحلبي للطباعة ، ط2، القاهرة ، 1953م.

41- محمد بن صالح العثيمين: "الجامع لفتاوي الزكاة" ، دار البيان العربي ، القاهرة ، 2006م.

42- محمد سيد فهمي:" تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة" ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999م.

43- محمد شفيق: "البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية" ، المكتب الجامعي الحديث ، لإسكندرية ، 1994م.

44- محمد شفيق: "التنمية الاجتماعية" دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1994م.

45- محمد عبد الفتاح محمد : "الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي"، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1996م .

46- محمد عبد الفتاح محمد : "الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2005م.

47- محمد على محمد: "علم الاجتماع والمنهج العلمي"، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984م.

48- محمد مجاهد زين الدين: "أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية"، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2013 م.

49- محمود شلتوت: "الإسلام عقيدة وشريعة"، دار الشروق ، القاهرة ، ط 16، 1990م.

50- محمود عاطف البنا: " نظام الزكاة والضرائب فى المملكة العربية السعودية"، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ،1983م.

51- منير الحمش: تصحيح مسار التنمية في عالم متغير (أبعد من الطريق الثالث) ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2004م.

52- نبيل محمد صادق: "طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية" مدخل إسلامي ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، 1996م.

53- نعمات محمد الدمرداش: "أسس البحث فى الخدمة الاجتماعية" ، القاهرة ، بل برنت للطباعة ، 2000 م.

54- نعمت عبد اللطيف مشهور: الزكاة "الدور الإنمائي والتوزيعي"، مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 2005م.

55- يوسف إبراهيم يوسف:"لنفقات العامة في الإسلام " ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ،1980م.

(ه) دراسات وبحوث المؤتمرات والمجلات :-

56- إبراهيم عبد الرحمن رجب:" نحو تأصيل الخدمة الاجتماعية في الدول النامية" ، بحث منشور ، المؤتمر السادس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ، 1982م.

57- أحمد عبدالله حسن :"دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، بحث منشور ، مجلة صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الرابع والثلاثون ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 2008م.

58- أحمد محمد عبدالعظيم : "مشكلة الفقر ومناهج علاجها(مقارنة بالفكر الإسلامي)" ، بحث منشور ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الرابع والأربعون ، جامعة لأزهر ، القاهرة ، 2011م.

59- حسين على منازع: "توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية" ، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، القاهرة ، 1998م.

60- حمدي عبد العظيم:"مفهوم مقاييس الفقر بين الفكر الإسلامي والفكر المعاصر"، أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة، 1999م.

61- خلود عطية الفليت:" تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي"، بحث منشور ، مؤتمر الإسلام

والتحديات المعاصرة ، كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007م.

62- ربيع محمود الروبي: "التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم"، سلسلة دراسات اقتصادية ، مركز صالح كامل ، جامعة الأزهر، القاهرة ، 1998م.

63- رشاد أحمد عبد اللطيف: "أخطاء أساليب تنمية الموارد المالية بالمؤسسات الأهلية"، بحث منشور، المؤتمر العلمي السادس ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، القاهرة ، 1992م.

64- سهير حسن عبدالعال: "معالجة مشكلة البطالة من منظور الفكر الإسلامي"، بحث منشور ، مجلة المعاملات الإسلامية مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الرابع ، جامعة الأزهر ، القاهرة، 1413هـ .

65- عبد العزيز أحمد غنيم: "التخطيط لتنمية المجتمع الحضري المتخلف بين النشاط الأهلي والأداء الحكومي" ، بحث منشور ، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2000م.

66- عبدالله عبدالعزيز: "تجربة بنك ناصر الاجتماعي في مجال الرعاية الاجتماعية"، أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1999م.

67- عزة أحمد عبدا لمجيد صيام: العائد الاجتماعي والاقتصادي لتنمية الموارد البشرية في مصر (مع إشارة خاصة للتعليم الجامعي) ، بحث

منشـور ، المـؤتمر العلمـي السـنوي الرابـع عشـر ، كليـة الخدمـة الاجتماعية فرع الفيوم ، 2003م.

68- عماد الدين عبد الحي شلبي:" نحو دور تخطيطـي للجان الزكـاة في مواجهة بعض مشـكلات الفقـر في الريف" ، بحـث منشـور ، مجلة دراسـات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسـانية ، العـدد السـادس والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، 2009م.

69- ماجدة أحمد شلبي: "دور الزكـاة في توفير حـد الكفاية وتحقيـق التنميـة"، أبحـاث نـدوة التطبيـق المعاصـر للزكـاة ، مركـز صـالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، القاهرة ، 1998م.

70- محمد أحمد عبد الهادي: تنمية المجتمع المحلي "نموذج إسـلامي"، بحث منشور، المؤتمر الثالث للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، 1995م.

71- محمد محمود زغلول: "تحصيل وتوزيع الزكـاة تجربة بنك ناصـر الاجتماعي في مصر"، وقائع الندوة33(المواد العلمية لبرنـامج التـدريب علـى تطبيـق الزكـاة في المجتمـع الإسـلامي المعاصـر) ، المعهـد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2001م.

72- محمد منذر قحف: "النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكـاة وتوزيعها "، وقـائع النـدوة 33 (المـواد العلميـة لبرنـامج التـدريب علـى تطبيـق الزكـاة في المجتمـع الإسـلامي المعاصـر) ، المعهـد الإسـلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2001م.

73- مصطفى دسوقي كسبة: "دراسة مقارنة لقوانين الزكاة في الدول الإسلامية"، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 1998م.

74- نادية أحمد هاشم: مصارف الزكاة"، أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 1998م.

75- نبيل فتحي المعداوى: "الزكاة سبيل لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية"، أبحاث ندوه التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 1998م.

76- نبيل محمد صادق: "الزكاة وتمويل منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، بحث منشور، المؤتمر الثالث للتصور الإسلامي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، 1995م.

77- يوسف إبراهيم يوسف: "مشكلة تمويل التنمية فى العالم على ضوء المنهج الإسلامي"، بحث منشور، المؤتمر العربي الخامس للإحصاء والحسابات العلمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1980م.

(و) رسائل ماجستير و دكتوراة :-

78- أحمد يوسف بشير: "القيم الدينية كمتغير في التخطيط لتنمية المجتمع المحلي"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1988م.

79- أمينة أحمد الجندي: "دور بعض المنظمات المجتمع المدني في تدعيم مفهوم التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2009م.

80- حفص بونبعو ياسين: "مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، جامعة الجزائر، 2011م.

81- سيد سلامة إبراهيم: "دراسة تقويمية لمشروعات التنمية بالجهود الذاتية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1987م.

82- صلاح محمد سامي: "فعالية وكفاءة لجان الزكاة وتحقيق التنمية المحلية للمجتمعات الحضرية المتخلفة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2006م.

83- علاء رشدي حجازي: "تقويم البناء التنظيمي لمؤسسات الزكاة ودورها في تنمية المجتمع المحلي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2004م.

84- محمد علي إبراهيم: "تقويم مشاركة المواطنين في مشروعات تنمية المجتمع المحلي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2006م.

85- مسعد الفاروق حمودة: "جمعية المسجد كجهاز لتنمية المجتمع المحلي"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1980م.

86- نبيل محمد صادق: "استخدام طريقة تنظيم المجتمع في تنمية دور المجالس المحلية في تنمية القرية المصرية"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1980م.

87- يحي وجيه عبد المقصود: "مدي استفادة مشروع تطوير الألف قرية الأكثر فقراً في مصر من تجارب تنمية المجتمع الريفي السابقة"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2013م.

(ز) الإحصاءات :

88- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية"، 2012م.

89- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "تعداد السكان 2006": توزيع عدد السكان 10 سنوات فأكثر طبقاً للحالة التعليمية ، مركز المعلومات 2009م.

90- وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمصر: "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الإطار العام للخطة والتحديات ، 2013م

(ح) اللوائح والقوانين:

91- بنك ناصر الاجتماعي: قطاع التكافل الاجتماعي ، الإدارة العامة للجان الزكاة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية.

92- بنك ناصر الاجتماعي: لائحة الزكاة المعتمدة من مجلس إدارة البنك بتاريخ 2002م ، الباب الثاني ، الفصل الأول ، تشكيل لجان الزكاة.

93- وزارة الأوقاف المصرية : الفتاوى الإسلامية الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

94- رئاسة الجمهوري: "الجريدة الرسمية"، العدد 36 ، الصادر في 9 سبتمبر ، 2014م.

ثانياً : المراجع والبحوث الأجنبية:

1- Adam Kuper and Essence: "The Social Science encyclopedia", Kegan Paul, London, 1986.

2- Arthur Dunham: the New community organization N.Y Thomas y. Grawell company, 1970.

3- Atia, Mona Ali: "Islamic charity in new liberal Egypt", ph. D. university of Washington united states 2005.

4- Azam, Nadia: Baggary as an organized crime in Pakistan, MA, university of Kansas, United States – Kansas, 2011.

5- Clark Gracec: "Pakistan's Zakat, An Islamic public welfare system in developing country" Ph. D, University of Mary land, Baltimore , united stats, 1985.

6- Gilbert, Neil & Specht Harry: "Planning for Social Welfare", Prentice Hall, Inc, Engle wood Cliffs, New jersey, 1977.

7- Ishaq, Khaled Ahmed: "Revitalizing zakat to reduce poverty in Muslem societies", M. A, University of Oregon, United states, 2003.

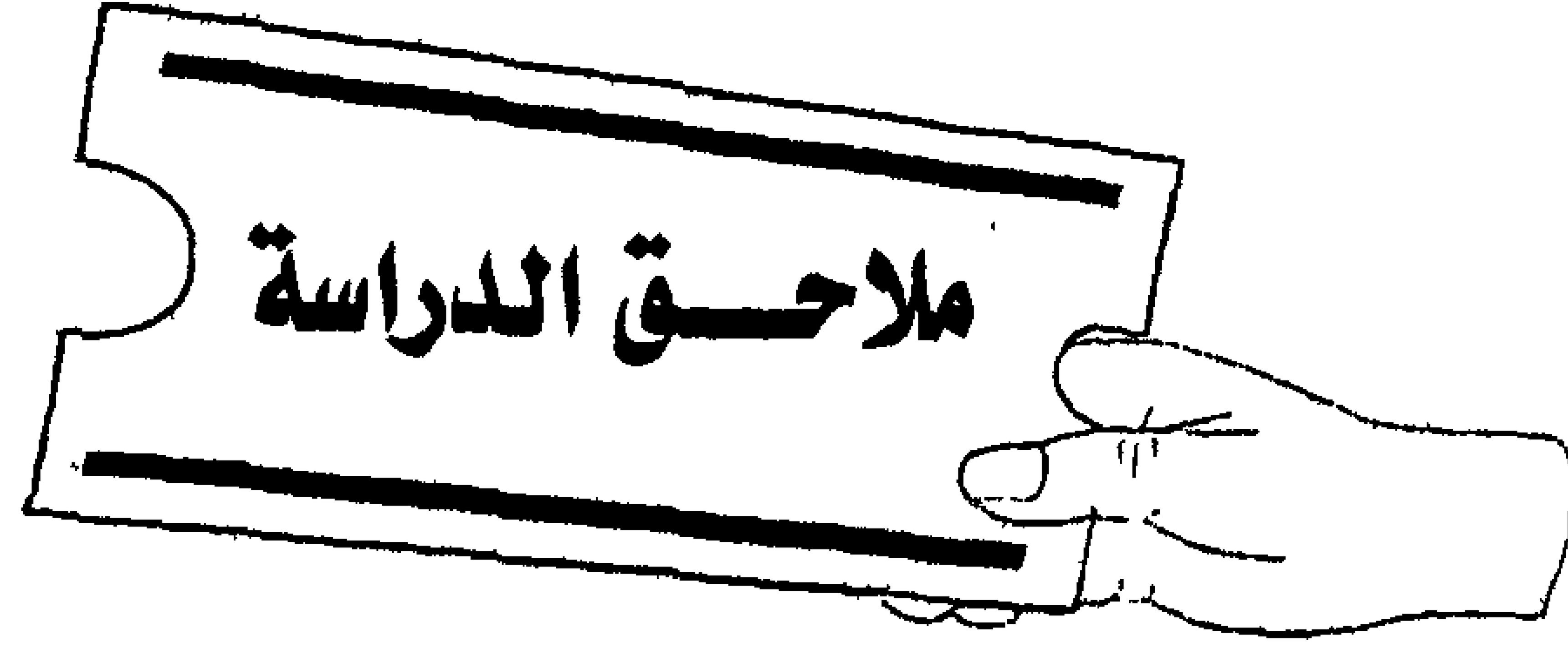
8- Machal B.Clinard : "slums and community development" , the free press , New York , 1966 .

9- Mohammed Abdel Aziz: "Zakat and rewal development in Malaysia", Ph. D, Temple University, Pennsy lraniel, United stated, 1987.

10- Robert. Barker: "Dictionary of Social Work", N. S. A, 1987.

11- Ross, Murray :" community organization" , theory and principles , New York , Harper and Brothers , 1955.

12- William Arthur Lewis:" Development planning", George Allen&unuin,London.



ملحق رقم (1) استمارة استبار لوضع تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي ، خاصة بأعضاء اللجان.

ملحق رقم (2) استمارة استقصاء بيانات مؤسسة (لجنة الزكاة).

ملحق رقم (3) دليل مقابلة شبه مقننة مع المسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي.

ملحق رقم (4) معاملات ثبات وصدق استمارة الاستبار

ملحق رقم (1)

استمارة استبار لوضع تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي، خاصة بأعضاء اللجان.

رقم الاستمارة	
لجنة زكاة	

جامعة الأزهر

كلية التربية بالقاهرة

قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

استمارة استبار حول

تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

planning paradigm for activation the role of zakat
committees in the development of local community.

استمارة مطبقة على أعضاء لجان الزكاة

ضمن متطلبات الحصول على درجة (العالمية) دكتوراه الفلسفة فى الخدمة الاجتماعية

تخصص تخطيط اجتماعي

إعـداد

محمد حلمي بريك

إشـراف

أ.د/ أحمد يوسف محمد بشير

أستاذ التخطيط الاجتماعي المتفرغ

بقسم المجالات- كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

أ.د/ محمد عبد الرازق محمد خالد

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية

وتنمية المجتمع بكلية التربية

جامعة الأزهر بالقاهرة

بيانات هذه الاستمارة سرية لا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

2014 م

الأستاذ الدكتور الفاضل/ ....

تحية طيبة .. وبعد

يقوم الباحث محمد حلمي بريك بإجراء دراسة موضوعها تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية تخصص تخطيط اجتماعي.

وقد تحدد الهدف الاستراتيجي لهذه الدراسة فى محاولة للتوصل الى تصور تخطيطي مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لزيادة فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

رفع الواقع الفعلي لدور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

التعرف على الخصائص الشخصية المميزة لأعضاء لجان الزكاة محل الدراسة.

تحديد أهم المعوقات التي تحد من دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

رصد أهم المرئيات التي تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

كما يتحدد التساؤل الرئيسي للدراسة في الآتي:

س- كيف يمكن وضع تصور تخطيطي مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي وفقاً للقواعد المنهجية المتعارف عليها في هذا الصدد؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي فأنه يستلزم الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

ما الوضع الراهن لأنشطة وبرامج لجان الزكاة في مجال تنمية المجتمع المحلي؟

ما الخصائص الشخصية التي يتسم بها أعضاء لجان الزكاة محل الدراسة؟

ما العوامل التي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

ما المقترحات التي يمكن أن تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

وبالإضافة إلى تساؤلات الدراسة فان طبيعة موضوع الدراسة فرضت على الدارس اختبار الفرضيتين التاليتين:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية، بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو أهمية دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة وبين اتجاهاتهم نحو إمكانية زيادة موارد اللجان لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

ولقد أعد الدارس هذه الاستمارة للإجابة على التساؤلات السابقة ، لذلك يرجى من سيادتكم التفضل بتحكيم الاستمارة وذلك من حيث السلامة اللغوية لعبارات الاستمارة ، وارتباطها بالموضوع، وإضافة أى عبارات ترون سيادتكم صلاحيتها للموضوع أو حذف ما ترونه غير صالح من تلك العبارات.   ولسيادتكم جزيل الشكر

أولا : البيانات الأولية :

س1 : الاسم (اختياري) :

....

س2 :العنوان:

....

س3: السن :

أ- أقل من 40 سنة. ( ) ب- من 40 - . ( ) ( )

ج- من 50 - . ( ) د- 60 سنة فأكثر. ( )

س4: الحالة الاجتماعية :

أ- أعزب ( ) ب- متزوج ويعول ( )

ج- متزوج ولا يعول ( ) د- أرمل ( )

ه- مطلق ( )

س5: الحالة التعليمية :

أ - مؤهل دون المتوسط ( ) ب- مؤهل متوسط ( )

ج- مؤهل عالٍ ( ) د- دراسات عليا ( )

س6: المكانة التي تشغلها باللجنة :

أ- مقرر اللجنة. ( ) ب- عضو له حق التوقيع. ( )

ج- أمين الصندوق. ( ) د- عضو بمجلس الإدارة. ( )

س7: مدة العضوية باللجنة :

أ- أقل من 3 سنوات ( ) ب- 3 سنوات - ( )

ج- 6 سنوات - ( ) د- 9 سنوات فأكثر ( )

ثانيا :المتغيرات الشخصية لأعضاء لجان الزكاة :

س8:ما نوعية عملك الأساسي خارج اللجنة؟

....

س9:ما متوسط دخلك الشهري من عملك الأساسي بالجنية المصري؟

أ- أقل من 1000 ( ) ب- 1000 - ( )

ج- 2000 - ( ) د- 3000 - ( )

ه- 4000فأكثر ( )

س10: هل سبق لك العمل قبل انضمامك للجنة الزكاة في مجال العمل الاجتماعي؟

أ- نعم ( ) ب- لا ( )

في حالة الإجابة بنعم يرجى الإجابة على س11،و س12

س11: ما مجال العمل ؟

أ- جمعيات أهلية ( ) ب- نقابة مهنية ( )

ج- حزب سياسي ( ) د- نادي اجتماعي ( )

ه- أخرى تذكر............ ( )

س12 :كم سنوات الخبرة فى مجال العمل الاجتماعي ؟

أ- أقل من 5 سنوات ( ) ب- 5 سنوات - ( )

ج- 10 سنوات - ( ) د- 15 سنة فأكثر ( )

س13 : هل حصلت على دورات تدريبية من قبل الإدارة العامة للزكاة ؟

أ- نعم ( ) ب- لا ( )

فى حالة الإجابة بـ (نعم) يرجى الإجابة على س14 ، س15

س14- ما عدد الدورات التي حصلت عليها؟

أ- أقل من 3 ( ) ب- 3- ( )

ج- 6 فأكثر ( ) ( )

س15- ما أوجه الاستفادة من الدورات التدريبية التي حصلت عليها؟

أ- تساب معارف خاصة بتشريعات الزكاة . ( )

ب- التعرف على أهمية دور التطوع في تنشيط العمل الأهلي. ( )

ج- التعرف على كيفية إعداد دراسة جدوى للمشروعات الصغيرة. ( )

د- اكتساب معارف خاصة بالأعمال الإدارية داخل لجان الزكاة. ( )

هـ- اكتساب مهارات عن كيفية إدارة الاجتماعات. ( )

و- اكتساب مهارات خاصة بتنظيم الندوات. ( )

( )

ز- تنمية الاتجاهات نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

ز- أخرى تذكر........... . ( )

ثانياً : الخصائص الشخصية لأعضاء لجان الزكاة :

س16- ما أهم الخصائص الشخصية لأعضاء لجنة الزكاة ؟

م	خصائص أعضاء لجان الزكاة	نعم	إلى حد ما	لا

أ- الخصائص المعرفية لأعضاء لجنة الزكاة :

1	الحرص على الإلمام بالتشريعات الخاصة بالزكاة.			
2	الاعتماد على الأسلوب العلمي في دراسة الحالات المستحقة لأموال الزكاة .			
3	التعرف على المشكلات الأكثر انتشاراً بالمجتمع المحلي.			
4	تحديد احتياجات المستحقين لتنمية قدرتهم على العمل .			
5	الوقوف على أهم البرامج والمشروعات في ضوء الموارد المتاحة لصالح المستحقين.			
6	التعرف على كيفية التخطيط لإقامة مشروعات تنموية بالمجتمع المحلي .			
7	التعرف على البرامج والمشروعات المقدمة من اللجان الأخرى للاستفادة منها .			
8	الاطلاع على تجارب المؤسسات المجتمعية العاملة في مجال التنمية.			
9	الإلمام باللوائح المنظمة لعمل المؤسسات الخدمية بالمجتمع المحلي لتحويل الحالات المستحقة إليها للاستفادة.			

10	الاطلاع على نتائج بعض الدراسات المقدمة في مجال الزكاة.			

ب- الخصائص المهارية لأعضاء لجان الزكاة:

1	القدرة على تحديد المشكلات التي تعاني منها كل حالة مستحقة لأموال الزكاة.			
2	الاتصال بالقيادات المحلية للاستفادة من دعمهم في مواجهة مشكلات المستحقين.			
3	التوسع في الاتصالات على المستوى الرأسي للجنة الزكاة لكسب الدعم المجتمعي لصالح المستحقين.			
4	الاتصال المباشر بالمؤسسات المجتمعية للاستفادة من خدماتها لصالح المستحقين.			
5	التواصل المستمر مع كبار المتبرعين لتنمية دورهم في مساندة أنشطة اللجنة.			
6	عمل جدول أعمال يحوي الموضوعات والمهام المراد مناقشتها أثناء اجتماع اللجنة.			
7	تسجيل كافة الأعمال التي تقوم بها اللجنة أول بأول.			
8	وضع برنامج زمني لتنفيذ البرامج و المشروعات المزمع إقامتها لصالح المستحقين.			
9	ابتكار مشروعات وأدوات إنتاج جديدة تتلاءم وخصائص المستحقين.			

10	نشـر التوعيـة المجتمعيـة بأهميـة دور لجـان الزكـاة داخـل المجتمع المحلي.			

م	خصائص أعضاء لجان الزكاة	نعم	إلى حد ما	لا

ج- الخصائص القيمية لأعضاء لجنة الزكاة :

1	احترام الظروف الحالية للحالات المستحقة .			
2	الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالحالات المستحقة.			
3	التـزام الموضـوعية في توزيـع أمـوال الزكـاة علـى الحـالات المستحقة.			
4	الحـرص علـى تكـوين علاقـات طيبـة مـع الحـالات المستحقة.			
5	احـترام وجهـات نظـر المسـتحقين في الـبرامج و المشـروعات المقدمة من لجنة الزكاة.			
6	إعطاء الفرصة للمستحقين للتعبير عن آرائهم في البرامج والمشروعات المزمع تنفيذها.			
7	إدراك أهميـة التكامـل مـع المؤسسـات العاملـة في نفـس المجال داخل المجتمع المحلي.			
8	تقـدير خـبرات المؤسسـات المماثلـة في العمـل في مجـال الزكاة.			

9	الحرص على الإعلان بشفافية للمجتمع المحلي عن حجم معاملات اللجنة المالية.			
10	تقديم دعوات لسكان المجتمع المحلي لمن يرغب في حضور اجتماعات اللجنة.			

ثالثا اتجاهات الأعضاء نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي:

س17- ما مدى قناعتك بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

أ- مقتنع ( ) ب- مقتنع إلى حدٍ ما ( ) ج- غير مقتنع ( )

فى حالة الإجابة بـ (مقتنع) و (مقتنع إلي حدٍ ما) يرجى الإجابة على س19؟

س18 : ما مبررات اقتناعك بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا
1	أعتقد أن الأمور الشرعية تبيح للجان الزكاة القيام بهذا الدور التنموي.			
2	أظن أن لجنة الزكاة قادرة بمواردها على القيام بهذا الدور داخل مجتمعاتها المحلية.			
3	أحسب أن اللوائح المنظمة للجنة الزكاة تستهدف تحويل الطاقة المعطلة إلى طاقة منتجة داخل المجتمع المحلي.			

4	أرى أن قيام اللجنة بأنشطة تنموية يؤدي إلى زيادة ثقة المولين بها.			
5	بالدور التنموي للجنة يمكن تقليص أعداد المستحقين لأموال الزكاة.			
6	يمكن أن توفر لجنة الزكاة تمويل دائم ومستقر لبعض البرامج والمشروعات التنموية.			
7	يمكن بالتنمية تحويل بعض المستحقين إلى ممولين للزكاة.			
8	لجنة الزكاة تكتسب مكانة دينية لدى جموع المسلمين مما يدعم دورها داخل المجتمع المحلي			
9	الشريعة الإسلامية تحث على العمل وتنهى عن التواكل.			
10	بالدور التنموي للجنة الزكاة يمكن تحويل الطاقة المعطلة بالمجتمع الى طاقة منتجة.			

فى حالة الإجابة بـ (غير مقتنع) يرجى الإجابة على س19:

س19: ما مبررات عدم اقتناعك بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

م	مبررات عدم اقتناع الأعضاء بأهمية دور لجنة الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	نعم	إلى حد ما	لا
1	اللوائح المنظمة للجنة الزكاة لا تسمح بذلك.			
2	الأمور الفقهية والشرعية تمنع لجنة الزكاة من القيام بهذا الدور.			
3	رغبة المستحقين في الحصول على مساعدات مالية فورية دون بذل مجهود في العمل.			
4	المستحقين لأموال الزكاة ليس لديهم القدرة على العمل.			
5	تنوع المشكلات المجتمعية التي تحول دون تصدي اللجنة لها.			
6	ضعف موارد اللجنة بالمقارنة بالأعداد الكبيرة للمستحقين.			
7	ضعف مشاركة المجتمع المحلي في أنشطة اللجنة.			
8	عدم استمرارية مصادر تمويل اللجنة.			
9	أعضاء اللجنة غير مؤهلين للقيام بهذا الدور.			
10	هناك مؤسسات أخرى مناط لها هذا الدور.			

رابعاً: اتجاهات الأعضاء نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة حتى تقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي:

س 20 : هل تكفي الموارد المتاحة لقيام اللجنة بدورها في تنمية المجتمع المحلي؟

أ- نعم ( ) ب- إلي حدٍ ما ( )

ج- لا ( )

س 21: في حالة الإجابة بـ (لا) أو (إلي حدا ما) من وجهة نظرك ما الوسائل الواجب اتباعها لزيادة موارد اللجنة ؟

م	وسائل زيادة موارد لجنة الزكاة .	نعم	إلى حد ما	لا
1	ليس لدينا خطة محددة لتنمية موارد اللجنة.			
2	التوعية الجيدة لسكان المجتمع المحلي بأهمية دور لجنة الزكاة.			
3	الاتصال برجال الأعمال داخل وخارج نطاق المجتمع المحلي وحثهم على التبرع.			
4	إقامة حملات لجمع الأموال من المجتمع المحلي.			
5	الاستعانة بالمتطوعين لتجميع أموال الزكاة من المجتمع المحلي.			
6	الاتصال بالجمعيات الخيرية للاستفادة من دعمها.			

7	التنسيق مع خطباء المساجد لحث سكان المجتمع على إخراج زكاتهم للجنة.			
8	التوسع في إقامة مشروعات استثمارية تدر عائد مادي للجنة.			
9	الاستفادة من القروض المقدمة من بنك ناصر الاجتماعي.			
10	الاستفادة من المنظمات الحكومية التي تعمل في إطار تمويل المشروعات الصغيرة			

س 22–ومن وجهة نظرك ما الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه لجنة الزكاة داخل المجتمع المحلي ؟

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا
1	محو أمية المستحقين.			
2	تمليك المستحقين أدوات إنتاج.			
3	إقراض المستحقين لإقامة مشروع صغير.			
4	إنشاء مشروع إنتاجي كبير لتوظيف القادر على العمل من المستحقين.			
5	تدريب المستحقين على حرف يدوية.			
6	إقامة مشروعات تنموية لخدمة المجتمع المحلي.			

7	تحفيز سكان المجتمع المحلي على المشاركة الايجابية من خلال الندوات العامة.			
8	نشر ثقافة التكافل الاجتماعي بين سكان المجتمع المحلي عن طريق خطبة الجمعة.			
9	بث روح العمل وعدم الإتكالية في نفوس المستحقين من خلال خطباء المساجد.			
10	أخرى تذكر			

خامساً : العوامل التي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي :

س23- ما العوامل التي تعوق فاعلية دور لجنة الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

م	معوقات أداء لجنة الزكاة لدورها في تنمية المجتمع المحلي	نعم	إلى حد ما	لا

أ- عوامل متصلة بلجنة الزكاة نفسها :

1	ضعف التمويل الذي تحصل عليه اللجنة.			
2	عدم الإعلان الجيد لدور اللجنة داخل المجتمع المحلي.			
3	ضعف خبرات أعضاء اللجنة بشأن إقامة المشروعات التنموية.			
4	عدم وضوح الدور بشكل جيد لبعض أعضاء اللجنة.			

5	عدم كفاية عدد الأعضاء.			
6	عدم انتظام اللجنة في اجتماعاتها الدورية.			
7	ضعف المعلومات والبيانات المتاحة للجنة.			
8	عدم التنسيق مع المنظمات الموجودة بالمجتمع المحلي.			
9	عدم وجود آلية محددة لدراسة الحالات المستحقة من حيث المشروع المناسب لها.			
10	اللجنة لا تستفيد من الخبراء في مجال عملها.			

ب- عوامل متصلة بالمجتمع المحلي:

1	زيادة أعداد المستحقين مقارنة بدخل اللجنة من أموال الزكاة.			
2	ضعف مشاركة سكان المجتمع المحلي في أعمال اللجنة.			
3	تشكك بعض سكان المجتمع المحلي في موضوعية توزيع خدمات اللجنة.			
4	مقاومة بعض أصحاب المصالح لأعمال اللجنة.			
5	استيلاء الأوقاف على بعض من موارد اللجنة من خلال عملها بالمساجد.			
6	عدم وجود متطوعين لإعانة اللجنة على جمع أموال الزكاة من المكلفين.			

7	اهتمام المستحقين بالحصول على مساعدات فورية دون بذل مجهود في العمل لتنمية دخلهم.			
8	قلة المهارات الحرفية لدى المستحقين من الفقراء والمساكين.			
9	عدم وجود دراية كافية لدى المستحقين بكيفية إقامة مشروع صغير و إدارته.			
10	عدم التزام سكان المجتمع بتوجيه زكاتهم للجنة.			

ج- عوامل متصلة ببنك ناصر الاجتماعي:

1	ضعف متابعة أعمال اللجان من قبل البنك.			
2	قلة عدد العاملين بالبنك والمختصين بأعمال الزكاة.			
3	قلة خبرة العاملين بالبنك في مجال الزكاة.			
4	عدم الإعلان الجيد من قبل البنك لدور لجانه المنتشرة بالمجتمع المصري.			
5	زيادة أعداد اللجان الزكاوية بالمقارنة بالعاملين بالإدارة العامة للزكاة على مستوى الجمهورية.			
6	مسئول الزكاة بالبنك ليس متفرغ لمتابعة اللجان فقط.			
7	عدم اهتمام البنك بإعداد دورات تدريبية لأعضاء اللجان عند ممارستهم لمهامهم.			

8	ضعف المساندة المالية من قبل البنك لبرامج ومشروعات اللجان.			
9	عدم التنسيق بين البنك ووزارة الأوقاف المسئولة عن المساجد وإدارتها.			
10	عدم مد البنك اللجان بنماذج لبعض المشروعات الصغيرة ودراسة جدوى لها.			

سادساً: المقترحات التي تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

س24- وما المقترحات التي تزيد من فاعلية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي؟

م	مقترحات تفعيل دور لجنة الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.	نعم	إلى حد ما	لا

أ- مقترحات خاصة بلجنة الزكاة :

1	الاعتماد على نظم الاتصالات والمعلومات الحديثة في إدارة أعمال اللجنة.			
2	الإعلان الجيد عن دور اللجنة من خلال وسائل الدعاية المختلفة.			
3	التنسيق بين اللجان الموجودة بالمجتمع المحلي.			
4	التنسيق بين اللجنة والمؤسسات المجتمعية المحيطة بها.			
5	استحداث مصادر تمويلية جديدة للجنة.			

6	الاستعانة بالكوادر الإدارية بالمجتمع المحلي لتنظيم عمل اللجنة.			
7	إنشاء قاعدة معلوماتية لتصنيف المستحقين حسب الحاجة.			
8	مد المستحقين بأدوات الإنتاج المناسبة لتنمية الاعتماد على النفس.			
9	إنشاء مركز تدريب مهني تابع للجنة الزكاة.			
10	إقامة مشروعات استثمارية لزيادة موارد اللجنة.			

ب- مقترحات خاصة بالمجتمع المحلي:

1	تدعيم منظمات المجتمع الرسمية لأنشطة اللجنة.			
2	مساندة الجمعيات الأهلية للجنة بما لديها من خبرة في المجال التنموي.			
3	زيادة عدد المتطوعين من سكان المجتمع المحلي المشاركين في تنفيذ أنشطة اللجنة			
4	اهتمام القيادات المحلية بحضور اجتماعات اللجنة.			
5	توجيه رجال الأعمال تبرعاتهم التي تخصم من وعائهم الضريبي إلى لجنة الزكاة.			
6	حث خطباء المساجد جمهور المزكين على توجيه زكاتهم للجان.			

7	انتشار الندوات المعرفة بلجان الزكاة وأنشطتها داخل المجتمع المحلي.			
8	زيادة مشاركة المواطنين في جميع أعمال اللجنة.			
9	اندماج شباب المجتمع المحلي في برامج وأنشطة اللجنة			
10	التحاق المستحقين بمراكز للتدريب قبل الحصول على وسيلة الإنتاج الملائمة.			

م	مقترحات تفعيل دور لجنة الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.	نعم	إلى حد ما	لا

ج- مقترحات خاصة ببنك ناصر الاجتماعي:

1	المتابعة الجيدة لأعمال اللجان من قبل البنك.			
2	إنشاء إدارة كاملة للزكاة في كل فرع من فروع البنك بالمحافظات.			
3	الإعلان الجيد عن أجهزة البنك و أنشطته في مجال الزكاة من خلال القنوات الفضائية .			
4	زيادة أعداد العاملين بالإدارة العامة للزكاة بما يتناسب وعدد اللجان الزكاوية المنتشرة على مستوى الجمهورية.			
5	إقامة دورات تدريبية لأعضاء اللجان بصفة دورية لرفع كفاءتهم في العمل.			

6	التنسيق بين البنك والمنظمات العاملة في مجال الرعاية والتنمية بما يخدم أهداف اللجنة			
7	إنشاء مركز تدريب حرفي تابع للبنك في كل محافظة لتنمية قدرات المستحقين على العمل.			
8	التنسيق الجيد بين البنك ووزارة الأوقاف المسئولة عن إدارة المساجد.			
9	مناشدة الشركات الكبرى بالدولة لتوجيه جزء من أرباحها لزيادة حصيلة الزكاة بالبنك.			
10	تزويد اللجان بنماذج لبعض المشروعات الصغيرة ودراسة جدوى لها.			

ملحق رقم (2)

استمارة استقصاء بيانات مؤسسة (لجنة الزكاة)

رقم الاستمارة	
لجنة زكاة	

ضمن متطلبات الحصول على درجة (العالمية)

دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص تخطيط اجتماعي

إعداد

محمد حلمي بريك

إشراف

أ.د/ أحمد يوسف محمد بشير

أستاذ التخطيط الاجتماعي المتفرغ

بقسم المجالات- كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

أ.د/ محمد عبد الرازق محمد خالد

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية

وتنمية المجتمع بكلية التربية

جامعة الأزهر بالقاهرة

بيانات هذه الاستمارة سرية لا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

2014 م

الأستاذ الدكتور الفاضل/ ....

تحية طيبة .. وبعد

يقوم الباحث محمد حلمي بريك بإجراء دراسة موضوعها تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية تخصص تخطيط اجتماعي.

وقد تحدد الهدف الاستراتيجي لهذه الدراسة فى محاولة للتوصل الى تصور تخطيطي مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لزيادة فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

1- رفع الواقع الفعلي لدور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

2- التعرف على الخصائص الشخصية المميزة لأعضاء لجان الزكاة محل الدراسة.

3- تحديد أهم المعوقات التي تحد من دور اللجان في تنمية المجتمع المحلي.

4- رصد أهم المرئيات التي تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

كما يتحدد التساؤل الرئيسي للدراسة في الآتي:

س- كيف يمكن وضع تصور تخطيطي مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي وفقاً للقواعد المنهجية المتعارف عليها في هذا الصدد؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي فأنه يستلزم الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما الوضع الراهن لأنشطة وبرامج لجان الزكاة في مجال تنمية المجتمع المحلي؟
- ما الخصائص الشخصية التي يتسم بها أعضاء لجان الزكاة محل الدراسة؟
- ما العوامل التي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟
- ما المقترحات التي يمكن أن تزيد من فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟

وبالإضافة إلى تساؤلات الدراسة فان طبيعة موضوع الدراسة فرضت على الدارس اختبار الفرضيتين التاليتين:

-. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء اللجان وبين اتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية لأعضاء اللجان وبين اتجاهاتهم نحو إمكانية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

ولقد أعد الدارس هذه الاستمارة للإجابة على التساؤلات السابقة، لذلك يرجى من سيادتكم التفضل بتحكيم الاستمارة وذلك من حيث السلامة اللغوية لعبارات الاستمارة، وارتباطها بالموضوع، وإضافة أي عبارات ترون سيادتكم صلاحيتها للموضوع أو حذف ما ترونه غير صالح من تلك العبارات.

ولسيادتكم جزيل الشكر

أولا : بيانات عن اللجنة :

س1 : اسم اللجنة :

....

س2 :عنوان اللجنة كاملاً :

....

س3 : رقم التليفون إن وجد :

....

س4 : المجال الجغرافي لعمل اللجنة :

....

....

س5 : نوعية المجتمع المحلي:

أ- ريفي ( ) ب- حضري ( )

ج- منطقة عشوائية ( ) د – منطقة مستحدثة ( )

س6 : سنة تأسيس اللجنة "تاريخ إشهارها" :

أ- من 5 سنوات - ( ) ب- 10 - ( )

ج- 15 سنة فأكثر ( )

س7: عدد الأعضاء :

أ- 7 أعضاء ( ) ب- 9أعضاء ( )

ج- 11 عضو ( ) د- 13عضو ( )

هـ- 15 عضو ( )

س8: نوعية مقر اللجنة:

أ- حجرة داخل المسجد ( ) ب- حجرة منفصلة عن المسجد ( )

ج- شقة تحوي عدد من الحجرات ( ) د- مبنى مستقل ( )

س9 : ما هي أهداف اللجنة وفقا للائحة الزكاة ؟

أ - ....

ب- ....

ج- ....

د- ....

س10: ما متوسط عدد سكان المجتمع المحلي الذي تقع في نطاقه اللجنة ؟

....

س11 : ما متوسط عدد المستفيدين من أنشطة اللجنة خلال السنة الماضية تقريبا ؟

....

س12 : هل تتعاون اللجنة مع أحد المنظمات الكبرى بالمجتمع في إقامة برامج ومشروعات للمستحقين ؟

أ- نعم ( ) ب- لا ( )

في حالة الإجابة بنعم يرجى الإجابة علي س13، س14، س15.

س13 : ما هي تلك المنظمات ؟

أ - ....

ب- ....

ج- ....

د- ....

س15: ما نوعية البرامج والمشروعات التي تستفيد منها اللجنة من خلال هذه المنظمات؟

أ - ....

ب- ....

ج- ....

د- ....

س14 : ما عدد المستفيدين من هذه المشروعات بالتقريب ؟

أ- اسم المشروع (.................................) - عدد المستفيدين ( )

ب- اسم المشروع (.................................) - عدد المستفيدين ( )

ج- اسم المشروع (.................................) - عدد المستفيدين ( )

د- اسم المشروع (.................................) - عدد المستفيدين ( )

ثانياً :البرامج والمشروعات المقدمة من لجنة الزكاة :

س16 : ما الذي تستهدفه اللجنة من خلال تقديمها لبرامج ومشروعات للمستحقين من سكان المجتمع المحلي؟

1- نشر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي. ( )

2- الوصول بفريضة الزكاة لقناعة كل مسلم بالمجتمع المحلي. ( )

3- إعانة المستحقين على تكاليف المعيشة من خلال المساعدات المادية. ( )

4- تحويل الطاقات المعطلة من مستحقي الزكاة إلى قوى منتجة. ( )

5- زيادة إنتاجية الفئة المستحقة لأموال الزكاة. ( )

6- تنمية قدرات المستحقين من الفقراء والمساكين. ( )

7- تسمح أهداف اللجنة بإنشاء مشروعات تخدم قطاع كبير من سكان المجتمع المحلي. ( )

8- تهدف اللجنة للاستجابة لمشكلات المجتمع المحلي. ( )

9- نشر الوعي بأهمية التعاون بين المنظمات المجتمعية في تقديم المساعدة للفئات المستحقة. ( )

10 تهدف إلى نشر التعاون بين أفراد المجتمع المحلي. ( )

س17 : ما نوعية البرامج والمشروعات التي تقدمها لجنة الزكاة للمستحقين من سكان المجتمع المحلي؟

أ- برامج ومشروعات اقتصادية:

1- صرف إعانات شهرية للمستحقين. ( )

2- تقديم مساعدات مالية عند الحاجة (مساعدات الدفعة الواحدة). ( )

3- توفير مساعدات عينية للأسر الفقيرة . ( )

4- تدريب أبناء المستحقين على أعمال حرفية. ( )

5- توفير فرص عمل للشباب العاطل من أبناء الأسر المستحقة. ( )

6- مد أسر المستحقين بوسائل الإنتاج المناسبة. ( )

7- إقامة مشروعات إنتاجية تستوعب العاطلين من الأسر المستحقة. ( )

8- تقديم قروض ميسرة للمستحقين لإقامة مشروعات صغيرة. ( )

9- أخرى تذكر ....

ب- برامج ومشروعات تعليمية :

1- إنشاء فصول لمحو الأمية وتعليم كبار الفقراء. ( )

2- فتح فصول تقوية للتلاميذ من أبناء الفقراء. ( )

3- عمل دورات تدريبية للحاسب الآلي لزيادة مهارات شباب الفقراء. ( )

5- إنشاء كتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم. ( )

6- إنشاء حضانات لخدمة سكان المجتمع المحلي. ( )

7- إلحاق بعض المتسربين من التعليم بمراكز التكوين المهني. ( )

8- إنشاء مكتبة عامة تحوي كتب دينية لتثقيف المجتمع المحلي. ( )

9- أخرى تذكر............................

ج- برامج ومشروعات صحية :

1- توفير الأدوية المجانية للمصابين بأمراض مزمنة من الفقراء . ( )

2- إنشاء عيادات ومستوصفات خيرية. ( )

3- المساهمة في تكاليف العمليات الجراحية لغير القادرين. ( )

4- نشر الوعي بطرق الوقاية من الأمراض المستحدثة. ( )

5- مد المعاقين من أبناء الفقراء بأجهزة تعويضية تعينهم على مزاولة حياتهم. ( )

6- تمكين مرضى الفقراء من العلاج المجاني بالمستشفيات الحكومية. ( )

7- تجهيز الموتى بالمجان لغير القادرين. ( )

8- التنسيق مع الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات صحية للاستفادة منها. ( )

9- توفير سيارة لتكريم الموتى . ( )

10 توفير سيارة إسعاف لنجدة المرضى. ( )

11 أخرى تذكر..............................

د- برامج ومشروعات خدمية:

1- المشاركة في تنظيف الشوارع بإزالة القمامة من الطرقات. ( )

2- المشاركة في ردم البرك والمستنقعات. ( )

3- المساهمة في بناء مدافن عامة للفقراء بالمجتمع المحلي. ( )

4- المشاركة في توصيل الكهرباء لمنازل الفقراء والمساكين. ( )

5- القيام بإعادة ترميم مساكن بعض الأسر الفقيرة الغير صالحة للسكن. ( )

6- المشاركة في مد شبكة مياه نقية للشرب لمنازل الفقراء. ( )

7- تبني مشروع لإقامة صرف صحي داخل المجتمع المحلي. ( )

8- إقامة مشروع للنقل الجماعي لتسهيل الانتقال لسكان المجتمع المحلي. ( )

9- إنشاء مخبز آلي لتوفير الخبز المدعم لسكان المجتمع المحلي. ( )

10 إنشاء دار مناسبات بالمجتمع المحلي. ( )

11 أخرى تذكر.................................

س18- ما القاعدة المعلوماتية التي تستند إليها لجنة الزكاة في إدارة المشروعات والبرامج الخاصة بها ؟

1- تعتمد اللجنة على التقنية الحديثة في جمع البيانات وحفظها واستعادتها عند الطلب. ( )

2- تتوفر لدي اللجنة بيانات عن الأنشطة التي تقوم بها أول بأول. ( )

3- لدى اللجنة معلومات عن القادة المؤثرين الذين يمكن الاستعانة بهم في المجتمع المحلي. ( )

4- تقوم اللجنة بتحديث معلوماتها عن الممولين للزكاة بصفة دائمة. ( )

5- يتوفر لدى اللجنة معلومات دقيقة حول مستحقي أموال الزكاة . ( )

6- تقوم اللجنة دورياً باستطلاع آراء المستفيدين عن خدماتها بطريقة علمية وموضوعية . ( )

7- هناك متخصص مهني مدرب مسئول عن نظام المعلومات باللجنة وعن تحديثه وتطويره. ( )

8- تستعين اللجنة ببعض الخبراء في مجال المعلومات. ( )

9- تحرص اللجنة على توفير المعلومات عن المنظمات التي يمكن أن تقدم الدعم المادي لها. ( )

10 يتوفر لدى اللجنة معلومات دقيقة عن الخبراء والمهنيين الذين يمكن الاستعانة بهم. ( )

11 يتوفر لدى اللجنة دراسات جدوى اقتصادية لمشروعات صغيرة متنوعة . ( )

12 هناك سجل لتبادل المعلومات بين اللجنة واللجان المحيطة لعدم ازدواج الخدمات المقدمة . ( )

13 أخرى تذكر............................

ثالثا : الموارد المادية المتاحة للجنة الزكاة.

س19- ما متوسط الميزانية التقديرية للجنة في الخمس سنوات الأخيرة ؟

....

س 20 :ما الموارد التي تعتمد عليها لجنة الزكاة في تقديم خدماتها ؟

1- أموال المزكين. ( )

2- التبرعات العينية . ( )

3- صناديق الصدقات بالمساجد. ( )

4- مشروعات استثمارية تابعة للجنة الزكاة. ( )

5- حملات لجمع الأموال . ( )

6- بعض المساعدات التي تقدمها الإدارة العامة للزكاة. ( )

7- أخرى تذكر.................

ملحق رقم (3)

دليل مقابلة شبه مقننة مع المسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي

دليل مقابلة شبه مقننة خاصة

بالمسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي

للتعرف على كيفية وضع تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي

ضمن مقتضيات الحصول على درجة (العالمية) دكتوراة الفلسفة فى الخدمة الاجتماعية

تخصص (تخطيط اجتماعى)

إعداد الدارس

محمد حلمى بريك

تحت إشراف

أ.د أحمد يوسف بشير
أستاذ التخطيط الاجتماعي بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

أ.د محمد عبدالرازق خالد
أستاذ و رئيس قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية التربية
جامعة الأزهر

1434هـ - 2013 م

- *البيانات الأولية :*

* س1- الاســـــم :

.... (اختيـارى)

س2- الوظيـــفة : ....

س3- الدرجة العلمية : ....

س4- سنـوات الخبرة : ....

س5- ما الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي؟

....

....

....

س6- ما الأنشطة التي تقوم بها اللجان بشكل عام؟

....

....

....

س7 – ما الدور الذي تقوم به الإدارة العامة للزكاة لمتابعة أعمال اللجان؟

....

....

....

....

....

س8- ما الدور التنموي الذي تقوم به اللجان داخل المجتمع المحلي؟

....

....

....

....

س9- من وجهة نظر سيادتكم ما المعوقات التي تعرقل قيام اللجان بدورها التنموي داخل المجتمع المحلي؟

....

....

....

....

....

س10- من وجهة نظر سيادتكم ما مقترحات تفعيل الدور التنموي للجان الزكاة داخل المجتمع المحلي؟

....

....

....

....

....

....

....

ملحق رقم (4)

معاملات ثبات وصدق استمارة الاستبار

جدول رقم (54) يوضح ثبات وصدق استمارة الاستبار

(تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي)

البعـد	معامل الثبات (ر)	معامل الصدق√ ر	الدلالة الإحصائية
س8 : ما نوعية عملك الأساسي خارج اللجنة؟	0.71	0.84	دال جداً
س9:ما متوسط دخلك الشهري من عملك الأساسي بالجنية المصري؟	0.73	0.85	دال جداً
س10: هل سبق لك العمل قبل انضمامك للجنة الزكاة في مجال العمل الاجتماعي؟	0.80	0.89	دال جداً
س11: ما مجال العمل ؟	0.75	0.87	دال جداً
س12:كم سنوات الخبرة فى مجال العمل الاجتماعي؟	0.83	0.91	دال جداً

البعـد	معامل الثبات (ر)	معامل الصدق√ ر	الدلالة الإحصائية
س13 : هل حصلت على دورات تدريبية من قبل الإدارة العامة للزكاة ؟	0.74	0.86	دال جداً
س14- ما عدد الدورات التي حصلت عليها؟	0.80	0.89	دال جداً
س15- ما أوجه الاستفادة من الدورات التدريبية التي حصلت عليها؟	0.75	0.87	دال جداً
س16- ما أهم الخصائص الشخصية لأعضاء لجنة الزكاة ؟	-	-	-
أ- الخصائص المعرفية لأعضاء لجنة الزكاة :	0.74	0.86	دال جداً
ب- الخصائص المهارية لأعضاء لجان الزكاة:	0.82	0.91	دال جداً
ج- الخصائص القيمية لأعضاء لجنة الزكاة :	0.76	0.87	دال جداً
س17- ما مدى قناعتك بأهمية دور لجان	0.84	0.92	دال جداً

البعـد	معامل الثبات (ر)	معامل الصدق √ر	الدلالة الإحصائية
الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟			
س18: ما مبررات اقتناعك بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟	0.75	0.87	دال جداً
س19: ما مبررات عدم اقتناعك بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟	0.76	0.87	دال جداً
س 20 : هل تكفي الموارد المتاحة لقيام اللجنة بدورها في تنمية المجتمع المحلي؟	0.77	0.88	دال جداً
س 21: في حالة الإجابة بـ (لا) أو (إلي حدا ما) ما الوسائل المتبعة لزيادة موارد اللجنة ؟	0.83	0.91	دال جداً
س 22–ومن وجهة نظرك ما الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه لجنة الزكاة داخل المجتمع المحلي ؟	0.74	0.86	دال جداً

البعـــد	معامل الثبات (ر)	معامل الصدق√ ر	الدلالة الإحصائية
س23- ما العوامل التي تعوق فاعلية دور لجنة الزكاة في تنمية المجتمع المحلي؟	-	-	-
أ- عوامل متصلة بلجنة الزكاة نفسها:	0.79	0.89	دال جداً
ب- عوامل متصلة بالمجتمع المحلي:	0.76	0.87	دال جداً
ج- عوامل متصلة ببنك ناصر الاجتماعي:	0.73	0.85	دال جداً
س24- وما المقترحات التي تزيد من فاعلية دور اللجنة في تنمية المجتمع المحلي؟	-	-	-
أ- مقترحات خاصة بلجنة الزكاة :	0.71	0.84	دال جداً
ب- مقترحات خاصة بالمجتمع المحلي:	0.80	0.89	دال جداً
ج- مقترحات خاصة ببنك ناصر الاجتماعي:	0.73	0.85	دال جداً
الكلى	0.73	0.86	دال جداً

درجة الحرية (د.ح) = 18 مستوى الدلالة = 1٪ - قيمة معامل الارتباط (ر) الجدولية عند احتمال 5٪ = 0.44 ، عند احتمال 1٪ = 0.56.

المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
تَقدُمة	13
أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة	15
ثانياً : تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها.	32
ثالثاً : أهمية الدراسة	33
رابعاً : أهداف الدراسة	36
خامساً : فرضيات الدراسة	36
سادساً : حدود الدراسة وأهم الصعوبات التي واجهة الدارس أثناء إتمامها	37
- خاتمة	38
الباب الأول : الموجهات النظرية للدراسة	39
الفصل الأول : المفاهيم الأساسية و أدبيات الدراسة	**41**
- تمهيد	43
أولاً: المفاهيم الأساسية	**43**
ثانياً : أدبيات الدراسة	**59**
- خاتمة	**85**
الفصل الثانى : التخطيط لتنمية المجتمع المحلى	**87**
- تمهيد	**89**
أولاً: تنمية المجتمع المحلى كضرورة مجتمعية	90

ثانياً : التخطيط التنموى 116
ثالثاً : النظريات الموجهة للدراسة 126
- خاتمة 133
الفصل الثالث: لجان الزكاة وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي 135
- تمهيد 137
أولاً : لجان الزكاة ولوائحها المنظمة 137
ثانياً : العائد الاجتماعي للزكاة 151
ثالثاً : دور الزكاة في تمويل التنمية 160
رابعاً : المصارف الشرعية و تعزيز الدور التنموي للزكاة... 167
- خاتمة 173
الباب الثاني :
الاستراتيجية المنهجية ومعطيات الدراسة الميدانية 175
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة. 177
- تمهيد 179
أولاً: نوع الدراسة 179
ثانياً : المنهج المستخدم 181
ثالثاً : أدوات الدراسة 182
رابعاً : مجالات الدراسة 188
خامساً : عملية جمع البيانات 209
سادساً : عملية تفريغ البيانات 210

سابعاً :طرق المعالجة الإحصائية 210

- خاتمة 211

الفصل الخامس: معطيات الدراسة الميدانية (من خلال جداول الدراسة). 213

- تمهيد 215

أولاً : جداول الدراسة الميدانية المتعلقة باستمارة الاستبار لأعضاء لجان الزكاة 215

ثانياً : جداول الدراسة الميدانية المتعلقة بفرضيات الدراسة 228

- خاتمة 307

الفصل السادس: النتائج العامة للدراسة والتصور التخطيطي المقترح 309

- تمهيد 311

أولاً : النتائج الخاصة بوصف عينة الدراسة 311

ثانياً : النتائج المرتبطة بتساؤلات الدراسة وفرضياتها 314

ثالثاً : النتائج العامة المرتبطة بالمقابلات شبه المقننة 332

رابعاً : التصور التخطيطي المقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي 335

- خاتمة 357

مراجع الدراسة: 359

أولاً : المراجع العربية 361

ثانياً : المراجع الانجليزية 371

ملاحق الدراسة: 377

ملحق رقم (1) استمارة استبار لوضع تصور تخطيطى لتفعيل دور لجان الزكاة فى تنمية المجتمع المحلى ، خاصة بأعضاء اللجان. 379

ملحق رقم (2) استمارة استقصاء بيانات (لجنة الزكاة) . 402

ملحق رقم (3) دليل مقابلة شبه مقننة مع المسئولين بالإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعى. 414

ملحق رقم (4) معاملات ثبات وصدق استمارة الاستبار . 417

المحتويات 421

فهرس جداول الدراسة

رقم	البيـــان	رقم الصفحة
1	يوضـح توزيـع السـكان (10 سـنوات فأكثر) طبقاً للحالة التعليمية	19
2	يوضح بيـان بمـوارد ومصـارف الزكـاة ببنك ناصر الاجتماعى	143
3	يوضـح خصـائص لجـان الزكـاة محـل الدراسة من حيث نوعية المجتمع المحلي لها	190
4	يوضـح خصـائص لجـان الزكـاة محـل الدراسة من حيث تاريخ التأسيس	191
5	يوضـح خصـائص لجـان الزكـاة محـل الدراسة من حيث عدد الأعضاء	192
6	يوضـح خصـائص لجـان الزكـاة محـل الدراسة من حيث نوعية المقر	193
7	يوضـح أهـداف لجـان الزكـاة وفقـاً للائحة الزكاة	194
8	يوضـــح متوســـط عـــدد الســـكان بـالمجتمع المحلي وعـدد المسـتفيدين مـن اللجان محل الدراسة	195
9	يوضـح مـا الـذي تسـتهدفه اللجنـة مـن خـلال تقـديمها لـبرامج ومشـروعات للمستحقين من سكان المجتمع المحلي	196

رقم	البيان	رقم الصفحة
10	يوضح نوعية البرامج والمشروعات الاقتصادية التي تقدمها لجان الزكاة	197
11	يوضح نوعية البرامج والمشروعات التعليمية التي تقدمها لجان الزكاة	199
12	يوضح نوعية البرامج والمشروعات الصحية التي تقدمها لجان الزكاة	200
13	يوضح نوعية البرامج والمشروعات الخدمية التي تقدمها لجان الزكاة	202
14	يوضح القاعدة المعلوماتية التي تستند اليها لجان الزكاة	204
15	يوضح متوسط الميزانية التقديرية للجان في الخمس سنوات الماضية	206
16	يوضح نوعية الموارد التي تعتمد عليها لجان الزكاة في تقديم خدماتها	207
17	يوضح توزيع الأعضاء على لجان الزكاة	208
18	يوضح خصائص أعضاء لجان الزكاة من حيث السن	215
19	يوضح خصائص أعضاء لجان الزكاة من حيث الحالة الاجتماعية	216
20	يوضح خصائص أعضاء لجان الزكاة من حيث الحالة التعليمية	217

رقم	البيـــان	رقم الصفحة
21	يوضح خصائص أعضاء لجان الزكـاة من حيث المكانة التي يشغلوها باللجنة	219
22	يوضح خصائص أعضاء لجان الزكـاة من حيث مدة العضوية بلجنة الزكـاة	220
23	يوضح خصائص أعضاء لجان الزكـاة من حيـث نوعيـة العمـل الأسـاسـي خـارج اللجنة	221
24	يوضـــح متوســـط الـــدخل الشـــهري لأعضـاء لجـان الزكـاة مـن الوظيفـة الأساسية	223
25	يوضح مشاركة أعضاء لجان الزكـاة في مجـال العمــل الاجتمـاعي قبــل الانضمام للجنة من عدمه	224
26	يوضـح مجـال العمـل الاجتمـاعي الـذي ســبق لعضـــو لجنـــة الزكـــاة الانضمام إليه	225
27	يوضـح سـنوات الخـبرة لأعضـاء لجـان الزكـاة في مجال العمل الاجتماعي	226
28	يوضـح حصـول أعضـاء لجـان الزكـاة علـى دورات تدريبيـة مـن قبـل الإدارة العامة للزكـاة من عدمه.	227
29	يوضـح الخصـائص المعرفيـة لأعضـاء لجان الزكـاة عينة الدراسة	228

رقم	البيان	رقم الصفحة
30	يوضح الخصائص المهارية لأعضاء لجان الزكاة عينة الدراسة	233
31	يوضح الخصائص القيمية لأعضاء لجان الزكاة عينة الدراسة	237
32	يوضح مدى قناعة الأعضاء بأهمية دور لجنة الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	242
33	يوضح مبررات اقتناع الأعضاء بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	243
34	يوضح مبررات عدم اقتناع الأعضاء بأهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	248
35	يوضح مدى كفاية الموارد المتاحة لقيام لجنة الزكاة بدورها في تنمية المجتمع المحلي	251
36	يوضح الوسائل المتبعة لتنمية موارد لجان الزكاة	252
37	يوضح الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه لجان الزكاة داخل المجتمع المحلي	257

رقم	البيـــان	رقم الصفحة
38	يوضح العوامل المتصلة بلجنة الزكاة والتي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	262
39	يوضح العوامل المتصلة بالمجتمع المحلي والتي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	267
40	يوضح العوامل المتصلة ببنك ناصر والتي تعوق فاعلية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	271
41	يوضح المقترحات الخاصة بلجنة الزكاة لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	275
42	يوضح المقترحات الخاصة بالمجتمع المحلي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع	279
43	يوضح المقترحات الخاصة ببنك ناصر لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	283
44	يوضح الدلالة الإحصائية بين فئات السن للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	287

رقم	البيان	رقم الصفحة
45	يوضح الدلالة الإحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	290
46	يوضح الدلالة الإحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	292
47	يوضح الدلالة الإحصائية بين نوعية الوظيفة للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	295
48	يوضح الدلالة الإحصائية بين متوسط الدخل الشهري للمبحوثين واتجاهاتهم نحو أهمية دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي	297
49	يوضح الدلالة الإحصائية بين فئات السن للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي	298
50	يوضح الدلالة الإحصائية بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم	300

رقم	البيان	رقم الصفحة
	بدورها في تنمية المجتمع المحلي	
51	يوضح الدلالة الإحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي	301
52	يوضح الدلالة الإحصائية بين نوعية الوظيفة للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي	303
53	يوضح الدلالة الإحصائية بين متوسط الدخل الشهري للمبحوثين واتجاهاتهم نحو كيفية زيادة موارد لجان الزكاة لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي	305
54	يوضح ثبات وصدق استمارة الاستبار (تصور تخطيطي لتفعيل دور لجان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي)	421



رقم الإيـداع : 2015/11482
الترقيم الدولى : 8-291-735-977-978

مـع تحـيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: 5404480 - الإسكندرية





الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
٥٩ ش محمود صدقى متفرع من العيسوى سيدى بشر - الإسكندرية
تليفاكس : ٥٤٠٤٤٨٠ / ٠٠٢٠٣ - الاسكندرية

